وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة
قسم العلوم السّياسيّة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة:علوم سياسية

التخصص: سياسات عامة

العنوان

العلاقات المدنيّة العسكريّة وإشكالية الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة بعد 2011

- دراسة مقارنة بين مصر والجزائر-

من إعـدادالطالبة

خديجة بن قدّور

المناقشة بتاريخ**07/06/ 2023**من طرف اللجنة المكونةمن:

مليكـــة بوضـــياف	أســـتاذ	جامعـــة الشـــلف	رئيسًـــا
جهيـــدة ركـــاش	أســـتاذ محاضـــرأ	جامعـــة الشـــلف	مشـــرفاومقرارر
محمـــد بلخيـــرة	أســـتاذ	جامعـــة الشـــلف	ممتحنًـــا
عبـد القـادر شـاقوري	أســـتاذ محاضـــرأ	جامعـــة الشـــلف	ممتحنًـــا
مرســـي مشـــري	أســـتاذ	جامعـــة تيسمســـيلت	ممتحنًـــا
بوجحفـــة رشـــيدة	أســـتاذ محاضـــرأ	جامعة مستغـــانم	ممتحنـــا

السنة الجامعية 2022-2023 م

إهداء

أهدي هذا العمل العلمي إلى:

اللذين من مازال فضلهما عليّ ما حييت، والديّ الكريمين العزيزين

إلى الذي ناضل معي ودعّمني زوجي العزيز

إلى ولدي الحبيبين محمد وإناس

إلى إخوتي سندي في الحياة: عبد القادر-عابد -

رشيدة -فتحي، وصدام الحسين.

إلى عائلة "بن قدور" كافة

إلى روح والدي زوجي رحمهما الله(الأستاذ جردام محمد والأستاذة شردود فاطمة)، إلى عائلة زوجي "جردام"

إلى معلّمي صاحب الأفضال الكبيرة عليّ السيد:"بلخنشير ابراهيم"

شكر وعرفان

.....من لم يشكر الناس لم يشكر الله....

في إطار إنهاء دراستي الموسومة بالعلاقات المدنية العسكرية وإشكالية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد 2011، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني ودعمني في إعداد هذا العمل سواء من قريب أو بعيد، بداية بمؤطرتي التي لم تتوانى عن دعمي وتوجيهي علميا ومنهجيا ومعنويا في إعداد هذا العمل الأستاذة المحترمة **جهيدة ركاش** .

إلى أعضاء لجنة التكوين ، ورئيس مخبرالمجتمع ومشاكل التنمية في الجزائرالسيد: **ضامر وليد عبد الرحمن** على كل التسهيلات التي قدموها لي خلال مساري الدراسي.

كما لا يفوتني أيضا التعبيرعن شكري إلى الأستاذ **عربي بومدين** الذي دعمني بالمراجع والتوجيهات اللازمة في إعداد الرسالة، وإلى الأستاذة **عداد ربيحة** التي سهرت على التدقيق اللغوي لها، والى الزميل **حمداني طه حسين** الذي أشرف على الإخراج النهائي لها .

مقدّمـــة

وجد مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة كغيره من المفاهيم السّياسيّة الكثيرة تأصيله الفكري والنظريّ في الدّول الغربية، وتم الإجماع عموما على أن هذا الأخير يشير إلى علاقة الصّراع الّتي تربط المؤسّسة العسكريّة بنظيرتها المدنيّة في مجال تسيير شؤون الحكم والحياة السّياسيّة في الدّولة مع ضرورة حسم هذا الصّراع لصالح القوى المدنيّة، وتجلى ذلك باعتبار أن الجيش مجرد مؤسّسة ذات طابع تنفيذي في الدّولة؛ يتمثل دورها الأصيل في حفظ الأمن الداخلي في البلاد وحمايتها من أي عدوان خارجي، مع ضرورة خضوعها للسلطة المدنيّة الحاكمة الّتي وصلت للحكم عن طريق الانتخاب.

وقد أجمعت معظم الدراسات النظريّة الّتي اهتمت بربط العلاقات المدنيّة العسكريّة بمفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ الذي جاء هو الآخر في سياق غربي بحت؛ يعنى بموضوع انتقال الدّولة من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الدّيمقراطيّ خلال مرحلة زمنية معينة، على أن الانتقال الدّيمقراطيّ الناجح؛ لابدّ أن يخضع في مساره إلى حياد المؤسّ

سة العسكريّة وعدم تدخلها في العملية الانتقالية، وقد أثبت هذا الطرح مجموعة مهمة من التجارب الدّولية وعلى رأسها التجربتين الاسبانية والبرتغالية.

وعلى عكس الدّول الغربية؛ عرف مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّول النامية عامة، وفي الدّول العربيّة خاصة مقاربة مميزة تقوم على أسس ومبادئ مغايرة تماما لما جاء في المفاهيم الغربية، ويعزى ذلك إلى مجموعة من المرجعيات التاريخية والاجتماعية الّتي خصت الجيوش العربيّة؛ سيما ما تعلق بدورها الكبير في تحقيق استقلال هذه البلدان وبنائها، وكنتيجة لهذا الطرح فإن أي محاولات للانتقال الدّيمقراطيّ في هذه الدّول سوف يؤدي حتما إلى نتائج مختلفة عن نظيرتها الغربية.

وفي سياق الحديث عن تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة، يجدر التنويه أن هذه الأخيرة عرفت نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011، موجة كبيرة من الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية طالبت عبرها الشعوب العربيّة برحيل الأِنظمة المستبدة بها، وتعويضها بأنظمة جديدة تقوم على أساس ديمقراطي حقيقي، وكانت تونس السباقة في ذلك، ثم تلتها مجموعة أخرى من الدّول؛ الأمر الذي دعا الكثير من المحللين بتلقيب هذه الانتفاضات ب: ‹‹ ثورات الربيع العربيّ ››.

امتدت موجة الاحتجاج الشعبي العربيّ إلى دولة مصر سنة 2011، وتأخرت عنها في الجزائر إلى غاية سنة 2019، حيث عرف البلدان إبّانها مجموعة من التظاهرات والاحتجاجات أفرزت عن مجموعة مهمة من المطالب صبت جلها في رفض النظام القائم ووجوب إرساء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، غير أن تحقيق هذه المطالب الّتي اتخذت مسمى مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ كانت مرهونة

بمجموعة من المؤشرات والفواعل أبرزها موقف المؤسّسة العسكريّة منها ودورها في هذه العملية؛ الأمر الذي سوف يؤدي حتما إلى تأثير هذا الدور على مخرجات العملية الانتقالية، سيما وأن التاريخ السياسي للدولتين يشهد بأن بناء العلاقات المدنيّة العسكريّة فيهما تميز بالتفوق والهيمنة العسكريّة في تسيير شؤون الحكم سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

أولا: أهمية الدّراسة

يحتلّ موضوع الدّراسة أهميته انطلاقا من طبيعته وأهم الأفكار والمفاهيم الّتي يثيرها من جهة والحالات التطبيقية الّتي يدرسها ويسعى لمعالجتها وتحليلها من جهة ثانية، ويمكن التفصيل في الأهمّية الّتي يحظى بها هذا الموضوع فيما يلي:

1-الأهمّية العلميّة:

تكمن الأهمّية العلميّة للدراسة في محاولة البحث في موضوع تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على التطورات السّياسيّة الّتي عرفتها جل الدّول العربيّة بعد 2011، وهو موضوع مهم فرض نفسه كحقل مستقل في الدراسات السّياسيّة الدّولية المقارنة بشكل عام والدراسات السّياسيّة العربيّة المقارنة بشكل خاص، الأمر الذي تطلب ضرورة البحث فيه والتعمق في دراسته، سيما مع وجود فروقات كبيرة في بناء العلاقات المدنيّة العسكريّة في كل من الدّول الغربية والنامية وعلى رأسها الخصوصية العربيّة، الأمر الذي سوف يؤدي بالضرورة إلى اختلاف النتائج المتعلقة بتأثير هذه البنية على تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ.

2-الأهمّية العملية:

تتمثل أهمية الدّراسة في شقها العملي التطبيقي في سعيها إلى إبراز تأثير بناء العلاقات المدنيّة العسكريّة على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ للدول العربيّة بعد الانتفاضات الشعبية سنة 2011، وذلك بالتركيز على التجربتين المصريّة والجزائريّة باعتبارهما أمثل الحالات لتطبيقات العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة؛ سيما وأن التاريخ السياسي للبلدين يؤكد سيطرة المؤسّسة العسكريّة على شؤون الحكم بهما، الأمر الذي حتم وجوب البحث في تداعيات ذلك على التجربتين من خلال التطرق لأهم الأدوار الّتي لعبتها المؤسّسة العسكريّة في كل من مصر والجزائر، ورصد انعكاسات هذه الأدوار على تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ بهما بعد سنة 2011.

ثانيا:مبررات اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار موضوع الدّراسة إلى مبررات موضوعية تعلقت بموضوع الدراسة، وأخرى ذاتية تعلقت بشخص الباحث وذاتيته، ويمكن إبرازها كالتالي:

1-**المبررات الموضوعية:** ويمكن إجمالها وفق النقاط التالية:

أ- ترجع أسباب اختيار موضوع الانتقال الدّيمقراطيّ في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة، لتصنيفه كأحد مواضيع الدراسات السّياسيّة الجديدة وأعقدها، وعليه فقد جاءت هذه الدّراسة لتبين الإطار النظريّ والمفاهيمي للمتغيرين وعلاقتهما، مع التركيز على الحالة العربيّة، سيما ما تعرفه هذه الأخيرة من خصائص تتميز بها عن غيرها من الدّول الغربية في هذا الشأن.

ب-إن التطرق للعلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ وتحليلها في دولتي مصر والجزائر بعد 2011 في شكل مقارن؛ من شأنه إعطاء صورة موضحة عن تطبيقات هذه العلاقة في الدّول العربيّة خلال ثورات الرّبيع العربيّ يعد 2011، والّتي تستلزم بالضرورة تسليط الضوء على أهم الضوابط، والموازنات الّتي لابدّ أن تقوم عليها العلاقات المدنيّة العسكريّة في تحقيق الانتقال الدّيمقراطيّ الناجح والسلمي في الدّول العربيّة.

2-**المبررات الذاتية والشخصية:** يرجع سبب اختيار الباحث موضوع الدّراسة إلى مجموعة من الأسباب وهي:

أ- ارتباط موضوع الدّراسة بميدان الدراسات السياسة المقارنة، تخصص الباحث، وبرز ذلك من خلال مقارنة تأثير موقف المؤسّسة العسكريّة في مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بعد 2011 بشكل مقارن.

ب- بحكم أن الباحث في هذه الدّراسة ذو انتماء عربي وجزائري، وجب الانتماء الأكاديمي والعلمي-العربيّ الجزائريّ- اختيار موضوع يدرس التأصيل التاريخي لنشأة وتطور العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة مع محاولة الكشف عن أهم التفسيرات المتعلقة بالسيطرة العسكريّة بها، إضافة إلى إبراز أهم عوامل الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بعد سنة 2011 مع التركيز على مدى استجابة المؤسّسة العسكريّة لمطالب هذا الانتقال، والكشف عن خلفيات هذا الموقف في كل بلد وفي مقدمتها الجزائر.

ثالثا:أهداف الموضوع

جاء التفكير للإلمام بموضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ بصفة عامة، وإسقاط ذلك على الدّول العربيّة بصفة خاصة، وبوجه مقارن في كل من مصر والجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف العلميّة والأكاديمية والتطلعية الإستشرافية وفقا للتفصيل الموالي:

1-هدف أكاديمي يتمثّل في اتخاذ الدّراسة كمرجع علمي في مجال العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ يدرس ويحلل علاقتها بالانتقال الدّيمقراطيّ بصفة عامة، وفي مصر والجزائر بعد موجة الحراك الشعبي الّتي

شهدتها بلدان الوطن العربيّ بعد 2011 بصفة خاصة، لاسيما مع قلة المراجع المتطرقة لهذا الموضوع مقارنة مع باقي الظواهر السّياسيّة.

2-هدف علمي، ويكمن في محاولة الإمداد بالإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ والعلاقة بينهما، إضافة إلى تسليط الضوء على واقع العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة وخصوصيتها في هذا الشأن، مع عرض التفسيرات والتحليلات اللازمة للانتقال الدّيمقراطيّ في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر بعد سنة 2011.

3- **هدف تطلعي،** في يتمثل في إعطاء تصور مستقبلي خاص بِالعلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة، بهدف تذليل التحديات الّتي تواجهها، وذلك بالإشادة إلى ضرورة تبني أفكار ومبادئ الإصلاح العسكري والحوكمة الأمنيّة كأحد المقاربات الهادفة لإعادة التوازن للعلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة.

رابعا:الدراسات السابقة

في سياق التحضير لإعداد هذه الدّراسة تم الاطلاع على مجموعة من الأدبيات الّتي تجلت في مجموعة مهمة من الرسائل والأطروحات الّتي تطرقت إلى موضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ كمتغيرين منفردين، في شكل دراسة حالة أو في شكل مقارن، ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

1. رسالة ماجستير للباحث "مسلم بابا عربي"، المعنونة بـ: "الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)"، تم مناقشتها سنة 2004، تناول الباحث من خلالها إشكالية تفسير تدخل الجيش في الانتخابات في الجزائر انطلاقا من الخصائص البنيوية للمؤسّسة العسكريّة والأسباب السّياسيّة للطبقة السّياسيّة والظروف العامة للنظام السياسي خلال تلك المرحلة.

خلصت الدّراسة الى أن علاقة المؤسّسة العسكريّة بالمسار الانتخابيّ خلال الفترة بين 1991 و1999 يعتبر أهم أوجه العلاقات المدنيّة العسكريّة البارزة في الجزائر، حيث تدخلت من خلاله المؤسّسة العسكريّة وساهمت في إعاقة التحول الدّيمقراطيّ في الجزائر بعد تبني التعددية الحزبيّة من خلال دستور 1989. وذلك بوقف المسار الانتخابيّ الخاص بالانتخابات التشريعية والمحلية سنة 1991، وكذا التدخل في المسار الانتخابيّ المتعلق بالانتخابات الرئاسية عبر تزكية المرشّح "السيد عبد العزيز بوتفليقة"، والّتي تم وصفها في تلك المرحلة بأداة تحقيق التغيير القيادي في الدّولة.

ساهمت الدّراسة وبشكل كبير في تفسير وتحليل الأزمة السّياسيّة والأمنيّة في الجزائر؛ مما جعلها مصدرا لكل الدراسات الّتي تناولت موضوع المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة منذ نشأة الجيش بها إلى غاية سنة 2004، مرورا بالمراحل التاريخية والسّياسيّة الّتي عرفتها الجزائر، وعليه فإذا ربطت هذه الدّراسة

العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر بمؤشر الانتخابات، فإن موضوعنا هذا سينطلق من نتائج دراسة المؤلف للوقوف على تطور الأداء السياسي للمؤسّسة العسكريّة من عدمه بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم، والفترة الانتقالية الّتي تلت استقالته.

2- رسالة ماجستير للباحث "محمد عابد"، بعنوان "المؤسّسة العسكريّة ومسار التحول الدّيمقراطيّ في الجزائر"، سنة (2004-2005)، مثلت الدّراسة امتدادا تاريخيا لدراسة الأستاذ"مسلم بابا العربيّ"عالجت إشكالية تفسير تدخل المؤسّسة العسكريّة وتأثيرها على مسار التحول الدّيمقراطيّ قبل 2004، ونتجت الدّراسة إلى أن المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة استطاعت التدخل في مسار التحول الدّيمقراطيّ الجزائريّ بشكل جعلها تحافظ على مكانتها في الممارسة السّياسيّة ونفوذ قادتها في ممارسة السّلطة والحكم، إلا أن وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم من خلال عهدة انتخابية ثانية نتج عنه خروجها من التدخل السياسي وتفرغها للاحترافية العسكريّة، كاستجابة لمتطلبات الظروف السّياسيّة والداخلية والدّولية من جهة، وكذا لقوة السّلطة الرئاسية المتمثلة في شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من جهة ثانية.

وكامتداد لدراسة الباحث محمد عابد، جاءت دراستنا لتؤكد أن العلاقات المدنيّة العسكريّة في الجزائر عرفت سيطرة السّلطة المدنيّة وخضوع المؤسّسة العسكريّة لها منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم وامتدت إلى غاية سنة 2019، تاريخ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء بضغط من المؤسّسة العسكريّة، مما نتج عنه عودتها للتأثير في الحياة السّياسيّة من جديد.

3- أطروحة دكتوراه علوم للباحث "علاء الدين زردومي"، تحت عنوان " دور النخب العسكريّة العربيّة في الانتقال الدّيمقراطيّ-دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-، نوقشت خلال السنة الجامعية (2019)، انطلقت الدّراسة من البحث في إشكالية مدى تأثير أدوار النخب العسكريّة في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، مع التركيز على الإطار الزماني الذي خص "ثورات الرّبيع العربيّ " الّتي انطلقت في الدّول العربيّة في شكل حراك شعبي طالبت شعوبها بإسقاط الأنظمة المستبدة سنة 2011.

تطرقت الدّراسة للتأصيل التاريخي لدور النخب العسكريّة في كل من مصر والجزائر منذ نشأتها مركزة على دورها السياسي منذ استقلالها إلى غاية سنة 2016، ثم عالجت دور النخب العسكريّة في كل من مصر والجزائر وموقفها من الانتقال الدّيمقراطيّ خلال ثورات الربيع العربيّ، وقد تمثلت أهم النتائج الّتي توصلت إليها أن النخب العسكريّة العربيّة تعتبر اللاعب الأساسي في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة، على أساس أنها تمثل محور الحياة السّياسيّة في أغلب الدّول العربيّة، وأن موقف النخبة العسكريّة من عملية الانتقال الدّيمقراطيّ ودورها فيه هو المحدد الرئيسي لمسار هذه العملية، وهذا ما حدث

فعلا في مصر من خلال عودة العسكريين إلى تولي الحكم برئاسة عبد الفتاح السيسي الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس محمد مرسي،.والحفاظ على الاستقرار في الجزائر من خلال عدم تدخل المؤسّسة العسكريّة، والمبادرة السريعة بإصلاحات فوقية من قبل السّلطة الرئاسية.

لقد أثبت التطور السياسي في الجزائر بعد فترة 2011 (الإطار الزماني المتعلق بالحالة الجزائريّة) أن مجموع الإصلاحات الّتي قام بها النظام السياسي الجزائريّ برئاسة عبد العزيز بوتفليقة اقترنت باستقرار ظرفي فقط، والدليل على ذلك الحراك الشعبي في الجزائر سنة 2019 الذي طالب من خلاله الشعب الجزائريّ بإسقاط النظام السائد وقتها، وعليه فان دراسنا بالإضافة إلى ما قدمه المؤلف من نتائج، خصت مرحلة جديدة من الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر استنادا إلى حراك 2019، وقدمت مقارنة تخص الانتقال الدّيمقراطيّ في علاقته بالمؤسّسة العسكريّة بنفس الدّولتين.

4- أطروحة دكتوراه علوم للباحث "محمود بلحيمر"، تحت عنوان" الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر(1988-2016)، نوقشت خلال السنة الجامعية(2016-2017)، تناولت تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر خلال هذه المرحلة، عالجت إشكالية مدى نجاح الجزائر في الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام حكم ديمقراطي راسخ، سيما بعد التخلي عن نظام الأحادية الحزبيّة، وتبنى نظام جديد يقوم على أسس ديمقراطية تبنى على قاعدة (التعددية الحزبيّة، مبادئ التداول السلمي على السّلطة، مبادئ شرعية الانتخابات التعددية والحرة، ومبادئ احترام الحقوق والحريات).

ركزت الدّراسة على تطور النظام السياسي الجزائريّ وعلاقته بالانتقال الدّيمقراطيّ مع التركيز على مختلف الآليات القانونية والمؤسساتية السّياسيّة الّتي تم اعتمادها في ذلك ومدى تحقيقها للانتقال الدّيمقراطيّ، إضافة إلى دور المؤسّسة العسكريّة في النظام السياسي الجزائريّ وأهم مظاهر تطور أدائها في هذا الشأن.

عرضت الدّراسة الإصلاحات المتبناة خلال مرحلة(1988-2016)، مع تقييم أداء المؤسسات والبنى السّياسيّة وفقا للقواعد الدّيمقراطيّة بعد هذه الإصلاحات، مع التركيز على دور المؤسّسة العسكريّة في الحياة السّياسيّة الّتي شهدت تطورا كبيرا بدء بالهيمنة والسيطرة في فترة ما بعد الاستقلال حتى سنة 2004، تاريخ انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية جديدة أين تميز دورها بالحياد السياسي والخضوع لمؤسّسة الرئاسة، كما عالجت أيضا موقع الجزائر من الثورات العربيّة بإبراز أهم التحديات الأمنيّة والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على استقرار البلاد، وتفاعل النظام السياسي معها.

سوف تبدأ دراستنا من حيث انتهت دراسة المؤلف بلحيمر محمود الزمنية، للتعرّف على مرحلة انتقال أخرى أخذت سنة 2019 إطارا زمنيا لها، وذلك عبر عرض أهم عوامل ومظاهر وفواعل الانتقال في الجزائر مقارنة مع دولة مصر.

5-أطروحة دكتوراه (علوم)، للباحث "نور الدين حفيظي"، بعنوان "المؤسّسة العسكريّة والعملية السّياسيّة دراسة مقارنة بين مصر وتونس2011-2018، نوقشت خلال السنة الجامعية 2019-2020، عالجت إشكالية دور المؤسّسة العسكريّة ومستويات تأثيرها في العملية السّياسيّة في كل من تونس ومصر في ظل ما أفرزته التحولات السّياسيّة الجديدة الممتدة بين سنة2011 وسنة 2018، تم التطرق عبرها إلى المؤسّسة العسكريّة والعملية السّياسيّة ضمن مقاربة معرفية ونظرية ومكانتها في النظم الدّيمقراطيّة، ثم إسقاطها على الحالّتين المصريّة والتونسية بشكل مقارن من خلال عرض التطور التاريخي للمؤسّسة العسكريّة بهما ودورها في الحياة السّياسيّة، أما الدّراسة التطبيقية فقد ركزت على دور الفواعل المدنيّة والعسكريّة في الحراك الشعبي بدء من سنة 2011، مع إبراز تأثير هذه الأدوار على مسار عملية الانتقال السياسي في البلدين، ومكانتها بعده العملية الانتقالية؛ والّتي تمثلت في تحقيق السيطرة المدنيّة في تونس وتكريس الهيمنة العسكريّة في مصر.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها في دراستنا، بدا الفرق واسعا بين تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على العملية الانتقالية في تونس ومصر، في حين أثبت التطور السياسي الخاص بالحالة الجزائريّة سنة 2019، أنها البلد الأمثل لمقارنة انتقاله بالحالة المصريّة في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة، خاصة وأن التاريخ السياسي للبلدين يشهد لهما بسيطرتهما على الشؤون السّياسيّة في البلاد.

6-أطروحة دكتوراه –علوم-، للباحث "عربي بومدين" تحت عنوان 'العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات دمقرطة النظم السّياسيّة العربيّة-دراسة حالة مصر بعد 2011، نوقشت سنة 2021، عالجت إشكالية تأثير بنية العلاقات المدنيّة-العسكريّة على عملية الدمقرطة في المرحلة الانتقالية في مصر، تطرق المؤلف عبرها إلى دور الجيش بعد الثّورة المصريّة سنة 2011، وحلل على ضوئها أهم الأدوار الّتي لعبها كفاعل أساسي وسياسي في الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر أمام غياب مشروع سياسي من قبل القوى المدنيّة والسّياسيّة وقتها، مبرزا انعكاسات تدخل المؤسّسة العسكريّة على المسألة الدّيمقراطيّة في مصر اعتمادا على مجموعة من المؤشرات أهمها العملية الانتخابيّة، المشاركة السّياسيّة، الحقوق والحريات، والمأسسة السّياسيّة، مع تقديم أهم التحديات الخاصة بهذا الشأن، واختتم الدّراسة بإعطاء رؤية استشرافية تتضمن مستقبل العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر، وأهم المقاربات الّتي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح العسكري بها.

استعان بحثنا بهذه الدّراسة في تشريح بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة خلال موجة الحراك الشعبي العربيّ بعد سنة 2011، بالتركيز على الحالة المصريّة، أما الإضافة الخاصة بموضوع البحث فستكمن في مقارنة الحالة المصريّة بالجزائريّة عبر الوقوف على تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين خلال موجتين مختلفتين من الحراك الشعبي العربيّ، بحيث تشمل الموجة الأولى الحالة المصريّة، أما ما يتعلق بالموجة الثانية فإنه تخص الحالة الجزائريّة.

سادسا: إشكالية الدّراسة

عرفت المنطقة العربيّة سنة 2011 مجموعة كبيرة من التطورات السّياسيّة عبرت خلالها الشعوب العربيّة عن رفضها للنظام القائم، وطالبت عبرها بإقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن مصير هذا المطالب إرتهن بمجموعة من التحديات وعلى رأسها موقف المؤسّسة العسكريّة من هذه المطالب ومدى الاستجابة لها، خاصة أن أنظمة الحكم في هذه الدّول تقوم إما على أساس سيطرة النخب العسكريّة في شؤون البلاد، وإما خضوعها وولاءها للنظام الحاكم، الأمر الذي سوف يؤثر لا محالة على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ لهذه الدّول وفي مقدمتها الحالّتين المصريّة الجزائريّة.

وعليه فإن إشكالية الدّراسة سوف تنطلق من تساؤل مهم يتمثل في التالي:

كيف أثرت بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بعد الانتفاضات الشعبية الّتي عرفتها الدّول العربيّة سنة 2011؟

حتم موضوع الإشكالية الرئيسية طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن حصرها كما هومبين أدناه:

1. ما المقصود بالعلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ، وكيف تؤثر الأولى على الثانية؟
2. فيما تتمثلت الظروف الّتي نشأت في ظلها العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة بما فيها الحالّتين المصريّة الجزائريّة، وكيف أثرت بنيتها في الحياة السّياسيّة والاقتصادية في البلدين قبل سنة 2011؟
3. ما هي أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، وكيف كانت استجابة المؤسّسة العسكريّة لمطالب هذا الانتقال بعد 2011؟
4. كيف انعكس تدخل المؤسّسة العسكريّة في مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بعد 2011، وفيما تجسدت تحديات وأفاق هذا الانتقال؟.

سابعا: فرضيات الدّراسة

يفرض موضوع الدّراسة الموسوم بالعلاقات المدنيّة العسكريّة وإشكالية الانتقال الدّيمقراطيّ بعد 2011 في كل من مصر والجزائر فرضية رئيسية تستخلص من هذا العنوان وتتمثل في الآتي: شكلت بينة العلاقات

المدنيّة العسكريّة تأثيرا مهما على مسار تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بعد 2011، فكلما تدخلت المؤسّسة العسكريّة في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين كلما انعكس ذلك على مسار هذه العملية، وشكل عائقا لذلك.

يتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الجزئية يمكن إيرادها كالتالي:

1- تؤثر العلاقات المدنيّة العسكريّة في مسار الانتقال الدّيمقراطيّ، ويتوقف تأثيرها على موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال.

2- عرف تاريخ العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّول العربيّة عامة ومصر والجزائر خاصة هيمنة المؤسّسة العسكريّة على الحياة السّياسيّة قبل سنة 2011، بناء على مجموعة من العوامل والخلفيات التاريخية والمجتمعية.

3- جاءت مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بعد 2011 بناء على مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعرفت هذه المرحلة تدخلا للمؤسّسة العسكريّة بناء على مجموعة من الأسباب والخلفيات أبرزها غياب دورالنخب المدنية والسياسية في هذه العملية .

4- كان لتدخل المؤسّسة العسكريّة في كل من مصر والجزائر انعكاسات على عملية الانتقال الدّيمقراطيّ، مما شكل تحديات كبيرة لتحقيق هذا الانتقال لزم إعادة النظر في ضبط العلاقات المدنيّة العسكريّة في البلدين.

ثامنا: حدود الدّراسة

ارتبطت الدارسة بإطار زماني ومكاني خصها كالتالي:

1-الحدود المكانية :

يشير موضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة وإشكالية الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة سنة 2011، حسب عنونته إلى دراسة العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ في إطار عام وهو الدّول العربيّة، أما عن الإطار الخاص به فانه يتعلق بتناول الحالّتين المصر والجزائريّة كوحدات للدراسة والمقارنة.

ب- الحدود الزمانية:

إن موجة الحراك الّتي قامت بها الشعوب العربيّة في إطار ما سمّي ب:" ثورات الربيع العربيّ"، وموقف الجيوش منها بالتركيز على الحالّتين المصريّة والجزائريّة، اتخذت سنة 2011 وما بعدها إطار زمنيا للدراسة؛ إلا أن البحث في هذه الظاهرة وتحليلها لن يكون مكتملا إلا بالرجوع إلى التأصيل التاريخي للعلاقات

المدنيّة العسكريّة في البلدين، سيما ما تعلق منه بنشأة مؤسّسة الجيش بهما، والخلفيات الّتي مكنته من تبني أدوار مسيطرة في الحياة السّياسيّة.

لقد شمل الإطار التطبيقي للدراسة مقارنة دور المؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر وتأثيره في مسار عملية الانتقال الدّيمقراطيّ بهما إطارا زمنيا خاصا يمكن تمييزه على أساس أن مصر كانت من أولى الدّول العربيّة الّتي مستها موجات الحراك العربيّة لسنة 2011، أما الجزائر فقد مثلت استثناء في هذه الموجات؛ لأنها لم تشهد حراكا شعبيا أو مطالب انتقال بالمعنى الذي عرفته باقي الدّول العربيّة وقتها فتأخرت موجة الحراك بها إلى غاية سنة 2019.

وعليه فان الإطار الزماني الخاص بالجانب التطبيقي للبحث سيكون بين موجتي اثنتين من الانتقال، الموجة الأولى بدأت سنة 2011 تتعلق بدولة مصر، والموجة الثانية من الانتقال بدأت من سنة 2019 وتتعلق بالجزائر.

تاسعا-المناهج والاقترابات :

إذا كان البحث العلمي الصحيح يقوم على اعتماد مجموعة من الاقترابات والمناهج لتحليل الظاهرة السّياسيّة وتفسيرها، فإن دراسة موضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر يستوجب بالضرورة الاعتماد عليها، وذلك بهدف الإجابة على إشكالية الدّراسة من جهة والوصول إلى نتائج علمية في هذا الشأن من جهة ثانية، ويمكن ذكرها وتبرير استعمالها كما يلي:

1: مناهج الدّراسة

أ-المنهج الوصفي: تم الاستعانة بهذا المنهج بغرض عرض الإطار المفاهيمي والنظريّ لمتغيرات الدّراسة وهما العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ وإبراز العلاقة بينهما، من حيث كيفية تأثير العلاقات المدنيّة في الانتقال الدّيمقراطيّ.

ب-المنهج المقارن: تم اعتماد المنهج المقارن في الشق التطبيقي للدراسة، عبر محاولة إسقاط الجانب النظريّ للدارسة (العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ والعلاقة بينهما) على الحالّتين المصريّة والجزائريّة كوحدات مقارنة، وذلك من خلال عرض وتحليل أوجه التشابه والاختلاف الذي ميز الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر في علاقته مع المؤسّسة العسكريّة، ابتداء من نشأة الجيش بالبلدين إلى موقفه ودوره في فترة الانتقال الدّيمقراطيّ بعد سنة 2011، وصولا إلى رصد أهم مخرجات تدخله في المرحلة الانتقالية.

ج – **المنهج التاريخي:** وتم الاعتماد عليه بابراز المقاربة التاريخية للعلاقات المدنية العسكرية العربية منذ العصرالاسلامي، مع التركيز على تحليل نشأتها وتطورها في الحالتين المصريّة والجزائرية منذ العهد العثماني الى غاية سنة 2011.

د– **منهج دراسة حالة:** على الرغم من أن المنهج المقارن كان الغالب في هذه الدراسة؛ الا أن الاستعانة بمنهج دراسة حالة كان مرافقا له منذ بداية الدراسة، وقد تم الاعتماد عليه بالبحث بالتفصيلات الوصفية المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية في الحالتين المصريّة والجزائرية.

2– اقترابات الدّراسة

استندت الدّراسة في تفسير تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في الانتقال الدّيمقراطيّ على مجموعة من الإقترابات هي:

أ–**الاقتراب النسقي،** وهو الاقتراب الغالب على الدراسة، تم الاستعانة به من أجل إبراز البيئة العامة الّتي تميز بها النظام السياسي في مصر والجزائر، وهذا بعرض أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ ومطالبه على أساس مدخلات للنظام الذي مثلته مؤسسات الانتقال وقتها وعلى رأسها المؤسّسة العسكريّة، وتفاعل هذه الأخير معها في شكل مخرجات؛ أي(النتائج المتعلقة بمسار عملية الانتقال الدّيمقراطيّ ومحتواها).

ب–**الاقتراب المؤسسي،** وتم الاستعانة به بهدف دراسة وتحليل المرحلة الانتقالية في مصر والجزائر من حيث خلال التعرف على أهم المؤسسات الّتي سيرت المرحلة الانتقالية في البلدين، وأهم الأدوار الّتي تقلدتها بعد إزاحة النظام الحاكم.

ج–**الاقتراب القانوني،** وقد تم إعتماده من أجل تفسير وتحليل الأطر القانونية الّتي من خلالها تم إدارة المرحلة الانتقالية وتسييرها في مصر والجزائر من حيث نقل السّلطة وإسنادها، ويخص بالذكر في هذا الإطار مدى التقيد بمبادئ الدستور في تسيير مرحلة ما بعد إسقاط النظام القائم، والانتقال إلى إقامة نظام سياسي جديد.

د–اقتراب النخبة، وتم توظيفه من أجل تفسير وتوضيح أي نخبة سيطرت على صناعة القرار في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ، والمقصود بها في دراستنا هو الحديث عن استئثار النخبة العسكريّة في الانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية في البلاد وقيادتها مقارنة مع النخب المدنيّة.

عاشرا:–خطة الدّراسة

من أجل الوصول للأهداف المنشودة للدراسة، ومحاولة للإلمام بالموضوع نظريا وتطبيقيا، والإجابة على أهم الفرضيات والتساؤلات المتعلقة به، تم تقسيمه إلى أربعة فصول متسلسلة في إطارها العلمي والزماني وفقا لما يلي :

تناول **الفصل الأول** وبالتفصيل الإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ، والعلاقة بينهما؛ أي خصص للدراسة النظريّة لمتغيري الدّراسة والعلاقة بينهما، مع الإشادة ببعض التجارب الدّولية (الناجحة والفاشلة) في إثبات هذه العلاقة.

وعالج **الفصل الثاني** من الدّراسة واقع العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة قبل 2011 بما فيها الحالّتين المصريّة والجزائريّة، وذلك بالتطرق إلى نشأة الجيش بالدّولتين وتطور أدواره السّياسيّة بها، وقد مثّل الفصل الثاني بهذا المعنى بداية الدّراسة التطبيقية للموضوع.

أما **الفصل الثالث**، وهو الفصل التطبيقي المعمق للدراسة؛ فقد تم تخصيصه لدراسة تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر بعد 2011، بإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين من حيث أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ ودور الفواعل المدنيّة والعسكريّة فيه، بالتركيز على موقف المؤسّسة العسكريّة من الحراك الشعبي عطفا على التطرق إلى حيادها والسيطرة المدنيّة عليها في هذه المرحلة من عدمه.

وبعد رصد وتشخيص أهم مظاهر التدخل العسكري في مسار العملية الانتقالية في مصر والجزائر، جاء **الفصل الرابع** من الدّراسة ليعرض مخرجات تأثير العلاقات المدنيّة العسكريّة في الانتقال بالبلدين وأهم التحديات الّتي واجهها هذا الأخير بالنسبة للمدنيين والعسكريين، مع اقتراح الإصلاح العسكري كمدخل لنجاح الانتقال الدّيمقراطيّ.

إحدى عشر: صعوبات الدراسة

واجه الباحث مجموعة من المصاعب خلال إعداده لهذا الموضوع ويمكن تلخيص أهمها في التالي:

1. ركزت أهم المراجع والبحوث العلميّة على دراسة التحول الدّيمقراطيّ والتأصيل النظريّ له وحده، في حين تم تسجيل نقص كبير في المراجع المتعلقة بالانتقال الدّيمقراطيّ الذي يعتبر متغيرا رئيسيا في الدّراسة كمفهوم؛ ليس هذا فحسب؛ بل أثناء التعمق في دراسة هذا الأخير تم رصد خلط في الكثير من الأحيان بين مفهومي الانتقال الدّيمقراطيّ والتحول الدّيمقراطيّ في المراجع باللغة العربيّة، سيما مع اعتبار الانتقال الدّيمقراطيّ أحد أهم مراحل التجول الدّيمقراطيّ.

2. حداثة موضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة في حقل العلوم السّياسيّة والدراسات والبحوث المتعلقة به مقارنة مع باقي المفاهيم السّياسيّة شكل هوالآخر صعوبة من حيث الإحاطة بالمراجع الخاصة به؛ سيما وأن أغلبها كانت باللغات الأجنبية مع عدم تسجيل توفرها في الصيغة الورقية في المكتبات الجامعية.
3. شح الدراسات والمراجع المتعلقة بموضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّول العربيّة بشكل خاص، سيما ما يطبع خصوصية هذه الأخيرة في هذا الطرح، وبالأخص بعد ثورات الرّبيع العربيّ سنة 2011.
4. يشكل موضوع العلاقات المدنيّة العسكريّة ودورها في الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر موضوعا اتخذ وضعا خاصا، نظرا للمكانة الأمنيّة والسرية الّتي تتمتع بهما المؤسستان في أنظمتهما السّياسيّة.
5. لم تعرف التجربة الانتقالية بالجزائر دراسات علمية وأكاديمية كثيرة نظرا لطابعها الحديث (2019)، مما أفرز صعوبة في الوصول إلى تقييم هذه التجربة وفواعلها ونتائجها مقارنة مع الحالة المصريّة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة

يشير مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة إلى مجموعة من الصّراعات المتشابكة والمعقدة الّتي تربط النخب المدنيّة بنظيرتها العسكريّة من أجل صناعة واتخاذ القرار السياسي في الدّولة، ولدراسة هذا المفهوم قام الكثير من المفكرين في مجال علم الاجتماع العسكري والعلوم السّياسيّة بربطه بمجموعة مختلفة من المتغيرات لتحديد تأثيراتها وتأثراتها به وعلى رأسها مفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ موضوع الدراسة.

وعليه فإن البحث في تأثير العلاقات المدنيّة العسكريّة كمتغير مستقل بمفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ كمتغير ثابت، أوجب تخصيص الفصل الأول من الدّراسة لمحاولة التعرف على العلاقة الّتي تربط هذين المتغيرين من خلال الإجابة عن السؤال التالي: "كيف تؤثر العلاقات المدنيّة العسكريّة في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم الفصل الأول من الدّراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول منه للتعرف على الإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة، أما المبحث الثاني فقد عالج الإطار المفاهيمي والنظريّ للانتقال الدّيمقراطيّ، بينما خصص المبحث الثالث لدراسة وتحليل العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ؛ مع التركيز على نمط الانتقال من أسفل في شكل ثورات، والذي تم عبره إبراز تأثير مؤسّسة الجيش على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول الدّيمقراطيّة وغير الدّيمقراطيّة، مع التطرق إلى مجموعة من التجارب الّتي ترجمت هذا التأثير على عملية الانتقال الدّيمقراطيّ.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة

يدرس مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة حسب المفردات المكونة له موضوعين أساسيين هما المؤسّسة العسكريّة والسّلطة المدنيّة والعلاقة بينهما، وقد أجمعت معظم الدراسات على أنه كان محل جدل فقهي اتخذ مجموعة من النظريّات الّتي اتفقت، واختلفت في رسم أهم الأفكار والمبادئ الّتي يقوم عليها؛ مما جعلها في الأخير تساهم في تطوره كحقل معرفي تطورا علميا وأكاديميا، وللتقرب أكثر من هذا المفهوم؛ سوف يعالج هذا المبحث أهم التفاصيل الخاصة بنشأته وتطوره كأحد فروع العلوم السّياسيّة، ثم أهم التعاريف والنظريّات الّتي اعتمدته في بنائها الفكري والمعرفي.

المطلب الأول:الإطار المعرفي للعلاقات المدنيّة العسكريّة

ترجع الجذور التاريخية لنشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة إلى علم الاجتماع؛ الذي ساهم رواده في دراسة علاقة المجتمع بالقوات المسلحة وأهم الصّراعات القائمة بينهما خاصة تلك المتعلقة بمحاولة العسكريين التأثير على مظاهر الحياة السّياسيّة والاجتماعية في المجتمع، وقد وصل تطور الدراسات الاجتماعية في هذا الشأن إلى استحداث فرع "علم الاجتماع العسكري"* كأحد فروع علم الاجتماع، والذي ادمج بدوره في موسوعات العلوم الاجتماعية الّتي تناولت موضوعات كثيرة لها علاقة بالنسق العسكري كضبط التسلح، الرقابة على القوات المسلحة، التدريب العسكري، والحكومة العسكريّة في الفترة الممتدة بين (1925 حتى سنة 1977)[1].

عطفا على تصنيف العلاقات المدنيّة العسكريّة كفرع من فروع علم الاجتماع، تم تصنيفه هو الآخر كأحد الفروع المعرفية لعلم السياسة نظرا لكونه يفسر الظاهرة السّياسيّة المتعلقة بالمؤسسات الّتي تسيطر على اتخاذ القرار في الدّولة (المؤسّسة العسكريّة أو السّلطة المدنيّة) انطلاقا من التساؤلات التالية: من يقرر، ماذا يقرر، متى، كيف، وبأي تأثير؟[2].

وعلى الرغم من أن العلاقة بين المجالات المدنيّة والعسكريّة قد شغلت الفلاسفة السياسيين لآلاف السنين؛ فإن التاريخ الفكري الحديث الخاص بها يعود إلى حد كبير إلى أدبيات ما قبل الحرب العالمية الثانية الّتي قامت على أساس مناهضة العسكر وخاصة فاقتس "Vagts" (1937) ولاسويل" Lasswel " سنة (1941)، أما عن الموجة الثانية من الأدبيات السّياسيّة في هذا الشأن فقد تزامنت مع أوائل فترة الحرب الباردة؛ أين سعى علماء الاجتماع الأمريكيون للتوفيق بين الحاجة إلى جيش دائم وكبير مع التخوف من

*- علم الاجتماع العسكري هو فرع من فروع علم الاجتماع الذي يعتمد على البحوث النظريّة والامبريقية في دراسة القوات المسلحة كتنظيم اجتماعي والعلاقات الاجتماعية داخلها وعلاقتها بالمجتمع وأن الحرب هي أحد أهم وسائل حل الصّراعات بين الجماعات والطبقات والأمم، نقلا عن فؤاد الأغا، علم الاجتماع العسكري، ص 16.

[1]– فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ،2008، ص ص 8–9

[2]-Peter.Feaver,« civil-military relations » , **annuel review ofpolitical sciense** ,volume 2, usa, , 1999,p212

التهديدات الّتي تشكلها الجيوش القائمة على الحرية أبرزهم: (كيروين" "Kirwin" 1948، "سميث" "Smith"1951، "لاسويل" Lasswel " 1950، "ميلز" " Mills" 1956 وآخرون)[1].

وعلى الرغم من أن الدراسات الاجتماعية والسّياسيّة بعد الحرب العالمية الثانية مثلت أولى لبنات نشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة كما سبق الإشارة إليه سابقا، إلا أن دراستها وفقا لمفهوم سياسي حقيقي حديث جدا يرجع إلى سنة1957، وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية بريادة المفكر "صمويل هنتنغتون" " Samuel Huntington" في مؤلفه الكلاسيكي "الجندي والدّولة" سنة 1957، والذي أكد من خلاله أن خضوع العسكريين للسلطة السّياسيّة يعتبر عنصرًا مركزيًا في احتراف الجيش، ويكرس ذلك حسبه عبر إنشاء سيطرة "موضوعية" على القوات المسلحة مع احترام مجال خبرتها، وقد مثّل هذا الطرح أفضل طريقة لضمان التوازن في علاقاتهم مع من هم في السّلطة.[2]

عطفا على ما تم الإشارة إليه فيما يخص تأصيل مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة بالنقد والتحليل في أمريكا الشمالية، تجدر الإشارة أن نهاية الحرب الباردة وتفكك للإتحاد السوفياتي سابقا وما نتج عنهما من ظهور للديمقراطيات الناشئة في أوروبا الشرقية ساهم في تطور هذا المفهوم؛ وذلك من خلال اهتمام المفكرين والسياسيين بدراسة وتحليل أسباب الانقلابات العسكريّة والبحث في كيفية إدارة العلاقة بين النخب المدنيّة والعسكريّة في هذه الدّول[3]، خاصة ما تعلق بالدور الذي لعبه الجيش في الإشراف على التنافس على السّلطة أو ممارستها[4].

وخلاصة لما تم عرضه؛ فإن نشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة كموضوع ترجع إلى علم الاجتماع العسكري الذي تناولها من خلال البحث في أسس الصّراعات المحتملة بين القوات المسلحة والمجتمع للتأثير في مظاهر الحياة السّياسيّة والاجتماعية في المجتمع، وأن طرحه كمفهوم علمي في حقل العلوم السّياسيّة يرجع إلى مبادرة الأمريكي "صامويل هنتكتون" الذي جاء بفكرة الفصل بين السلطتين المدنيّة العسكريّة في تسيير شؤون البلاد في أمريكا الشمالية، لتنتقل بعدها دراسة هذا الموضوع بالتحليل والنقد مع نهاية الحرب الباردة؛ أي بظهور الدّيمقراطيّات الناشئة.

---

[1] - Peter Fever **,op.cit,** p 213

[2]-Jean joana, Marc smyrl, « civils et militaires en démocratie », **revue internationale de politique comparée**, n° 1**,**paris, 2008, p.7.

[3]– أحمد جلال محمود عبده، **صراع القوى المدنيّة–العسكريّة وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002–2010)**، القاهرة: المكتب العربيّ للمعارف، 2015، ص 139.

[4]– هاني سليمان، **العلاقات المدنيّة العسكريّة والحول الدّيمقراطيّ في مصر بعد ثورة 25 يناير**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 20.

صاحب نشأة مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة وتطوره الفكري في حقل العلوم السّياسيّة اختلافا كبيرا في تعريفه؛ بحيث لم يتم تسجيل أي اتفاق في ذلك، ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد أوجه الدّراسة الخاصة به والمتغيرات الّتي يتم ربطه بها، وفي إطار هذا الاختلاف في التعاريف جاء المفكر بيتر فيفير " Peter Feaver" في دراسة له تحت عنوان "المشكلة المدنيّة العسكريّة"، تقوم هذه الأخيرة على أساس عدم وجود نظرية عامة أو حقل موحد يشرح بنجاح المدلول المفاهيمي لها وكذا الأنماط المختلفة لها؛ لأنها بكل بساطة ترجع لسلوك الدّول والجماعات على المستويين المحلي والدّولي[1].

وعلى الرغم من هذا الاختلاف والتنوع في تعريف العلاقات المدنيّة العسكريّة كمفهوم، حاولت الدّراسة عرض أهم التعاريف الّتي حظي بها؛ مع الإشارة قبلا إلى أن هذا الأخير يشير لغة إلى علاقة بين لفظين أساسيين وهما المدنيّة والعسكريّة؛ مما يجعله منطويا على علاقة تفاعلية بين الطبقيتين المدنيّة والعسكريّة في الدّولة بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السّياسيّة[2]، أما عن أهم التعريفات الّتي اعتمدها أهم الفقهاء الذين اهتموا بدراسته فتمثلت في تعريف المفكر الأمريكي "صامويل هنتتكتون" Samuel Huntington" الذي كان من السباقين في ذلك؛ حيث أشار إليه على أساس أنه مفهوم ينطوي على وجود تعارض وصراع بين المدنيين والعسكريين في المجتمع لكل منهما مصالح متنافسة [3].

أما "بيتر فيفر" "Peter Feaver " صاحب إشكالية مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة، فيرى أنها موضوع واسع للغاية يحوي مجموعة شاملة من العلاقات بين الجيش والمجتمع المدني على كل المستويات، إلا أن مجالها العام يركز بشكل كبير على سيطرة أو توجيه الجيش من قبل أعلى السلطات المدنيّة في الدّولة[4].

وقد عرفها "جون كيمينو" " jon kimminau" على أنها علاقات تقوم إما على أساس التعاون أو على أساس الصّراع نتيجة لاختلاف التوجهات والأهداف لدى كل منهما [5].

ويشير مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة أيضا إلى إطارين أحدهما شامل والآخر ضيق، أما الشامل أو الواسع فيشير إلى النطاق الكامل للتفاعلات بين الجيش والمجتمع المدني على كل المستويات، وعن

---

[1]– زينب شنوف، "جدلية تحليل العلاقات المدنيّة العسكريّة"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكريّة**، العدد2، ألمانيا، 2018، ص13.

2– أحمد عبد ربه، "**العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر:نحو السيطرة المدنيّة العسكريّة**"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد6، الدوحة، 2013، ص 147.

[3]– جهاد عودة، **الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنيّة العسكريّة منذ ثورات الربيع العربيّ**، القاهرة:المكتب العربيّ للمعارف، 2017، ص 505.

[4]- Peter, Feaver, « civil-military relations”**, reviewof Political Science**, n°.2, USA, 1999, p 210.

[5]- أحمد جلال محمود عبده، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

الإطار الضيق فإنه يشير إلى الهياكل والعمليات ونتائج التفاعلات بين النظام السياسي من جهة والقوات المسلحة من جهة أخرى [1].

وعرّفت العلاقات المدنيّة العسكريّة كذلك على أنها مجموعة التفاعلات الّتي تجري بين قادة الجيش من جهة، والسياسيين والمدنيين المنتخبين الذين يصنعون القرارات السّياسيّة ويرسمون السياسات العامة في الدّولة من جهة أخرى [2].

وبما أنّ الدّول النامية عرفت نمطا خاصة في العلاقات المدنيّة العسكريّة فقد أشار هذا المفهوم بالنسبة لحالتها إلى نمط العلاقة بين المدنيين والعسكريين القائم بالأساس على فكرة الانقلاب والتدخل العسكري؛ الأمر الذي أدّى بالمفكرين بالبحث في التطور الذي عرفته هذه الممارسات السّياسيّة وعلاقتها بالتحول الدّيمقراطيّ في هذه الدّول[3]؛ سيما مع بروز المؤسّسة العسكريّة كفاعل أساسي في نظامها السياسي ومدافع عن مصالحها الوطنية.[4]

وفي بعدها الاستراتيجي، عرف عامر مصباح العلاقات المدنيّة العسكريّة على أنها كل الإجراءات والقرارات والسياسات الّتي تجعل القادة العسكريّة والقوات الأمنيّة تعمل تحت إمرة القيادة السّياسيّة المدنيّة من خلال قيامها بأدوار الدعم وتعزيز وظائف القيادة المدنيّة في إدارة البلاد على الصعيدين المحلي والدّولي والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمنيّ للمجتمع[5].

بناء على ما تم تداوله من تعاريف متعددة ومختلفة للعلاقات المدنيّة العسكريّة؛ يتبين اتفاق كل الدراسات المتعلقة بهذا المفهوم على أنه ينطوي على مجموعة من العلاقات الّتي تربط النخب المدنيّة والعسكريّة في الدّولة حول صناعة واتخاذ القرارات السّياسيّة ورسم السياسات العامة بها، على أن تأخذ هذه العلاقات صفة التعاون أو الصّراع فيها، كما تكمن ركيزته الأساسية في وجوب سيطرة النخب المدنيّة على العسكريّة في العمليات السّياسيّة في النظام السياسي في الدّولة.

---

[1]- Thomas C. Bruneau and Aurel Croissant, **Civil-Military Relations: Control andEffectiveness Across Regimes, USA :** Lynne Rienner Publishers, 2019,pp.2-3.

[2]- عبد الفتاح ماضي، **الدّيمقراطيّة والبندقية: العلاقات المدنيّة العسكريّة وسياسات حديث القوات المسلحة**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،2021، ص 69.

[3]- عبد الفتاح ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 70

[4]– إسراء أحمد إسماعيل، **العلاقات المدنيّة العسكريّة وعملية التحول الدّيمقراطيّ –دراسة مقارنة بين مصر والجزائر–**، القاهرة: المكتب العربيّ للمعارف، 2017، ص 8.

[5]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات المدنيّة العسكريّة –الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي–**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2018، ص 16.

المطلب الثاني:الإطار النظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة

تنوعت التفسيرات الّتي اهتمت بالعلاقات الّتي تربط بين النخب المدنيّة والعسكريّة في الأنظمة السّياسيّة للدول، وأخذت شكل مجموعة من النظريّات تراوحت بين الطابع التقليدي والحديث حسب درجة تطور هذه العلاقات في كل من البلدان الدّيمقراطيّة والأقل ديمقراطية، وتتمثل أهم هذه النظريّات في نظرية الجندي والدّولة، نظرية الجندي المحترف، نظرية الوكالة، ونظرية المسؤولية المشتركة، وتم تقسيمها وفق سياقها التاريخي وتطورها المنهجي إلى ثلاثة اتجاهات بالتوازي مع النظريّات وهي: اتجاه تقليدي يمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، اتجاه حديث ناقد للاتجاه التقليدي، واتجاه حديث يقوم على أساس توافق النخب المدنيّة والعسكريّة.

أولا- نظرية الجندي والدّولة

تسمى هذه النظريّة في تفسير العلاقات المدنيّة العسكريّة وضبطها المعرفي بنظرية الانفصال، ظهرت خلال خمسينيات القرن العشرين بهدف دراسة أهم التهديدات الّتي يمارسها الجيش على الدّولة، وقامت هذه النظريّة على أساس أن نظام الحكم الدّيمقراطيّ لابدّ أن يكون من منطلق الفصل المطلق بين السّلطة المدنيّة والعسكريّة [1].

وتمثّل هذه النظريّة أولى الأدبيات الّتي أسست لحقل العلاقات المدنيّة العسكريّة، وترجع أولى اللبنات الكلاسيكية المفسرة والمحللة لهذه العلاقة إلى عالم السياسة الأمريكي "صامويل هنتغتون " "Samul Huntington" سنة 1957 من خلال مؤلفة "الجندي والدّولة".

قدم "صاميول هنتكتون" نظريته الّتي استند في دراستها على الأنظمة الدّيمقراطيّة معتمدا في ذلك النموذج الأمريكي، وقد توصل من خلالها إلى ربط العلاقات المدنيّة العسكريّة عبر فكرتين أساسيتين؛ أولاها تتعلق باحترافية المؤسّسة العسكريّة الّتي تقوم على أساس أن هذه الأخيرة يجب أن تكون منفصلة تماما، ماديا وإيديولوجيا عن المؤسسات السّياسيّة للدولة، أما الفكرة الثانية فتتمثل في السيطرة المدنيّة على القوات المسلحة، وقد سماها في نظريته بالسيطرة الموضوعية الّتي تعني ضرورة اعتراف ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني، وتبعيتهم للقادة السياسيين المدنيين المسئولين عن اتخاذ القرارات الأساسية الخارجية والعسكريّة مع الاعتراف بالكفاءة المهنية للجيش واستقلاليته، وأنّ نتيجة هاتين الفكرتين من شأنها تقليص فرص التدخل العسكري في العمليات السّياسيّة[2].

---

[1]- الأمين كرواز، "تقاش العلاقات المدنيّة العسكريّة ضمن عملية التحول الدّيمقراطيّ في دول الربيع العربيّ"، **المجلة الجزائريّة للأمن والتنمية**، العدد02، جامعة باتنة، الجزائر، جويلية 2020، ص 383.

[2]- هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص.20.

وتجسيدا لفكرة الفصل بين المدني والسياسي؛ ركز "صامويل هنتكتون" Samuel Huntington" في نظريته على أن فكرة الجيش المحترف تقوم على مجموعة من الخصائص والسمات أهمها [1]:

1-**فكرة الاحتراف والخبرة:** ويقصد بها عمل الجندي في منظمة وظيفتها الأساسية هي استعمال القوة وإدارة العنف، إضافة إلى كونه خبيرا في مجال معرفي محدد يحوز من خلاله على مهارات كبيرة بعد تلقيه لدورات التعليم والتكوين من المنظمة العسكريّة الّتي ينتمي إليها.

2-**المسؤولية الاجتماعية:** وهي صفة تمكّن أفراد المؤسّسة العسكريّة من تحمّل مسؤوليتهم الاجتماعية في الدفاع عن الدّولة لتحقيق الأمن والحماية بها؛ مهما كانت رتبة ودرجة أفراد الجيش.

3- **التضامن الجماعي الداخلي:** ويكون ذلك من خلال شعور أفراد الجيش بالتخصص المهني والتميز في أداء مهامهم؛ وفقا للمنهج العسكري الذي يعكس صورتهم ودورهم في المجتمع.

وفي إطار نقد المدرسة التقليدية لتفسير العلاقات المدنيّة العسكريّة لمفكرها الأول" صامويل هنتكتون،" تم تسجيل اعتمادها على تفسير نموذج ليبرالي يخص الدّول الدّيمقراطيّة فقط؛ أين تتميز فيه الدّولة بالقوة والشرعية وإهماله لتفسير هذه العلاقة في الدّول حديثة التحول والنشأة، وبناء على هذا الطرح، جاءت نظرية الجندي المحترف لتداركها [2].

[1]- جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص511.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص512- 513.

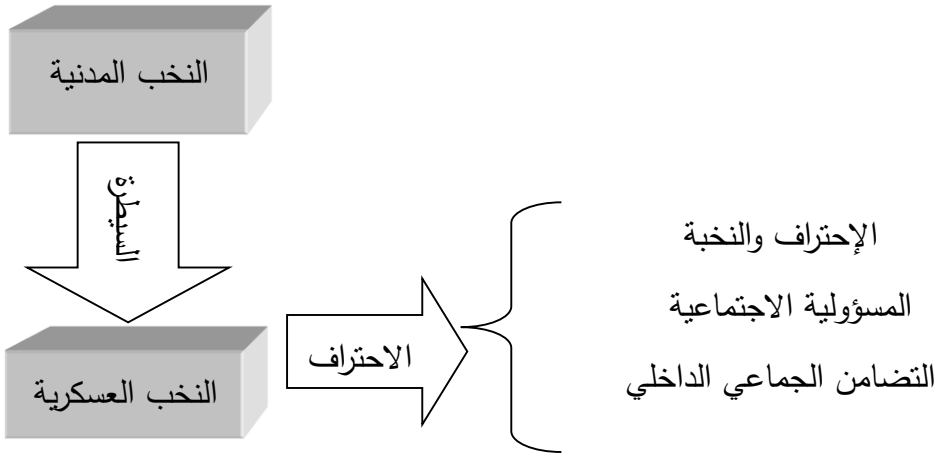

الشكل رقم 1: مخطط يبين أهم أفكار نظرية الجندي والدّولة ل "صامويل هنتكتون"

من إعداد الطالبة

ثانيا- نظرية الجندي المحترف

جاءت نظرية المفكر "موريس جانوتيز "Morris Janowtiz" كعمل علمي يقوم على إعادة دراسة العلاقات المدنيّة العسكريّة في تلك المرحلة من خلال مؤلفه " الجندي المحترف " سنة 1960، وقد اعتمد هذا الأخير نظريته بناء على جملة الانتقادات الموجهة لنظرية "هنتكتون" الواردة في مؤلفه "الجندي والدّولة" وتطويرها، وتقوم نظريته على ضرورة سيطرة النخب السّياسيّة على العسكريين مع تأكيده على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الدّيمقراطيّ نظرا لصعوبة فصل العسكريين عن مواطنتهم، وبالتالي الاعتراف لهم بحرية انتهاج توجه سياسي رغم عدم مشاركتهم في العمليات السّياسيّة[1]، ويستند "جاونتيز" في تبرير ذلك أن فكرة خلق جيش محايد تماما عن السياسة هو أمر غير واقعي، ومثال ذلك فكرة رسم سياسات الأمن القومي الّتي يعتبرها تدخلا في إطار ممارسة هذا الأخير لمهامه [2].

وتتفق نظرية "جانوتيز" مع "هنتكتون" على أساس أن فكرة تدخل المؤسّسة العسكريّة في النظم الدّيمقراطيّة مستبعدة، وإن وجدت فإن هذا التدخل يكون جد محدود ليشمل مجالات السياسة الخارجية والدفاع، وتقوم النخب المدنيّة وفقهما بالسيطرة المدنيّة على العسكريين والرقابة عليهم من خلال مجموعة من القواعد القانونية الّتي تحدد مهام ووظائف وعلاقة كل واحدة من هذه النخب، مع الإبقاء على فكرة احتراف الجيش في إطار المهام الموكلة إليه فقط، دون التدخل في رسم السياسات الداخلية في البلاد، إلا أن الاختلاف الذي يتبين من

1- جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص512- 513

2- محمد نبيل بخدومة، "حل معضلة العلاقات المدنيّة العسكريّة لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا"، **مجلة العلوم القانونية والسّياسيّة**، العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، سبتمبر 2019، ص 1170.

نظرية "جانوتيز" مقارنة مع "هنتكتون" فإنها تظهر في اعتراف الأول أن الكفاءة المهنية للعسكري لا تمنع من أن يكون له توجه سياسي على أساس أنه مواطن، وبالتالي الاعتراف بالانتماء السياسي للعسكري شرط عدم مشاركته في العملية السّياسيّة المتعلقة برسم السياسات الداخلية[1].

وفي نفس الإطار فقد تميز تفسير وتصنيف العلاقات المدنيّة العسكريّة لجانوتيز مقارنة مع هنتكتون الذي درس العلاقات المدنيّة العسكريّة في النظم الدّيمقراطيّة فقط، أن الأول قام بدراسة هذا المفهوم في الدّول الدّيمقراطيّة وغير الدّيمقراطيّة، بحيث صنفها في النظم الدّيمقراطيّة الغربية إلى أنظمة (أرستقراطية، ديمقراطية وشمولية)، أما في الدّول النامية فقد صنفها إلى أنظمة (استبدادية، تحالف مدني عسكري، أوليغارشية عسكرية، ديمقراطية تنافسية، وسلطوية جهوية)[2]. وقد حاول "جانوتيز" تصنيفها وفقا لمجموعة من الأنماط أهمها [3]:

- نظم تنافسية ديمقراطية تتسم بسيطرة مدنية تحدّ من دور العسكريين.
- نظام تحالف عسكري مدني يتولى فيه الحكم مدنيون بناء على دعم عسكري بحيث يعتبر هذا الأخير فاعلا سياسيا غير رسمي يعمل كحكم بين الجماعات السّياسيّة المختلفة.
- نظام أوليغارشي يتولى من خلاله السّلطة السّياسيّة نخب عسكرية.
- نظام سلطوي شخصي يسيطر من خلاله الحاكم على الجيش بهدف بقائه في السّلطة وهذا باتخاذ كل القرارات العسكريّة بهدف إضعاف فعاليتهم وتقوية أدائه.
- نظام حزبي جماهيري سلطوي يتم من خلاله السيطرة المدنيّة على الجيش بحيث يأخذ الجيش حيزا صغيرا في نظام الحكم مقارنة مع باقي القوى الّتي تحمي الرئيس.

بناء على ما تم دراسته وفق نظرية الجندي المحترف، يتبين أن هذه الأخيرة جاءت لانتقاد وتطوير نظرية الانفصال ل:"هنتكتون" في تفسيرها للعلاقات المدنيّة العسكريّة، وتتجلى الإضافة الّتي ميزتها في ذلك؛ محاولة "جانوتيز" لدراسة هذا المفهوم في الدّول غير الدّيمقراطيّة وتصنيف أهم أنماطه، إضافة إلى اعترافه بالانتماء السياسي للعسكري دون مشاركته في العمليات السّياسيّة في الدّولة.

1–نور الدين دخان، نورالدين حفيظي، "المؤسّسة العسكريّة والعملية السّياسيّة –دراسة في الأطر النظريّة"، **مجلة العلوم القانونية والسّياسيّة**، العدد3،جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 459.

2– **نفس المرجع**، ص 460.

3– جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص513– 514.

ثالثا-نظرية الوكالة

تعود هذه النظريّة لصاحبها "بيتر فيفر" "Peter Feaver " تحت مسمى "الوكالة"؛ وقد عمل من خلالها على استنباط فكرة الوكالة في ميدان العقود المتعلقة بالجانب الاقتصادي، حيث يتعامل الاقتصاديون بنموذج الوكالة كطريقة لشرح التفاعلات الّتي تحدث في تطوير وتنفيذ العقود.

تتناول نظرية الوكالة "لبيتر فيفر" العلاقة الّتي تتطور عندما يقوم أحد الأطراف (الرئيسي) بتفويض العمل لطرف آخر يستعين الموكّل بوكيل كخبير أو متخصص لأداء مهمة معينة، فيعمل المدير على اختيار أنسب وكيل لإكمال المهمة بما يرضيه، ويقدم الدفع والحوافز في العقد لضمان إكمال الوكيل للمهمة؛ حيث يشترط في الوكيل الخبرة والمعلومة، وبعد اختيار الوكيل يقوم المدير بتقييمه للتأكد من أنه يعمل كما هو متوقع، وعندما يكمل الوكيل المهمة بما يرضي المدير يتلقى المدفوعات والحوافز من العقد مع إبقاء الوكيل خاضعا لرقابة وإشراف الموكّل[1].

أما عن إسقاط هذه النظريّة في التعاقد على العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ فقد وصف "فيفر" العلاقات المدنيّة العسكريّة على أنها تفاعل استراتيجي داخل إطار هرمي مع المدنيين الذين يتولون دور المدير والجيش يعمل كوكيل، بحيث يستخدم المدنيون آليات مراقبة للإشراف على الجيش، ويكون جوهر التفاعل بين المدنيين والعسكريين في شكل يومي يتخلله تفاعل استراتيجي بينهما يتجلى في ما يريد المدنيون أن يفعله الجيش وما يتوقعه الجيش من المدنيين [2].

وفي هذا الإطار يرى "بيتر فيفر" أن إشكالية العلاقات المدنيّة العسكريّة تتجسد في مبدأين أساسيين يتمثل أولهما في وجود جيش قوي منتصر في الحروب الّتي تخوضها دولته، أما ثانيهما فيقوم على فرض اهتمام الجيش بشؤونه بهدف المحافظة على المجتمع وحمايته، وعليه حسب "بيتر فيفر" "لابدّ أن تتميز الجيوش بالقوة في مواجهة الأعداء الخارجيين وبالضعف والسيطرة للمدنيين وفق تفاعل استراتيجي بين النخب المدنيّة المديرة والنخب العسكريّة في شكل وكالة؛ بحيث يكون للمدنيين الحق الأصلي في اتخاذ القرارات، ويقوم بتوكيل العسكريين الأمور الخاصة بالمؤسّسة العسكريّة مع احتفاظ المدنيين بمهمة الرقابة غير التدخلية للسلوك العسكري، وهي آلية تمنع الاحتكاك المباشر مع العسكريين ومن أمثلتها عمل الصحافة الحرة في مراقبة السلوك العسكري في النظام الأمريكي [3].

---

[1] - Kathleen Eisenhart, "Agency Theory: An Assessment and Review, **The Academy of Management Review**, , N° 1,USA, Vol 14, 1989, p58.

[2] - Peter Feaver, **Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations:** Cambridge*:* Harvard University Press, 2003,PP.55-61.

[3]- عبد الله فيصل علام، **العلاقات المدنيّة العسكريّة والتحول الدّيمقراطيّ في مصر يوليو/تموز1952- يوليو/تموز 2013**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص 25.

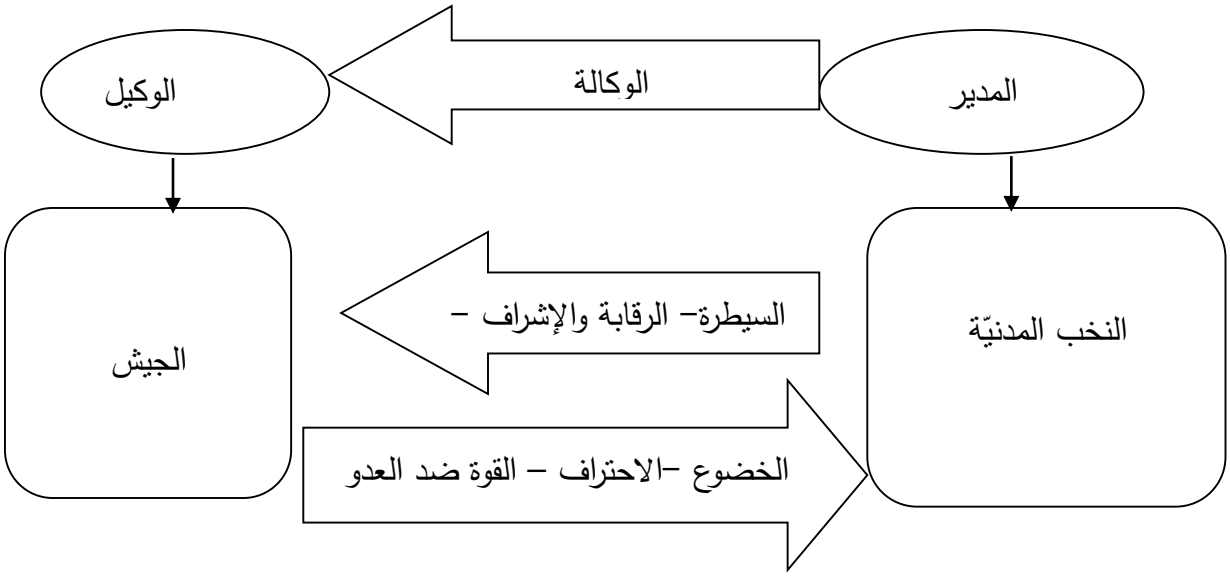

الشكل رقم 2: مخطط يبين أهم أفكار نظرية الوكالة عند "بيتر فيفر" Peter fever "

من إعداد الطالبة

بناء على نظرية الوكالة؛ يتبين أن مفهوم العلاقات المدنيّة العسكريّة يقوم على أساس فكرة أساسية تتمثل في إكالة بعض القرارات المتعلقة بالمهام الرئيسية للمؤسّسة العسكريّة مع إبقاء خضوع هذه الأخيرة لرقابة وإشراف السّلطة المدنيّة رغم هذه الوكالة.

رابعا–نظرية التوافق

يقوم جوهر نظرية التوافق أو نظرية الانفصال الّتي جاء بها روادها وعلى رأسهم" ربيكا تشيف" « Rebecca schiff» على أن دراسة وتحليل العلاقات المدنيّة العسكريّة يخلص في فكرة رئيسية تقوم على العلاقة التعاونية والتكاملية بين كل من المدنيين والعسكريين، وفكرة التوافق حسب النظريّة تدل على مجموعة من الأفكار الّتي تضم الحوار والقيم والأهداف المشتركة وتشجيع التعاون بين النخب المدنيّة العسكريّة والمجتمع ككل؛ مما يؤدي إلى تضاؤل احتمال القيام بتدخل عسكري في الشأن السياسي[1].

وقد عالجت نظرية التوافق أيضا نقاط الضعف الّتي جاءت بها نظرية الانفصال الّتي تم بناؤها المعرفي للعلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّول الدّيمقراطيّة فقط، وهو التركيز على تطبيق الفصل بين السلطات المدنيّة والعسكريّة كما نص عليه الدستور الأمريكي، أو كما هو الواقع في تجارب الدّول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وعدم الأخذ بعين الاعتبار الظروف الثقافية والتاريخية الّتي قد تشجع أو تشل حالة الانفصال المدني

[1]–أحمد جلال محمود عبده، **مرجع سبق ذكره**، ص152.

العسكري، وبالتالي لا يمكن للدول النامية الاعتماد على النموذج الانفصالي الغربي؛ بل لابدّ أن تراعي خصوصيتها التاريخية والثقافية من خلال بناء اتفاق حول دور الجيش بين أطراف مشتركة يكون هدفه بناء علاقة تعاونية [1].

وبالرجوع إلى الاتفاق الذي لابدّ أن يكون في بناء العلاقات المدنيّة العسكريّة وفق هذه النظريّة فان هذا الأخير لابدّ أن يكون بين ثلاثة شركاء رئيسيين وهم: العسكريون، القيادة السّياسيّة، والمواطن[2].

1-**العسكري:** ويشمل حسب مفهومها الجيش الذي يتضمن كلا من أفراد القوات المسلحة، الضباط العسكريين، والأفراد المجندين، وتقوم مؤسّسة الجيش وفقها بالتفاوض مع الجهات الفاعلة وباقي الشركاء الآخرين من أجل صناعة القرار في الدّولة، وبالتالي فإن المقصود بالعسكري في هذا الإطار النخبة العسكريّة الّتي يمكنها المشاركة في صنع القرارات والسياسات.

2-**القيادة السّياسيّة:** وتتمثل في الشريك الثاني في عملية التفاوض، وتتكون من ممثلي الحكومة أو ما سمتها "ربيكا تشيف" " Rebecca Schiff" بالنخب الحكومية المتكونة من إدارات ورؤساء وقادة الأحزاب والبرلمانات.

3-**المواطنة:** ويعرفون بالوظيفة، وهم مواطنو الأمة من ممثلي المجتمع المدني الذي يمثل الشق الثاني للعلاقات المدنيّة العسكريّة، وتعتبر "ربيكا" » « Rebeccaدور المواطنين مهّما في تفاعلهم مع الجيش واتفاقهم حول دوره داخل المجتمع.

وللتفصيل أكثر؛ فإن نظرية "ربيكا تشيف" " Rebecca Schiff " تقوم على فكرة التكامل بين المؤسّسة العسكريّة والنخب المدنيّة والمجتمع، وتشرح فكرتها الخاصة بالتوافق بعدم الفصل التام بين المؤسسات العسكريّة والمدنيّة على أساس أنه هو العامل الرئيسي في احتمال وقوع تدخلات عسكرية في العمليات السّياسيّة، بحيث يكون بقدرة كل من المؤسسات العسكريّة والمدنيّة والمجتمع على التوافق بشأن مجموعة من المؤشرات الّتي تمكّن من تقليص احتمالات هذه التدخلات، وتذكر أن من بين هذه المؤشرات التركيبة الاجتماعية للجنود، نظام التجنيد، عملية صنع القرار السياسي، والطابع العسكري للحكم[3].

فأما ما يتعلق بمؤشر التركيبة الاجتماعية للجنود أو الضباط؛ فإنه عادة ما يمثل حلقة مهمة للتوافق بين المجتمع والجيش بحيث لا يشترط التمثيل الواسع كشرط للتوافق في ذلك؛ أما نظام التجنيد فيقصد به

---

[1]– الأمين كرواز، **مرجع سبق ذكره**، ص 384.

[2]– رابح زاوي، فارس لونيس، فهم صيرورة العلاقات المدنيّة العسكريّة من خلال مدخل نظرية التوافق، **مجلة الناقد للدراسات السّياسيّة**، العدد1،جامعة بسكرة، الجزائر، 2020، ص129.

[3]– إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

طريقة التجنيد في الجيش مع التمييز بين الطوعي منه والقسري واللذان يؤثران في عملية التوافق أو الاختلاف، وعن عملية صنع القرار حسب النظريّة فإنها تشير إلى العملية المتعلقة بالمؤسسات السّياسيّة الّتي تؤثر على الجيش ورضاه ومثال ذلك ميزانية الجيش ومعداته وهيكلته[1].

وعليه فإن التوافق الخاص بمؤشر صناعة القرار فانه يتمثل في الأساس بتلبية متطلبات الجيش من خلال اتفاق بين الشركاء الثلاثة السابق ذكرهم، وعن المؤشر الرابع المتعلق بالطابع والنمط العسكري الذي يعني درجة التعقد والتركيب الّتي تميز القوات المسلحة، فترى "ربيكا تشيف" "Rebecca Schiff" أن النمط العسكري يتعامل بصفة مباشرة مع العناصر الإنسانية والثقافية للقوات المسلحة، ويشير إلى الكيفية الّتي ينظر إليها الجيش اتجاه الأمور سواء أكان بصفة علنية أو بخلفيات أخرى، وتعتبر كلها جزء من علاقة عميقة بين الجيش والمواطن والقيادة السّياسيّة[2].

الشكل رقم 3: مخطط يبين أهم أفكار ومبادئ نظرية التوافق من اعداد الطالبة

وبناء على ما تم التطرق إليه فان نظرية "ربيكا تشيف " تقوم بالأساس على فكرة التوافق بين الفواعل الثلاثة من نخب مدنية وعسكرية ومواطنين حول المؤشرات المتعلقة بكل من نظام التجنيد، التركيبة الاجتماعية للضباط، صنع القرار والطابع العسكري للحكم، وأن هذا التوافق يجعل من احتمال التدخل العسكري في شؤون الحكم أقل[3]، مما ينتج عنه أن فكرة المبالغة في تحييد الجيش سياسيا يمثل دافعا قويا لتدخله، ويبقى احتواؤه من خلال تبني أسلوب الحوار والتوافق عبر توزيع القيم المشتركة بينه وبين النخب المدنيّة السبيل الوحيد لضمان عدم تدخله[4].

1- إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، 25.

2- رابح زاوي، فارس لونيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

3- إسراء احمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

4- رابح زاوي، فارس لونيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

خامسا-نظرية اقتسام السّلطة(المسؤولية المشتركة)

ترجع نظرية اقتسام السّلطة أو المسؤولية المشتركة لصاحبها "دوجلاس بلاند" " Douglas Bland" وتقوم على أساس أن الدّول الدّيمقراطيّة تسعى فيها السّلطة المدنيّة على تحقيق السيطرة المدنيّة على المؤسّسة العسكريّة، وفي نفس الوقت تقوم المؤسّسة العسكريّة على مراقبة السّلطة المدنيّة في سياستها بهدف ضمان المصلحة القومية للبلاد وأمنها الوطني، وبالتالي تكون هناك مسؤولية مشتركة من الرقابة تقتسمها النخب المدنيّة والعسكريّة[1]، كما تشير نظرية اقتسام السّلطة حسب تسميتها على فرضيتين أساسيتين هما [2]:

- السيطرة المدنيّة على العسكريين تتحقق وتستمر من خلال اقتسام السّلطة؛ حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياتهم ومهماتهم اتجاه جوانب معينة يؤديها ويحاسب عليها فلا يجب أن يكون هناك تداخل في المسؤوليات.
- وجود مصدر واحد وشرعي يتيح توجيه العسكريين والسيطرة عليهم؛ بحيث يتمثل هذا المصدر في فئة المنتخبين المدنيين، وتكون هذه السيطرة بصفة ديناميكية ومتغيرة تتغير حسب الظروف المحيطة والقضايا المتعلقة بالدّولة؛ سيما حالات الحرب والسلم.

ويشير "دوجلاس" " Douglas " من خلال نظريته كذلك أن فكرة اقتسام السّلطة بين النخب المدنيّة والعسكريّة يكون في عملية صنع قرارات مشتركة في قضايا معينة، مع مسلمة عدم وجود تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنيّة، أما عن الميادين والقضايا الّتي يشترك فيها المدنيون والعسكريون في إقرارها فإنها تتمثل في ما يلي[3]:

- القضايا الإستراتيجية الّتي تتعلق بالقرارات الخاصة بآليات الدفاع وقدراتها.
- القضايا التنظيمية المتعلقة بالقوات المسلحة والمجتمع.
- القضايا العملياتية الّتي تعنى بالقوات المسلحة.

1- نور الدين حفيظي، "المؤسّسة العسكريّة والعملية السّياسيّة دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2018" **أطروحة دكتوراه- علوم-**، كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2020، ص59.

2- جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص.519-520.

3- نورالدين حفيظي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

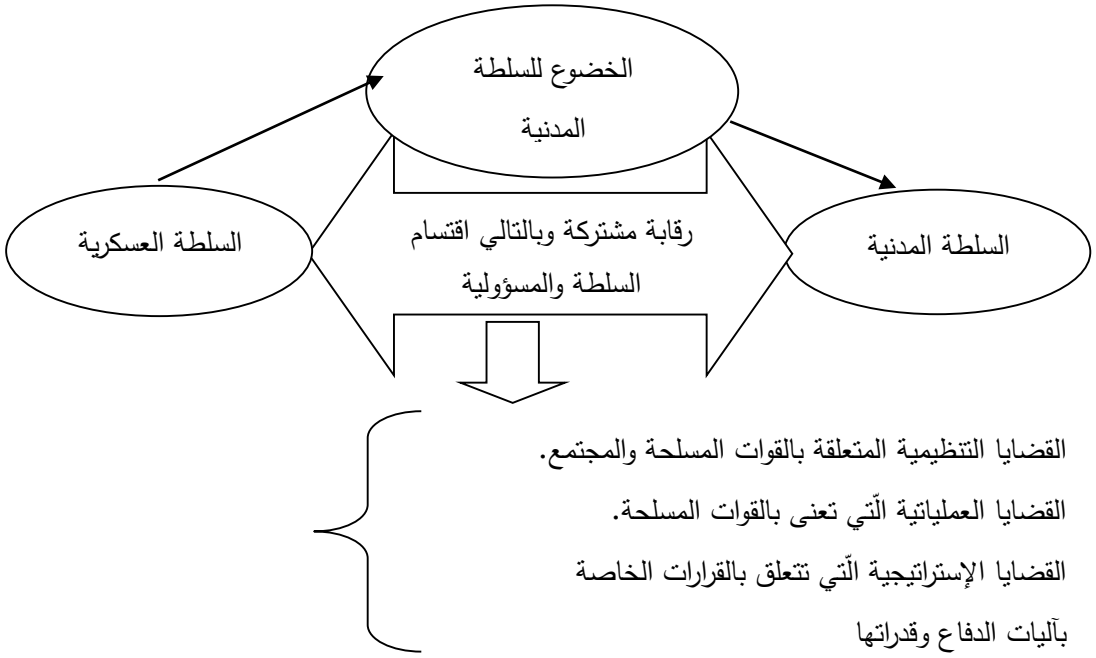

الشكل رقم 4: مخطط يبن أهم أفكار نظرية اقتسام السّلطة (المسؤولية المشتركة)

من إعداد الطالبة

تنوعت الاتجاهات والنظريّات الّتي تناولت دراسة إشكالية المدني والعسكري وحدود تدخل كل منهما ومهامه من علاقة انفصالية إلى علاقات توافقية وتعاونية، وقد تم إرجاع الاختلاف في هذا الطرح إلى طبيعة الأنظمة ومكوناتها؛ مما يوجب البحث في أهم الأنماط والأشكال الّتي تتخذها العلاقات المدنيّة العسكريّة في هذه الأنظمة.

المطلب الثالث: أنماط العلاقات المدنيّة العسكريّة

يحيلنا الحديث عن العلاقات المدنيّة العسكريّة في النظام السياسي بصفة آلية إلى البحث في أهم المواقع الّتي تحتلها المؤسّسة العسكريّة في مختلف الأنظمة السّياسيّة، هذه الأخيرة الّتي قسّمها أغلب المفكرين السياسيين في إطار المقارنة المتباينة إلى أنظمة سياسية ديمقراطية وغير ديمقراطية، وعلى هذا الأساس فان تموضع المؤسّسة العسكريّة في مختلف الأنظمة من شأنه تقسيمها وتصنيفها حسب طبيعة النظام السياسي وفقا لما يلي[1]:

أولا-علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية

تعتبر المؤسّسة العسكريّة في الدّول الدّيمقراطيّة مؤسّسة سيادية مثل باقي مؤسسات الدّولة؛ تتمتع بالاستقلال والحياد التام اتجاه النظام القائم، يعمل فيها الجيش على ممارسة المهام المقررة له دستوريا والمتمثلة

[1]- عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص20-23.

بالأساس في حفظ كيان الوطن من الأخطار الخارجية؛ مما يفسر استبعاد فكرة الانقلاب العسكري في هذه الدّول[1]، وبإسقاط هذا الطرح على نمط العلاقات المدنيّة العسكريّة في الأنظمة الدّيمقراطيّة الراسخة يتضح أنه يقوم على مبدأين اثنين هما الفصل بين المؤسّسة العسكريّة وباقي المؤسسات بها والسيطرة المدنيّة على المؤسّسة العسكريّة، ويتجسد هذان المبدآن في مجموعة من المؤشرات أبرزها[2]:

– أن تحظى المؤسّسة السّياسيّة المدنيّة ذات الشرعية الانتخابيّة بسلطة اتخاذ القرار فيما يخص الإطار القانوني للمؤسّسة العسكريّة.

– وجوب خضوع المؤسّسة العسكريّة للدستور وللرقابة من قبل المؤسسات المخولة قانونا ودستورا بذلك بما فيها الميزانية المخصصة لها.

– المؤسّسة العسكريّة جهاز محايد وغير منحاز سياسيا يكون ولاؤه للوطن فقط دون ذلك، ويتمتع باستقلالية في اتخاذ القرارات الخاصة بالشؤون العسكريّة فقط.

– مشاركة العسكريين في السياسة لا يكون إلا عبر آلية التصويت بوصفهم مواطنين وليس كأفراد في المؤسّسة العسكريّة.

وبناء على هذه المبادئ والمؤشرات، فإن الفصل بين المدنيين والعسكريين يعتبر كضامن لعدم تدخل العسكريين في العمليات السّياسيّة وتظهر الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأمثل لهذا النمط[3].

ثانيا –علاقات مدنية عسكرية بريتورية:

تجد العلاقات المدنيّة العسكريّة البريتورية مكانها في الأنظمة غير الدّيمقراطيّة، أين تتميز فيها الهياكل والمؤسسات السّياسيّة بالضعف وغياب الشرعية قيادة ونظاما؛ مما يؤدي بالعسكريين بها إلى التدخل وتعظيم الدور السياسي لهم[4]، ويعتبر التدخل العسكري فيها عملية واسعة النطاق تقوم على استخدام القوة أو التهديد في التغيير السياسي، وقد انتشر هذا النمط في الدّول النامية أين يتميز الجيش فيها بالميل نحو التدخل في

---

[1]–عبد المعطي ذكي ابراهيم، **وضعية الجيش في النظم السّياسيّة –رؤية تحليلية–**، اسطنبول: المعهد المصريّ لدراسة السياسة والإستراتيجية،2016، ص 01.

[2]– هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 24–25.

[3]– عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص 510.

[4]– تامر عبد الحميد محمد مرتضى،**العلاقات المدنيّة العسكريّة: دور المؤسّسة العسكريّة في المرحلة الانتقالية في بوركينافاسو**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=26247 (15-06-2020)، اطلع عليه بتاريخ (14–10–2021).

النظام السياسي والسيطرة على العمليات السّياسيّة نظرا لافتقار النظام والمؤسسات المدنيّة بها إلى الشرعية وعدم الفاعلية[1]، وعليه تظهر ملامح النظام البريتوري بناء على مجمعة من الملامح أبرزها:

- ضعف وعدم فعالية الأحزاب السّياسيّة وغيرها من المؤسسات السّياسيّة.
- غلبة الصّراع والشقاق بين أفراد النخبة الحاكمة من السياسيين.
- الزعامة الكاريزماتية أو الزعيم القومي وتعبئة الجماهير حول شخصية الزعيم.
- غياب معارضة سياسية فعالة وحقيقية وارتفاع قيمة وسائل القوة المادية والقهر والكبت فى القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة للنظام القائم.
- تفشي الفساد في الإدارة وتدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب نقص الموارد واعتمادها على إنتاج وتصدير محصول واحد؛ مما يؤدي بالعسكريين إلى الاهتمام بالتوسع الاقتصادي.

ثالثا:علاقات مدنية عسكرية متداخلة

قام هذا النمط في الأنظمة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية، ويتميز بوجود مؤسّسة عسكرية مسيّسة تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ الّتي يخططها الحزب الشيوعي، ويمثل العسكريون في هذا المقام جزءا من النخبة الحاكمة؛ وعادة ما يرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثل أداة للشعب والحزب بحيث يمتد دوره إلى مجالات سياسة واقتصادية وتعليمية واجتماعية وصحية، وعلى هذا الأساس يطلق عليه تسمية النمط المتداخل والمتغلغل، ولكن بعد تحول جل الأنظمة الشيوعية إلى أنظمة ديمقراطية أصبح مقتصرا على دول قليلة مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا[2].

[1]– جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص.509.

[2]– عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص 510.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظريّ للانتقال الدّيمقراطيّ

قبل البت في عرض الإطار المعرفي والنظريّ للانتقال الدّيمقراطيّ كمفهوم، وجب الإشارة بدءا إلى وجود خلط كبير في الكثير من المراجع العربيّة بين مفهومي "الانتقال الدّيمقراطيّ" «Transition democratique» و"التحول الدّيمقراطيّ" «Transformation democratique» بسبب ترجمة المفهومين من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربيّة؛ مما أوجد صعوبة كبيرة في الإحاطة به في إطاره النظريّ؛ سيما وأن الانتقال الدّيمقراطيّ يعتبر أحد أهم مراحل التحول الدّيمقراطيّ، وسوف يتم التطرق إلى تعريفه والأسباب المؤدية إليه وأنماطه وفقا للتالي:

المطلب الأول: تعريف الانتقال الدّيمقراطيّ وتمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة

قامت دراسات كثيرة بالتطرق للتأصيل للانتقال الدّيمقراطيّ نظريا ومفاهيميا، وقد عرف تطورات كبيرة إلى أن وصل إلى المفهوم الأكاديمي والسياسي الذي هو عليه الآن، كما أخذ مسلكا نظريا في تفسيره ونشأته وأسبابه وأنماطه، وعلى هذا الأساس سوف يعنى هذا القسم من الدّراسة بمحاولة الإحاطة بهذا المفهوم من خلال الوقوف على الإطار التاريخي لنشأته، تعريفه، ثم تمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة.

أولا:تعريف الانتقال الدّيمقراطيّ

تميزت بدايات استعمال الانتقال الدّيمقراطيّ كمفهوم علمي بعدم الدقة وعدم الضبط، وقد اتسع استعماله كمصطلح غير مضبوط بصفة أكاديمية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كان يشير بشكل عشوائي إلى امتدادات مختلفة تشير إلى مجال الدّيمقراطيّة في إطار الأنظمة القائمة[1]، وقد برز كمفهوم وتم تأصيله نظريا بالموازاة مع التراكم الأكاديمي الذي اقترن بما سُمي بـ"الموجة الثالثة للتحول الدّيمقراطيّ" الّتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوربا[2].

أفرزت الدراسات الأكاديمية الّتي خصت الموجة الثالثة للتحول الدّيمقراطيّ نشأة"علم الانتقال"، «Transitolgie»، الذي ظهر كحقل معرفي فرعي مستقل ضمن حقل علم السياسة المقارنة، وقد قام هذا العلم على أساس تراكمات بحوث ودراسات استندت على التحليل المقارن للبيانات والمعطيات والحالات الّتي درست

---

[1]- Renée Fregosi, **Transition démocratique: traduction de l'article Du dictionnaire de science politique de l'Université du Chili**, le siteweb: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00653654 , consulté le (08-06-2020).

[2] - حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الدّيمقراطيّ إطار نظري**، الموقع الالكتروني، https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html، أطلع عليه بتاريخ (15-06-2020).

تجارب الدّيمقراطيّة في الدّول، وقدمت في هذا الإطار أدوات معرفية ومفاهيم ومقاربات نظرية عملت على إبراز الأسباب والمعيقات الّتي تواجه عملية الدمقرطة أو انتقال النظم إلى الدّيمقراطيّة[1]، ليظهر في إطارها مفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ الذي اهتم بفحص ومناقشة القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أنماطها (طرق الانتقال) أو مخرجاتها المتعلقة بطبيعة النظم السّياسيّة في مرحلة ما بعد الانتقال[2].

كان لنشأة وتطور مفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ إسهامات كبيرة في تعدد التعاريف المتعلقة به؛ مما فرض ضرورة الوقوف على مختلف الأفكار والأسس الّتي يقوم عليها، وكذا التمييز بينه وبين المفاهيم المشابهة له.

1-التعريف اللغوي

يتشكل مفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ لغة من لفظين هما "الانتقال " و"الدّيمقراطيّة"، أما المعنى اللغوي لكل منهما فيمكن تمييزه كالتالي:

أ- **الانتقال:** يشير الانتقال لغة إلى انتقال الشيء من وضع لآخر، أي نقله نقلا فانتقل، مع تحقيق تطور وتقدم مع المقارنة مع الوضع السابق، وعليه فان الانتقال بهذا المعني يشير إلى الانتقال من حالة إلى أخرى مع تسجيل تغيير مقارنة مع المرحلة السابقة واللاحقة[3].

ب-الدّيمقراطيّة (Dimocratie)

الدّيمقراطيّة مصطلح « Dimocratie/Dimocraty »يوناني الأصل، وتتألف كلمة الدّيمقراطيّة من مقطعين، المقطع الأول هو ديموس (Demos)ويقصد به الشعب؛ أما المقطع الثاني فيتمثل في (Cracie) ويقصد بها السّلطة، وبالتالي فان الدّيمقراطيّة تعني بذلك حكم الشعب أو سلطته[4].

وعلى هذا الأساس فان الانتقال الدّيمقراطيّ بالمعنى اللغوي يقصد به انتقال حكم الشعب من حالة إلى حالة؛ أي تسجيل تطور حكم الشعب وتغيرها من حالة سابقة إلى حالة جديدة.

---

[1]- زكريا بوروني، "دروس علم "الانتقال"الدّيمقراطيّ من تجليات "الربيع العربيّ":هل تصمد فرضية الاستثناء؟"، **مجلة العلوم القانونية والسّياسيّة**، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 883-884.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الدّيمقراطيّ إطار نظري**، الموقع الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html، أطلع عليه بتاريخ (15-06-2020).

[3]- إبن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار المعارف، ط2، 1998، ص 45

[4]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السّياسيّة والفلسفية والدّولية**، بيروت: دار النهضة العربيّة، 2008، ص 319.

2- التعريف الاصطلاحي للانتقال الدّيمقراطيّ

نظرا لأن مفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ ارتبط بالأساس بفكرة الدّيمقراطيّة؛ فانه لا يمكن التعرف عليه كمفهوم إلا بعد التطرق أولا إلى مفهوم الدّيمقراطيّة.

أ- مفهوم الدّيمقراطيّة:

تعرف الدّيمقراطيّة بصفة عامة على أنها حكم الشعب على أساس أنه هو مصدر السّلطة، ويبقى التمييز بالنسبة لحكم الشعب بالمعنى الاجتماعي على أساس أنه مجموع الأفراد الذين يقطنون إقليما واحدا أو أقاليم متباعدة ولكنهم يتمتعون بجنسية دولة ما؛ أما الشعب السياسي فانه يعني مجموع الأفراد الذين لهم الحق في التصويت والمشاركة في مختلف العمليات السّياسيّة في الدّولة، وبالتالي فان الدّيمقراطيّة بصفة عامة تعني حكم الشعب أو الحكومة الشعبية الّتي تعمل على تحقيق مصالح الشعب، وهي تقوم على أساس المساواة السّياسيّة بين الأفراد دون احتكار الامتيازات السّياسيّة لأي طبقة على أن يكون الحكم في يد الأغلبية [1].

وقد شاع المدلول السياسي لمفهوم الدّيمقراطيّة في الأدبيات والفلسفات القديمة والحديثة، على أنها مذهب سياسي محض يقوم على أساس تمكين الشعب من ممارسة السّلطة السّياسيّة في الدّولة، إما بصفة مباشرة كما في الأنظمة السّياسيّة القديمة؛ حيث كان بإمكان الشعب أن يجتمع في الساحات العامة لدولة المدينة ليختار من يمارسون السّلطة، أو بشكل غير مباشر كما هو عليه الآن في أغلبية النظم السّياسيّة الّتي تأخذ بأسلوب تداول السّلطة سلميا عن طريق الانتخابات المباشرة وبالاقتراع العام السري أو غير المباشرة[2].

لم تظهر الدّيمقراطيّة في المعنى الليبرالي إلا في القرن الثامن عشر؛ حين باشر المفكرون الأوروبيون بفكرة المساواة وطالبوا بحق الشعب في اختيار حكومته وفي الإشراف عليها، وكان هذا المعنى مقترناً بالمطالبة بمساواة المواطنين في حق الاقتراع السري دون النظر إلى أصولهم أو طبقاتهم. وقد قامت بذلك على أساس تعدد الأحزاب وضمان حرية التعبير والمشاركة السّياسيّة والتداول على السّلطة سلميا، وقد تأخذ الدّيمقراطيّة ثلاث صور هي: المباشرة، غير المباشرة والنيابية.[3]

1- اسماعيل علي سعد، **دراسات في المجتمع والسياسة**، بيروت: دار النهضة العربيّة، 1988، ص 164.

2- ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 319

3- **نفس المرجع**، ص ص 319-320.

ب-تعريف الانتقال الدّيمقراطيّ:

إذا كان التعريف اللغوي للانتقال الدّيمقراطيّ ينطوي على أساس انتقال الدّيمقراطيّة من حالة إلى حالة فان التعريف الاصطلاحي له يعني الانتقال من حكم الفرد أو القلة إلى حكم ديمقراطي، ويقصد به كذلك الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السّياسيّة الفعالة من قبل الشعب في المجتمع [1].

ويشير مفهوم النظام الاستبدادي (Le Systeme Autocratie)، الذي على أساسه تقوم عملية الانتقال الدّيمقراطيّ إلى النظام المبني على السّلطة المطلقة الّتي يمارسها شخص واحد دون أن يكون مقيدا بأي دستور أو مسئولا أمام أي مجلس نيابي أو شعبي؛ أي أن إرادة الزعيم أو الحاكم أو الرئيس تمثل الإرادة الوحيدة والقانون الوحيد، ويختلف هذا النظام عن الحكومة المطلقة الّتي تتجمع في يد شخص واحد أو هيئة واحدة مع خضوع هذا الشخص أو تلك الهيئة للقانون[2].

وقدم كل من "أودونيل وشومبيتر" "O'Donnell and Schmpitter " تعريفًا للانتقال الدّيمقراطيّ في أعمالهما العلميّة سنة 1986 كأول طرح نظري على أساس أن "الانتقال" هو الفاصل الزمني بين نظام سياسي وآخر؛ بحيث يتم تحديد الانتقال حسبهما من خلال إطلاق عملية حل نظام استبدادي من جهة، وتثبيت بعض الأشكال الدّيمقراطيّة،أو العودة إلى شكل ما من أشكال الحكم الاستبدادي أو ظهور البديل الثوري من جهة أخرى، ويضيفان أن نهاية تحقيق الانتقال المربوط بالفاصل الزمني القصير جدا تكون في اللحظة الّتي يعلن فيها الحكام الاستبداديون عزمهم على توسيع نطاق حقوق الأفراد والجماعات المحمية بشكل كبير[3].

بناء على تعريف كل من "أودونيل وشومبيتر"، فإن الانتقال الدّيمقراطيّ حسبهما يشير إلى الفترة الفاصلة بين نظام سياسي استبدادي وآخر ديمقراطي، مع التأكيد على أن هذا الفصل مرتبط بعنصر رئيسي في هذه العملية وهو نقل السّلطة الذي يقوم على آلية الانتخاب، وبالتالي يمكن القول أن عملية الانتقال بهذا المعنى مرتبطة بعمليتين متزامنتين ومستقلتين، وهما عملية تفكيك النظام السلطوي وعملية ظهور قواعد ومؤسسات ديمقراطية [4]، تسمح بظهور أحزاب وجمعيات تتنافس على السّلطة، وتحمي الحقوق والحريات المدنيّة والسّياسيّة وعلى رأسها حرية التعبير.[5]

---

[1]- علي خليفة الكوراني، عبد الفتاح ماضي، **لماذا انتقل الآخرون إلى الدّيمقراطيّة وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز الوحدة العربيّة، 2009، ص 27.

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 638.

[3]- Scott Mainwaring, **transitions to democracy and democratic consolidation: theoretical and comparative issues**, USA: the Helen Kellogg Institute for international studies.1989.p4.

[4]- Sujian Guo and Gary A.Stradiotto, **Democratic Transitions Modes and outcomes** ; New York, Routledge.2014 p2.

[5]- **Loc.cit**

ويرى الباحث "ألان توران" "Alain Touraine "، أن الانتقال الدّيمقراطيّ هو عبارة عن عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدّولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده، بينما اعتبره عالم الاجتماع الأمريكي " فليب شميتر" " Flip Chmitter " أنه من مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة ولتطورات فجائية وغير متوقعة تجعل الدّولة تقبل حلولا اضطرارية[1].

وفي إطار الحديث عن المعيار الدّيمقراطيّ المتعلق بالانتقال الدّيمقراطيّ فقد تم تعريفه على أنه انتقال السّلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية منتخبة؛ أي أنه يعبّر عن اجتياز المسافة بين نظام الحكم غير الدّيمقراطيّ والدّيمقراطيّ، ويتحقق هذا الأخير عادة بعد انهيار النظام القديم وتوافق قوى سياسية على اختيار النظام الجديد الذي يقوم على مؤسسات وضمانات ديمقراطية، وتجدر الإشارة إلى أن النظام القديم يتم التخلص منه من خلال مجموعة مختلفة من الطرق[2].

ويشير المفكر السياسي حسنين توفيق إبراهيم إلى أن الانتقال الدّيمقراطيّ يرمز إلى مرحلة وسيطة تتخللها مجموعة من المراحل الفرعية يتم من خلالها إسقاط النظام غير الدّيمقراطيّ القديم، وبناء نظام ديمقراطي جديد. بحيث تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنى الدستورية والقانونية، المؤسسات والعمليات السّياسيّة، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السّياسيّة..إلخ. وعليه فإن مرحلة الانتقال إلى الدّيمقراطيّة حسبه تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين [3].

وحسب الكثير من الأدبيات السياسة، فإن عملية الانتقال الدّيمقراطيّ تكتمل بتوفر مجموعة من الشروط أهمها:وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة؛ على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السّلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس

---

1 – فضيل التهامي، "**الانتقال الدّيمقراطيّ ومعيقاته في البلدان العربيّة** "،**الحوار المتمدن**، العدد 4206، الموقع الالكتروني:https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376533، أطلع عليه بتاريخ (18-06-2020).

2– عبد الفتاح ماضي،" الجيوش والانتقال الدّيمقراطيّ:كيف تخرج الجيوش من السّلطة؟"، **سياسات عربية**، العدد 24، الدوحة، ص10.

3– حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الدّيمقراطيّ إطار نظري**، الموقع الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html اطلع عليه بتاريخ (04-05-2020)

حالة الانتقال إلى الدّيمقراطيّة؛ فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها[1].

وفي هذا الإطار ومن منظور مخرجات الانتقال الدّيمقراطيّ، أكدت دراسة "صامويل هنتكتون" « Samuel Huntington » لتجارب الدمقرطة تحت مسمى الموجتين الأولى والثانية للتحول الدّيمقراطيّ في الفترة الزمنية (1828-1926) و(1943-1962) على التوالي، أن الكثير من الدّول الّتي حصل فيها انتقال ديمقراطي سرعان ما عادت إلى نظام حكم غير ديمقراطي وتسلطي[2]، فلا يمكن أن تستكمل عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في مدة زمنية، ولا يتوقع أن تتم بصورة آلية، ولا يمكن التنبؤ بنتائجها الخاصة بالقضاء على النظام التسلطي واستبداله بنظام ديمقراطي فقط؛ بل يبقى احتمال تغيير النظام واردا، فقد أثبتت تجارب الانتقال في بعض الدّول حدوث انزلاق وأزمات أدت إلى انتشار الفوضى وانعدام الاستقرار وقيام حروب أهلية [3].

وخلاصة لما تم التطرق إليه فيما يخص الإطار المعرفي لمفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ، فقد أجمعت جل الدراسات على أنه هو المرحلة الزمنية الّتي يتم من خلالها الانتقال من نظام حكم استبدادي إلى نظام حكم ديمقراطي، بحيث يشمل هذه العملية تغيير كامل لعناصر النظام السياسي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم عرف صعوبة كبيرة في تمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة الّتي وجب توضيحها خلال هذه الدراسة.

ثانيا: تمييز الانتقال الدّيمقراطيّ عن المفاهيم المشابهة له

يجدر التنويه أن الانتقال الدّيمقراطيّ مفهوم تم تداوله بلبس كبير من قبل الكثيرين بشكل لا يعكس الإطار المعرفي والأكاديمي الخاص به؛ حيث يصعب تمييزه مع باقي المفاهيم المشابهة له؛ سيما مع تصنيفها معه في نفس الحقل المعرفي، الأمر الذي حتم ضرورة التمييز بينها وبينه:

أ-**التحول الدّيمقراطيّ:** عرف "صومويل هنتكتون" « Samuel Huntington » في كتابه موجات التحول الدّيمقراطيّ* هذا المفهوم على أنه يعبّر عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الدّيمقراطيّ إلى النظام الدّيمقراطيّ، وأنه يحدث في فترة زمنية محددة تفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد في نفس الفترة الزمنية في النظام السياسي، وبالتالي فان الفرق بينه وبين الانتقال الدّيمقراطيّ أن هذا الأخير يمثل

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره.**

[2]- محمود بلحيمر، **الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر(1988-2016)**، أطروحة دكتوراه علوم ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّولية، قسم الدراسات الدّولية ،تخصص علاقات دولية، 2016-2017، ص 23.

[3]-**نفس المرجع**، ص 24.

*- من نتائج الحرب الباردة، اتسع نطاق ظاهرة التحول الدّيمقراطيّ على الصعيد الدّولي، خاصة في أوروبا الشرقية والوسطى، وأسيا الوسطى، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد كتب المفكر صامويل هنتكتون مؤلفا أكاديميا في هذا الشأن سماه "بالموجة الثالثة للتحول الدّيمقراطيّ في أواخر القرن العشرين "

انتقال السّلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية؛ بينما التحول الدّيمقراطيّ فهو عملية تتميز بالصعوبة والتعقيد والتغيير التدريجي والبطيء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يتم من خلاله تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة في المؤسسات السّياسيّة[1]، وينتهي بتكريس الدّيمقراطيّة وترسيخها[2].

ب–**التحول الليبرالي:** وهو مفهوم يشير إلى إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدّولة، وتتضمن تلك العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين، والسماح لهم بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني وتخفيف حدة الرقابة على الصحف وإجراء انتخابات نزيهة لبعض المناصب القيادية.[3]، وعلى هذا الأساس فان هذا المفهوم مرتبط بالميدان الاقتصادي بدرجة كبيرة مقارنة مع الانتقال الدّيمقراطيّ.

ج–**التغيير السياسي:**يشير التغيير السياسي إلى مجموعة من التغييرات والتحولات الّتي قد تتعرض لها البنى السّياسيّة في المجتمع، أو طبيعة العمليات السّياسيّة والتفاعلات بين القوى السّياسيّة وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السّلطة والنفوذ داخل الدّولة نفسها أو بين عدة دول؛ فإذا اتسم التغيير المتعلق بهذه بالقوى والبنى السّياسيّة في الدّولة، وانعكس إيجابا على النظام من حيث محاربة الفساد ومظاهره، وهدف إلى تحسين النظام السياسي دون المساس في هذا الحكم فيسمى هذا التغيير إصلاحا سياسيا، أما إذا كان لا يهدف إلى هذه الجوانب، فيقصد به التغيير السياسي [4].

د– **الثّورة:** عرف مفهوم الثّورة تطورا كبيرا لارتباطه بالمذهبين الفردي والجماعي على حد سواء، ففي خضم المذهب الفردي الذي ظهر خلال الثورات الفرنسية والانجليزية والأمريكية الّتي قامت ضد الحكم الملكي المطلق خلال القرنيين الثامن والتاسع عشر، كانت تعني الثّورة التغيير الجذري في بنية المجتمع القائم على تغيير النظام السياسي للدولة دون المساس بمبادئ هذا المذهب القائمة على الحرية والمساواة القانونية؛ أما خلال المذهب الجماعي الذي ظهر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فان الثّورة حسبه تشير إلى التغيير الكامل في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويبرزمن خلال تعريفها أن التغيير السياسي

---

[1] - فاطمة مساعيد، **التحول الدّيمقراطيّ وآلياته، في الانتخابات وعملية التحول الدّيمقراطيّ في الخبرة العربيّة المعاصرة**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 96–97

[2] – عبد الفتاح ماضي، الجيوش والانتقال الدّيمقراطيّ، كيف تخرج الجيوش من السّلطة؟، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] – إيمان أحمد، "**قراءات نظرية الدّيمقراطيّة والتحول الدّيمقراطيّ**"، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، 2016، ص 7.

[4] – إيمان أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 5–6.

يمثل أبرز نتيجة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فان مفهومها في كلا المذهبين يحيل إلى تصنيفها على أنها حركة شعبية مستمرة تحدث تغييرا في بنية النظام في كل ميادينه[1].

من خلال ما تم عرضه فيما يخص تعريف الانتقال الدّيمقراطيّ ومحاولة تمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة، يمكن استخلاص تعريف إجرائي لهذا الأخير؛ على أنه تلك الفترة الزمنية الّتي يتم من خلالها القضاء على الحكم الاستبدادي القائم في الدّولة وتغييره بآخر يقوم على أسس ديمقراطية من شأنها ضمان التداول على السّلطة، نزاهة الانتخابات، ضمان الحقوق والحريات،. الخ، وفي هذا الإطار يجب التنويه إلى أن هذا المفهوم في تطوره ونشأته كان محل دراسة وتحليل من قبل مجموعة من الإقترابات والمداخل النظريّة لزم البحث عنها والتعريف بها.

المطلب الثاني: المقاربات والمداخل النظريّة لدراسة الانتقال الدّيمقراطيّ

إذا كان مفهوم الانتقال الدّيمقراطيّ قد نبع من الدراسات المقارنة الّتي خصت علم الانتقال كحقل في علم السّياسيّة، فإن هذا الأخير قد نشِأ من مجموعة من الدراسات والتجارب الّتي خصت دول أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا وشرقها في سبعينيات ومنتصف ثمانينات القرن العشرين، وبالتالي صنفت هذه الدراسات على أساس أنها نظريات خصت الانتقال الدّيمقراطيّ، إلا أن المفكر العربيّ عزمي بشارة اكتفى بتصنيفها كمقاربات ومداخل لا ترقى إلى تسميتها نظريات رغم إمكانية تطبيق بعضها وتعميمها على تجارب مماثلة، مما جعلها تسهل فهم الانتقال إلى الدّيمقراطيّة دون التخصص في الدّولة والمجتمعات ذاتها مع الاضطرار إلى تعديل النظريّة[2].

ساهمت دراسات الانتقال الدّيمقراطيّ في إبراز جوانب مهمة من عمليات التحول من النظام السلطوي إلى الدّيمقراطيّة، والتمييز بين شروط الانتقال وظروفه وشروط ترسيخه والاتفاق على قواعد إجرائية ديمقراطية لتنظيم التنافس والتداول على السّلطة، كما تم الاستفادة من مداخل ومقاربات الانتقال أيضا من خلال الاستفادة من أخطاء الحالات المشابهة وانجازاتها[3].

أولا: إقترابات الانتقال الدّيمقراطيّ

عالجت الدراسات المتعلقة بموضوع الانتقال الدّيمقراطيّ وحللت تجارب دول كثيرة في هذا الشأن، وقد اعتمدت في ذلك على مجموعة من المقاربات؛ انطلاقا من مرحلة التخلص من النظام الاستبدادي بعيدا عن

---

[1]- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السّياسيّة المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص 179-180.

[2]- عزمي بشارة، **الانتقال الدّيمقراطيّ واشكاليته-دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة-**، بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2020، ص 211.

[3]- **نفس المرجع**، ص 212

الدّيمقراطيّة أو بنائها، وتمثّلت أبرز هذه المقاربات في: المقاربة البنائية الوظيفية، المقاربة المؤسساتية، المقاربة التحديثية، والمقاربة الإستراتيجية.

1-الاقتراب البنيوي الوظيفي

أهم رواد المدرسة البنيوية في تفسير الانتقال الدّيمقراطيّ، هم " ليباس" (Lipest)، "الموند" (Almonde)، "مور" (Moor)، جاءت نتائج دراستهم لهذا الاقتراب بناء على مجموعة من الحالات أهمها أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا في السنوات الممتدة بين 1960 و1970؛ إذ تفترض هذه المقاربة أن التنمية الاقتصادية والثقافة السّياسيّة والصّراع الطبقي والهياكل الاجتماعية والظروف الاجتماعية الأخرى يمكن أن تفسر نتائج معينة للانتقال [1]، وكانت السمة المشتركة لهذه الدراسات هي الافتراض بوجوب وجود هياكل اجتماعية وسياسية معينة على المستوى الكلي قبل بدء الدّيمقراطيّة، وخلصت نتائج دراساتهم الكمية لعدد كبير من البلدان وجود علاقة إيجابية بين الدّيمقراطيّة والتنمية الاقتصادية أو جوانب مختلفة من التنمية الاجتماعية[2].

وفي هذا الإطار يعد كتاب "الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية" لمور" "Moor " من أهم الأدبيات في مجال تحول المجتمعات إلى الحداثة والدّيمقراطيّة، فتناول عبره دراسة تاريخية مقارنة خصت كلا من انجلترا، فرنسا، الو.م.أ، ألمانيا، اليابان، روسيا، الصين، والهند، وتمثّلت نتائج أبحاثه في اكتشاف ماهية البنى الاجتماعية والأوضاع التاريخية الّتي تساهم في عرقلة تطور الدّيمقراطيّة، وهدفت اجتهاداته في ذلك إلى تعليل الأدوار السّياسيّة للبرجوازية ولطبقة ملاك الأراضي والفلاحين في التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الحديث، واكتشاف الشروط التاريخية الّتي في ظلها أصبحت إحدى هذه المجموعات القوى المهمة الّتي تقف وراء صعود النماذج البرلمانية الغربية من الدّيمقراطيّة، أو صعود دكتاتوريات اليمين واليسار، والنظم الفاشية والشيوعية[3]، وتتمثل أهم الأفكار الخاصة بدراسته في ما يلي[4]:

- أن القوة الدافعة باتجاه الدّيمقراطيّة هي البرجوازية نظرا لتأثيرها غير المباشر على توجهات الطبقات الفلاحية الّتي بدورها تحدد النتائج السّياسيّة، وقوة الطبقة البرجوازية هي الّتي تقرر الخطاب السياسي.
- الزراعة التجارية مقابل الزراعة القمعية، بحيث يقوم حلف سياسي بين البرجوازيين والفلاحين مما يشكل تطورا للديمقراطية، بينما لا يوفر النظام الزراعي القمعي أرضية ملائمة للديمقراطية.

---

[1] - Surjian Guo, « democratic transition: acritial overview », **issues and studies**, no4, INSTITUTE OF INTERNATIONAL RELATIONS ?, july-august 1999, p 134

[2]- Surjian Guo, **op.cit**, p 135

[3]- جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الدّيمقراطيّة-إعادة النظر في براديغم التحول**، رام الله: مواطن المؤسّسة الفلسطينية لدراسة الدّيمقراطيّة، 2006، ص 45.

[4]- **نفس المرجع**، ص 43.

– القوة الثورية للفلاحين هي الّتي تحدد الثّورة من أعلى أو أسفل، بحيث يحدد القوة الثورية للفلاحين العلاقة بين الارستقراطية والفلاحين من جهة، ودرجة التضامن بين أفراد طبقة الفلاحين من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار ميز "مور" ثلاثة مسارات للحداثة صنفها على مجموعة من الأسس أهمها:

–**المسار الدّيمقراطيّ:** مثل هذا المسار كلا من انجلترا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أخذ هذا المسار شكل ثورة برجوازية.

–**المسار السلطوي:** وهو المسار الذي عرف انحرافا عن المسار الدّيمقراطيّ، عرف في كل من ألمانيا واليابان؛ أين شهدت هذه الدّول تطورا رأسماليا، أي أنه تطور جاء من خلال ثورة من أعلى.

–**المسار الشيوعي:** وهو نظام قام في كل من روسيا والصين، أخذ هو الأخر انحرافا في المسار الدّيمقراطيّ، أين أخذ نظام هذين البلدين النهج الاشتراكي الذي نتج عن ثورة فلاحية، وقد ركز المفكر "ليباست" (Lipset) على التأثير السببي طويل المدى لمستوى الثروة والتصنيع والتحضر والتعليم على التحول الدّيمقراطيّ، كما أكد مفكرو هذا الاقتراب كذلك على دور الثقافة المدنيّة والصّراعات الطبقية ومجموعات المصالح والأديان،... إلخ.، كما سعى عمل "أودونيل وشميتر" إلى تفسير انهيار الدّيمقراطيّة من خلال افتراض صلة مهمة بين الهياكل والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسّياسيّة، وبالتالي التركيز على التنمية الاقتصادية والصّراع الطبقي كمتغيرات تفسيرية رئيسية.[1]

2–اقتراب الاختيار الاستراتيجي

شكل اقتراب الاختيار الاستراتيجي تحديا كبيرا لوجهات النظر البنيوية، مركزا على العمل المشترك لخيارات النخبة الإستراتيجية كتفسيرات محتملة لنجاح أو فشل الانتقال الدّيمقراطيّ، حيث ركز مؤيدو هذا النهج على المستوى الجزئي والدور الحاسم للنخب وخياراتهم الإستراتيجية، وكذا الانقسامات داخل النظام الاستبدادي والتسوية بين المعارضة، وأكدت دراساتهم على استقلالية العمليات السّياسيّة بدلاً من المحددات الاقتصادية للتغيير السياسي [2].

اعتُبرت حسابات النخب والخيارات الإستراتيجية والتفاعل بين الخيارات الحاسمة في تحديد النتائج السّياسيّة وما إذا كان الانتقال الدّيمقراطيّ سيحدث على الإطلاق أم لا، على الرغم من أنها لم تنكر أهمية العوامل الاقتصادية. وأكدت دراساتهم على الدور الحاسم للنخب وخيارهم الاستراتيجي والتسوية بين المعارضين وجادلوا بأن "تصرفات النخبة والحسابات والاتفاقيات" "تحدد إلى حد كبير الانفتاح على الدّيمقراطيّة [3].

[1] - Surjian Guo, **op.cit**, p 135
[2]- **Ibid**, p 136
[3] - Surjian Guo, **op.cit**,p136

وكان الشغل الشاغل لهذه المجموعة من العلماء هو عملية التحويل وليس الشروط الهيكلية والبنائية، وقد أولت "غيساب دي بالما" "Guiseppe di Palma"، اهتمامًا خاصًا لعملية "صياغة الدّيمقراطيّة"، والّتي تتضمن "اتفاقيات تفاوضية" بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة يمكن تحويلها إلى لعبة محصلة إيجابية؛ إذا كانت الخطوات الصحيحة في عملية انتقال النظام قيد التنفيذ[1].

3-الاقتراب المؤسسي

تقوم المقاربة المؤسسية في تفسير الانتقال الدّيمقراطيّ على دور المؤسسات وأثرها في تشكيل السياسات، وأنماط القرارات السّياسيّة وفي تقييد أهداف الفواعل السّياسيّة وخياراتهم؛ بحيث يكون لمدى مأسسة النظام المستبد شأن بالغ في تفسير تحولات النظام، وفي هذا الإطار ركز مجموعة من المفكرين على تفاعلات الدّولة مع المجتمع والتغييرات في هذه العلاقة ودورها الحاسم في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ كدور المجتمع المدني في انهيار الدّولة الشيوعية في شرق أوروبا، وعليه مثلت المقاربة المؤسسية أولى عمليات بناء المؤسسات في الدّول المستقلة حديثا باعتبارها مفتاح الدّيمقراطيّة الّتي تعد بديلا عن الاستبداد؛ سيما مع قيامها على أساس سيادة القانون[2].

وإن بين أهم نتائج الاقتراب المؤسسي أن بناء مؤسسات حقيقية يمكّن من فرض الدّيمقراطيّة من أعلى على أن تعمل هذه المؤسسات على تغيير المجتمع بنفسها، وقد بنى مفكروها مبادئهم في هذا الصدد على أساس أن أي مشكلة يكون حلها بإصلاح المؤسسات أكثر من تحسين السياسيات [3].

5-اقتراب الاقتصاد السياسي

تعنى مقاربة الاقتصاد السياسي بسلسلة الإصلاحات السّياسيّة والاقتصادية والتفاعل بين السياسي والاقتصادي لاعتبارهما متغيرين لتفسير نتائج الانتقال الدّيمقراطيّ، حيث تهتم المقاربة بأثر الظروف الاقتصادية القصيرة المدى أو الأزمات الاقتصادية في شروط الانتقال وطبيعة التحالفات السّياسيّة الجديدة[4].

وعن تفسير المقاربة الاقتصادية الّتي أتى بها كل من ستيفن هاغرد (Stephan Haggard) وروبيرت كوفومان" (Robert Kaufman)، فإنها تشير إلى الاهتمام بأثر الأزمة الاقتصادية في خيارات الفاعلين السياسيين؛ أي فهم ما السبب الذي يجعل الفاعل السياسي يتخذ خيارا بعينه، كما تنطلق المقاربة كذلك من

[1]- Surjian Guo, **op.cit**,pp136-137

[2]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 223-224.

[3]- **نفس المرجع**، ص224.

[4]- **نفس المرجع**، ص 231.

المصلحة الاقتصادية سيما ما تعلق منها بالدخل، وبالتالي يظهر إشكال السياسيات الاقتصادية لأنها تحدد دعم الفقراء أو الأغنياء لنظام معين ديمقراطيا كان أم ديكتاتوريا إذا اتبع سياسات اقتصادية لمصلحتهم[1].

وقد وجد المفكر " بولين" سنة 1979 علاقة ايجابية بين درجة التطور الاقتصادي والدّيمقراطيّة بناء على مقارنة 99 دولة مع فحص مؤشرات أخرى، تبين من خلال تحليلها أن المتغير المستقل المتعلق بالتطور الاقتصادي هو الأقوى في التأثير[2].

وعلى الرغم من وجود مجموعة مهمة من الاقترابات الخاصة بالانتقال الدّيمقراطيّ، إلا أنه يصعب الأمر بالنسبة لصناع القرار والفاعلين السياسيين وضع إستراتيجية لمواجهة أي قضية عبر الاكتفاء بأحد المقاربات المذكورة لأن الانتقال الدّيمقراطيّ يحتم استخدام كل الاقترابات، وبالتالي اللجوء إلى مقاربة مركبة مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا خيارات الفاعلين وإرادتهم[3].

ثانيا: المداخل النظريّة لدراسة الانتقال الدّيمقراطيّ

جاءت فكرة تحديد مجموعة من المداخل النظريّة لتفسير الانتقال الدّيمقراطيّ بناء على مجموعة تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ الناجحة في كل من جنوب أوروبا وشرقها، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا، ويقصد بالمدخل الطريق الذي تم من خلاله الانتقال إلى الدّيمقراطيّة، وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن العوامل المؤثرة في الانتقال تختلف أثارها حسب كل دولة [4]، وقد تم تقسيم هذه المداخل من قبل المفكر والباحث السياسي عبد الفتاح ماضي إلى ثلاثة أقسام وهي:

أولا–الخروج من حكم استعماري إلى حكم ديمقراطي مباشرة

يكون هذا المدخل من خلال الاهتمام بدور الإرث الاستعماري وتوافق القادة المؤسسين للدولة الجديدة قبل الاستقلال وبعده، ويتم اختيارهم لانتقال مباشر من الحكم الاستعماري إلى الحكم الدّيمقراطيّ، ومثال ذلك التجربة الهندية الّتي نجحت في الانتقال الدّيمقراطيّ بصفة مباشرة بعد حصولها على استقلالها ومحافظتها على ديمقراطيتها الوليدة، ويرجع ذلك إلى توافق قادة حزب المؤتمر القومي بها رغم ما شاب البلد من تنوع الهنود في دياناتهم وأعراقهم وإيديولوجياتهم، إضافة إلى تسيير التنوع داخل الحزب وإثراء النقاشات الحرة ومهاراتهم في التعامل مع هذه المتغيرات من خلال الاتفاق على قواسم مشتركة للتعايش المشترك بينهم من خلال دستور يضمن ذلك، وحرصهم على عدم تسييس الجيش [5].

---

[1]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 331.

[2]- **نفس المرجع**، ص 235.

[3]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 239.

[4]–علي الكوراني، عبد الفتاح ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35–36.

[5]- **نفس المرجع**، ص ص 38–39

ثانيا- الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم ديمقراطية

يقوم هذا المدخل على الانتقال التدريجي إلى النظام الدّيمقراطيّ بناء على مجموعة من المراحل أهمها ضعف النظام القديم ووصوله إلى نتيجة وجوب تغيير الأسس الفاشلة والضعيفة له، ثم تأتي مرحلة ثانية تتمثل في ظهور جناح إصلاحي داخل نظام الحكم يهدف إلى إدخال تغييرات وإصلاحات عليه، تليها مرحلة شروع النظام في اعتماد خطوات انفتاحية عبر تبني إجراءات توسيع الحريات للأفراد والجماعات ورفع القيود على بعض الأعمال السّياسيّة، ثم تأتي في الأخير مرحلة الانتقال العملي والحقيقي، والّتي تتجسد في تبني وإقرار إصلاحات وقوانين جديدة تعمل على ترسيخ النظام الجديد يكون الهدف من ورائها إعادة الشرعية للنظام[1].

واعتمادا على معيار الجهة المبادرة بالانتقال تم تمييز ثلاث طرق في هذا المدخل، فقد يكون من قبل قيادة عليا عن طريق القائد نفسه أو جناح إصلاحي من داخل النظام مثل ما جرى في كل من اسبانيا والبرازيل، أو من خلال التفاوض بين الإصلاحيين داخل النظام والمعارضة خارجه مثل جنوب إفريقيا، وإما عبر ضغوط شعبية تؤدي إلى ظهور معارضة ديمقراطية مثل كل من الفلبين وكوريا الجنوبية [2].

ثالثا-انهيار نظام حكم الفرد أو القلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطي

يقوم هذا المدخل نتيجة لتفكك وانهيار النظام الحاكم، وغالبا ما يحدث هذا النوع في النظم الشمولية أو نظام الحكم الفردي أين تكون نهاية النظام إما بالموت البيولوجي للحاكم، أو من خلال إسقاطه وخلعه عسكريا سيما مع ضعف أداء الفئات الإصلاحية داخله، وعادة ما ترجع أسباب انهيار النظام لتدهور الأوضاع الداخلية وفشل سياساته الإصلاحية أو من خلال هزيمة عسكرية أمام قوى العصيان المدني داخليا أو الهزيمة أمام عدو خارجي، وانسحاب الحكام العسكريين، أو عند تصاعد قوى المعارضة مقابل ضعف أداء الحكومة بعدها[3].

المطلب الثالث:أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ وأنماطه

أفرزت الدراسات المقارنة المتعلقة بالانتقال الدّيمقراطيّ الذي خص مجموعة كبيرة من الدّول في إطار ما سماه "صامويل هنتكتون" بالموجة الثالثة من التحول الدّيمقراطيّ، والّتي شملت كلا من دول شرق أوروبا وغربها وكذا أمريكا اللاتينية وآسيا، أن أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ وأنماطه متنوعة تختلف وتتنوع حسب كل دولة، وانطلاقا من هذه التجارب يمكن تصنيف هذه الأسباب والأنماط وفقا للتالي:

---

[1]- علي الكوراني، عبد الفتاح ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 44-45

[2]- **نفس المرجع**، ص 47.

[3]- **نفس المرجع**، ص 75.

أولا: أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ

تقسم أسباب وعوامل الانتقال الدّيمقراطيّ إلى أسباب ذات طابع داخلي وأخرى ذات طابع خارجي يمكنها ذكرها وفقا للتالي:

1-الأسباب الداخلية للانتقال الدّيمقراطيّ

تتمثل الأسباب الداخلية للانتقال الدّيمقراطيّ في الأسباب والعوامل ذات الطابع الداخلي في الدّولة، وتتعلق بتفاقم أزمات داخلية في شتى الميادين السّياسيّة أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو إلى طبيعة الفواعل السّياسيّة ودرجة انفتاحها، أو إلى مدى تأثير الفاعل المدني في العملية السّياسيّة.

أ-الأزمات الداخلية:تمثل الأزمات الداخلية أهم أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ، وتكون في شكل مجموعة من المشاكل الّتي عجز النظام غير الدّيمقراطيّ عن مواجهتها بفاعلية لتصل درجة التأزم، وقد تكون هذه الأزمات ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي[1].

يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية كذلك نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، فعند عجز النظام في مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة يفقد شرعيته، فتتصاعد حدة المعارضة ضده؛ مما يحتم على النخبة الحاكمة في هذه الحالة اللجوء إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي، أو التحرك على طريق الدّيمقراطيّة لاستيعاب المعارضة؛ وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتشدن لمرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ[2].

وإذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الدّيمقراطيّ في بعض الحالات؛ فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الّتي يحققها النظام غير الدّيمقراطيّ في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الدّيمقراطيّ في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات التعليم؛ كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الدّيمقراطيّ[3].

---

[1]- حسنين، توفيق إبراهيم، **الانتقال الدّيمقراطيّ إطار نظري**، الموقع الإلكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html،
أطلع عليه بتاريخ (04 -05-2020).

[2] - **نفس المرجع.**

[3] - **نفس المرجع.**

ب –أسباب تتعلق بتدهور شرعية النظام

يقصد بشرعية النظام السياسي الأساس الذي يبنى عليه الحكم، والذي يتسم بالاستقرار والثبات والقبول الطوعي للحكومة؛ مما يجعلها مقبولة من قبل الأغلبية العظمى من المحكومين فيلتزمون إزاءه بالطاعة والقبول[1].

ولعل من المهم التأكيد أن تلاشي وتآكل شرعية النظام يعتبر من بين أهم أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ، حيث ينتج عنها دخول النظام الحاكم في مأزق بسبب إشكالية ضعف أدائه، ويكون ذلك بعدم تحقيقه للوعود الّتي قطعها مما يؤدي إلى فقدانه السيطرة على الحياة السّياسيّة، خاصة إذا قابل هذا الضعف بروز معارضة قوية وفعالة، ويمكن إيعاز أسباب تراجع اهتزاز شرعية النظام إلى عجزه في خلق آليات التجديد الذاتي مما يدخله فيما يسمى بمأزق الأداء[2].

وفي إطار مواجهة النظام الشمولي لاسترجاع شرعيته المتآكلة؛ فانه يقوم بتبني مجموعة من الآليات أهمها رفضه الاعتراف بضعفه أمام القوى المعارضة بهدف استعادة قوته في السّلطة، والإصرار على البقاء فيها من خلال الاعتماد على أساليب القمع وكبت الحريات، وقد يذهب إلى أبعد من ذلك لدرجة إثارة نزاع خارجي لاستعادة شرعيته استنادا إلى النزعة الوطنية، أو تقديم وعود باستعادة الدّيمقراطيّة وإجراء انتخابات في الوقت المناسب [3].

ج–أسباب تتعلق بقوة المجتمع المدني

أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ المتعلقة بقوة المجتمع المدني هي تلك الأسباب الّتي تتعلق بفاعلية قوى المجتمع المدني ومختلف تنظيماته في نشر قيم الدّيمقراطيّة، ومدى تمكين الأفراد وتدريبهم على إدارة الصّراع بالوسائل السلمية في إطار الاحترام والتراضي. وعلى هذا الأساس يظهر المجتمع المدني كفاعل أساسي ومترجم حقيقي لعلاقة الدّولة بالمجتمع عبر مساهمته في رسم السياسات العامة ودوره في صناعة القرار، فيصبح بهذا المعنى محركا وضاغطا أساسيا في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ والتأثير في مسارها من خلال خروجه في شكل ثورات؛ سيما في حالة التجاوب السلبي للدولة إزاءه[4].

---

[1]– عبد القادر حسين،" الشرعية السّياسيّة في ظل الأنظمة السّياسيّة العربيّة –الواقع والمأمول"–، **مجلة البحوث السّياسيّة والإدارية**، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص161–162.

[2]– صامويل هنتكتون، **الموجة الثالثة –التحول الدّيمقراطيّ في أواخر القرن العشرين**– ترجمة، عبد الوهاب علوب، القاهرة: ردار سعاد الصباح للنشر، 1991، ص 110.

[3]– صامويل هنتكتون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص117–118.

[4]–شريف البوشي، "الانتقال الدّيمقراطيّ العوامل المراحل والأشكال، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات، 2019، ص 9–10.

وبناء على ما تم الإشارة إليه سلفا، فان قوة المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسيات العامة تمكنه من أداء أدواره كفاعل أساسي في شق المعارضة؛ كما تمكنه أيضا من ممارسة دور الشريك الشامل في المستويات السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تمنحه الشراكة مع الدّولة صفة مراقب لها ولمؤسساتها، مما ينتج عنه تأثيره في ضبطها وتصحيحها من خلال الآليات الّتي تسمح له ذلك [1].

2- أسباب تتعلق بالعامل الخارجي

يعتبر العامل الخارجي من بين أهم أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ، فهو يقوم على أساس تكتلات دولية تدعم هذا الأخير وتدافع عنه من خلال الإسهام بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في تحقيقه، وقد تم التركيز على دوره في هذا الشأن عبر تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ الّتي شهدتها الموجة الثالثة للتحول الدّيمقراطيّ.

يرجع الاهتمام بالعامل الخارجي في تأثيره في العملية الدّيمقراطيّة في الأنظمة السلطوية عبر ارتفاع المطالب العالمية الّتي تنادي بالدفاع عن قيم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تم تسجيل مجموعة من أشكال التدخل الدّولي أو الخارجي [2]، يمكن تلخيصها كالتالي:

1- بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الدّيمقراطيّ؛ خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كأحادية مسيطرة حاولت فرض نموذجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على باقي الدّول، وقد اتخذ ذلك مجموعة من الملامح أبرزها تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الّتي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السّياسيّة ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السّياسيّة كفرض العقوبات على النظم التسلطية...إلخ[3].

ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي في نشر وتعزيز الدّيمقراطيّة في مناطق مختلفة من العالم، وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي وفى أميركا اللاتينية؛ فضلا عن قيام الاتحاد الأفريقي بدوره في دعم الانتقال الدّيمقراطيّ على مستوى القارة الأفريقية بغض النظر عن نتائج هذا الدعم[4].

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الدّيمقراطيّ في الوطن العربيّ**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط2، ص 282.

[2]- علي الدين هلال، **الانتقال إلى الدّيمقراطيّة –ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019، ص 71.

[3]- حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الدّيمقراطيّ إطار نظري**، الموقع الإلكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html
أطلع عليه بتاريخ (04 -05-2020).

[4]- **نفس المرجع**.

2-تطور دور مؤسسات التمويل الدّولية وعلى رأسها كل من صندوق النقد والبنك الدّوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الدّيمقراطيّ في بلدان القارات الثلاث وشرق ووسط أوروبا، وذلك من خلال أدوات ووسائل عديدة [1].

وعطفا على ما تم ايراده، فقد مثّل المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدّولية غير الحكومية المعنية بقضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان دورا في نشر الدّيمقراطيّة على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان الّتي تمر بمراحل الانتقال الدّيمقراطيّ، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها، إضافة إلى ذلك رصد انتشار قيم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي خاصة في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات الّتي أسهمت في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الدّيمقراطيّ في مناطق مختلفة من العالم [2].

4-انتشار ما سمي عدوى الانتقال الدّيمقراطيّ، والذي أخذ مسميات عديدة أهمها أثر الاقتداء وتأثير الدومينو، ويشير هذا المفهوم إلى أن ما يحدث في دولة ما في إطار مطالبة شعوبها بإسقاط النظام القائم يؤثر حتما في الدّول المجاورة فتنتقل المظاهرات والحركات الاحتجاجية إليها، وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن التطور التكنولوجي والعلمي الذي نتج عنه تطور أدوات الإعلام والاتصال كان له الدور الكبير في انتشار عدوى الانتقال، وأكبر دليل على ذلك ثورات الرّبيع العربيّ الّتي عرفتها معظم الدّول العربيّة اقتداء بالثّورة التونسية[3].

يظهر مما سبق؛ أن عملية الانتقال الدّيمقراطيّ تكون نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب الّتي تؤدي إلى المطالبة به، ويكون ذلك وفق أنماط ونماذج متعددة تختلف من دولة إلى أخرى.

ثانيا: أنماط الانتقال الدّيمقراطيّ

يتخذ الانتقال الدّيمقراطيّ صورتين رئيسيتين؛ فإما أن يكون بشكل سلمي إصلاحي من خلال خطوات تدريجية من داخل النظام، أو أن يكون في شكل تغيير ثوري ينتج عن تغيير يقوم به المجتمع، وبين هاتين الصورتين[4] أظهرت التجارب الدّولية المتنوعة والمختلفة تقسيم طرق ونماذج هذا الأخير من إلى أربعة أنماط أو نماذج تم حصرها وفقا للتالي:

- الانتقال من أعلى.

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره.**

[2] - **نفس المرجع.**

[3]- علي الدين هلال، **مرجع سبق ذكره،** ص 71.

[4]- أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد حمود، **التحول الدّيمقراطيّ: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الدّيمقراطيّ في العالم العربيّ**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=70094، أطلع عليه بتاريخ (15-05-2022).

- الانتقال التعاوني والتوافقي.
- الانتقال من أسفل أو الانتقال بالثّورة.

الانتقال من خلال التدخل الأجنبيأو فرض التدخل.

1-نمط الانتقال من أعلى:

يتخذ الانتقال من أعلى عدة مسميات أهمها "الإصلاح الذي يقوده النظام"، "التحرير الذي بدأه النظام"، "التغيير من فوق"، "الإصلاح من خلال الاستخراج"، "الثّورة من فوق"، تشكل كلها مفاهيم تشترك في وصف السمة المركزية لهذا النمط الانتقالي[1].

ويكون هذا النوع في الحالة الّتي تتخذ وفقها النخب في السّلطة زمام العملية الدّيمقراطيّة فتتخذ الحكومة فيه موقعا أقوى من المعارضة، فتقوم وفقه النخب الحاكمة ببدء عملية التغيير والسعي إلى قيادة عملية الإصلاح، وقد تتخذ هذه العملية في مبادرتها المركزية في بعض الأحيان من قبل النخبة الحاكمة بالانفتاح على الإصلاح من الأعلى، أو تتفق النخب على حل وسط متعدد الأطراف فيما بينها[2].

وعليه فوفق هذا النمط لابدّ أن تكون الفئة الإصلاحية (النخبة الحاكمة) أقوى من الفئة الّتي تطالب به، وأن أولئك الذين هم في السّلطة على استعداد فعلي لتولي القيادة ولعب الدور الحاسم في إنهاء هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي دون أي مساهمة من جماعات المعارضة[3]، وحسب "علي الدين هلال" يمكن أن يكون لهذا النمط ثلاثة نتائج وهي [4]:

- استمرار عملية الانتقال والتخلص التدريجي من مؤسسات الحكم القديمة والانتقال إلى نظام ديمقراطي.
- التركيز على بعض الجوانب الشكلية؛ حيث تحتفظ بعض عناصر النخبة القديمة بموقعها والامتيازات الّتي كانت قد حصل عليها.
- تراجع النظام السلطوي عن إتمام عملية الانتقال الدّيمقراطيّ؛ وذلك إذا لم يتمكن الجناح الإصلاحي من فرض سيطرته على النظام، وقد يؤدي ذلك إلى شكل أكثر سلطوية من النظام القديم.

وكنتيجة لما تم إيراده فيما يتعلق بنمط الانتقال من أعلى، فإن هذا الأخير يكون بمبادرة من السّلطة الحاكمة تتبناه وتهندسه النخب الإصلاحية داخل هذا النظام.

---

[1]- Gary a. stradiotto and sujian Guo,"Transitional modes of democratization and democratic outcome"s, **international journal on world peace**, issue4,USA,.2010.p 17

[2]**-Loc.cit**

[3]**- loc.cit.**

[4]- أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد حمود، **التحول الدّيمقراطيّ: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الدّيمقراطيّ في العالم العربيّ**، الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=70094، أطلع عليه بتاريخ (15-05-2022).

2- الانتقال بالتفاوض

يمثل كل من "الميثاق" و"التفاوض " السمة الغالبة لهذا النمط من الانتقال، ويقوم نتيجة للعمل المشترك بين الحكومة وجماعات المعارضة، ويحدث التغيير عبره داخل وخارج النخبة الحاكمة، وتنتج الإصلاحات المتعلقة به من خلال التعاون المشترك بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة داخل الحكومة في شكل متوازن؛ بحيث تكون الحكومة على استعداد للتفاوض بشأن تغيير النظام[1].

وبالتالي فإن نمط الانتقال بالتفاوض يكون حسب تسميته بالتفاوض بين النخب في النظام السلطوي والقوى المعارضة له في المجتمع، ويكون ذلك عند حدوث نوع من التوازن النسبي في القوة بين الطرفين، وينتج هذا التوازن غالبا عند حدوث تراجع لشعبية وشرعية النظام السلطوي أو إيديولوجيته، أو عند تزايد نمو شعبية المعارضة في مواجهة هذا النظام، وتصعب عبره عملية حسم المعركة بين الطرفين. وبالتالي يرسى الطرفان بالتسليم أن التفاوض هو أنسب البدائل المتاحة للتوصل إلى الحل الوسط رغم أن هذا التوازن لا يعني بالضرورة التعادل في القوة بين الطرفين[2].

تتخذ المساومة بين طرفي الانتقال شكل مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة، فتضمن النخبة الحاكمة مصالحها وحمايتها في الاتفاق، ويشكل تركيزها على التفاوض مع المعارضة خيارا إستراتيجيا لها[3]، وعليه فان ضمان نجاح هذا النمط من الانتقال يتوقف على مدى التزام أطراف التفاوض بالأسلوب الدّيمقراطيّ وامتلاك المهارة السّياسيّة الّتي تمكن من الوصول إلى حلول تحقق المصلحة المشتركة، عطفا على عدم تبني مواقف تهدد المصالح الأساسية لبعض النخب المهمة في النظام ككبار ضباط الجيش ورجال الأعمال، والعمل على دمجهم في مؤسسات النظام الجديد [4].

وكنتيجة لهذا النوع من الانتقال، يتبين أن هذا الأخير يكون في شكل اتفاق يلتزم أطرافه بتغيير النظام في شكل تفاوض يخص العملية الدّيمقراطيّة، ويمثل أطراف هذا التفاوض كل من النخب الحاكمة والمعارضة.

3-الانتقال من أسفل:

يسمى هذا النمط من الانتقال بـ: "الإطاحة الّتي تقودها المعارضة" أو "التغيير من الأسفل"، وتكون فيه صفة انهيار النظام السمة الأساسية لهذا الوضع الانتقالي، حيث تتولى جماعات المعارضة وفق هذا النموذج إسقاط النظام الاستبدادي وأخذ زمام المبادرة في إحلال الدّيمقراطيّة، كما يمكن أن يقوم هذا النمط كذلك عند

---

[1]-Gary a. stradiotto and sujian Guo, **op.cit**, p18.

[2]- أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد محمود، **التحول إلى الدّيمقراطيّة: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الدّيمقراطيّ في العالم العربيّ**، الموقع الإلكتروني:https://democraticac.de/?p=70094، أطلع عليه بتاريخ (12-07-2020).

[3] -Gary a. stradiotto and sujian Guo, **opcit**, p 18

[4]-علي الدين هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

ضعف الإصلاحيين داخل النظام أو انعدام وجودهم مع الغياب التام لإمكانية الشروع في الإصلاح من فوق[1].

وحسب هذا النمط فإن عملية الانتقال الدّيمقراطيّ تقوم بناء على موازنة هامة تكمن في اكتساب المعارضة القوة والشرعية مقابل فقدان نظام الحكم لقوته حتى ينهار أو يتم الإطاحة به، ولتحقيقه يشترط مشاركة ودعم الجماهير العامة له إضافة إلى توفر شرط آخر يتعلق برفض الجيش في الدفاع عن النظام القديم ودعمه؛ سيما وأن دعم الجيش من عدمه يمثل عامل حاسما في بقاء النظام القديم من عدمه، وقد تتطور مظاهر هذا النوع من الانتقال في آليات عمله لتأخذ شكل ثورة أو انقلاب، ومثال ذلك ما حدث في كل من البرتغال واليونان والأرجنتين والفلبين ورومانيا وألمانيا الشرقية [2].

وخلاصة لما تم الإشارة إليه سابقا فان الانتقال من أسفل هو عبارة عن نمط يقوم على أساس تدهور النظام القديم وافتقاده أدنى سبل التغيير من فوق، مقابل قوة المعارضة المدعومة بالقوى الجمهورية الّتي تتخذ الثّورة والحركات الاحتجاجية أهم أداة للتعبير عن رفضها للأوضاع القائمة.

4-التدخل العسكري الخارجي:

يرتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. ويحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير مع عدم بروز جناح إصلاحي داخله، وكذا عجز قوى المعارضة عن تحديه والإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. فيصبح السبيل الوحيد للإطاحة به والانتقال إلى نظام ديمقراطي هو التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن العشرين، أو تحالف يضم مجموعة من الدّول على غرار الحرب الّتي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003، وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري والتدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة..الخ[3].

وتجدر الإشارة أن هذا النمط قلّما يأتي بثماره المرجوة، فغالبًا ما يؤدي إلى اضطراب سياسي واجتماعي وأمني في الدّولة المهزومة في الحرب، ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما حدث في العراق بعد الغزو الأنجلو-

[1]- Gary a. stradiotto and sujian Guo,**opcit**.p19

[2]- **loc.cit.**

[3]- شريف البوشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26

أمريكي، حيث أدّى إلى عدم القدرة على إقامة نظام مستقر فيه بسب إنشاء نظام طائفي ساهم في تردي الأوضاع في البلد إلى غاية وقتنا الحالي[1].

بناء على التصنيفات الأربعة لأنماط الانتقال الدّيمقراطيّ، وجب التنويهة إلى إمكانية أن تشمل تجربة واحدة أكثر من طريقة انتقالية واحدة؛ لأن هذه العملية في النظام تمثل أحداثا تاريخية معقدة يصعب تصنيف بعض الانتقالات بها، وقد حدث أن صنف باحثو العلوم السّياسيّة عملية واحدة بأكثر من تصنيف نظرا لتعقدها، ومع ذلك تم الاتفاق على تصنيف نمط الانتقال الدّيمقراطيّ على أساس حدث البداية ونقطة انطلاق لعملية التحول الدّيمقراطيّ، بحيث يستخدم هذا الحدث كقاعدة قرار لتصنيف طريقة الانتقال في أي بلد معين[2].

عطفا على ذلك، فإن أغلب الدراسات الّتي ركزت على الانتقال الدّيمقراطيّ وأسبابه وعوامله عبر مختلف التجارب العالمية أفضت إلى أن طريقة الانتقال من شأنها التأثير على النظام الجديد واستمراريته وترسيخه؛ حيث أن الانتقال السلمي السلس الذي يكون بمبادرة النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين النظام الحاكم والمعارضة، أو من خلال انتفاضة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الدّيمقراطيّة؛ بينما في نمط الانتقال العنيف فانه عادة ما يكون مقرونا بدرجات أدنى من الدّيمقراطيّة وفرص استمراره وترسيخه تكون قليلة جدا؛ بل يتطور تدهوره ليصبح أكثر تسلطا مما يوقع البلد في صراعات داخلية وأهلية [3].

خلاصة لما تم التطرق إليه فإن أنماط الانتقال الدّيمقراطيّ، يمكن حصرها إلى أربعة نماذج وهي الانتقال من أعلى، الانتقال من أسفل، الانتقال عن طريق التفاوض، والانتقال عن طريق التدخل الخارجي، وعادة ما يصنف نمط الانتقال نسبة إلى أول انطلاقة للعملية.

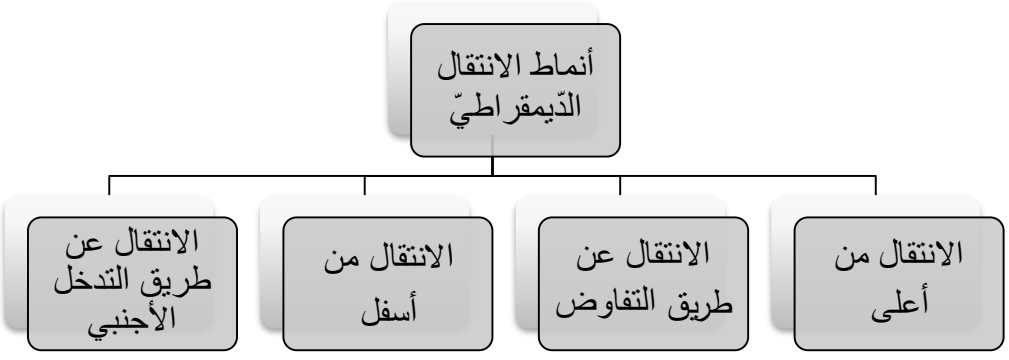

الشكل رقم 5: مخطط يبين أنماط الانتقال الدّيمقراطيّ

من إعداد الطالبة

[1]-أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد محمود، **التحول إلى الدّيمقراطيّة: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الدّيمقراطيّ في العالم العربيّ**، الموقع الإلكتروني:https://democraticac.de/?p=70094 ، أطلع عليه بتاريخ (12-07-2020).

[2]- Gary a. stradiotto and sujian Guo,**op**.**cit,**p19.

[3]- شريف البوشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 26-27.

المبحث الثالث: تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في الانتقال الدّيمقراطيّ

إن البحث في طبيعة وبنية العلاقات المدنيّة العسكريّة وتأثيرها في الانتقال الدّيمقراطيّ يهدف إلى توضيح موقف المؤسّسة العسكريّة من الانتقال الدّيمقراطيّ، وذلك عبر دراسة موقف الجيوش من العملية الانتقالية وتأثيرها فيها، ولتحليل أكثر في هذا الإطار سوف يتم تخصيص هذا المبحث لدراسة العلاقات المدنيّة العسكريّة في النظم الدّيمقراطيّة وغير الدّيمقراطيّة، وذلك بالتعمق في تأثير دور الجيوش في مسار الانتقال الدّيمقراطيّ ونتائجه.

المطلب الأول: العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ في النظم الدّيمقراطيّة

يتضمن دراسة وتحليل عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة البحث في الشروط الّتي لابدّ من توفرها في العلاقة بين النخب العسكريّة والمدنيّة لتحقيق الانتقال الدّيمقراطيّ الحقيقي، وبالتالي فإن إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية تقوم على ركيزتين أساسيتين مهمتين تتمثلان في كل من ضمان الحياد السياسي للجيش، والتفوق المدني الذي يسمى في الأدبيات السّياسيّة بالسيطرة المدنيّة.

أولا–الحياد السياسي للجيش

يجد مفهوم الحياد السياسي للجيش تأصيله الفكري والتطبيقي في الدّيمقراطيّات الغربية، ويعرّف على أنه عدم تدخل مؤسّسة الجيش في الصّراعات الداخلية بعدم تحيّزها لجهة معينة ونصرتها، وعدم تدخلها لا في صناعة القرار ولا إدارة السّلطة، ويكون هذا الحياد مكرسا في دستور وقوانين الدّولة[1].

تعتبر المؤسّسة العسكريّة مؤسّسة سيادية مثل باقي المؤسسات الدستورية في النظام السياسي للدول كالبرلمان والقضاء، وتتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي القائم، مما ينتج عن هذا الحياد عدم تعرض الدّولة لانقلابات عسكرية أو تدخلا في الأنظمة السّياسيّة والسيطرة عليها، وبالتالي فان بناء الدّول الدّيمقراطيّة يقتضي حتما الفصل بين المؤسّسة العسكريّة والمؤسسات المدنيّة في التنافس السياسي، مما يبقيها بعيدة عن التجاذب السياسي، وهو ما يفسر خلو الساحة السّياسيّة من الانقلابات العسكريّة في الدّول الدّيمقراطيّة [2]، ويبرز الالتزام بالحياد السياسي بهذا المعنى كأحد المبادئ الأساسية في نظرية العلاقة المدنيّة العسكريّة.

وفي إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة الدّيمقراطيّة كما تم الإشارة له سابقا، فإن البلدان الّتي لعب فيها الجيش دورًا كبيرًا في الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية جديدة، تم التغلب من خلالها

---

[1]- العربيّ العربيّ، "العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّول العربيّة:الحدود والإشكاليات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 90 مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص18

[2]- **نفس المرجع**، ص29.

على العديد من العقبات لتحقيق علاقة مدنية عسكرية فعالة، وفي مقدمتها الالتزام بالحياد السياسي للجيش من خلال عدم السماح له بالانضمام إلى حزب سياسي أو المشاركة في حملاته السّياسيّة في حين يُسمح له بالتصويت فقط[1].

وعليه فان الحياد السياسي بهذا المعنى يدفع بالأنظمة السّياسيّة في الدّول المتقدمة بالابتعاد عن الممارسات السّياسيّة في ظل وجود نخب مدنية قوية تدير الحياة السّياسيّة بها.

ثانيا–السيطرة المدنيّة على الجيش

رغم اختلاف معظم النظريّات المفسرة للعلاقات المدنيّة العسكريّة لإدارة العلاقات بين المدنيين والعسكريين، وإيجاد التوازن الأفضل بينهما داخل الدّولة، إلا أنها اتفقت جميعها واشتركت في موقفها المتعلق بضرورة منح المدنيين السيادة على العسكريين، على أساس أن هذه السيطرة والسيادة تعتبر أحد أهم الملامح الأساسية في الأنظمة الدّيمقراطيّة، بل جعل منها المنظّرون أداة للسيادة المدنيّة، وعليه سوف يتم التطرق إلى تعريفها وطرق تحقيقها وفقا للتالي:

1– تعريف السيطرة المدنيّة:

تقليديا، تم تعريف السيطرة المدنيّة على أنها عدم وجود انقلابات عسكرية وعدم حكم البلاد من قبل العسكريين، وقد تم نقد هذا التعريف لإغفاله وتجاهله أشكالًا أخرى للتأثير العسكري كإزالة السّلطة المدنيّة على بعض مجالات السياسة، وصعود الضباط العسكريين لممارسة السّلطة، وعزل الشؤون الداخلية للعسكريين عن النخب المدنيّة، واعتماد حكومات تقوم على الجيش للقيام بعمليات الأمن والتنمية داخل الحدود الوطنية[2].و هي مهام خارجة عن المهام الأمنيّة والدفاعية الأصيلة للجيش.

وعرفت السيطرة المدنيّة كذلك على أنها توزيع سلطة صنع القرار الّتي يتمتع فيها المدنيون بسلطة حصرية لاتخاذ قرارات بشأن السياسة الوطنية وتنفيذها؛ وفي ظلها يمكن للمدنيين أن يختاروا بحرية تفويض سلطة اتخاذ القرار وتنفيذ سياسات معينة للجيش، بينما لا يملك الجيش سلطة صنع القرار خارج تلك المناطق الّتي يحددها المدنيون على وجه التحديد. علاوة على ذلك، فإن المدنيين وحدهم هم الذين يحددون أي نوع من السياسيات بما فيها تلك المعلقة بالجانب العسكري وأدواته، وبالتالي يبقى المدنيون وحدهم هم الذين يحددون صنع السياسات وتنفيذها[3].

---

[1]-Abdulnasir Bereket Adem ; **The Role of the Military in Fostering Constitutionalism: A Comparative Study of Ethiopia, Turkey and the USA**. Short thesi, Central European University.2015.pp13-14.

[2]- **Ibid,** p5

[3]- Abdulnasir Bereket Adem , **op.cit**.p5

وأما في بعدها الدستوري فان السيطرة المدنيّة على الجيش في الأنظمة الدّيمقراطيّة تؤسس دستوريا من خلال أن القادة المنتخبين ديمقراطيًا هم فقط الذين لديهم الأهلية القانونية لاتخاذ القرارات السّياسيّة في الدّولة وتفويضها، ويمكن عموما تمييز التفوق المدني على الجيش بسيطرة المدنيين على أربعة مجالات هي: رسم وتنفيذ السياسات العامة دون تدخل الجيش، تحديد أهداف وتنظيم الدفاع وصياغة وتنفيذ سياسة الدفاع؛ تحديد أفضل الموظفين المسئولين عن هذه المهام من الوظائف، مراقبة ومراجعة تنفيذ السياسة[1].

في محاولة ربط السيطرة المدنيّة بالانتقال الدّيمقراطيّ قام الباحث "أورال كرواسون" " Aurel Croissant" ومجموعة من الباحثين في دراسة السيطرة المدنيّة على العسكريين خلال المرحلة الانتقالية لمجموعة من دول جنوب وشرق أسيا وهي: (كوريا الجنوبية، اندونيسيا، تايلاند، الفلبين، تايوان)، وخلص أن السيطرة المدنيّة هي مجموعة الإجراءات الّتي تمكن من توزيع سلطة صنع القرار بحيث يتمتع فيها المدنيون بسلطة حصرية لاتخاذ أي قرار بشأن السياسة الوطنية وتنفيذها؛ وقد عرض في هذا الأمر أن مجالات السيطرة المدنيّة على الجيش تكون من خلال توظيف النخب، رسم وتنفيذ السياسات العامة، الأمن والدفاع الوطني والتنظيم العسكري[2]. ويكون تفصيل هذه المؤشرات وفقا لما يلي:

أ-**توظيف النخبة:**يتمثل توظيف النخبة في تحديد قواعد ومعايير تعيين شاغلي المناصب السّياسيّة واختيارهم وإضفاء الشرعية على أصحاب المناصب السّياسيّة؛ مما يؤدي إلى انعكاس درجة انفتاح العمليات السّياسيّة على التنافس ودرجة المشاركة، وبالمقابل فان تدخل المؤسّسة العسكريّة في توظيف النخبة من شأنه تقويض السيطرة المدنيّة على قواعد المنافسة السّياسيّة، ويظهر ذلك بصفة خاصة في تأثير القوات العسكريّة على الإجراءات الانتخابيّة، خاصة إذا كانت تتمتع بتمثيل محفوظ دستوريًا في البرلمان، أو لديها سلطة فيتو رسمية أو غير رسمية على تعيين المسئولين، أو إذا كان الموظفون الفعليون عسكريون يشغلون مناصب القيادة السّياسيّة [3].

1- **مجال السياسة العامة:** إن التأثير العسكري في رسم وتنفيذ السياسات العامة في الدّولة وصناعة القرار بها من شأنه توفير فرص التأثير أو الاعتراض للجيش في المجالات السّياسيّة الاجتماعية والاقتصادية، وعليه فان درجة السيطرة المدنيّة تعتمد على مدى النفوذ العسكري في عملية صنع السياسة وعلى مصالح الدّولة المكلفة بتنفيذ السياسة العامة[4].

[1] -- Abdulnasir Bereket Adem , **op.cit**. pp 14-15.
[2]- Aurel Croissant, David Kuehn ,and Philip Lorenz,**op.cit**, P5
[3]- **loc.cit**
[4]- Aurel Croissant, David Kuehn ,and Philip Lorenz,**op.cit**, pp.5-6

2- **الأمن الداخلي:** ويتمثل في جميع القرارات والتدابير المتعلقة بالانتشار المحتمل للجيش للحفاظ على السلام والنظام والأمن داخل الحدود الوطنية مثل: (مكافحة الشغب، تنفيذ القانون، مراقبة الحدود، مكافحة الإرهاب، وإخماد التمرد)، فضلا عن توفير الجيش الدعم اللوجستي واستعادة البنية التحتية المدنيّة خلال مشاركته في عمليات التنمية، وتكون مقاييس درجة السيطرة المدنيّة في هذا المجال في مدى امتلاك المدنيين السّلطة لتحديد مهمة الجيش وأهدافه والمبادئ التوجيهية الّتي تحكم عملياته، ومدى قدرة الجيش في السيطرة على قوات الأمن غير العسكريّة وجهاز المخابرات الوطنية [1].

3- **الدفاع الوطني:** حماية أراضي الدّولة ضد التهديدات العسكريّة الخارجية – هو الدور الأساسي لأي قوات مسلحة، وعلى الرغم من أن معظم القوات العسكريّة في حقبة ما بعد الحرب الباردة أعادت توجيهها من الدفاع الإقليمي إلى المهام الجديدة مثل المساعدة الإنسانية، الإغاثة في حالات الكوارث وحفظ السلام متعدد الأطراف؛ إلا أن هذا التحول لم يحلّ محلّ الدفاع الوطني رسميًا كوظيفة أساسية خاصة في الدّول الّتي تواجه مستويات عالية من التهديدات الخارجية، وعليه يظهر دور هذا المؤشر في التعاون بين النخب العسكريّة والمدنيّة في صياغة سياسة الدفاع الّتي تقوم بالأساس على الخبرة المهنية العسكريّة، مما يؤكد الدور المهم للجيش في الدفاع الوطني[2].

4-التنظيم العسكري: يتألف التنظيم العسكري من السياسات الّتي تحدد للجيش أدواره، هيكله العسكري، القرارات المتعلقة بالمقتنيات، الخدمات اللوجستية، التدريب، المعدات، وإدارة الأفراد والترقيات العسكريّة. وفي هذا الشأن تتطلب السيطرة المدنيّة تمكّن المدنيين من تحديد مداها وحدودها. ويعتبر المؤشر النهائي للسيطرة المدنيّة في هذا المجال هو المدى الذي يمكن للمدنيين من خلاله تحديد وتطبيق حدود التنظيم العسكري في شؤونها الداخلية، والذين لهم الكلمة المطلقة عندما يتعلق الأمر بالصّراع بين المدنيين والعسكريين[3].

إذا كانت العلاقات المدنيّة العسكريّة الدّيمقراطيّة تقوم على أساس حياد الجيش والسيطرة المدنيّة عليه، فكيف ينعكس ذلك في نمط الانتقال من أسفل (الثّورة والاحتجاج)،إذا لم يلتزم الجيش بالحياد، وكيف يؤثر على العملية الانتقالية، وفيما تتمثل أهم الأسباب الّتي تؤثر في اتخاذه هذا الموقف؟

المطلب الثاني: تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على عملية الانتقال الدّيمقراطيّ

الحديث عن الانتقال الدّيمقراطيّ في نموذجه المتعلق بالانتقال من أسفل، والقائم على حركات شعبية وعلاقته بالمؤسّسة العسكريّة، يحتّم دراسة مجموعة من الأفكار الأساسية وهي:عوامل تدخل الجيش في

[1] - Aurel Croissant, David Kuehn ,and Philip Lorenz,**op.cit**, p.6.
[2]- **Loc.cit**
[3]- **Ibid,** pp.6-7.

الثورات، موقف ودور المؤسّسة العسكريّة كرهان لنجاح الانتقال الدّيمقراطيّ، وأهم صور وأشكال تحييد المؤسّسة العسكريّة خلال عملية الانتقال الدّيمقراطيّ سيما في الدّول النامية.

أولا- موقف ودور المؤسّسة العسكريّة رهان نجاح عملية الانتقال الدّيمقراطيّ

نظرا لأهمية دور الجيش في مرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ، يقول " لينين" " Lenin "، أنه لا يمكن لأي ثورة جماهيرية أن تنتصر من دون مساعدة قطاع القوات المسلحة الّتي تقوم بالإبقاء على النظام"، وفي نفس الإطار خلص عالم الاجتماع "ستانيسلو اندرجيوسكي" " Stanisław Andrzejewski" أنه "مادامت الحكومة تحتفظ بولاء القوات المسلحة فلا يمكن لأي ثورة أن تنجح"، بينما رأت "كاترين شورلي" " *Katherine Chorley* " بأنه "لا يمكن لثورة أن تفوز ضد جيش حديث إذا ما حاول الجيش إخمادها بكامل قوته"[1].

وبناء على تحليل هذه الأقوال والأحكام المتعلقة بربط مؤسّسة الجيش والثّورة (الانتقال الدّيمقراطيّ من أسفل)، يمكن وبكل بساطة استنتاج أنه لا يمكن لأي ثورة أن تتخذ أي نتيجة في تحقيق أهدافها ومطالبها إلا إذا اقترن ذلك بموقف قبول من قبل المؤسّسة العسكريّة، وذلك من خلال عدم تأييده للنظام المثار ضده وعدم التعرض للثورة بقمعها وإفشالها.

ويرى "زولتان باراني" في نفش الشأن، أن الثّورة الناجحة لابدّ لها من الكثير من القوى السّياسيّة والاجتماعية والاقتصادية لتصطف بشكل صحيح وفي اللحظة المناسبة؛ إلا أن مؤسّسة الجيش تبقى مؤسّسة مهمة لبقاء الدّولة بأكملها، وأنه لا يمكن لأي ثورة أن تنجح دون دعم، أو على الأقل قبول قواتها المسلحة ذلك. وعليه فإن المؤسّسة العسكريّة والأمنيّة لديها مصالح مؤسسية تخولها استعمال الحماية، وقرار حمايتها قد يكون من خلال دعم النظام، أو دعم خصومه، أو البقاء محايدة[2].

وعليه فان مصير عملية الانتقال الدّيمقراطيّ يتوقف على موقف الجيش من الثّورة؛ فإذا حظي النظام القديم بولاء القوات المسلحة واستخدمها بفعالية، فان مصير الثّورة في هذه الحالة سوف يكلل بالفشل، وقد أثبتت التجارب الدّولية في هذا الشأن أن الثورات لا تنجح دون دعم، ومساعدة القوات المسلحة للنظام[3]؛ وعليه يمكن تمييز حالّتين وموقفين لتحديد مصير العملية الانتقالية أحدها يتعلق بنجاح الانتقال، أما الآخر فيتعلق بعرقلته وفشله، تحت طائلة موقف المؤسّسة العسكريّة في الحالّتين.

---

[1]- زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟و لماذا؟**، (ترجمة عبد الرحمان عياش)، بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2016، ص 19-20.

2 - Zoltan Barany, **"**Comparing the Arab Revolts: the role of the military**",journal of democracy** , n°4,USA ,2011.p.28.

[3]- زولتان باراني، "**مواقف الجيوش من الثورات**"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد 4، 2013، ص 97.

1- المؤسّسة العسكريّة ونجاح الانتقال الدّيمقراطيّ

يعتبر موقف المؤسّسة العسكريّة وأدائها في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ من بين أعقد وأخطر الأدوار نظرا لطبيعتها وتكوينها المؤسساتي والإيديولوجي، وبالرجوع إلى نظرية الانفصال القائمة على الفصل المطلق بين النخب المدنيّة العسكريّة ل:"هنتكتون"، فإنها تبرر ذلك على أن عامل احتراف الجيش له دور مهم في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ، فالتعليم المتخصص مثلا يجعل من العسكريين بعيدين عن السياسة ومهتمين بوظيفتهم الأمنيّة فقط، وبالتالي ابتعادهم عن الوظائف والأدوار غير المهنية[1]، ويرى "هنتكون" أن دور الجيش في إنجاح عملية الانتقال الدّيمقراطيّ يرتبط بعوامل ثلاثة وهي[2]:

- إدراك النخب العسكريّة انتشار الإدارة المدنيّة وإرساء قواعد الاحتراف العسكري وعودة النخب العسكريّة إلى الأدوار المهنية، وبالتالي عودة الجندي إلى الثكنة كما عبر عنها.
- إدراك النخب العسكريّة أن الطابع المؤسسي لها والسيطرة المدنيّة عليها من شأنه الإسهام في تسهيلها لعملية الانتقال.
- تقليص نفوذ العسكريين المنسحبين من الحكم وعدم تدخلهم في الحياة السّياسيّة.

كما يرى "هنتكتون" كذلك أن الأدوار الّتي لابدّ أن تلعبها المؤسّسة العسكريّة لإنجاح الانتقال الدّيمقراطيّ في حالة تدخله في هذه العملية لابدّ أن يقوم على أساس دورين متميزين هما، إما إعادة السّلطة أو الإبقاء على السّلطة، أما ما يتعلق بإعادة السّلطة فان الجيش يقوم من خلالها بإعادة السّلطة إلى المدنيين عقب سيطرة قصيرة على الحكم، هدفها إدارة المرحلة الانتقالية، وتبقى هذه الإعادة مقيدة ومرتبطة بشرط صعود نخب سياسية جديدة، كما يمكنه إعادة السّلطة عن طريق توسيع المشاركة السّياسيّة، بحيث يقوم الجيش بإعادة السّلطة إلى المدنيين مع السماح للمشاركة السّياسيّة لكل الأطياف بما فيها الفئات الّتي كانت ممنوعة من المشاركة السّياسيّة [3].

وأما ما يتعلق بدور الإبقاء على السّلطة من قبل المؤسّسة العسكريّة خلال المرحلة الانتقالية، فقد ميّز"هنتكتون" في هذا الدور حالّتين وهما: إما الإبقاء على السّلطة بقيود أوبدون، ففيما يخص الإبقاء على السّلطة وتقييدها؛ فتقوم المؤسّسة العسكريّة وفق هذا الخيار بالإبقاء على السّلطة مع الوعد بتسليمها، ولكن هذا الوعد لا ينفذ بل تستمر مقاومة توسيع نطاق المشاركة السّياسيّة معتمدة في ذلك على الأساليب القمعية،

---

[1]- زولتان باراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[2]- علاء الدين زردومي،" دور النخب العسكريّة العربيّة في الانتقال الدّيمقراطيّ: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، **أطروحة دكتوراه-علوم-**، كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2018، ص ص 68-69.

[3]-إسراء اسماعيل أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 36

وعن خيار الإبقاء على السّلطة وتوسيع المشاركة السّياسيّة فان الجيوش من خلالها تبقي السّلطة في يدها، وتقوم في نفس الوقت بتوسيع نطاق المشاركة، فيهدف من خلالها الرئيس العسكري اتخاذ نموذج الدكتاتور الشعبي [1].

2- المؤسّسة العسكريّة وعرقلة الانتقال الدّيمقراطيّ

بعد الإشارة إلى دور المؤسّسة العسكريّة في إنجاح عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول الدّيمقراطيّة وفقا ل"هنتكتون"، بقي التعريف بتأثير هذه الأخيرة في عملية الانتقال بشكل سلبي مما يؤدي إلى عرقلتها وإفشالها، والحديث عن هذه الحالة يخص الدّول غير الدّيمقراطيّة (الدّول النامية).

وفي هذا المجال صنف المفكر "عبد الله فيصل علام " مظاهر رفض العسكريين للانتقال الدّيمقراطيّ الذي خص الدّول النامية إلى نمطين هما: نمط الدّيمقراطيّة المدرعة، ونمط تحالف المدنيين والعسكريين، وقد جاء هذا التصنيف كخلاصة لتجارب الانتقال الدّيمقراطيّ في أمريكا اللاتينية، أين اتخذت المؤسّسة العسكريّة حسبه موقفا معاديا للانتقال الدّيمقراطيّ بشكل مباشر أو غير مباشر،و يمكن التفصيل فيهما وفقا للتالي:

1- **نمط الدّيمقراطيّة المدرعة:**

وهو نمط تعمل ضمنه المؤسّسة العسكريّة على الحفاظ على طموحاتها في التدخل السياسي في سياق تتميز فيه الحكومات بالضعف، وتستمر فيه الصّراعات بين السياسيين والمدنيين، فيقوم الجيش باتخاذ دور الوصي والمتحكم في كل ما يتعلق بالمؤسسات الدّيمقراطيّة وأدائها وشرعيتها، ويعتمد في ذلك على الدعم الضمني والصريح لقطاعات واسعة من المواطنين، وعليه فقبوله بشرعية النظام القائم وأدائه يشكل بهذا المعنى عائقا للانتقال الدّيمقراطيّ [2].

كما يقوم الجيش أيضا في بعض الأحيان على التحالف مع المدنيين ومشاركتهم الحكومة تحت شعار الدّيمقراطيّة، ويستفيد من خلال ذلك كله بدور حامي الدّيمقراطيّة للحفاظ على نفوذه، فنجد في بعض الأحيان قيام الجيش بالتدخل لإبعاد رؤساء من السّلطة لم تنته عهدتهم الرئاسية بنفس المنطق الخاص بالتحكيم وحماية الدّيمقراطيّة، ويقوم بتعيين آخرين إلى غاية تنظيم انتخابات جديدة [3].

---

[1]- إسراء اسماعيل أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-37.

[2] - عبد الله فيصل علام، **من الحكم العسكري إلى الحكم الدّيمقراطيّ العلاقات المدنيّة العسكريّة في أمريكا اللاتينية**، الموقع الالكتروني: - https://caus.org.lb/ar/، أطلع عليه بتاريخ (11-01-2021).

[3] - نفس المرجع.

2-نمط التحالف المدني العسكري: يكون التحالف المدني العسكري خلال مرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ بين كبار النخب المدنيّة والعسكريّة، فيشكلون عبره نظاما استبداديا يسمى بالدكتاتورية المدنيّة تكون فيه القوات المسلحة ذرعا قويا للنظام [1].

ثانيا-أسباب وعوامل تدخل الجيش في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ

انطلاقا من مسلمة أن نجاح الانتقال الدّيمقراطيّ مرهون بموقف المؤسّسة العسكريّة منه ودعمها له، وجب الوقوف عند هذه النقطة بالضبط، من خلال التساؤل عن أهم الأسباب والعوامل الّتي يتدخل فيها الجيش في تعامله مع موجة الانتقال، وفي هذا الإطار خصص الباحث "زولتان براني" كتابا يعد مرجعا أصيلا في مجال العلاقات المدنيّة العسكريّة، قام عبره بتحليل ودراسة وتنبؤ موقف الجيوش من الثورات، وقد ربطها ورتبها حسب أهميتها بأربعة عوامل هي:المؤسّسة العسكريّة، الدّولة، المجتمع، والبيئة الخارجية، وسيتم شرح هذه العوامل وتلخصيها على النحو الآتي:

1-المؤسّسة العسكريّة: وقد تم إدراجها ضمن أهم العوامل، وتعتبر من أكبر المحددات الرئيسية الّتي تحدد موقف الجيش في الثورات وترتبط بمجموعة من المحددات والمؤشرات وهي:[2]

أ-التماسك الداخلي للقوات المسلحة: إن التماسك الداخلي للجيش يؤدي إلى سلوكه سلوكا واحدا ومشتركا اتجاه النظام أو اتجاه الثّورة، وإن هذا التماسك بدوره مرتبط بمجموعة مهمة من المؤشرات الّتي قد تؤثر على وحدته وهي:

- الاختلافات الإثنية الّتي تقوم على أساس التباينات العرقية والدينية والقبلية والجهوية، مما يجعلها تؤثر وتهيمن على هوية أفراد الجيش، وبالتالي التأثير في وحدة قراره وتنفيذها.
- الانقسامات الجيلية، والّتي تتمثل في التباين الجيلي بين فئة شباب وكبار السن في الجيش، مما يؤدي إلى انقسامات حدوث بينهم؛ خاصة مع استفادة كبار السن من سلطات وصلاحيات ومسؤوليات مقارنة مع الشباب، مما يخلق ميلهم إلى اختيار مواقف منافية لهم، وهذا ما يترجم في الكثير من الأحيان وقوف الشباب إلى جانب الثوار ودعمهم، نظرا لعدم ارتباطهم بالنظام القائم مقارنة مع كبار الأفراد في الجيش.
- الانقسامات بين الضباط وضباط الصف والمجندين، سيما ما يطبع ضباط الصف والمجندين من خلفيات اجتماعية مختلفة مقارنة مع الضباط، واتخاذهم موقف المأمور المنفذ لأوامر الضباط، وهذا ما يترجم عدم تنفيذ الأوامر حيال الوقوف ضد الثّورة.

---

[1] - عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره.**

[2] - زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، **مرجع سبق ذكره**، ص ص53-61.

- الانقسامات بين وحدات النخبة وبقية الجيش، في هذا الإطار يقوم النظام المستبد بتأسيس وحدات نخبة من العسكريين لإبقاء سيطرتهم على النظام، مما يؤدي إلى نشوب صراع داخلي بين وحدات النظام وباقي الوحدات، وتبقى وحدات النظام مدافعة عنه،عكس باقي الوحدات الّتي تكون ضده بناء على هذا الصّراع.
- الانقسامات الخاصة بمختلف وحدات الجيش البرية، البحرية، والجوية، والمؤسسات الأمنيّة، سيما مع وجود تنافس بينهم، إضافة إلى مختلف الانقسامات الاجتماعية والسّياسيّة داخل هاته النخب، والخلفيات التعليمية المهنية الّتي تربط كل وحدة وكذا التوجهات السّياسيّة لها.
- الهوة بين المجندين المتطوعين والملزمين بالتجنيد، والانقسام المتعلق بقرار الثّورة يخص أكثر المجندين بصفة إلزامية الذين يميلون بطبعهم إلى التعاطف مع الحركات الثورية، في حين يلتزم المجندون طوعا بموقف قادتهم، وعليه يصبح المجندون إلزاما يشكلون خطرا ضد النظام، بموقفهم الخاص وامتناعهم عن إطلاق النار ضد المتظاهرين، والوقوف بجانبهم.

ب ـ رؤية الجيش لشرعية النظام:الحديث عن شرعية النظام في نظر الجيش له دور كبير في أي قرار يخص الثّورة، حيث تأخذ المؤسّسة العسكريّة تقييم الأفراد للنخبة الحاكمة كعامل أساسي في موقفها، فتميل لدعم النظام الذي يتمتع بالشرعية من خلال إطاعة الأوامر دون إكراه أو ضغط[1].

ج ـ سلوك الجيش اتجاه المجتمع السابق: وهو مؤشر يقوم على أساس أن موقف المؤسّسة العسكريّة يتأثر باتجاه المجتمع والثورات في الماضي، حيث يكون التعامل مع الثّورة بنفس الطريقة الّتي تعامل معها في الماضي سواء بالدعم أو بالقمع فإذا كان الجيش قد انتهك القانون وقتل المواطنين وكان جزء من الانتهاكات الواسعة الّتي قام بها النظام في الماضي فانه يكون أميل لإتباع أوامر قمع المظاهرات الشعبية خوفا من الملاحقات القضائية والجنائية في حالة نجاح الثّورة[2]

2- عوامل تتعلق بالدّولة:

يكمن هذا المؤشر في تفاعل النظام مع الجيش وما يريده في التعامل مع الثّورة، ويقوم هذا المؤشر بدوره على مجموعة من العوامل أهمها:الاهتمام بالوضع المادي لأفراد الجيش من أجور وعلاوات، العناية بهم من حيث توفير التجهيزات والظروف المادية للعمل، مدى ملائمة المهام المنوطة بهم، الاستقلال المهني لهم وسلطتهم في اتخاذ القرارات، الحفاظ على هيبتهم واحترام المجتمع لهم، وأخيرا فكرة الإنصاف في التعيينات في المناصب العليا؛ فكلما وفر النظام هذه الشروط للمؤسّسة العسكريّة، ساهم أكثر في التحكم

---

[1]- أحمد محسن،" كيف يستجيب الجيش المصريّ للثورة القادمة؟"، **دراسات سياسية**، اسطنبول، 9 فبراير 2018، ص 09

[2] - **نفس المرجع**، ص 09.

وإضفاء شرعيته في وجه أفراد المؤسّسة العسكريّة ونخبها ولضمان ولائها له [1]، وبالتالي ضمان دعمه في أي حركة ثورية ضده وضد بقائه.

3-العوامل المجتمعية:

تقوم الثورات بمشاركة فئات متنوعة من الفئات الاجتماعية، وعليه فان ردة فعل الجيش وفقا لهذا العامل ستحدد بناء على رؤيتهم لمجموعة من العوامل المجتمعية الّتي تساهم في بناء تصور عن الثّورة وأبرز هذه العوامل حجم وتكوين وطبيعة الثورات [2]، فكلما كبر حجم المظاهرات ازدادت احتمالات تدخل الجيش بناء على طلب النظام، أما عن طبيعتها فان الأمر في هذه الحالة يخص الحديث عن استعمالها للعنف حيث أنه من النادر أن يرد الجيش بالنار على مظاهرات كبيرة الحجم واسعة النطاق خاصة اذا اتسمت بالسلمية[3].

وعلى هذا الأساس فانه كلما اتسمت الاحتجاجات بالسلمية كلما اثر ذلك في تعامل الجيش معها، والعكس صحيح بالنسبة لاستعمال القمع مقابل العنف، إضافة إلى ذلك فان شعبية الثّورة تعتبر كذلك عاملا هاما في تحديد موقف الجيش من الثّورة، بحيث يميل جنرالات الجيش إلى دعم الثّورة الّتي تحظى بتأييد مجتمعي واسع، وذلك خوفا من محاسبتهم في حالة نجاح الثّورة دون دعمهم من خلال محاكمتهم بسبب جرائمهم المتعلقة انتهاكات حقوق الإنسان وملفات الفساد الّتي تورطوا فيها[4].

4- العوامل المتعلقة بالمتغيرات الخارجية:

وهو عامل قادر على تغيير كامل لقرار وموقف الجيش من الثّورة إذا ما توفرت الظروف لذلك، ويعود ذلك إما لاحتمال حدوث تدخل أجنبي أو الانتشار الثوري، أما ما يتعلق **باحتمال حدوث تدخل أجنبي**؛ الذي يعتبر العامل الأكثر أهمية في سياق المتغيرات الخارجية في البلاد الّتي تشهد اضطرابات ثورية، فان موقف الجيش اتجاهها مرتبط بمتغيرين اثنين: **أولهما** مرتبط بوجود إمكانية حقيقية وواقعية للتدخل الأجنبي في البلاد، أما **ثانيهما** فيتعلق بتوقع الجيش الخاص بتدعيم القوى الخارجية المتدخلة لصالح النظام أم لصالح الثّورة [5].

وأما ما يتعلق **بالانتشار الثوري** الذي يقصد به اندلاع ثورات متعددة في تتابع سريع، كما لو كانت عدوى ثورية تنتقل من دولة إلى أخرى في نفس المنطقة، وعلى أساس هذا الانتشار الذي يساهم في سقوط أنظمة كثيرة، تميل الجيوش من خلاله إلى دعم الثّورة في بلادهم بدلا من المخاطرة بالبقاء في صف النظام،

---

[1]- زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] - احمد محسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص14-15

[3] - **نفس المرجع**، ص 15.

[4] - **نفس المرجع**، ص ص 68-69

[5]-Zoltan Barani, explaining military responses to revolutions arab ,**Op.cit**, p14.

كما يمكن أن يؤثر مؤشر خبراء الضباط مع الخارج *واستفادتهم من مشورات عسكريين أجانب* على موقف الجيش من الثّورة كذلك[1].

ثالثا- صور تحييد الجيش في مرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ

ان الحديث عن الجيوش وعلاقتها بنجاح عملية الانتقال الديمقراطي يقوم على شرط أساسي ومهم يتمثل في ضمان الحياد السياسي للجيش، ويتحقق هذا الحياد إما بقناعة الجيش فيكون ذلك من تلقاء نفسه، كما قد يتحقق بفعل تحييده من قبل القى المدنية التي تقود العملية الانتقالية، وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الشأن هو كيفية إخراج المؤسّسة العسكريّة من التدخل في العملية السّياسيّة خلال المرحلة الانتقالية وتسليمها السلطة إلى حكومة مدنية ديمقراطية؟ ولتحقيق ذلك يرى عبد الفتاح ماضي على حد تعبيره أن الجيوش لا تخرج من السّلطة بل تدفع إلى ذلك دفعا، وتبعا لتجارب ناجحة في الانتقال الدّيمقراطيّ، فان خروج العسكر من من السّلطة يأخذ أربعة مسارات مهمة وهي[2]:

1- **إدراك العسكريين صعوبة استمرارهم في السّلطة:**

تتحقق فكرة إدراك صعوبة استمرار العسكريين في السّلطة في ظل وجود قوى ديمقراطية حقيقية تسعى متفقة على هدف استراتيجي يقوم على التحضير لخروج العسكريين من الحكم، ، ولا يتحقق ذلك الا من خلال نضال القوى السّياسيّة والمدنيّة مجتمعة لإقامة حكم مدني، ويمكن للعسكريين الخروج من السّلطة بفعل دوافع أخرى أبرزها ضعف شرعيتهم بسبب تورطهم في قضايا فساد وانتهاكات حقوق الإنسان، مع الفشل في تكوين قاعدة شعبية حقيقة لهم، ووجود صراعات داخلية بينهم، مما ينعكس سلبا على أدائهم[3].

2-عقد اتفاق وطني للانتقال:

يقوم الاتفاق للانتقال الدّيمقراطيّ بين قوى التغيير والجيش على أساس تطمينات متبادلة بين القوى الدّيمقراطيّة للتغيير والمؤسسات العسكريّة والأمنيّة، بحيث يكون عقد الاتفاق جزءا إصلاحيا ممتدا، يبدأ عند

---

*- مؤشر خبراء الضباط مع الخارج هو مجموع القيم السّياسيّة الّتي يتلقاها كبار الضباط من قبل دولة أجنبية خلال تلقيهم لتدريب وتعليم عسكري.

*وهم الضباط الذين استفادوا من تكوين عسكري في الدّول الدّيمقراطيّة قد درسوا مبادئ وممارسات العلاقات المدنيّة العسكريّة، مما يجعلهم أكثر تعاطفا مع الثورات المطالبة بإقامة حكم ديمقراطي.

[1]- Zoltan Barani, explaining military responses to revolutions arab**, Op.cit**, p15

[2]- عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الدّيمقراطيّ، كيف تخرج الجيوش من السّلطة؟"، **سياسيات عربية** العدد24، قطر، 2017، ص 12.

[3]- **نفس المرجع**، ص.13

تآكل شرعية النظام القديم وتبنيه خطوات الانفتاح السياسي، وعليه يقدم لقادة الجيش ضمانات مقابل موافقتهم على الانتقال أهمها الحفاظ على وحدة البلاد واحترام القانون والعمل على تحديث الجيش [1].

3-النجاح أو الفشل في الاقتصاد:

النجاح والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تقوية المؤسسات المدنيّة، مما يؤدي إلى توسع حجم القوى الوسطى والعاملة الّتي تساهم بدورها في ميلاد قوى التغيير الّتي يصبح أهم مطالبها المشاركة السّياسيّة ومحاسبة الحكومات، وبالتالي تضغط على المؤسّسة العسكريّة للخروج من السّلطة، أما الفشل الاقتصادي فمن شأنه التأثير كذلك على خروج المؤسّسة العسكريّة من السّلطة من خلال ارتفاع حدة الغضب الشعبي، وبالتالي مطالبته بالتغيير من خلال الثورات لاسيما في حالة الحكومات الشمولية والعسكريّة [2].

4-تحييد العامل الخارجي أو كسبه:

مساندة العامل الإقليمي والدّولي للانتقال الدّيمقراطيّ أو عدم ممانعته كان له دور كبير وحاسم في عمليات الانتقال في مختلف دول العالم، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية الانتقال الدّيمقراطيّ في أوروبا الشرقية بهدف مواجهة الشيوعية، واشترطت منظمات دولية وتكتلات إقليمية تغييرات في السمات الأساسية لأنظمة الحكم كشرط لقبول عضويتها في هذه المنظمات، إضافة إلى فرض سياسات الإصلاح الهيكلي من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدّولية كالبنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي؛ وكشرط لحصول هذه الدّول على قروض وإعانات فرضت إعادة هيكلة هذه الدّول وعلى رأسها نمط للعلاقات المدنيّة العسكريّة الدّيمقراطيّة [3].

بناء على ما تم عرضه في المباحث الأولى لهذا الفصل، فان الفرضية القائمة على أساس أن الانتقال الدّيمقراطيّ مرهون بموقف المؤسّسة العسكريّة منه ودورها فيه، تم إثباتها من خلال الوقوف على تجارب دولية أكدت هذا الطرح، وهو ما سوف يتم تناوله في المطلب الثالث من المبحث الثالث للدراسة.

المطلب الثالث:العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ عبر تجارب دولية

بهدف التقرب أكثر من فهم تأثير موقف المؤسّسة العسكريّة من عملية الانتقال الدّيمقراطيّ، وتأكيد الفرضية القائلة بأن موقف الجيش من الثورات الشعبية له دور كبير في رسم معالم نجاح أو فشل هذه الثورات، يحاول موضوع هذا المطلب الإشارة إلى بعض التجارب الدّولية الّتي أظهرت موقف المؤسّسة العسكريّة في

---

[1]- عبد الفتاح ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص15-17.

[2]- **نفس المرجع**، ص 19.

[3]- **نفس المرجع**، ص 22.

إنجاح أو إفشال وعرقلة عملية الانتقال الدّيمقراطيّ بها، وعليه تم تقسيم هذه التجارب إلى ناجحة، وأخرى فاشلة في ربط انتقالها الدّيمقراطيّ بموقف جيوشها.

أولا- العلاقات المدنيّة العسكريّة ونجاح الانتقال الدّيمقراطيّ

العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ علاقة تتحقق من خلال العمل على تركيز القوى السّياسيّة في هذه المرحلة بدرجة كبيرة على إخراج الجيش من السياسة، وتسليم السّلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ولا يكون ذلك؛ إلا من خلال إقامة تحالف القوى المدنيّة وقيامها بعملية تعبئة وحشد لإخراج العسكريين مع تقديم ضمانات لهم، وتقديم عفو عام عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أو عبر تحالف القوى المدنيّة الدّيمقراطيّة وقيامها بعقد اتفاق مع الجناح المعتدل داخل الفئة الحاكمة[1].

ويعتبر التركيز على التفاوض مع المؤسّسة العسكريّة في نقل السّلطة والحرص على عدم التصادم معها أهم معادلات نجاح عملية الانتقال الدّيمقراطيّ، وعليه اعتمدت الدّراسة عرض كل من التجربة الاسبانية، البرتغالية والفنزويلية لتأكيد هذه الفرضية وفقا لما يلي:

1-التجربة الاسبانية:

يمكن تلخيص التجربة الاسبانية وفقا لما تم تناوله في الإطار المعرفي والنظريّ للعلاقات المدنيّة والعسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ، على أن انتقالها الدّيمقراطيّ كان وفقا لنموذج الانتقال من أعلى القائم على مبادرة الجناح الإصلاحي في نظام الحكم القائم، حيث عمل هذا الأخير إخراج العسكريين المعارضين لهذه العملية ومواجهتهم بالاعتماد على تعبئة جماهيرية كبيرة، وتكتل قوى المجتمع المدني والمعارضة معا، إضافة إلى توظيف قيادة ماهرة ومتمكنة ومعتدلة في مواقفها وخطاباتها السّياسيّة[2].

ترجع أحداث تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في اسبانيا إلى حكم "فرانكو فرانسيسكو" العسكري بداء من سنة 1939 إلى غاية 1975، بعد خوضه لحرب أهلية كانت نهايتها سنة 1939، أدّى بحكمه إلى الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تمخض عنه ظهور فئات عمالية وطلابية وأرباب أعمال، فرضت عليه انفتاحا سياسيا مقيدا، تمثلت أبرز ملامح هذا الانفتاح في التخفيف من حدة قمع الصحافة والإعلام والسماح لبعض التنظيمات السّياسيّة بالنشاط، ولكن رغم هذا الانفتاح المتواضع إلا انه فشل مقابل قوة قوى المعارضة وضغطها إلى أن توفي سنة 1975[3].

---

[1]- عبد الفتاح ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] – **نفس المرجع**، ص 15.

[3] - **نفس الصفحة** .

سهل موت "فرانكو" عملية الانتقال الدّيمقراطيّ عبر ظهور تيار إصلاحي خلفا له، بدأ عملية التفاوض على الانتقال بين كل من المدنيين والعسكريين بقيادة الملك "خوان كارلوس" ورئيس وزرائه " أودولفو سواريز"، اللذان عملا على مواجهة أنصار النظام السابق، وإعلانهما برنامجا إصلاحيا يقوم على الانفتاح على جميع الأطراف الفاعلة في النظام، وذلك عبر تبني النظام البرلماني الدّيمقراطيّ، الذي يقوم على أساس احترام القانون والمؤسسات، وفتح قنوات الحوار مع المعارضة، وعدم المساس بمصالح رجال الأعمال من خلال تبني النظام الرأسمالي[1].

وأما ما تعلق بالمؤسّسة العسكريّة وردة فعلها، ومع بقاء حالة عدم الاستقرار الّتي تضمنت محاولات انقلاب عسكري سنة 1981، قام "خوان كارلوس" بالقضاء على العسكريين المتشددين المعارضين للديمقراطية داخل المؤسّسة العسكريّة، وعلى رأسهم وزير الدفاع واستبداله بآخر أكثر اعتدالا، إضافة إلى سن مجموعة من القوانين تضمن السيطرة المدنيّة على الجيش منها منع انخراط العسكريين في العمل السياسي، ومحاكمتهم من قبل المحاكم المدنيّة، وقد حصل قادة الجيش مقابل قبولهم بالانتقال الدّيمقراطيّ على مجموعة من الضمانات أبرزها العمل على تحديث المؤسّسة العسكريّة ورفع ميزانيتها [2].

وعليه فإن التجربة الاسبانية في انتقالها الدّيمقراطيّ بالإضافة إلى توفرها على شرط وجود تيار مدني ديمقراطي قائد للعملية، عرف منع تدخل العسكريين في عملية الانتقال بها، وقد تجسد ذلك من خلال عزل المتشددين من النخب العسكريّة المعارضة، والتركيز على مبدأ احتراف الجيش وانشغاله بتطويره بدل تدخله في الشؤون السّياسيّة الّتي أصبحت من صلاحية نخب مدنية منتخبة تعبر عن إرادة الشعب علن طريق آلية الانتخاب.

2-التجربة البرتغالية:

كان تأسيس الجمهورية البرتغالية بعد سقوط النظام الملكي في 5 أكتوبر 1910، نتيجة لحركة غير عنيفة مطولة بقيادة الحزب الجمهوري البرتغالي الذي أنشئ سنة 1876، وقد تمثلت أهم العوامل الّتي ساهمت في تآكل الملكية البرتغالية، وفقدان الدعم للملك "مانويل الثاني" هي النفقات المتزايدة للعائلة المالكة في وقت أزمة اجتماعية اقتصادية حادة، إضافة إلى عدم شرعية النظام السياسي الحاكم برئاسة رئيس الوزراء" جواو فرانكو"مع استبعاد الحزبيّن السياسيين التقدمي والتجديد من المشاركة في الحكم، وخضوع صناع القرار البرتغاليين للمصالح الاستعمارية البريطانية والحكومة شبه الدكتاتورية[3].

---

[1]- عبد الفتاح ماضي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 16.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص 16-17

[3]- Marcos Degaut," out of the barracks:the role of the military in democratic revolutions**", armed forces and society**, usa,2009, v45 n1,2019.p86.

وفي ظل هذه الظروف، قدم الحزب الجمهوري البرتغالي نفسه على أنه المؤسّسة الوحيدة الّتي لديها برنامج قادر على إعادة البلاد إلى مسار التقدم وغيره من المدافعين عن إنشاء الجمهورية البرتغالية بما فيها الجمعيات السرية مثل "كاربوناريا" "Carbonaria" و"جونتا" "Junta " الليبرالية، و قد عملت هذه القوى مجتمعة على تنظيم احتجاجات وإضرابات وأعمال عصيان مدني لتحقيق أهدافها[1].

أما عن الشق العسكري فقد تمثل دور الجيش في هذا الانتقال من خلال تدخله الحاسم في مصير الحركة الجمهورية، الّتي اجتذبت واستقطبت بنجاح خريجي الأكاديمية العسكريّة والمجندين، وكذلك الضباط من الرتب المتوسطة والعالية، وعلى رأسهم قائد البحرية "أنطونيو ماشادو" و"سانتوس"، حيث تم غزو ما يقارب من 2000 جندي وبحار بقيادة "سانتوس"، ومئات المدنيين بالقاعدة البحرية في "الكانتارا"، طالبوا من خلالها بالتنازل عن النظام االملكي [2]. ويظهر بذلك انحياز فئة من الجيش لإسقاط النظام الملكي في البرتغال.

دفع انشقاق "سانتوس" وغيرهم من الضباط العديد من الوحدات العسكريّة الأخرى إلى التخلي عن مواقعهم والانشقاق خارج لشبونة، وظلت وحدات الجيش الأخرى محايدة وغير نشطة، حيث رفض كبار الضباط قتال رفاقهم من الجنود والمواطنين الذين تقدموا نحو القصر الإمبراطوري حتى وردت أنباء رسمية عن نتيجة القتال في لشبونة، ولم يترك بذلك بديل للملك "مانويل الثاني" سوى الاستقالة ومغادرة البلاد. ونتيجة لذلك، تم الإعلان عن الجمهورية البرتغالية التي لم تكن ستنجح الثّورة بها لولا المشاركة النشطة للجيش، سواء من خلال الانشقاق أو التزامه الحياد عبر رفض محاربة الجناح المنشق[3].

3-التجربة الفينزويلية 1958:

شهدت فنزويلا 10 سنوات من ديكتاتورية عسكرية قمعية بين 1948 و1958، ولا سيما في ظل حكومة الجنرال "ماركوس بيريز خيمينيز (1952-1958)، الذي تم إدانته بالفساد وقمع الشرطة، وانتهاكات حقوق الإنسان والاستبداد واختلاس الأموال العامة[4].

كانت بداية الثّورة الفنزويلية من خلال قرار أهم الأحزاب السّياسيّة الناشطة في البلاد، وهي كل من: الاتحاد الجمهوري الدّيمقراطيّ، العمل الدّيمقراطيّ، الحزب المحافظ، وكان الحزب الشيوعي الفنزويلي آخر حزب انضم إليها، أنشأت هذه الأحزاب مجتمعة المجموعة الوطنية الحاكمة في 11 يونيو 1957، وهي منظمة متعددة الأحزاب تسعى لإسقاط الجنرال" خيمينيز"، تمثلت أدوارها في تنسيق حملة مناهضة ل"خيمينيز"،

[1]- Marcos Degaut**, Op.cit**,p86-87
[2] - **Ibid**, p86.
[3]- **Ibid**, p87.
[4]- **Loc.cit**.

تضمنت هذه الحملة مجموعة من المظاهر أهمها الإضرابات والمقاطعات، مما انعكس سلبا على أداء قطاع النفط، وقد انضم إلى الحملة بعدها قطاعات كبيرة من الجيش [1].

اعتبرت حكومة "خيمينيز" فاسدة وغير شرعية، فقد اعتاد على منح المناصب الرئيسية في القوات المسلحة على أساس الولاء الشخصي، كما تميزت سياسته اتجاه الجيش بالمحسوبية وتزايد قوة شرطة الأمن القومي –الّتي كانت تشكل الشرطة السّياسيّة للنظام، بحيث قامت هذه الأخيرة بحملة من الاعتقالات لضباط الجيش بشكل منهجي؛ مما أدّى إلى استياء متزايد بين صغار الضباط[2].

وكان من الواضح عدم الرضا العام لقطاعات الجيش التي عبرت عنه بأعمال ثورية علنية، الأمر الذي أدّى إلى فقدان الدعم التدريجي للنظام. لدرجة أنه بعد أسبوع واحد من حدوث تمرد في البحرية فشل "خيمينيز" في إعادة تنظيم حكومته لإعادة تأكيد قيادته وإظهار المتظاهرين أنه على استعداد للتفاوض. وفي 21 يناير 1958، أدّى إضراب عام إلى شل "كاراكاس"؛ بينما نزل الملايين إلى الشوارع. وفي ظرف يومين فقط انضمت القوات المسلحة إلى الاحتجاج.[3]

وكنتيجة لإسقاط حكم "خيمينيز" حكم المجلس العسكري البلاد حتى ديسمبر 1958، وتم بعدها إجراء انتخابات ديمقراطية فاز بها "رومولو بيتانكورت"، المرشّح لحزب العمل الدّيمقراطيّ، ليتبين في الأخير في التجربة الفنزويلية أن الجزء الأكبر من الجيش كان متلهفًا مثل غالبية الفنزويليين للتخلص من خيمينيز؛ والدليل على ذلك انضمام العسكريين إلى المظاهرات بجانب المدنيين، ويبقى القول بأن دعم العسكريين للحركة كان شرطًا لا غنى عنه لنجاح الثّورة الفنزويلية[4].

خلاصة للتجربة الفنزويلية، يتبين أن تخلي "خيمينيز" عن الحكم لم يكن إلا نتيجة تأكده بتخلي الجيش عن دعمه وانحيازه إلى باقي المدنيين، لتنجح عملية الانتقال الدّيمقراطيّ بفنزويلا من خلال دعم الجيش لها ومشاركته في رفض النظام الاستبدادي القائم حينها.

ثانيا–العلاقات المدنيّة العسكريّة وفشل الانتقال الدّيمقراطيّ

تلعب العلاقات المدنيّة العسكريّة دورا كبيرا في مسار الانتقال الدّيمقراطيّ ويكون ذلك عن طريق تدخل الجيوش في العملية الانتقالية، وعمله على التأثير في مراحلها.

وفي هذا الإطار يشير عبد الفتاح ماضي إلى أن التجارب الّتي فشلت فيها عملية الانتقال الدّيمقراطيّ في العالم مرده إلى موقف ودور المؤسّسة العسكريّة فيه، فقد تنقسم النخب والقوى السّياسيّة ولا تجمع على

[1]- Marcos Degaut**, Op.cit**,, p87.
[2]-**Ibid**,,p88
[3] -**Loc.cit**
[4]- **Loc.cit**

إخراج الجيش سيما مع عدم وجود بديل وطني يطمئن له الجيش، هذا الأخير الذي لا ينسحب إلا إذا كان متأكدا أن البديل ضعيف وغير قادر على السيطرة في ظل نظام حزبي منقسم مثل ما حدث في (بنغلاديش وباكستان وفيجي وبورما وتايلند).، وكما فشلت حالات انتقال أخرى نظرا لتسييس بعض القوى السّياسيّة للجيش أو عقد اتفاقيات غير معلنة معه على حساب منافسيها وهذا ما جرى في كل من (باكستان وبنغلاديش وتركيا في الثمانينيات)[1].

وعلى هذا الأساس فانه كلما كان للجيش الدور الأبرز أثناء المرحلة الانتقالية، كان من الصعب معالجة العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ فأي تنازلات (رسمية أو غير رسمية) تقدمها القوى السّياسيّة للجيش في المراحل الانتقالية تؤثر بالسلب على قدرة هذه القوى على التفاوض بعد الانتقال، وللتقرب أكثر من هذا التحليل سوف يتم عرض تجارب في هذا الإطار.

1-التجربة الباكستانية:

أشار تاريخ العلاقات المدنيّة العسكريّة في باكستان إلى سيطرة الجيش في الحياة السّياسيّة بها، وقد اتخذ ذلك مظهر سلسلة كبيرة من الانقلابات العسكريّة بها منذ قيامها كدولة سنة 1949الى غاية 1970، أبرزها الانقلابات ضد أول رئيس مدني وهو "محمد علي نجاح"، ثم العسكري" أيوب خان" إلى غاية استقالة الجنرال "آغا محمد يحي"، ليتحول الحكم في باكستان إلى المدنيين بقيادة "ذي الفقار علي بوتو" بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لسنة 1970[2].

على الرغم من وصول "ذي الفقار علي بوتو" إلى الحكم عن طريق الانتخاب؛ إلا أن هذا الحكم المدني لم يدم طويلا، فقد كلل هو الآخر بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال "محمد ضياء الحق" ليرأس البلاد سنة 1977الى غاية 1988 سنة اغتياله، ليعود الحكم مدنيا بعدها إلى غاية سنة 1999 برئاسة "نواز شريف" الذي تم الانقلاب على حكمه هو الآخر بقيادة الجنرال "برويز مشرف"، وقد حكم هذا الأخير البلاد إلى غاية استقالته بسبب انتشار الفساد والتوترات السّياسيّة سنة 2008، ليرجع الحكم بعدها مدنيا برئاسة "آصف علي زرداري" الذي اعتبر أول رئيس مدني ينهي عهدته الرئاسية في البلاد ويتولى الحكم بعده الرئيس المدني "ممون حسين" [3].

---

[1]-عبد الفتاح ماضي، **الجيوش والانتقال الدّيمقراطيّ**، الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/opinions/2012/4/10، أطلع عليه بتاريخ (10-04-2022)

[2]-إسراء محمود السيد مرسي، **دور المؤسّسة العسكريّة في النظام السياسي الباكستاني بين: 2001- 2008، الموقع الإلكتروني**، http://arabiyaa.com/wp-content/uploads/2017/07/%D8%AF%D9%88%D8%B1، أطلع عليه بتاريخ (02-07-2020).

[3]- إسراء محمود السيد مرسي، **مرجع سبق ذكره.**

وبناء على تاريخ العلاقات المدنيّة العسكريّة في باكستان ودورها في عمليات الانتقال الدّيمقراطيّ بها، يظهر من خلاله سيطرة المؤسّسة العسكريّة على البلاد والحكم فيها، إضافة إلى إفشال كل حكم مدني قائم فيها، وبالتالي عرقلة العملية الدّيمقراطيّة بها على الرغم من سعي كل التجارب المدنيّة بها إلى محاولة إخراج العسكريين من السّلطة من خلال محاولة فرض السيطرة المدنيّة عليها كاستبعادها من التعيين في المناصب الحكومية والحد من صلاحياتها في الحياة السّياسيّة وفق دستور توافقي[1].

وعملت المؤسّسة العسكريّة في باكستان على الانقلاب على كل حكم مدني يقوم بحجة حماية البلاد من مختلف المخاطر، وتعطيل العمل بالدستور القائم واستبداله بالأحكام العسكريّة، ويرجع ذلك مرة إلى قوتها وعملها على سد الفراغ الذي يتركه الحكم المدني في كل مرة بسبب ضعفه، وعدم قدرته على إدارة الصّراعات والاضطرابات الّتي كانت تجتاح البلاد في كل مرة، ويمكن تعليل سبب تدخلها إلى ضعف المؤسسات السّياسيّة من الأحزاب والنخب السّياسيّة وهشاشتها؛ مما مكنها من فرض هيمنتها على مقاليد الحكم بشكل مباشر عن طريق الانقلاب أو بطريقة غير مباشرة من خلال التدخل في إدارة شؤون البلاد في ظل الحكم المدني[2]، وعدم وجود إجماع حقيقي وكامل على إخراج الجيش من السّلطة[3].

وفي الأخير يتبين من التجربة الباكستانية أنّ سيطرة المؤسّسة العسكريّة على البلاد والحكم فيها، ساهم في إفشال كل حكم مدني قائم فيها، وأن تدخّل المؤسّسة العسكريّة كان سببا رئيسا في عرقلة وإفشال الانتقال الدّيمقراطيّ بها.

3-التجربة الاندونيسية:

تحصلت اندونيسيا على استقلالها سنة 1945 بعد غزوها من قبل اليابان بعد أن كانت تحت الاستعمار الهولندي، وتُعدّ إحدى أهم دول جنوب شرق آسيا الّتي تعكس صورة واضحة عن تدخل الجيش في العملية السّياسيّة، عرف المشهد السياسي لاندونيسيا مجموعة كبيرة من التطورات الخاصة بتدخل الجيش، فبعد استقلالها ترأسها "سوكارنو" زعيم حركة الاستقلال ابتداء من سنة 1945 إلى غاية سنة 1965، وبعده "سوهارتو" الذي حكم البلاد مدة ثلاثين سنة ابتداء من سنة 1965 إلى غاية سنة 1998 [4].

---

[1] - آيه عبد العزيز اسماعيل ابو الفتوح، العلاقات المدنيّة العسكريّة وأثرها على عدم الاستقرار السياسي في باكستان، **المركز** الدّيمقراطيّ العربيّ، **الموقع الإلكتروني**: https://democraticac.de/?p=1679 أطلع عليه بتاريخ (02-07-2021).

[2] **– نفس المرجع.**

[3] - إسراء محمود السيد مرسي، **مرجع سبق ذكره.**

[4] - نادية عبد الحميد علي، التحول الديمقراطي في اندونيسيا: من الاستبدادية الى الديمقراطية الوليدة، الموقع الالكتروني: https://arabprf.com أطلع عليه بتاريخ :(02-07-2021).

وظل تسييس الجيش مشكلة رئيسية في الإصلاح السياسي في اندونيسيا حتى يومنا هذا، ففي نظام "سوهارتو الجديد" كانت القوات المسلحة لجمهورية إندونيسيا تحت مختصر (ABRI) هي الدعامة الرئيسية لاستقرار النظام السياسي، والمسيطرة على قطاع الأمن وتتمتع بامتياز الوصول إلى المراكز السياسة، ويرجع ذلك إلى اندماجها في هيكل سلطة النظام، فكان للجيش تأثير هائل في تجنيد النخبة وصنع السياسات والإدارة العامة على كل مستوى من مستويات الدّولة [1].

وبعد بدء التحول الدّيمقراطيّ بها في سنة 1999، تم إحراز بعض التقدم في تقليص الهيمنة السّياسيّة للجيش؛ حيث تم إلغاء وحل القوات المسلحة لجمهورية اندونيسيا الّتي كانت مسئولة عن الدفاع عن البلاد، وبموجبها لم تكن القوات المسلحة مسئولة عن الدفاع في البلاد فقط، بل كانت تمثل قوة اجتماعية وسياسية لها الحق في المشاركة في الحكومة، وقد تم استبدالها بنموذج جديد تحت مسمى القوات المسلحة الاندونيسية الّتي كانت تقوم على الفصل الرسمي بين الشرطة والجيش، وتعليق ممارسة ترقية الأفراد العسكريين في الخدمة الفعلية إلى وظائف غير عسكرية، وتخفيض التمثيل المتحفظ للقوات المسلحة في الهيئة التشريعية الوطنية، وكذلك الوعد بأن يحترم الجنود مبدأ الحياد السياسي [2].

ومع ذلك، فإن هذا التقدم لم يؤد إلى تعزيز شامل ودائم للسيطرة المدنيّة في مجالات صنع القرارات السّياسيّة الأساسية، ففي فترة حكم الرئيس "يوسف حبيبي سنة 1998–1999، قبل الجيش الإصلاحات فقط لأن الرئيس أقام علاقات شخصية قوية مع كبار القادة العسكريين، ثم إن إعادة تحديد دور الجيش المتمثل في عدم تسييسه وفقا للنموذج الجديد كان بقرار منه، وقد تم تصميمه وتنفيذه من قبل ما سمي بـــ"الجنرالات المثقفين"؛ حيث لم يلعب المدنيون أي دور تقريبًا في هذه العملية، ولم تعرف تجربة "يوسف حبيبي" استمرارية من قبل من خلفه من رؤساء.[3].

ففي عهد الرئيس "عبد الرحمان وحيد" (1999–2001)، والرئيسة "سوكانوبوتري ميجاواتي" (2001–2004) تم إحراز تقدم ضئيل في تعزيز السيطرة المدنيّة، وقد ساهمت سياسة ميجاواتي في الاعتماد على العلاقات الشخصية مع القيادة العسكريّة وترقية الضباط الموثوق بهم إلى المناصب الحكومية لتكرس من جديد عودة النفوذ العسكري في صنع السياسات وتنفيذها.[4].

ونتيجة لذلك رجع العسكريون للتدخل في شؤون الحكم عبر انتخابات أكتوبر 2005 الّتي فاز فيها الرئيس "سوسيلو بامبانج يودويونو" وهو جنرال سابق شغل منصب "القائد العام للقوات المسلحة الإندونيسية"،

---

[1]- نادية عبد الحميد علي، **المرجع السابق.**

[2]- Aurel croissant, david kuehn, "patterns of civil control of the military in East Asis's new democracies", **Journal of East Asian Studies,** n1,USA, 2009.pp 10-11

[3]-. **Loc.cit**

[4]- **Loc.cit**

بعد توليه الحكم، قام "سوتارتو" بتنشيط القيادة الإقليمية كتعبير عن عقيدة القوات المسلحة الإندونيسية المتمثلة في " الدفاع الشامل عن الشعوب"، حيث تتكون القيادة الإقليمية من هياكل إقليمية متشعبة بشكل معقد تتشابك سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا بين القوات المسلحة والمؤسسات المدنيّة على مستوى القاعدة الشعبية؛ مما أعاد الهيئات الحكومية والإدارية المحلية للدولة خاضعة للسلطة والرقابة العسكريّة[1].

من خلال التجربة الاندونيسية يتبين أن معظم تحولاتها ارتبطت بتدخل الجيش وسيطرة الضباط العسكريين رغم أنها عرفت بعض الانفتاح، إلا أنه لم يشهد استمرارية؛ بل تم إعادة حكم العسكريين للدولة من خلال انتخاب رئيس عسكري، ويظهر بالتالي أن العلاقات المدنيّة العسكريّة قد أثرت حقا في كل التحولات الدّيمقراطيّة بها، مما أدّى الى الفشل في نقل السّلطة بها إلى هيئات مدنية منتخبة وبقائها تحت سيطرة النخب العسكريّة.

[1]- **Ibid,**.p12.

خلاصة واستنتاجات:

ختاما للفصل المتعلق بالإطار والمفاهيمي والنظريّ لكل من العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ والعلاقة بينهما يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولا:العلاقات المدنيّة العسكريّة مفهوم يدرس صراعات السّلطة بين النخب المدنيّة والعسكريّة في الدّول، وقد عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا، إذ تمثلت بداياته في الدّول الغربية بقيادة المفكر "صامومیل هنتكتون" في نظريته الانفصالية الّتي تدرس ضرورة الفصل بين كل من المدنيين والعسكريين في مؤلفه الجندي والدّولة، ثم ظهرت بعده دراسات أخرى تعالج نقائص هذه النظريّة أهمها نظرية "جانوتيز"، نظرية الوكالة ل"بيتر فيفر"، نظرية تقاسم السّلطة ل"لابلاند"، ونظرية التوافق لصاحبتها "ربيكا تشيف"، وقد انتهت الدراسات النظريّة لهذا المفهوم من خلال تبني دراسة وتحليل دور الجيوش في الدّول النامية، واستبعاد فكرة الفصل المطلق بين المدنيين والعسكريين.

ثانيا: الانتقال الدّيمقراطيّ مفهوم يخص مرحلة انتقال السّلطة من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي، ويكون نتيجة لمجموعة من الأسباب الداخلية المتعلقة بتفاقم الأزمات في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وتآكل شرعية النظام، وتعاظم دور المجتمع المدني الذي يساهم في المناداة بتغيير الأنظمة، كما قد يكون نتيجة لعوامل خارجية لا سيما إذا ارتبط بالمؤسسات والهيئات الدّولية، ويتخذ الانتقال الدّيمقراطيّ في سيرورته مجموعة من الأنماط فقد يكون بمبادرة من الجناح الإصلاحي في النظام فيسمى انتقالا من أعلى، وقد يكون من خلال التفاوض بين النظام وقوى المعارضة فيسمى بالانتقال التفاوضي، كما قد يتخذ شكل احتجاجات وثورات شعبية فيسمى بالانتقال من أسفل، وقد يكون بناء على تدخل أجنبي.

ثالثا: تؤثر العلاقات المدنيّة العسكريّة في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ من خلال الموقف الذي تتخذه الجيوش من الثورات والدور الذي تلعبه في هذه الثورات، فكلما اتخذت الجيوش موقف المدافع عن النظام القائم والداعم له وتدخلت في قمع المتظاهرين، ساهم ذلك في عسر عملية الانتقال، وبالتالي تشكل العلاقات المدنيّة العسكريّة عائقا في عملية الانتقال إلى الدّيمقراطيّة، أما إذا اتخذت الجيوش موقفا حياديا فيما يخص دعم النظام ومساندة الثوار، فإن ذلك يساهم بهذا المعنى في إنجاح ودعم عملية الانتقال الدّيمقراطيّ.

رابعا: الانتقال الدّيمقراطيّ الناجح مرهون بتركيز القوى السّياسيّة في هذه المرحلة بدرجة كبيرة على تسليم السّلطة إلى حكومة مدنية منتخبة مع إقامة تحالف يعمل على تعبئة وحشد كبيرين من أجل إخراج العسكريين من السياسة مع تقديم ضمانات لهم، أو عبر تحالف القوى المدنيّة الدّيمقراطيّة وقيامها بعقد اتفاق مع الجناح المعتدل داخل الفئة الحاكمة.

الفصل الثانـي

واقع العلاقات المدنيّة العسكريّة في الأنظمة السّياسيّة العربيّة وتطبيقاتها في مصر والجزائر قبل سنة 2011

تم الإشارة سابقا أن العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدول الغربية تقوم على أساس حياد المؤسّسة العسكريّة وخضوعها للنخب المدنيّة الّتي تتنافس بدورها للوصول إلى السّلطة؛ إلا أن هذه القاعدة لم تجد لها مكانا في الدّول النامية؛ وفي مقدمتها الدّول العربيّة الّتي تتميز أنظمتها بتدخل المؤسّسة العسكريّة في الحياة السّياسيّة، وتسيطر عليها لمجموعة من الأسباب والخلفيات تتنوع بين التاريخية، الاجتماعية، والاقتصادية.

وعليه فقد جاء الفصل الثاني من الدّراسة بهدف التعريف بالعلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة الّتي اتخذت مقاربة تميزها عن باقي الأنظمة الغربية، وسيتم من خلاله التطرق إلى نشأة الجيوش العربيّة وتطور أدوارها السّياسيّة في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة مع ذكر أسباب وخلفيات هذا التطور كمبحث تمهيدي، أما الإطار التطبيقي الميداني لهذه المقاربة فقد شمل دراسة مقارنة لواقع العلاقات المدنيّة العسكريّة في كل من مصر والجزائر قبل 2011.

وقد حتمت دراسة العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر والتعرف على بنيتها وطبيعتها ضرورة البحث في نشأة الجيش بالبلدين، والتعرف على الأهم الأدوار الّتي استأثر بها ابتداء من خضوع الدّولتين إلى الاستعمار وتحقيق استقلالهما إلى غاية سنة 2011.

المبحث الأول: مدخل تمهيدي للعلاقات المدنيّة العسكريّة وفقا للمقاربة العربيّة

تتميز العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة عكس الغربية بتدخل المؤسّسة العسكريّة وسيطرتها على الشؤون السّياسيّة، وعدم اكتفائها بالمهام الرئيسية المنوطة بها المتعلقة أساسا بحماية البلاد من أي تهديد أمني خارجي قد تتعرض إليه، وقد أكدت الدراسات التحليلية لهذه الظاهرة أن تدخل المؤسّسة العسكريّة العربيّة في شؤون الحكم مرده إلى مجموعة مهمة من الأسباب والخلفيات.

وللتقرب أكثر من العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة، سوف يتم التطرق إلى نشأة الجيوش العربيّة، أدوارها السّياسيّة، أنماطها، وأهم الأسباب الّتي جعلتها تتدخل في الشأن السياسي، وفي الأخير التعريف بمكانتها في الأنظمة السّياسيّة العربيّة.

المطلب الأول: نشأة الجيوش العربيّة وتطور أدوارها السّياسيّة

عرفت الجيوش العربيّة محطات كثيرة ومتنوعة من حيث نشأتها، وقد ترجمت هذه المراحل حجم أدوارها ومكانتها في النظام السياسي العربيّ بالشكل الذي أصبحت عليه اليوم، ويمكن تصنيف هذه المراحل كالتالي:

أولا:مرحلة الفتوحات الإسلامية

ترجع اللبنات الأولى لنشأة الجيوش العربيّة في العصر القديم إلى مرحلة الخلافة الإسلامية، وبالضبط مرحلة الفتوحات الإسلامية، من خلال محاولات نشر الإسلام والدعوة بدءا بالأقطار المحيطة بالجزيرة العربيّة، ثم التوسع شيئا فشيئا من أوروبا إلى غاية شمال إفريقيا وآسيا، وقد كان ذلك بالاستعانة بالجيوش الإسلامية الّتي شكت جزاء هاما من وسائل الفتوحات الإسلامية، وأهم ما ميز هذه المرحلة في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ أن قادة الجيش الفاتح هم من يمسكون بزمام الحكم في البلد المفتوح، وأن قائد الجيش كان هو ولي أمر المسلمين، إضافة إلى المكانة المميزة الّتي كان يحظى بها قادة الجيوش الإسلامية في المجتمع الإسلامي[1].

وعليه يتبين أن فكرة المزج بين العمل السياسي والعسكري في الأنظمة العربيّة مرده إلى الفتوحات الإسلامية الّتي كانت تعتمد على الجيوش في نشر الدعوة الإسلامية، وإحلال القائد العسكري ولاية البلد المفتوح.

[1] – إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع العسكري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 121.

ثانيا: العصرين الأموي والعباسي

ارتبطت الشرعية الأموية المتعلقة بشؤون الحكم على مقدار تمسك الجند الأموي وإخلاصه للأسر الحاكمة، وكانت بداية العهد الأموي بوصول معاوية بن أبي سفيان الذي كان واليا للشام إلى السّلطة سنة 41 للهجرة عن طريق القتال والقوة العسكريّة، كما قام بتوريث الحكم لأسرته وعلى رأسهم إبنه اليزيد بناء على تأييد الجيش الأموي (الجند) في تقرير شخص الحاكم(ولاية العهد) ومشروعية الحكم، فتميزت تلك المرحلة عموما على اعتماد الحاكم والجند على بعضهما البعض لتحقيق مصالحهم الخاصة [1].

سميت الدّولة في العصر الأموي بالدّولة المقاتلة، وارتكز تنظيمها العسكري على نظام العشيرة الّتي كانت تمثل بدورها وحدة عسكرية[2]، وتجدر الإشارة أن أبرز أزمة علاقات مدنية عسكرية عرفتها الدّولة الأموية (سميت بالأزمة السّياسيّة العسكريّة) كانت في فترة حكم الخليفة مروان بن محمد خضعت السّلطة لأهواء ومصالح القادة المقاتلين من شيوخ القبائل والذين كانت تحركهم الميول القبلية للحكم لا المصلحة العامة، وقد تم إرجاع هذه الأزمة إلى عدم وجود جيش نظامي محترف دائم موالي للدولة الأِموية ومدافع عن مصالحها كدولة[3].

وأما العهد العباسي، فقد عرف أول جيش منظم ومحترف في الإسلام؛ تم تنظيمه إلى فرق من الجند المحترفين الذين ليس لهم عمل غير المهام العسكريّة والمشاركة في الحروب مقابل عطاء معين، وما ميز النظام السياسي في هذا العهد كونه لعب دورا هاما في كيان الدّولة العباسية كما كان له تأثير كبير في الحياة السّياسيّة؛ حيث كان لفرق الجيش دور هام على الصعيدين العسكري والسياسي فقام ببناء الدّولة العباسية وكان له الدور الأكبر في نقل الخلافة من الأمويين إلى العباسيين عبر مبايعة أبي العباس السفاح من قبلهم[4].

---

[1] - فاروق عمر فوزي، **الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي (41هـ-334هـ)**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 53--58.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 47-48

[3] - **نفس المرجع**، ص48.

[4] - علياء يحي الجبلي، "عناصر الجيش العباسي وأثارها السّياسيّة على الخلافة العباسين من 132هـ-232هـ"، **مجلة كلية الآداب**، العدد02، جامعة بنها، مصر، 2015، ص ص 1329-1330

وبعد هيمنة واحتكار السّلطة من قبل قادة الجيش في بداية الحكم العباسي؛ تم تسجيل أول أزمة علاقات مدنية عسكرية تميزت بوجود صراع شديد بين الجيش والسّلطة الممثلة في الخليفة المنصور، أين قام هذا الأخير بتصفية القادة المعارضين له من العسكريين؛ ليصبح الجيش أداة في يد السّلطة بعد هذا الصّراع.[1]

ترجع معظم التحليلات المتعلقة بنشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة إلى العهد العباسي، لأن الخلفاء العباسيين هم الأوائل الذين بادروا بإقحام الجيش في التدخل في الأمور السّياسيّة، وذلك من خلال الاستعانة به كقوة ضغط في للتحكم في مقاليد الدّولة، وقد وصل هذا الأمر بهذا الأخير لدرجة اختيار وعزل الخلفاء(ولاية العهد)؛ ليحتل الجيش بهذا المعنى مركزا مهما في مراكز القوى في الحياة السّياسيّة العباسية.[2]

وعطفا على ما تم الإشارة إليه، فان العهد العباسي الثاني عرف هو الآخر إبعاد الكفاءات العربيّة والاعتماد على الجند (الأتراك) وأجناس أخرى في تكوين الجيش، مما جعلهم يتدرجون في المراتب العسكريّة، ويزداد نفوذهم في الخلافة العباسية الّتي أصبحت واجهة شرعية لتبرير احتكار قادة الجيش للسلطة بها [3].

وبعد انهيار الدّولة العباسية عرف الوطن الإسلامي ظهور مجموعة من الدّول (كالمرابطين، الموحدين، الفاطميين، الادريسيين...الخ) إلى أن ظهر عهد المماليك الذي سبق العهد العثماني، وقدعرف هذا العهد باستيلاء الجيش والعسكر على الحكم والسّلطة، وكان لفئة الأتراك منهم نفوذا قويا في الدّولة العباسية وصل إلى تبديل الخلفاء وقتلهم، ثم تكررت الظاهرة في الدّولة العثمانية على يد الانكشاريين[4].

ثالثا: مرحلة العهد العثماني

ترجع نشأة الجيوش العربيّة في العصر الحديث إلى العهد العثماني الذي عرف أول جيش نظامي في التاريخ وهو الجيش الإنكشاري، وقد تجسد ذلك من خلال تمكّن السلطان محمود الثاني سنة 1926 من بناء جيش عصري وحديث موالي للسلطان، تم إعادة هيكلته وتحديثه بتبني التعليم العملي لأفراد

---

[1] – فاروق عمر فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

[2] - علياء يحي الجبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص1342.

[3] - **نفس الصفحة**.

[4] - صفي الدين خربوش، **تداول السّلطة في الوطن العربيّ بين التشريعات والتطبيقات**، الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net أطلع عليه بتاريخ (25-10-2021).

الجيش عبر المدارس العسكريّة والكليات الحربية في شتى المجال غير الحربية كالطب، الجغرافيا، والتاريخ [1].

بعد الحرب العالمية الأولى، ومع تسجيل انهيار الدّولة العثمانية، نشأت الجيوش العربيّة من رحم هذه الأخيرة على أساس أنها مثلت امتدادا لها فتأثرت في تشكيلتها وعقيدتها بالجيش الانكشاري، وزاد تطورها من حيث البناء والتنظيم في ظل الاستعمار الأوروبي الذي تعرضت إليه، وتمثلت أهم الجيوش العربيّة الّتي نشأت أثناءها في الجيش الوطني السوي الذي خص المملكة السورية العربيّة (1918-1920)، والجيش العراقي سنة 1921[2].

رابعا:مرحلة مقاومة الاستعمار

نشأت الجيوش العربيّة في أغلب دول الوطن العربيّ في خضم تعرضها للاستعمار الأوروبي، فبرز دور الجيوش في مقاومة الاستعمار، وتميزت هذه المرحلة ببداية تكوين النخب العسكريّة العربيّة الّتي عرفت بصلتها الوطيدة بالمجتمع وتماسكها به، مما نتج عنه نمو الحس الوطني لدى الشعوب العربيّة؛ سيما وأن تركيبة هذه النخب كانت من الطبقة الوسطى للمجتمع، الأمر الذي جعل من الانتماء إلى المؤسّسة العسكريّة أثناءها وسيلة للارتقاء الاجتماعي، وفي إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة عملت هذه النخب العسكريّة على سيطرتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار الأوروبي وبناء دولة مستقلة[3].

خامسا: مرحلة العصر الحديث

شهدت الجيوش العربيّة في علاقتها بالسّلطة والسياسة مجموعة من التطورات في العصر الحديث، وقد تم تقسيمها وتصنيفها في أغلب الدراسات، سيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ثلاثة فترات وحقب زمنية، وتميزت كل مرحلة بما يلي:

1- مرحلة ما بعد الاستقلال:(من سنة 1950 إلى غاية1970)

سميت هذه المرحلة بالعصر الذهبي للأبحاث في تاريخ العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة؛ نظرا لموجة الانقلابات العسكريّة الكثيرة الّتي عمّت الدّول النامية بعد استقلالها بما فيها البلدان العربيّة؛ الأمر الذي

[1] – عزمي بشارة، «الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 22، الدوحة، سبتمبر 2016، ص 09.

[2] - عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] – زردومي أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

جعل جلّ البحوث المتعلقة بهذه الأخيرة تهتم بدراسة وتحليل وتفسير ظاهرتي الانقلاب العسكري والتدخل السياسي للجيوش بها[1].

وتميزت هذه المرحلة أيضا في ازدواج أدوار الجيش بين المهام العسكريّة والمدنيّة، وفي مقدمتها المشاركة في التنمية الاقتصادية كشق الطرقات وبناء السدود والسكنات، الأمر الذي أدّى إلى توسيع دائرة القيادة العسكريّة للمشاركة في صنع القرارات؛ سيما مع قدرتها في الاتصال المؤثّر في المجتمع وتعبئته من جهة، وبنيتها المتميزة بالطاعة وتنفيذ الأوامر من جهة أخرى، مما نتج عنه فرض نفسها كأداة للتغيير من خلال تدخلها في عدة أشكال سواء تعلق الأمر بسد الفراغ لحل أزمة سياسية أو دستورية في الدّولة[2].

2- مرحلة استقرار العلاقات المدنيّة العسكريّة:(وتمتد بين الفترتين 1982-2010)

لقبت هذه المرحلة بالعصر المظلم للعلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة، فشهدت هدوء نسبيا، وتميزت بتراجع كبير بداية من ثمانينات القرن العشرين، نظرا لأن الأنظمة العربيّة شهدت أثناءها نوعا من الاستقرار؛ أهمها نظام القذافي في ليبيا عام 1969، وعلي عبد الله الصالح في اليمن سنة 1978، وحافظ الأسد في سوريا سنة 1970، وبن علي في تونس سنة 1987، وحسني مبارك بعد اغتيال أنور السادات سنة 1981[3].

وأرجع سبب هذا التراجع إلى وجود أنظمة استبدادية منعت أي تدخل عسكري فيها في إطار ما سمي بـ "سياسة منع الانقلاب"؛ الّتي تقوم على مجموعة من الملامح أبرزها تولية المقربين في مناصب حكومية حساسة، إنشاء قوة مسلحة موازية للجيش النظامي، إضفاء الطابع المهني للجيش، والإرضاء المالي

لجميع الأطراف والفواعل (شراء الولاءات سيما في الجيش) في النظام مقابل بقاء النظام الحاكم أو العمل على إبقاء الجيش في حالة عدم توازن [4].

3-مرحلة ما بعد الانتفاضات العربيّة سنة 2010

تميزت هذه الفترة بالأدوار المتميزة الّتي طبعت المؤسّسة العسكريّة خلال موجات الحراك العربيّ الّتي مست أغلب الدّول العربيّة، أين اضطرت الجيوش العربيّة لاتخاذ موقف اتجاه الأنظمة القائمة وتجاه

---

[1] – ويليام سي تايلور، **الاستجابات العسكريّة للانتفاضات العربيّة ومستقبل العلاقات المدنيّة العسكريّة في الشرق الأوسط- تحليل لأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا**، ترجمة: أسامة عباس وعمر وبسيوني، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 88-89.

[2] - غازي فيصل حسين، **التنمية السّياسيّة في بلدان العالم الثالث**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص 155.

[3] - ويليام سي تايلور، **مرجع سبق ذكره**، ص 107-108.

[4] - **نفس المرجع** ، ص ص 108-109

المتظاهرين والتعامل مع هذين المتغيرين في ظروف غير متوقعة، وبالتالي إجبارهم على اتخاذ موقف ودور تجاه هذه المتغيرات؛ إما بمساندة المتظاهرين أو الوقوف في صف النظام القائم، سيما مع صعود الّتيارات الإسلامية كبديل للنظام القائم سابقا. وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الّتي شكلت آلية مهمة في قيام الثورات بقيادة المجتمع المدني ككل [1].

المطلب الثاني: أسباب تدخل الجيش في السياسة في دول الوطن العربيّ

انطلاقا مما تم التوصل اليه بشأن المقاربة العربية التي تخص بناء العلاقات المدنية العسكرية القائمة بالأساس على فكرة تدخل الجيوش العربيّة في الشأن السياسي، فان التساؤل الذي يطرح نفسه وفقا لهذا الطرح؛ يكمن في البحث عن أسباب تدخل الجيش في السّلطة في الدّول النامية بصفة عامة، والدّول العربيّة بصفة خاصة؛ والّتي يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكرها وفقا لما يأتي:

أولا: أسباب تتعلق بالعامل السياسي المرتبط بميلاد الدّولة

يمكن إيعاز العامل السياسي لتدخل الجيش في الحياة السّياسيّة على أنه أهم أسباب تدخل الجيش في السّلطة في دول الوطن العربيّ، ويتعلق الأمر بميلاد الدّولة الوطنية الحديثة في البلاد العربيّة في سياق مغاير لسياق الفكر السياسي والقانوني الحديث المتعارف عليه بشأن الدّولة ومؤسساتها [2].

فقيام الدّولة الحديثة في البلدان العربيّة لم يكن على أسس قانونية ومؤسساتية مثل تلك الّتي نشأت في مثيلتها في الدّول الغربية الدّيمقراطيّة، بل ظلت دولا هجينة تجمع بين أسس سلطانية موروثة من العهد العثماني، وأسس حديثة ذات طابع شكلي فقط موروثة عن الإدارة الاستعمارية، وعليه فان بناء الدّولة فيها عرف صعوبات كبيرة في إيجاد الصيغة الحقيقة الّتي تبنى عليها الدّولة العربيّة، وفي مقدمتها تأسيس علاقة واضحة وصحيحة بين المدني والعسكري بها[3].

ثانيا: أسباب تتعلق بالعامل الاجتماعي

تعتبر الطبقة الوسطى الركن الأساسي في تحقيق المشروع الوطني للممارسة الدّيمقراطيّة وتكريسها من خلال مشاركتها السّياسيّة عبر مجموعة من الآليات والقنوات السّياسيّة وعلى رأسها الأحزاب السّياسيّة

---

[1] – ويليام سي تايلور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 112–120.

[2] - عبد الاله بلقيز، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[3] - عبد المعطي ذكي إبراهيم، **وضعية الجيش في النظم السّياسيّة –رؤية تحليلية–**، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، ص 5.

والجمعيات، إلا أن ضعف هذه الأخيرة بسبب المشاكل والصّراعات الداخلية الّتي تعيشها غالبا ما يؤدي إلى فراغ سياسي يمكّن المؤسّسة العسكريّة من التدخل لسده[1]، سيما وأن هذه الأخيرة تبرز في إطار هذا الفراغ على أنها المؤسّسة الأكثر تنظيما وقوة في المجتمع العربيّ، بل والأقدر على إدارة الحكم في البلاد[2].

وعليه فإن سيطرة الجيش في الدّول العربيّة كان في الغالب في ظل وجود ضعف سياسي، جعل منه أقوى مؤسّسة في البلاد مقارنة مع باقي المؤسسات السّياسيّة في الدّولة، مما يؤكد أن مشاركة العسكريين في صناعة القرار أو في السّلطة يتوقف على الظروف السّياسيّة في البلاد، وبالأخص مدى تماسك وسيطرة الأحزاب والتكتلات السّياسيّة على مصادر القوة والنفوذ [3].

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالعامل الانقلابي

يمثل الطابع الانقلابي في أنظمة الدّول النامية بما فيها الدّول العربيّة صفة أسياسية لصيقة بها، وقد شمل هذا الانقلاب نخبا وطنية في السّلطة، كما مس الثورات الاجتماعية المدنيّة، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن معظم الانقلابات الّتي عرفتها الجيوش العربيّة قامت بها نخب عسكرية تنتمي إلى تنظيمات سياسية قومية، تحت مسميات قومية عديدة منها الوحدة العربيّة وتحرير فلسطين،..الخ[4].

وقد امتدت الانقلابات كذلك داخل الفريق السياسي الواحد تحت مسمى الحركات التصحيحية، مما نتج عنه فقدان الاستقرار السياسي، وأُرجع ذلك إلى ضعف القوى القومية العربيّة وافتقارها لقاعدة شعبية منظمة، وكذا قصور التفكير السياسي للنخب الحاكمة، ولجوئها إلى العسكر في ذلك كبديل للثورة[5].

وترجع في العموم أسباب وعوامل التدخل والانقلاب العسكري الّتي تتميز بها الجيوش العربيّة عن غيرها من المؤسسات الأخرى في الدّولة، مما يسمح لها لحسم الأمر لصالح موقفها إلى:

- احتكار القوة المادية من معدات وأجهزة ووسائل قتال.
- أنها تشكل أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من حيث التكامل القومي.
- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية والتكنولوجية والتنظيمية.
- أنها لا تضمن طبقة واحدة في تكوينها ولا تعبر عن إيديولوجية متكاملة.

---

[1] - عبد الاله بلقيز، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2] - **نفس الصفحة**.

[3] - فؤاد اسحاق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربيّة**، لندن: دار الساقي، 1990، ص ص 63-64.

[4] - **نفس المرجع**، ص 63.

[5] - عبد الاله بلقيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 29-31.

بالإضافة إلى خصائص المؤسّسة العسكريّة الّتي تساعدها في ذلك، يوجد عامل مهم في هذا الإطار، ويتعلق الأمر بحجم التأييد أ والرفض داخل محيط النخب العسكريّة والسيطرة عليها من عدمه، وكذلك مستوى التفاعل بين المجتمع والجيش فيما يتعلق بتأييد المجتمع للقادة العسكريين حول دورهم في قيادة المجتمع وأفكارهم وبرامجهم وإيديولوجياتهم المرتبطة بالتغيير [1].

بعد التعرف على أهم الأسباب الّتي ساهمت في اتخاذ العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة طابعا خاصا ومتفردا، لابدّ من البحث في أهم الأنماط والنماذج الّتي يمكن أن يتخذها الجيش في الأنظمة العربيّة.

المطلب الثالث: أنماط العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة

انطلاقا من البحث في علاقة الجيوش العربيّة ومكانتها في السّلطة، تجدر الإشارة أولا إلى أن هذه الأخيرة تختلف اختلافا جوهريا بين الدّول الغربية والعربيّة، ويرجع ذلك إلى الأسباب والعوامل الّتي تم شرحها وتفسيرها سابقا، وبالتالي يمكن تمييز علاقة الجيوش العربيّة بالأنظمة الّتي تقوم فيها بثلاثة نماذج وأنماط هي:

أولا–نموذج جيش السّلطة:

يمثل الجيش في هذا النموذج جيشا للسلطة لا جيشا للدولة، ويعتبر بذلك أداة في يد النظام القائم، تستعمله السّلطة الحاكمة لتحقيق أهدافها في ديمومة سيطرتها والبقاء في النظام، فتكلفه بمهام قمع المجتمع وقوى المعارضة، وقد تتعدى هذه المهام إلى مواجهة المواطنين والاعتداء على الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتستثمر في قوته بهدف تحقيق مصالحها الخاصة، وعليه تصبح المؤسّسة العسكريّة مؤسّسة تابعة للنظام القائم وليس للدولة، الأمر الذي ينتج عنه تدهور علاقتها بالمجتمع الذي أوجدت بالأصل للدفاع عنه[2].

وعلى هذا الأساس يمثل الجيش وفق هذا النموذج امتدادا للسلطة الحاكمة، فيتم تسييسه وتحزبه بسياسات الحزب الحاكم وإيديولوجيته، ويوظف للحفاظ عليه وقمع المعارضة [3].

ثانيا–نموذج سلطة الجيش

---

[1] - عبد الاله بلقيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 20–21

[3] - علي مدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 60

تتمثل علاقة الجيش بالسّلطة وفق نموذج سلطة الجيش بتسلط المؤسّسة العسكريّة واستئثارها بالسّلطة، ويكون ذلك باعتماد أسلوب الانقلاب العسكري في تغيير النظام، فيتحول الجيش بعد هذا الانقلاب إلى نخب سياسية حاكمة، وتتغير وظيفتها بهذا المعنى من حماية الدّولة إلى تسييرها سياسيا، فيتحول العسكريون إلى سياسيين ومدنيين في إدارة السّلطة بالبلاد[1].

ومن خلال هذا النموذج تم التمييز بين طريقتين في ممارسة السّلطة والسيطرة على صنع القرار وهما[2]:

1- الطريقة المباشرة، ويتم فيها تولي إدارة السّلطة من قبل حكم عسكري؛ حيث يجمع عبره العسكريون بين وظيفة المدني والعسكري.

2- الطريقة غير المباشرة، ويكون فيها تولي العسكريين السّلطة وإدارتها في شكل ضمني، وكما يعبر عنها "من وراء ستار"، حيث يتم وضع شخصيات مدنية صورية في الواجهة ومنع القوى السّياسيّة المدنيّة من الوصول إلى السّلطة مع إبقاء سلطة الإقرار للجيش بهدف الحفاظ على بقاء الحكم العسكري، ويعتبر هذا النموذج الحالة الغالبة في أغلب بلدان الوطن العربيّ، في سنوات الخمسينات، الستينات، والسبعينات من القرن العشرين، مثل الجزائر، مصر، العراق، سوريا، اليمن...الخ.

ثالثا- نموذج الجيش الأهلي

ويسمى كذلك بالنموذج العصبوي، ويبرز هذا الأخير في الدّول الّتي تحوي مجتمعات متعددة غير مندمجة اجتماعيا؛ متنوعة في قبائلها وأعراقها، وغير مندمجة لا من حيث الأعراق ولا من حيث الأديان، وتبرز العلاقة الخاصة بالجيش والسّلطة وفق هذا النمط بناء على علاقة الجيش بالمجتمع، حيث تكون الصّراعات فيه معبرة عن فئة واحدة في المجتمع لا الدّولة كاملة، فيكون لكل عصبة جيشها الذي يدافع عنها بهدف تحسين مكانتها في السّلطة ونصيبها فيها، لتفقد فيها عقيدة الولاء للدولة وتقتصر على الولاء للقبيلة أو العرق، وبالتالي ينقسم الجيش وفقا لهذه العصبيات وتنعدم قدرته في الدفاع عن الوطن، ويأخذ شكل الميليشيات؛ مما يسهم في تشتت الوطن وتمزقه ودخوله في حرب أهلية [3].

[1] - عبد الاله بلقيز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23.

[2] - علي مدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 60

[3] - عبد الاله بلقيز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23-24.

المبحث الثاني: نشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر

تنطوي دراسة كل من الجيشين المصريّ والجزائريّ ضمن المقاربة العربيّة للعلاقات المدنيّة العسكريّة، وعليه فان البحث في بنية وطبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة في البلدين تتطلب الرجوع إلى تاريخ نشأة الجيش بهما، تكوينه، مكانته، ودوره في النظام السياسي في البلدين.

المطلب الأول: التطور التاريخي للجيش في مصروالجزائر ونشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة بهما

عرف الجيشان المصريّ والجزائريّ في نشأتهما وتنظيمهما وتطورهما التاريخي مجموعة من المراحل، احتلا من خلالها مكانة وأدوارا مهمة في النظامين السياسيين المصريّ والجزائريّ، إذ تعود بدايات نشأة الجيشين إلى بداية العهد العثماني، فظهرا بصفة منظمة خلال مقاومة البلدين؛ حيث سعى الجيش المصريّ للتخلص من الاحتلال البريطاني والملكي، أما الجيش الجزائريّ فقد قاوم الاستعمار الفرنسي.

أولا: الجيشان المصريّ والجزائريّ في العهد العثماني

ترجع بدايات نشأة الجيش المصريّ الأولى إلى العهد العثماني في فترة حكم محمد علي باشا (1849-1805)، الذي أسس أول مدرسة عسكرية في أسوان، إضافة إلى إنشاء مدارس صناعات عسكرية بدأ في تشكيلته بانضمام الأتراك والطبقات الارستقراطية إليه، مما أعطاه قوة وتنظيما كبيرين[1].

وبعد فترة انضمت إليه الطبقات الوسطى من المصريّين؛ وقد خضع إلى الإشراف التقني والتنظيمي للكولونيل "سيف" " Seves "* الذي كان ضابطا في جيش "نابوليون بونابارت"، إلا أن هذه القوة والتنظيم تلاشى بعدها، ومنع من التوسع بعد فترة حكم محمد علي باشا حفاظا على المصالح التركية والأوروبية بعدها، حيث تم تقليد المناصب الكبرى لغير المصريّين، ثم تم حله في فترة حكم الخديوي توفيق فيما تولى البريطانيون مهام القيادة والتدريب، وعملوا على تقليل عدد أفراد الجيش من المصريّين[2].

---

[1] – أحمد هاشم، **الجيش والدّولة في مصر: تشابك العسكري والمدني**، (ترجمة محمد محمود الحرثاني)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص2.

*- "سيف" هو ضابط فرنسي الجنسية انتقل إلى مصر مع الحملة الفرنسية الّتي شنها نابولوين بونابارت على شمال افريقيا وبقي فيها، وشغل منصب القائدً العامً للجيش المصريّ في عهد الخديوي عباس، تولى على إثرها مهمة تكوين النواة الأولى للجيش المصريّ.

[2] – أحمد هاشم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 2-3.

تمثل دور الجيش المصريّ عموما خلال هذه المرحلة في تحقيق المصالح العثمانية والبريطانية بعدها[1]، وعدم تطلعه بالتالي بأي دور سياسي خلال هذه المرحلة.

أما نشأة الجيش الجزائريّ في العهد العثماني فترجع إلى انضمام الجزائريّين إلى الجيش البري الانكشاري، والجيش البحري (الرياس) التابعين للدولة العثمانية، وتمثل دوره في هذه المرحلة في حماية الأسطول البري والبحري ضد الأطماع الأوروبية[2]، وعليه فإنه لم يعرف خلال هذه المرحلة أي صفة تنظيمية.

ثانيا: مرحلة ما بعد العهد العثماني

تعرضت مصر للاحتلال البريطاني سنة 1882 واستقلت بعدها سنة 1922، لتبقى تحت الحماية البريطانية، وقد عرفت هذه المرحلة زيادة انخراط العناصر الشابة من أبناء الطبقة الوسطى وإلحاقها بالكلية الحربية سنة 1936، بعد أن كانت تحكم من قبل الطبقة الارستقراطية الّتي كانت تسيطر على المناصب العليا بالجيش؛ وهذا بعد توقيع المعاهدة المصريّة الانجليزية [3].

وبعد سقوط الحكم العثماني وتوقيعه لمعاهدة الاستسلام بالجزائر سنة 1830، أصبحت هذه الأخيرة في قبضة الاستعمار الفرنسي الذي تم التصدي له من قبل الجزائريّين في شكل مقاومات شعبية أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر، وقد عرف الجيش الجزائريّ على إثرها أول جيش منظم عسكريا لقّب بالجيش شبه النظامي، تم من خلاله الاعتماد على تقسيم الجنود وحرب الكمائن والعصابات، تلتها مقاومات أخرى لتحقيق نفس الهدف أهمها: مقاومة الحاج أحمد باي، الشيخ الحداد، الشيخ المقراني، أولاد سيد الشيخ..الخ[4].

ثالثا: الجيش المصريّ والجزائريّ في العصر الحديث وأدوارهما السّياسيّة

تعود نشأة الجيش في الشكل النظامي الحديث في كل من مصر والجزائر إلى تنظيمين عسكريين هما تنظيم الضباط الأحرار والمنظمة الخاصة على التوالي، وقد اطلع هذان التنظيمان بمجموعة كبيرة من

---

[1] – أحمد هاشم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13.

[2] - حنيفي هلالي، "التطور السياسي والعسكري للجيش الجزائريّ خلال الفترة العثمانية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2018، ص ص 12-13.

[3] –أحمد عبد الله، **الجيش والدّيمقراطيّة في مصر**، القاهرة: دار سينا للنشر، 1999، ص 10.

4 – العربيّ منور، **تاريخ المقاومة الجزائريّة في القرن التاسع عشر**، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص ص 33-35.

الأدوار أدت إلى بروز طبيعة مميزة لنمط العلاقات المدنيّة العسكريّة بهما، وعليه فان التطرق إلى ظروف نشأة المنظمتين، والتعرف على أهم الأدوار الّتي لعبتها من شأنها إبراز ذلك.

1— نشأة الجيش الحديث في مصر والجزائر

ترجع نشأة الجيش في مصر إلى تنظيم الضباط الأحرار سنة 1939، تمثل الهدف الرئيسي من إنشائه في مقاومة التواجد البريطاني بمصر، ويعتبر بذلك اللبنة الأولى لقيام جيش مصري منظم، تطور هذا الأخير بشكل سريع خلال المرحلة الممتدة بين سنة 1942 وسنة 1948، الّتي شهدت أحداثا سياسية وعسكرية أثرت في الضباط المصريّين، وكانت فرصة لتصعيد الروح الوطنية والثورية أبرزها الحرب العربيّة الإسرائيلية سنة 1948، وحادثة شباط سنة 1942، الّتي تمثلت في محاصرة الدبابات البريطانية لقصر الملك فاروق، وإجباره على تشكيل وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس[1].

أما عن الأوضاع الاقتصادية الّتي جاء على إثرها هذا التنظيم، فتمثلت أهم مظاهرها في إثقال كاهل الحكومة بالديون، سيطرة الأجانب على الأراضي المصريّة واحتكارهم للمناصب الحكومية، إضافة إلى قتل الروح الوطنية في المصريّين نتيجة لإهمال الجيش المصريّ وإلغائه من قبل الاحتلال البريطاني وإلغاء الخدمة العسكريّة للمصريين[2].

وبالنسبة للجيش الجزائريّ فترجع نشأته إلى المنظمة الخاصة (السرية)، الّتي تم اعتبارها أبرز تنظيم عسكري تشكل بعد الجيش شبه النظامي الذي أسسه الأمير عبد القادر لمقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وإعتبرت المنظمة الخاصة هي الأخرى اللبنة الأولى لنشأة وبروز القوات المسلحة في الجزائر؛ تم اعتمادها كرد فعل على مجازر 8 ماي 1945، وإقرار ضرورة تبني الكفاح المسلح لإنهاء الاستعمار الفرنسي، أنشئت بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائريّ سنة 1947، الذي أسند إليها مهمة الإعداد للثورة المسلحة للجزائر تحت إشراف الحزب[3].

يظهر من خلال نشأة الجيشان المصريّ والجزائريّ الاختلاف في طبيعة النشأة بهما، فالجيش المصريّ لم ينشئ جيشا جديدا بل حرر الجيش المصريّ من الملكية، ولم يقم بإعادة تنظيمه؛ بينما نشأ

---

[1] – يوسف محمد عيدان الجبوري، "تنظيم الضباط الأحرار وقيام ثورة 23 يولي و1952"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العدد 9، العراق، ايلول 2008، ص ص 376–388.

[2] – **نفس المرجع**، ص ص.380–381.

[3]- عبد الحميد مهري، **الجيش والسياسة والسّلطة في الوطن العربيّ – تجربة الجزائر**–، في الجيش والسياسة في الوطن العربيّ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002، ص 63.

الجيش الجزائريّ قبل نشأة الدولة الجزائرية الحديثة؛ تمثل هدفه في القضاء على المستعمر الفرنسي وتحقيق الاستقلال، وعلى هذا الأساس تم تصنيف الجيش المصريّ على أنه جيش قومي يهدف إلى تكوين دولة قومية موحدة، أما الجيش الجزائريّ فقد تم تصنيفه على أساس أنه جيش تحرري نشأ بهدف الكفاح لتحقيق الاستقلال [1].

ويظهر التوافق بين الجيشين في كون أن التيار العسكري كان هو المبادر في إقرار العمل المسلح في مقاومة الاحتلال بالنسبة للحالة الجزائريّة، وهو نفسه الذي سعى لإلغاء الملكية (النظام الملكي) بالنسبة للحالة المصريّة.

2- تشكيلة تنظيم الضباط الأحرار والمنظمة الخاصة وطبيعتهما

تشكل تنظيم الضباط الأحرار المصريّ في شكل سري، قرر من خلاله الشباب المنضوون تحته بتشكيل لجنة تأسيسية لهذه الحركة تتكون من 11 شابا، أوكلت رئاسة لجنتها التنفيذية سنة 1950 إلى جمال عبد الناصر الذي أثبت براعته في تنظيم وحدات الضباط داخل وحدات الجيش، ترأس لجنتها التنفيذية، الأمر الذي ساعد على تشكيل وعي لدى الضباط في الجيش المصريّ[2].

وفي الجزائر اتسمت المنظمة الخاصة هي الأخرى حسب تسميتها بالطابع السري، الجدية، والانضباط، وقد عمل القائمون عليها وعلى رأسهم رئيسها المناضل محمد بلوزداد على هيكلتها، وتشكيل قيادة أركانها، أسند لها تجنيد ما يقارب ألفي جندي مناضل يتصفون بإيمانهم بالعمل المسلح والثوري لإنهاء الاستعمار الفرنسي. وعطفا على ذلك، عملت على تكوين الجنود بها من خلال تدريبهم على استعمال السلاح وحرب العصابات وإعداد الكمائن؛ لتصبح بذلك المكون الأول للجيش في الجزائر [3].

تم اختيار أعضاء المنظمة الخاصة من المناضلين السياسيين الذين يتميزون بالتحكم في العمل العسكري، وكانت خاضعة للقيادة السّياسيّة للحزب، ومع تطور الأوضاع تم اكتشاف الإدارة الفرنسية أمر المنظمة؛ مما نتج عنه تفكيك العديد من خلاياها واعتقال المئات من قادتها وأعضائها بما فيهم القيادات

[1] - علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السّياسيّة العربيّة قضايا الاستمرار والتغيير**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002، ص 146.

[2] – عبد الحميد مهري، **مرجع سبق ذكره**، ص 378

[3]– العربيّ الزبيري، **تاريخ الجزائر الحديث**،القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، 1999 ص ص 179-180.

العليا، كما تم حلها من قبل القيادة السّياسيّة للحزب الذي كانت تنشط تحت رايته عدا الخلايا الموجودة في جبال الأوراس والقبائل[1].

تميز كل من تنظيم الضباط الأحرار والمنظمة الخاصة بالطابع التنظيمي، فخضع كل منهما إلى هيكلة وجهاز تنفيذي يترأسه رئيس، إضافة إلى ذلك اتسم التنظيمان بالطابع السري في نشأتهما وبدايات نشاطهما في تحقيق أهدافهما في القضاء على النظام الملكي في مصر والقضاء على الاستعمار الفرنسي في الجزائر، أما عن تكوينهما فقد تكوّن التنظيمان من فئة الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، إلا أن تنظيم الضباط الأحرار شمل شخصيات عسكرية بحته كانت تنتمي إلى الجيش المصريّ في العهد الملكي، أما أفراد المنظمة الخاصة فقد كانوا من المناضلين السياسيين لحزب الشعب الجزائريّ، وقد كان ميلادها بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائريّ الذي اسند إليها مهمة الإعداد للثورة المسلحة في الجزائر.

4- الطابع العسكري لنشاط الضباط الأحرار والمنظمة الخاصة

كان أبرز نشاط لحركة الضباط الأحرار تنظيمها لثورة 23تموز1952، الّتي جاءت كنتيجة لتفاقم وتدهور الأوضاع السّياسيّة للنظام الملكي، وعلى رأسها عدم إلتزامه بتنيفيذ وعوده المتعلقة بالتغييرات على رأس السّلطة وتعطيل العمل بالدستور، مما نتج عنه فقدان الثقة في الحكومة والنظام معا[2].

اتخذ نشاط الضباط الأحرار شكل ثورة وانقلاب على نظام الملك فاروق وإجباره على التخلي عن الحكم ومغادرة البلاد، كما قام أعضاء الحركة باحتلال المقر المركزي للقوات المسلحة بقيادة ثلاثة آلاف جندي بقيادة 200 ضابط، إضافة إلى محطة الإذاعة ومحطات مهمة في مصر دون مقاومة، وقامت في نفس الوقت بمحاصرة الحدود ودائرة الاتصالات وأهم الجسور المؤدية للعاصمة، كما عملت كذلك على شل حركة الملاحة بعد انضمام القوات البحرية للحركة في الإسكندرية [3].

وقد تمثلت أهم انجازات ثورة 23 يوليو1952 في إحداث تغييرات كبيرة في مصر أهمها [4]:

---

[1] - عبد الحميد مهري، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[2] - يوسف محمد عيدان الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 380.

[3] – **نفس المرجع**، ص 382.

[4] – الياس حوديسة،" الدور الاقتصادي للجيش المصريّ"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدّولي حول: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة ورقلة، يومي 30-31جانفي 2017، ص 96.

- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية المصريّة بتاريخ 18 يونيو 1953.
- إسقاط دستور 1923 بتاريخ 10 ديسمبر؛ وإصدار إعلان دستوري لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية في فبراير 1953.
- تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد بتاريخ 13 يناير 1953.
- حل الأحزاب السّياسيّة ومصادرة أموالها بتاريخ 16 يناير 1953.

وفي مقابل الحالة المصريّة فقد عرفت الجزائر في ذات الفترة ظهور ونشأة المنظمة الخاصة، والّتي شهدت بدورها مجموعة من الأزمات أثرت على أدائها في التحضير للثورة، سيما مع اكتشاف نشاطها الذي نتج عنه خلافات بين أعضائها أدّى إلى تجميدها إلى غاية سنة 1952، ليتم إعادة إنشاءها في شكل خلية سرية مصغرة من طرف أعضائها تحت مسمى "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، تمثلت مهامها في التحضير للعمل المسلح دون علم القيادة السّياسيّة الّتي كان يترأسها مصالي الحاج؛ إلا أن عمل هذه اللجنة انتهى بسبب خلافات بين أعضائها كذلك[1].

عمل قدماء المنظمة الخاصة بعد مرورها بعدة أزمات على تنظيم صفوفهم بعيدا عن الأطراف السّياسيّة الناشطة، فقاموا بالتحضير للعمل المسلح عبر ما عرف باجتماع مجموعة 22 الّتي أعلنت الثّورة المسلحة في الفاتح من نوفمبر سنة 1954، ليكون إقرار العمل المسلح أمر واقع أمام الأطراف السّياسيّة، وبالتالي تكريس نجاح الطرف العسكري على التردد السياسي في إقرار العمل المسلح [2].

وبعد اتفاق أعضاء مجموعة 22 على الإسراع في إعلان الثّورة المسلحة، وإجبار الأطراف المتصارعة على الالتحاق بها، انبثق عن مجموعة 22 ما تم تسمية بلجنة الخمسة وهم: (محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربيّ بن مهيدي، رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد)، وانضم إليهم كريم بلقاسم ممثلا عن منطقة القبائل لتصبح مجموعة الستة، وتمثلت مهام هذه المجموعة الصغيرة في التحضير لإعلان الثّورة في أقرب وقت [3].

---

[1] - عبد الحميد مهري، **مرجع سبق ذكره**، ص 64

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 64-65.

[3] – رابح لونيسي، **الجزائريّين بين دوامة الصّراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص ص12-13

اتفق أعضاء اللجنة على إعلان ليلة أول نوفمبر[1] تاريخا لاندلاع الثورة الجزائرية التي نتج عنها إصدار بيان أول نوفمبر والتقسيم الإداري للبلاد مع تعيين منسق بين الداخل والخارج، وتمثلت أهم مخرجات الإعلان تسجيل تسمية الحركة السّياسيّة الثورية باسم "جبهة التحرير الوطني"، وتسمية الذراع العسكري للجبهة بـ"جيش التحرير الوطني" [2]، لتمثل بذلك جبهة التحرير الجناح السياسي للثورة، وجيش التحرير الوطني الجناح العسكري لها [3].

اتخذ الإعلان عن بدء الكفاح المسلح من قبل قيادة الثّورة واتخذ ذلك شكل بيانان، صدر أحدهما باسم جبهة التحرير الوطني (الشق السياسي) وهو بيان أول نوفمبر؛ أما البيان الثاني فقد صدر عن جيش التحرير الوطني(الشق العسكري)، مما أكد أن لقيادة الثّورة ميدانان أحدهما سياسي والآخر عسكري، وعليه فان هيئات الثّورة وقيادتها المركزية والتنفيذية، قد جمعت بين الوظائف السّياسيّة والعسكريّة مع تسجيل وجود خلافات وأزمات بينهما طيلة مرحلة الكفاح، وبالتالي فان صراع المدني والعسكري في الجزائر ظهر أثناء الثّورة وقبل الاستقلال[4].

بعد انتشار الثّورة، انعقد مؤتمر الصومام سنة 1956، محاولا تقنين مبادئ الثّورة وتنظيمها، وكان ذلك عبر انتخاب مجلس وطني ولجنة للتنفيذ والتنسيق، حاول إدخال ممثلين للتيارات السّياسيّة في الهيئات القيادية للثورة مع إعطاء الأولوية للسلطة السّياسيّة على العسكريّة، والأولوية للهيئات العاملة داخل الوطن على نظيرتها خارج الوطن، وقد تم رفض هذه القرارات، وأدّى إلى حدوث أزمة سنة 1957 بين القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام[5].

طالب الأطراف العسكريون بعد انعقاد مؤتمر الصومام بإلغاء مقرراته، وتم انتخاب قيادة جديدة تم استبعاد بعض السياسيين منها، وانتهت الأزمة بحل وسط يبقي على الهيئات الّتي أنشأها المؤتمر مع إعادة تشكيلها، والعودة إلى توحيد القيادة في شقيها السياسي والعسكري، وبالتالي تكريس وللمرة الثانية

[1] – رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13.

[2] - أمل شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 339 – 3340

[3] - رابح لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[4] - عبد الحميد مهري، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[5] - **نفس المرجع**، ص 66.

على التوالي غلبة الّتيار العسكري على السياسي من خلال فرض الجناح العسكري لوجهة نظره وتفوقه؛ سيما بعد إصابته في إقرار القتال المسلح وتطبيقه [1].

إن ما توصلت إليه أغلب الدراسات والتحليلات التاريخية بأن تشكيلة هيئات الثّورة وقيادتها المركزية والتنفيذية منذ اندلاع الثّورة الجزائريّة وإلى غاية الاستقلال كانت القيادات تجمع بين الوظائف السّياسيّة والعسكريّة[2]، وبالتالي عدم وجود فصل تام بين الجبهة السّياسيّة والجبهة العسكريّة في المرحلة الأولى من اندلاع الثّورة [3]، وغلبة العسكري على السياسي في اتخاذ القرارات بعد اندلاع الثّورة؛ سيما مع مخرجات مؤتمر الصومام الذي تم إعادة صياغة مخرجاته لصالح الجناح العسكري للثورة بعد خلافات كبيرة.

يتبين من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص نشاط منظمة الضباط الأحرار والمنظمة الخاصة ؛ الّتي تحولت تسميها أثناء الثّورة إلى جيش التحرير الوطني غلبة الطابع العسكري على المنشئين لها والمنظمين إليها، مع تميز أعضائها بازدواجية العمل السياسي والعسكري، ففي الحالة المصريّة كان تأسيس النظام الجمهوري بمبادرة النخب العسكريّة، وتم تسجيل ازدواجية أدوار هذه النخب في تسيير الأمور بين الدور السياسي والدور العسكري مع تسجيل سيطرة النخب العسكريّة على المدنيّة، أما الحالة الجزائريّة فقد كانت أكثر تعبيرا عن الصّراعات والأزمات بين الّتيارين السياسي والعسكري فكانت تحسم دائما لفائدة الّتيار العسكري على أساس أنه مفجر الثّورة.

وبالتالي فان نشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة وبنائها القائم على أساس سيطرة النخب العسكريّة في الحياة السّياسيّة في كل من مصر والجزائر، يرجع إلى نشأة الضباط الأحرار والمنظمة الخاصة وطبيعة العمل والأدوار الّتي تقلدتها في تلك المرحلة.

المطلب الثاني:التركيبة الاجتماعية للمؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر

رغم الاختلاف والتباين في تعريف التركيبة والبناء المجتمعي للجيش أو المؤسّسة العسكريّة؛ إلا أنها قد اتفقت في مجملها على وجود بعدين في ذلك، يتمثل أولاها في مجموعة العناصر البشرية المكونة

1 – عبد الحميد مهري، **مرجع سبق ذكره**. ص 66

2 - **نفس المرجع**، ص 65.

3 - أمال شبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 340.

للمؤسّسة العسكريّة، والّتي تنحدر من مختلف طبقات المجتمع، أما البعد الثاني فيتمثل في مجموعة الأنظمة والقوانين المنظمة للمؤسّسة العسكريّة والعلاقة بين عناصرها [1].

وبناء على التعريف بمحتوى مفهوم التركيبة الاجتماعية للمؤسّسة العسكريّة، والتفصيل فيها في الحالّتين المصريّة والجزائريّة على التوالي، يهدف المطلب الثاني من الدّراسة إلى التعرف على التركيبة الاجتماعية للمؤسستين العسكريتين بالدّولتين وفقا لبعديها المتعلقان بالتركيبة البشرية لهما وفي القوانين المنظمة لهما وفقا لما يلي:

أولا: التركيبة الاجتماعية للمؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر قبل الاستقلال

يمثل المورد البشرية القوة الأولى للمؤسّسة العسكريّة، وتهدف دراسته إلى التعرف على تكوين المؤسّسة العسكريّة وشروط الانضمام إليها ومعاييره.

1- التركيبة الاجتماعية للمؤسّسة العسكريّة في مصر قبل الاستقلال

بناء على تطورها التاريخي، شهدت المؤسّسة العسكريّة المصريّة مجموعة متنوعة من المنضمين إليها ابتداء من العهد العثماني إلى غاية ثورة يناير 1952، ففي عهد محمد علي قام بتكوين الجيش من سودانيين، ثم اختار بعدها تجنيد المصريّين، وتجسد ذلك عبر تشكيل الكتائب الست الأولى للجيش المصريّ تحت قيادة المماليك الذين تخرجوا من مدرسة أسوان العسكريّة، على أساس عدم ثقته في كفاءة العنصر البشري المصريّ، وعلى هذا الأساس كان كبار الضباط من الأتراك والمماليك المنتمين إلى الطبقة الأرستقراطية، والإقطاعية من باشاوات، وملاك للأراضي[2].

خلال حكم وزير الشؤون الحربية "عثمان رفقي باشا" تم إصدار قانون منع ترقية الضباط المصريّين سنة 1880، وهيمنة الأتراك على المناصب العليا في الجيش، وفي ردة فعل قوية من قبل المصريّين نشبت ثورة عرابي الّتي تشكلت بالتعاون بين الجيش والشعب المصريّ للتصدي للاستبداد والتمييز الموجه ضدهم[3].

وكنتيجة لهذه الثّورة تم تعيين أحمد عرابي على إثرها وزيرا للحربية في حكومة محمود سامي البارودي، تم عبرها وصول أول جندي مصري إلى درجة وزير، عمل هذا الأخير على تجنيد الطبقة

[1] – إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 80-81

[2] – **نفس المرجع**، ص 82

[3] - **نفس الصفحة**.

الوسطى والشباب المثقف في الجيش المصريّ، إلا أن الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1886م عمل أثناءها على سن قانون افتداء الذات من الخدمة العسكريّة مقابل مبلغ مالي، وكان ذلك بهدف إبعاد الضباط الوطنيين عن الجيش وإفراغه من الطبقة الوسطى والمثقفين وعلى رأسهم أحمد عرابي والمقربين منه [1].

شارك الجيش المصريّ في الحربين العالميتين الأولى والثانية لدعم المملكة المتحدة لبريطانيا، وفي أعقاب معاهدة 1936 انضم للجيش المصريّ موجة من الشباب المثقف الذي ينتمي للطبقة الوسطى مشكلين حركة الضباط الأحرار الّتي تمثل هدفها في إنهاء الاحتلال البريطاني، وإثبات الوجود المصريّ، وكان أبرز هذه الفئة الشابة جمال عبد الناصر الذي التحق بالكلية الحربية سنة 1937[2].

أما عن الجزائر، فقد قابل الجزائريّون الاحتلال الفرنسي الذي امتد منذ سنة 1830 إلى غاية سنة 1962، بالرفض والمقاومة، واتخذ ذلك مجموعة مهمة من الأشكال والأساليب أبرزها المقاومات الشعبية بقيادة الأمير عبد القادر، أحمد باي بقسنطينة، مقاومة بوبغلة، مقاومة بومعزة، مقاومة لالة فاطمة نسومر، مقاومة المقراني، مقاومة بوعمامة...الخ، وقد كللت هذه المقاومات بانجازات زعزعت القوات الفرنسية إلا أن نتائجها هي الأخرى لم تكلل بتحقيق الاستقلال [3].

في نفس السياق الخاص بموقع المورد البشري في الجيش، قامت السلطات الفرنسية بإصدار قانون الخدمة العسكريّة الإجبارية الفرنسية تم من خلاله تجنيد الآلاف من الجزائريّين من فلاحين، عمال وعاطلين شاركوا في الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ الأمرالذي ساهم في تكوين العديد من الإطارات الّتي ساهمت في تكوين الجنود الجزائريّين في الثّورة الجزائريّة [4].

وبقيت المقاومة الشعبية الجزائريّة دون انقطاع رغم محاربتها وقمعها من قبل الجيش الفرنسي إلى غاية تأسيس المنظمة الخاصة الّتي تم التطرق إليها كأساس لنشأة الجيش الجزائريّ، وبالفعل اتفق معظم

---

[1] – أنور عبد المالك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص75–81

[2] – اسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[3] – منصور لخضاري، "المؤسّسة العسكريّة ومسار التحول الدّيمقراطيّ في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، 2015، ص 21

[4] – علاء الدين زردومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 149

المحللين والمختصـين على أن المنظمة الخاصــة تعتبر أول لبنات تأسـيس الجيش الجزائريّ الّتي أنشـأت على يد مجموعة من الشباب وجدوا أن الحل الوحيد لإنهاء الاستعمار الفرنسي هوالعمل المسلح.

عملت المنظمة الخاصة في الجزائر على تجنيد الشباب المتطوع في شكل سري للغاية، ووضعت مجموعة من الشروط أهمها: الشجاعة، السرية، الانضباط، والإيمان بمبادئ الثّورة وعلى رأسها أنّ القتال هو حل لإنهاء الاحتلال، وكانت الممول الوحيد لجيش التحرير الوطني من المورد البشري النوعي، فقد عملت على تكوين وتدريب المنخرطين فيه، وقد انضم إلى جبهة التحرير في مقاومتها للاستعمار الفرنسي مجموعة الشباب الفار من الجيش الفرنسي الذين استفادوا من تكوين وتدريب عسكري أكاديمي من قبله قاموا بدورهم بتقديم خدماتهم للجيش وأفراده[1].

يظهر أن التركيبة البشرية لكل من المؤسستين المصريّة والجزائريّة اشتركت في عنصر فئة الشباب من ذوي الطبقة الوسطى (الفلاحين) الذين انضموا إلى الجيش من أجل تحقيق استقلالهم، وكما يبدوا أنّ فئة كبيرة استفادت من تجنديها في الحربين العالميتين الأولى والثانية في تكوينها وتدريبها لتوظف هذا التكوين في تدريب المجندين لمحاربة الاستعمار في كل من مصر والجزائر.

ثانيا:التركيبة الاجتماعية للمؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر بعد الاستقلال

شهدت مصر والجزائر مجموعة مهمة من القوانين الّتي خصت التجنيد والخدمة بهما وشروطه؛ سيما ما يتعلق بإلزاميته من عدمه، وسوف يتم التعرف على هذه القوانين حسب كل حالة وفقا للتالي.

بالنسبة للحالة المصريّة، كانت ثورة يوليو1952 برئاسة تنظيم الضباط الأحرار بمثابة نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجيش المصريّ، خاصة ما تعلق منها بالتركيبة الاجتماعية له، حيث تم تغيير قوانين الخدمة العسكريّة بما يتماشى مع مبادئ الثّورة، فتم إصدار القانون رقم 505 سنة 1955 الذي نص على ضرورة تساوي جميع فئات الشعب في أداء الخدمة العسكريّة، والعمل على تجنيد الكفاءات العليا والمتوسطة، وإتاحة الفرصة للطلبة تأجيل الخدمة العسكريّة إلى غاية حصولهم على المؤهل العلمي[2].

[1] - علاء الدين زردومي، **مرجع سبق ذكره** ، ص37.

[2] – اسراء محمد اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85-86.

نص قانون الخدمة العسكريّة والوطنية المصريّ على فرض الخدمة العسكريّة الوطنية على كل شاب مصري ذكر أتم سن 18 من عمره، تمثلت مدة التجنيد في ثلاث سنوات يمكن تخفيضها حسب حالات معينة[1].

وتم تطويره من خلال إصدار القانون رقم 127سنة 1980؛ الذي فرض الخدمة العسكريّة على كل ذكر مصري بلغ الثامنة عشر من عمره، وتمييزه بين الخدمة العسكريّة الإلزامية العامة الّتي يؤديها الذكور في مجموعة من المنظمات العسكريّة كالقوات المسلحة بفروعها الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية وكتائب الأعمال الوطنية[2]، وبين الخدمة في المنظمات الوطنية الّتي فرضها على الجنسين الذكر والأنثى، البالغين من العمر ثمانية عشر مدة ثلاثة سنوات، تمثل الهدف منه في الاستفادة أكثر من الكفاءات الشبابية، يطبق على الشباب المصريّ الخاضع للخدمة العامة للشباب الذي انهي المراحل التعليمية، والذين تم إعفاؤهم نهائيا من الخدمة العسكريّة مدة سنة واحدة [3].

وبالمقابل فقد عرفت التركيبة البشرية في الجزائر ما يميزها هي أيضا في هذا الشأن؛ حيث سميت الخدمة العسكريّة في القوانين الجزائريّة بالخدمة الوطنية، وهو ومفهوم أشمل من الخدمة العسكريّة نظرا للظروف الّتي حتمت إعادة بناء الدّولة الجزائريّة بعد الاستقلال، فعرفت مجموعة من القوانين الّتي تتعلق بتنظيمها وتسييرها.

وفي هذا الإطار تم إقرار الخدمة العسكريّة سنة 1968، من خلال الأمر رقم 68-82 المؤرخ في 16 أفريل 1968، تم من خلاله سن الخدمة الوطنية بصفة إجبارية مدة سنتين على كل المواطنين الجزائريّين الذين يبلغون سن 19، واحتوى تعريفا للخدمة الوطنية على أساس أنها تهدف إلى المساهمة الفعلية لكل الجزائريّين في انجاز الأهداف السامية للثورة، وتحقيق المصلحة الوطنية لتسيير القطاعات الاقتصادية والإدارية وتلبية متطلبات الدفاع الوطني[4].

---

[1] - القانون رقم 505 المؤرخ سنة 1955 المتعلق بقانون الخدمة العسكريّة والوطنية المصريّ،**الوقائع المصريّة**، العدد 79 مؤرخ في 13 اكتوبر 1955، ص 23

[2] - القانون رقم 127 المؤرخ سنة 1980 المتعلق بقانون الخدمة العسكريّة والوطنية المصريّ،**الجريدة الرسمية**، العدد 28 مؤرخ في 10 يولي و1980، ص 10.

[3] – **نفس المرجع**، ص 11.

[4] –الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، أمر رقم 68-82 مؤرخ في 16 أفريل 1968 يتضمن سن الخدمة الوطنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 32، ص446.

وعلى إثره ساهم أفراد الجيش الجزائريّ إسهاما كبيرا في تنمية البلاد كتثمين المناطق الريفية، إنجاز السدود وترميمها، بناء منشآت الري وشق الطرقات، إقامة خطوط الكهرباء والهاتف، بناء القرى الفلاحية، المطارات، المستشفيات، المستوصفات (بما في ذلك المساهمة في إنجاز المستشفى المركزي للجيش بعين النعجة)، الأحياء الجامعية، المدارس والثانويات...الخ، وكان ذلك بهدف تحقيق وتنفيذ برنامج تنموي واسع النطاق على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1].

وعرفت الخدمة الوطنية العديد من التطورات مواكبة للتحولات الّتي شاهدتها البلاد، خاصة فيما تعلق بمدة الخدمة الّتي تم تقليصها إلى 12 شهرا بعد أن كانت فيما مضى 24 شهرا فـ 18 شهرا *، كما عرفت أيضا إنشاء مكاتب ومراكز موزعين عبر مختلف ولايات الوطن قصد تقريب إدارة الخدمة الوطنية من المواطن، كما سمحت القوانين الجزائريّة بمشاركة المرأة في الجيش[2].

بعد التعرف على قوانين الخدمة العسكريّة، وشروطها في كل من مصر والجزائر، يتبين أن هناك تشابها كبيرا فيها؛ سيما ما تعلق بتطورها في ضمان المساواة في الالتحاق بالمؤسسة العسكريّة من حيث طبقات المجتمع الشابة والمتوسطة وإلزاميته في سن محددة، وكذا سماح كل من المؤسستين بالتحاق المرأة بالمؤسّسة العسكريّة، ويبقى الاختلاف في مدة التجنيد في البلدين.

[1] - وزارة الدفاع الوطني الجزائريّة، انجازات الجيش الوطني، الموقع الالكتروني – https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire2_ar.php،أطلع عليه بتاريخ (15-04-2021)

* - القانون رقم 89-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 1989 نص على تخفيض المدة القانونية للخدمة الوطنية إلى 18 شهر وآخر قانون خاص بالخدمة الوطنية في الجزائر كان سنة 2014 من خلال القانون 14-06 مدتها سنة واحدة.

[2] - وزارة الدفاع الوطني الجزائريّة، انجازات الجيش الوطني، الموقع الالكتروني – https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire2_ar.php،أطلع عليه بتاريخ (15-04-2021)

المبحث الثالث: بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في النظامين المصريّ والجزائريّ قبل سنة 2011

بعد تحقيق كل من مصر والجزائر استقلالهما بفضل النخب العسكريّة، بقي على الدّولتين العمل على بناء مؤسساتها السّياسيّة والمدنيّة وفقا للمعايير الدّولية؛ سيما مع التراكمات الّتي خلفها الاستعمار بهما في كل الميادين.

في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة يهدف هذا الجزء من الدّراسة إلى البحث عن مكانة المؤسّسة العسكريّة في النظامين المصريّ والجزائريّ عبر التعرف على أهم الأدوار الّتي لعبتها بعد الاستقلال ومدى تحقيق السيطرة المدنيّة عليها؛ خاصة بعد العلاقة الكبيرة الّتي ربطتها بمجتمعاتها خلال تلك المرحلة وتمتعها بالشرعية الثورية الّتي نتجت عن هيمنتها نجاحها في تسيير المقاومة وتحقيق الاستقلال.

ولتفصيل أكثر في هذه الأدوار، سيتم التعرف أولا على المكانة الدستورية للمؤسّسة العسكريّة في البلدين، ثم عرض أهم الأدوار السّياسيّة والاقتصادية الّتي استأثرت بها منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2010.

المطلب الأول: الإطار الدستوري للعلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر

يعتبر الدستور والقوانين المكملة له من بين أهم الآليات الّتي تضبط وتحدد العلاقات المدنيّة العسكريّة في أي بلد، فهو يحدد المهام والأدوار الّتي تضطلع بها المؤسّسة العسكريّة في البلاد، كما يضبط أيضا علاقتها بالمؤسسات السّياسيّة الأخرى، وعلى أساس ذلك سوف يعنى هذا الجزء من الدّراسة بالتعرف على أهم الأدوار الّتي أوكلها الدستور إلى المؤسستين العسكريتين في كل من مصر والجزائر، ومحاولة التعرف على الفلسفة الّتي رسمت من خلالها كل دولة دور الجيش بها.

أولا: مهام المؤسّسة العسكريّة في الدستور المصريّ وطبيعة أدوارها.

حكم مصر في العهد الملكي دستور ملكي دام منذ سنة 1923 إلى غاية إسقاطه من قبل ثورة الضباط الأحرار سنة 1952، مما نتج عنه قيام أول جمهورية مصرية؛ حكمها هي الأخرى مجموعة من الدساتير أبرزها دستور سنة 1956 الذي تم إصداره من قبل جمال عبد الناصر أثناء توليه قيادة مجلس الثّورة، ثم دستور سنة 1958 الذي جاء بهدف إعلان جمهورية الوحدة العربيّة (الوحدة تضم مصر

وسوريا)، الذي نص على أن مهام المؤسّسة العسكريّة تدخل ضمن السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية على أساس أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة[1].

وفي نفس الإطار عرف دستور الوحدة لسنة 1958 إلغاء بسبب انفصال سوريا عن مصر، ترتب عن عنه إعلان دستوري آخر سنة 1962 خص التنظيم السياسي للسلطة، وقد كان بمثابة تعديل لدستور 1958[2].

واختتم التطور التاريخي لنشأة الدساتير المصريّة بإصدار إعلان دستوري من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ 24 مارس1962، تم العمل به إلى غاية وصول أنور السادات للحكم الذي قام بدوره بإصدار دستور سنة 1976 أبرز ما ميزه عن باقي الدساتير تكريسه لمبادئ الانفتاح السياسي والاقتصادي لمصر بعد أ ن كان اشتراكيا خلال فترة حكم جمال عبد الناصر واعتباره أطول دستور في البلاد دام مدة 35 سنة امتدت من سنة 1971 إلى غاية سنة2011[3].

يحيلنا البحث عن مكانة المؤسّسة العسكريّة في الدستور المصريّ إلى فصله السابع من مادته 180 على " **أن الدّولة وحدها هي من ينشئ القوات المسلحة، الّتي هي ملك للشعب، وتختص بحماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأي هيئة أ وجماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو وشبه عسكرية**"[4]، أما المادة 58 منه فإنها تنص على أن "**الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري**"[5].

تحليل المادة الثانية من الدستور المصريّ تبرز دورا واحدا للجيش المصريّ، ويتمثل بالأساس في حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والدفاع عن الوطن، وعدم التحدث عن أي مهام عدا تلك؛ في حين ذهبت الكثير من التحليلات القانونية والسّياسيّة على أن القوات المسلحة تعد بمثابة الغائب في الدساتير المصريّة، الحاضر في نظامها السياسي، ويرجع ذلك لعدم إسهاب الدستور في إبراز أدوارها، مما نتج عنه

---

[1] -إسراء أحمد إسماعيل، **تطور دور المؤسّسة العسكريّة في الدساتير المصريّة**، الموقع الالكتروني: http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research، أطلع عليه بتاريخ (24-05-2022).

[2] - عماد الفقي، **الدستور الحالة المصريّة (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة)**، مصر: المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، 2012، ص 10-11

[3] – **نفس المرجع**، ص 11.

[4] – الجمهورية العربيّة المصريّة، الجريدة الرسمية العدد 36 "مكرر"، الصادر في 12 سبتمبر 1971، دستور 1971 المصريّ، 11 يوليو 171، ص 15

[5] – **نفس المرجع**، ص 6

عدم البت في ضبط العلاقات المدنيّة العسكريّة في النص الدستوري المصريّ والاقتضاب في التعاطي معها، وعدم إبراز دور الجيش في الحياة المدنيّة والسّياسيّة والاقتصادية[1].

بناء على الشح الدستوري في التعريف بدور الجيش، ومكانته في النظام السياسي في الدستور المصريّ، تم اعتماد التعريف بهذا الأخير من خلال تفسير رؤساء مصر وتصريحاتهم في تحديد موقع القوات المسلحة في الحياة العامة المصريّة؛ سيما أن خلفيات كل الرؤساء كانت عسكرية، أين منح الجيش أدوارا في الحياة المدنيّة والسّياسيّة خلال حكمهم؛ مما جعل من هذه الأدوار عرفا وتقليدا له قوة القانون والنص الدستوري[2].

حرص الرؤساء المصريّون على إبراز خصوصية أداور الجيش في النظام السياسي والدّولة ككل وإضفاء شرعية عليه بديلا عن الشرعية الدستورية، وتجسد ذلك من خلال الاهتمام به، أو عبر الامتيازات الممنوحة له على جميع الأصعدة، أو التأكيد من خلال خطاباتهم على وجود دور سياسي للجيش، ومن أبرز الخطابات الّتي أدلى بها الرؤساء المصريّون في هذا الشأن ما عبر عنه بأن الجيش قوة داخل السّياسيّة الوطنية، وأنه حامي الاشتراكية في فترة حكم جمال عبد الناصر، أما عن السادات فقد خاطب مجلس الشعب على أن الجيش حامي الدستور والشرعية الدستورية، وعن حسني مبارك فقد اعتبر أن الجيش حامي الدّيمقراطيّة[3].

يظهر مما تم التطرق إليه فيما يخص المكانة الدستورية والقانونية للجيش المصريّ، أنها لم تحظى بما فيه الكفاية لتضبط العلاقات المدنيّة العسكريّة بالبلد، فاكتفى الدستور بالاعتراف لها بالدور التقليدي المعروف عن أي جيش، والذي يتمثل بالأساس في حماية البلاد، والحفاظ على الأمن بها، وبحدودها، في حين أن الجيش مارس مجموعة من الأدوار في الحياة السّياسيّة، والاقتصادية المصريّة منذ ثورة الضباط الأحرار إلى غاية فترة حكم الرئيس حسني مبارك.

---

[1] - بشيرعبد الفتاح، **الجيش في الجدل الدستوري المصريّ**، 28-05-2012، الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/، اطلع عليه بتاريخ (20-08-2021).

[2] -- **نفس الموقع.**

[3] - **نفس الموقع.**

ثانيا: مهام المؤسّسة العسكريّة في الدستور الجزائري وطبيعة أدوارها

بعد تحقيق الاستقلال الجزائريّ، تحول جيش التحرير الوطني إلى تسمية الجيش الوطني الشعبي، وقد أوكلت له الدساتير الجزائريّة مجموعة مهمة من الأدوار الّتي عرفت تطورات ومحطات مختلفة يمكن تقسيمها وتصنيفها إلى مهام تخص مرحلة الأحادية الحزبيّة والعهد الاشتراكي، حيث تميزت فيها المؤسّسة العسكريّة بالسيطرة على الحياة السّياسيّة والاقتصادية للبلاد، ومهام خصت مرحلة التعددية الحزبيّة والانفتاح الاقتصادي، تم عبرها تقليص دور المؤسّسة العسكريّة وتحييدها في الحياة السّياسيّة بصفة دستورية.

1- مرحلة سيطرة الجيش خلال العهد الاشتراكي

بعد وقف إطلاق النار في جوان 1962، عقد مؤتمر طرابلس الذي أعتبر بمثابة الوثيقة الرسمية الأولى بعد استقلال الجزائري، والّتي تم من خلالها صياغة التوجهات الكبرى للبلاد، والأرضية السّياسيّة الشاملة لها.

ركز أول دستور جزائري بعد الاستقلال (دستور 1963) على دور الجيش، والحزب الواحد في الدّولة الجديدة، وفي هذا الإطار نصت مقدمته على"**أن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، ومن ثمة سيظل هذا الجيش مسهماً في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، وعلى تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها والاجتماعية للبلاد** [1].

كما نص المادة 08 منه كذلك على أن " **الجيش الوطني الشعبي، هو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب**"[2]

أسست هذه المادة نشأة الجيش الوطني الجزائريّ بعد الاستقلال، وأوكلت له مهام الحفاظ على السلامة الترابية ضمن الحدود الّتي أصبحت تعترف بها المجموعات الدّولية كحفظ النظام العام، تسهيل عودة اللاجئين، مساعدة الحكومة الجزائريّة في العمليات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وسد الفراغ الذي

[1] - ديباجة دستور 1963 الخاص بالجمهورية الجزائريّة.

[2] -المادة 08 من دستور 1963 الجمهورية الجزائريّة.

خلفته مغادرة عدد هام من الإطارات للالتحاق بمؤسسات أخرى على غرار الإدارة والحزب"[1]، وقد وصفها بأداة الثّورة الّتي تساهم في التنمية وإرساء الاشتراكية.

وبناء على هذا الأساس فان الجيش الوطني الشعبي قد تقلد أدورا مختلفة مقارنة مع باقي جيوش العالم فقد كان مساهما في الحكم وصناعة القرار من خلال عضويته في حزب جبهة التحرير سواء على المستويات الوطنية أو المحلية لمحافظات الحزب، كما ساهم أيضا في التنمية الشاملة في الدّولة وأبرز مثال مشروع السد الأخضر، والثّورة الزراعية[2]، وعليه فان هذه الأدوار السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تصنيف بناء علاقات مدنية عسكرية قائمة على احتكار المؤسّسة العسكريّة كل مجالات الحياة.

وبعد دستور 1963، أقر دستور سنة 1976 هو الآخر أدورا مهمة للمؤسّسة العسكريّة خارج مهام الحفاظ على الأمن وسلامة التراب الوطني، فاعترف لها بالمساهمة السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، حيث نصت المادة 82 منه على " **تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير ودرع الثّورة، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية، وجفها القاري، ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها، يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثّورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية**" [3].

أكد الدستور على دور الجيش الوطني الشعبي في توفير الأمن والدفاع كمهمة أساسية، مع التأكيد على جاهزيته للمساهمة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية على أساس أنه أداة الثّورة تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية بها سيما مع ما يميزه هذه المؤسّسة من تنظيم مقارنة مع باقي المؤسسات السّياسيّة الأخرى[4]،

---

[1] – المنظمة العربيّة للقانون الدستوري، **الكتاب السنوي2015-2016**، تونس: 2017، ص 28.

[2] - أحمد سويقات، **دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر**، ملتقى دولي بعنوان سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية ة التحديات الإقليمية (30/31/جانفي 2017)، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، ص 421.

[3] – المادة 82 من دستور 1976.

[4] – وزارة دفاع الجمهورية الجزائريّة الشعبية، الموقع الالكتروني:https://www.defense.tn / أطلع عليه بتاريخ (02-01-2021)

وعلى هذا الأساس يتضح أن الجيش الجزائريّ بالإضافة إلى مهامه الأصيلة المتعلقة بالدفاع عن الوطن والحفاظ على الأمن، فإنه يساهم كذلك في الحياة العسكريّة والمدنيّة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويرجع ذلك إلى تواجده في قيادة الحزب من جهة وتكليفه بالمساهمة في الحياة المدنيّة من جهة أخرى[1].

وبناء على ما تم التطرق إليه يتبين أن دساتير العهد الاشتراكي الجزائريّة خصت العلاقات المدنيّة العسكريّة بنمط و بناء لا يقوم على أساس الفصل بين المؤسّسة العسكريّة والمؤسسات السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بل بتكريس تدخل الجيش في الحياة السّياسيّة والمدنيّة.

2- مرحلة الضبط الدستوري للعلاقات المدنيّة العسكريّة(مرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي)

جاء دستور 1989 كإجراء إصلاحي مس الحياة السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية للجزائر عقب أحداث 5 أكتوبر 1988، الّتي عرفت خلالها الجزائر احتجاجات شعبية عّر من خلالها الشعب الجزائريّ عن رفضه للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، سيما ما يتعلق بارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي، وقد مثلت هذه الخطوة ومحتواها تحولا كبيرا في التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد بشكل مغاير جذريا مقارنة مع الدساتير السابقة [2].

برزت أهم ملامح الإصلاحات السياسية في دستور 1989 من خلال التخلي على النهج الاشتراكي والأحادية الحزبيّة الّتي كانت قائمة، وتبني التعددية الحزبيّة والفصل بين السلطات وكذا الانفتاح الليبرالي[3].

أما فيما يخص موقع الجيش وأدواره ضمنه، فقد نص دستور سنة 1989 في مادته 24 " **تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما**

---

[1] - أحمد سويقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 421.

[2] – الوناس حمداني، "الانتقال الدّيمقراطيّ، وأزمة التحول السياسي في الجزائريّ (1989–1992)، التجربة والآليات"، **المجلة الجزائريّة للدراسات السّياسيّة**، المدرسة العليا للعلوم السّياسيّة، العدد 2، الجزائر، 2017، ص ص 10–11.

3 – عبد الحليم مرزوقي، صالح بنشودي، **التعديل الدستوري الجزائريّ الجديد ومبدأ الفصل بين السلطات**، مجلة العلوم القانونية والسّياسيّة العدد 14، جامعة الوادي، الجزائر، أكتوبر 2016، ص 53.

يضطلع على وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية "[1].

بناء على ما تم عرضه فيما يخص مكانة المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة في دستور سنة 1989، يظهر التغيير الكبير الذي مس هذه الأخيرة مقارنة مع دستوري سنة 1963 و1976، حيث حاول من خلال مواده تحييد الجيش وإقصائه من مهام التنمية والاكتفاء بالاعتراف له بمهام الدفاع والأمن.

وأما ما تعلق بدستور 1996، الذي لقب بـ "دستور الأزمة* لأنه جاء في إطار الأزمة السّياسيّة والأمنيّة الّتي عرفتها الجزائر بداية فترة التسعينات 1991، فقد تم من خلاله التأكيد على مهام الجيش في الحفاظ على الأمن هذه المرحلة الانتقالية، وقد نصت المادة 25 من على ما يلي " **تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع على وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية** "[2].

عطفا على ما تم ايراده فيما يخص تحييد دور الجيش السياسي والتنموي دستوريا بعد تبني التعددية السّياسيّة والانفتاح الإقتصادي، ظهر في تلك المرحلة ملمح آخر جسد هذا التحييد تمثل في انسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، تلبية لتعليمة قائد الأركان، والّتي وضح عبرها المهام الدستورية الجديدة للجيش والواجبات الملزمة لأعضائه، مما نتج عنه منع كل فرد عسكري من المشاركة في أي نشاط سياسي أو الانخراط إلى أي تنظيم سياسي داخليا أو خارجيا[3].

من خلال التطرق إلى محتوى الدستوريين الجزائريّ والمصريّ فيما يتعلق بضبط العلاقات المدنيّة العسكريّة يتبين أنهما اتفقا على النص على الدور التقليدي للجيش والمتمثل في حماية سلامة الوطن والحفاظ عليه من أي تهديد، إلا أن الفرق بين الاثنين يكمن في كون المشرع الجزائريّ سهر على التعريف بدور الجيش السياسي والاقتصادي في مواده الدستورية في عهد الحزب الواحد والتوجه الاشتراكي والتأكيد

---

1 – المادة 24 من دستور الجمهورية الجزائريّة لسنة 1989.

*- جاء في إطار الأزمة السّياسيّة والأمنيّة الّتي عرفتها الجزائر في فترة الانتقال سنة 1991، والّتي تم بوجوبها إيقاف المسار الانتخابيّ الذي كان لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ

2 – المادة 25 دستور 1996 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996

3 - وزارة دفاع الجمهورية الجزائريّة الشعبية، الموقع الالكتروني https://www.defense.tn/، اطلع عليه بتاريخ (02-01-2021).

على دوره وأهميته، فيما كرس النص الدستوري بعدها تحييد الجيش وإعفائه من المهام السّياسيّة والاقتصادية في دساتير الانفتاح السياسي والاقتصادي.

وفي المقابل، لم يحو الدستور المصريّ على مواد توضح الدور السياسي والاقتصادي للجيش في مضامين دستورها، رغم أنه يمارس ذلك في الميدان وباعتراف الرؤساء الذين تولوا الحكم سواء في العهد الاشتراكي أو في عهد الانفتاح.

المطلب الثاني: الدور السياسي للمؤسّسة العسكريّة في النظام السياسي المصريّ والجزائريّ

عرف التاريخ السياسي للمؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر مجموعة من المراحل تنوع فيها شكل ومستوى تدخل هذه الأخيرة، وفي هذا الإطار يمكن تمييز ثلاثة مراحل لمستويات هذا التدخل يمكن تقسيمها الى سيطرة المؤسّسة العسكريّة على الحياة السّياسيّة بعد الاستقلال، ثم محاولات لتحييد دور هذه الأخيرة لاسيما مراحل التفتح الّتي عرفها البلدان، وانتهت قبل سنة 2011 بتحقيق السيطرة المدنيّة بالجزائر والسيطرة العسكريّة في مصر، ويمكن إبراز الملامح الخاصة بالسيطرة أو التحييد وفقا للتفصيل التالي:

أولا: الخلفية العسكرية للسلطة الرئاسية واحتكار الجيش للميادين السّياسيّة والمدنيّة

تميز نمط وبينة العلاقات المدنيّة العسكريّة في كل من مصر والجزائر بعدم التوازن، فشهدت سيطرة الجانب العسكري على المدني في اتخاذ أهم القرارات والتوجهات الّتي تبنتها الدّولتين بعد استقلالهما لها، وقد عرفت هذه المرحلة بمزج العمل السياسي والعسكري نظرا لأن المؤسّسة العسكريّة كانت أكثر المؤسسات تنظيما مقارنة مع باقي المؤسسات السّياسيّة والمدنيّة.

إن المتتبع لكرونولوجيا بناء الدّولتين والتحضير لاستقلالهما يلاحظ ويميز الخلفية العسكريّة للرؤساء الذين توالوا على الحكم فيهما، أوالمشاركة في تعيين الحاكم وتزكيته، إضافة إلى السيطرة على مقاليد الحكم في جميع الميادين.

توالى على حكم مصر منذ ثورة الضباط الأحرار إلى غاية قيام الثّورة المصريّة بها سنة 2011 ثلاثة رؤساء وهم: جمال عبد الناصر، أنور السادات، وحسني مبارك، كلهم من الضباط الأحرار، احتلوا مناصب في الحكومات المصريّة قبل تعيينهم رؤساء، ويمكن الإشارة إلى طرق توليهم للسلطة الرئاسية وسيطرة النخب العسكريّة أثناء فترة حكمهم وفقا لما يلي:

1- جمال عبد الناصر: كان جمال عبد الناصر عضوا مهما ومديرا لحركة الضباط الأحرار، أسس حزب هيئة التحرير وترأس أمانته سنة 1953، تقلد منصب نائب لرئيس الوزراء مكلفا بالداخلية بعد تعليق العمل بدستور 1954، وبعدها رئاسة الجمهورية سنة 1954، بعد إزاحة محمد نجيب الذي كان يترأس مجلس الثّورة الذي سير البلاد كمرحلة انتقالية، حكم مصر إلى غاية سنة 1970[1]، وتميز الحكم في عهده بسيطرة النخب العسكريّة- حركة الضباط الأحرار- لدرجة تلقيب المجتمع المصريّ بالمجتمع العسكري نظرا لتأثيره في المجتمع المصريّ الذي وقف جانبها وأيدها في كل نشاطاتها[2].

وقد برز محتوى السيطرة العسكريّة في شؤون الحكم في فترة حكم عبد الناصر بعد انهاء الحكم الملكي من خلال مجموعة من الملامح أبرزها: سيطرة الجيش المصريّ على الساحة السّياسيّة عبر الاستيلاء الكامل على أجهزة الدّولة من (القوات المسلحة، السجون، البوليس والمخابرات) منذ الساعات الأولى لانقلاب الضباط الأحرار، وتشكيل قيادة مجلس الثّورة الذي سير البلاد مدة ثلاث سنوات كمرحلة انتقالية وسيطرته على الحياة السّياسيّة من خلال انفراده بإعداد البرنامج الوطني للدولة والانفراد باتخاذ القرارات الخاصة بالدّولة[3].

وفي إطار النشاط السياسي للأحزاب والجمعيات في تلك الفترة، قام جمال عبد الناصر بحل الأحزاب والمنظمات السّياسيّة الناشطة قبل قيام الجمهورية المصريّة عدا تنظيم الإخوان المسلمين، مما نتج عنه إفراغ الساحة السّياسيّة من أي منافسة ليبقى النظام العسكري محتكرا لكل الميادين سواء السّياسيّة أو الاقتصادية[4].

وأما ما تعلق بالفترة **الممتدة بين سنة** 1961 إلى غاية سنة من 1967، فقد عرفت هذه الأخيرة أبرز حدث سياسي تمثل في إصدار ميثاق العمل الوطني والاتحاد الاشتراكي العربيّ، تم عبره البدء في فصل النخب العسكريّة من تسيير الحياة السّياسيّة وتوجيههم إلى الحياة المدنيّة، حيث عمل عبد الناصر على تقسيم الضباط العسكريين والإطارات إلى فئتين، فئة استمرت في مناصبها العسكريّة وثانية تخلت

[1] -أنور عبد المالك، **المجتمع المصريّ والجيش 1952-1967**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998، ص 144.

[2] - **نفس الصفحة.**

[3] - أنور عبد المالك، **مرجع سبق ذكره**، ص 38

[4] - **نفس المرجع**، ص 31.

عن مكانتها في المؤسّسة العسكريّة، وعملت في المجال السياسي من خلال منحها مراكز ووظائف مهمة في الدّولة وهياكلها مثل (وظيفة وزير الداخلية، الحربية، الحكومة، نائب وزير، رؤساء مجالس، رؤساء مؤسسات إعلامية، دبلوماسيين....الخ)، وقد وصلت التعيينات نصف مجلس الوزراء من الضباط[1]، إلا أن هزيمة الجيش المصريّ في حربه ضد اسرائيل فرض بعدها اعادة النظر في مهام الجيش، مما حتم على جمال عبد الناصر تبني مجموعة من التعديلات قامت على اعادة صياغة البنية المؤسسية للقوات المسلحة القائمة على مسألة احترافية الجيش.[2]

2- أنور السادات: بعد وفاة جمال عبد الناصر سنة 1970، استلم أنور السادات الحكم خلفا له بعد أن كان نائبا له سنة 1969، وقد كان هو الآخر عضوا في حركة الضباط الأحرار، شارك في ثورة 1952، واحتكامه لمنصب رئيس الجمهورية كان بعد استفتاء سنة 1970 حصل من خلاله على أغلبية الأصوات. قام أنور السادات أثناء حكمه بصياغة دستور جديد لمصر سنة 1971، كرس من خلاله هيمنة المؤسّسة الرئاسية على الدّولة، مما جعله يتفرد بالسيطرة السّياسيّة على المؤسّسة العسكريّة وباقي مؤسسات الدّولة[3].

وكانت بداية حكم السادات في النظام المصريّ بالإطاحة بالمنافسين السياسيين له من الجهاز العسكري أولهم محمد فوزي، والسيطرة على الجيش من خلال إبعاد كل الشخصيات العاملة خلال فترة جمال عبد الناصر، إضافة الى انفراده بسلطة اتخاذ القرار، في إطار ما سمي بثورة التصحيح [4]، وفي هذا الشأن عمل على إعادة بناء العلاقات المدنيّة العسكريّة في النظام المصريّ من خلال التركيز على احترافية الجيش، والتخفيف من دوره في الحياة السياسة، فتجسدت هذه السيطرة المدنيّة من خلال مجموعة من المؤشرات أبرزها:

أ- مؤشر توظيف النخب، وتمثل في الإبقاء على ثمانية شخصيات عسكرية من أصل 32 شخصية كانت ناشطة في المجال السياسي وقت حكم جمال عبد الناصر، لتصبح نسبة الوزراء

[1] – أنور عبد المالك، **مرجع سبق ذكره** ، ص 38.

[2] - **نفس المرجع**، ص 39.

[3] – **نفس المرجع**، ص 87

[4] – عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص 84

العسكريين تمثّل 13 بالمائة بدل نسبة 20 بالمائة الّتي كانت خلال فترة حكم عبد الناصر[1]. كما تحكم في التعيينات في المناصب العليا في القوات المسلحة، فعمل على إبعاد القوات المسلحة من تدخلها في الشؤون الداخلية، واستأثر وحده اتخاذ أي قرار يخص البلاد سواء داخليا أو خارجيا أو حتى ما يخص القوات المسلحة [2].

ب–مؤشر السياسة المتعلق بالدفاع والأمن، وتمثّل في خفض نسبة الإنفاق العسكري، سيما بعد تبني مصر سياسة خارجية تعنى بالاقتراب من الولايات المتحدة والاستفادة من دعمها، والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، مما اضطر إلى مشاركة الضباط في المجالات التنموية الاقتصادية للبلاد وهذا عبر مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع الذي أنشىء بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات القوات المسلحة والمساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة [3].

ج– المؤشر المتعلق بالسّياسيّة العامة، وتمثّل في صياغة دستور جديد لمصر سنة 1971، كرس من خلاله هيمنة المؤسّسة الرئاسية على الدّولة، مما جعله يتفرد بالسيطرة السّياسيّة على المؤسّسة العسكريّة وباقي مؤسسات الدّولة [4]، كما تم تراجع دور الجيش المصريّ في عقيدته من الهجومية إلى الدفاعية بفضل مخرجاتها وتبعاته، أهمها تغيير اسم الوزارة من وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع وبعد توقيع اتفاقية كامب دافيد للسلام بين مصر وإسرائيل سنة 1981، الّتي وقعها وانفرد بإقرارها رغم المعارضة الشديدة لها [5].

لم تختلف الحالة الجزائريّة عن مثيلتها المصريّة في إطار الهيمنة العسكريّة على السّلطة الرئاسية والسّياسيّة بها؛ حيث تناوب على حكم الجزائر رؤساء من النخب العسكريّة وهم (أحمد بن بلة، هواري بومدين، شاذلي بن جديد، محمد بوضياف، واليامين زروال) ما عدا آخر رئيس وهو عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم البلاد بصفة مدنية وبمباركة عسكرية، وتجدر الإشارة أن تعيين هؤلاء بصفة رؤساء للبلاد إنّما يدل على سيطرة الجيش على التعيينات في البلاد وعدم رغبته في التخلي عن السّلطة، وفي التالي ايجاز لتاريخ هؤلاء الرؤساء.

---

[1] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39–40

[2] – عبد الله فصيل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص 84

[3] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص40–45

[4] – **نفس المرجع**، ص 87.

[5] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

1-أحمد بن بلة: عرفت الحالة الجزائريّة سيطرة الجيش على مقاليد الحكم مباشرة بعد الاستقلال فبعد تحقيق استقلالها؛ عقد مؤتمر طرابلس سنة 1962، تم من خلاله تصفية حسابات الخلاف على السّلطة وإتباع النهج الاشتراكي، فتولى أحمد بن بلة السّلطة بعد الاستقلال وترأس الحكومة الجزائريّة بناء على الرمزية التاريخية والشرعية الثورية الّتي تميز بها ، عيّن شخصيات عسكرية في حكومته أبرزها (هواري بومدين وزيرا للدفاع، وأحمد مدغري وزيرا للداخلية)، كان متوقعا انتهاء سيطرة حزب جبهة التحرير على السّلطة بعد انتهاء مهمته في تحقيق الاستقلال بمعية جيش التحرير الوطني، والسماح بتعددية سياسية، إلا أن ذلك لم يتم تحقيق ذلك بعد تحقيق[1].

تقلد الجيش فترة حكم أحمد بن بلة القصيرة دورا مهما في النظام السياسي الجزائريّ، وتجلى من خلال الصلاحيات والمهام الّتي أعطاها له أول دستور جزائري عام 1963، بالإضافة إلى مهام الدفاع والمحافظة على الأمن والحدود، منحه صلاحيات المشاركة في الأنشطة السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية في إطار حزب جبهة التحرير باسم الشعب، وتجدر الإشارة أن مدة رئاسة الحكومة بن بلة دامت إلى غاية سنة 1965، سنة انقلاب هواري بومدين على نظامه بعد صراع حاول من خلاله بن بله عزل الجماعة الّتي كانت تسيطر على الجيش (جماعة وجدة) [2].

2- هواري بومدين: بعد الانقلاب على الرئيس بن بلة من قبل الجيش وعلى رأسهم رئيس أركانه هواري بومدبن، تميزت فترة حكم هذا الأخير بإنشاء مجلس الثّورة كهيكل مسير للبلاد ضم 26 عضوا من بينهم 24 عضوا عسكريا، ليعتبر بذلك الهيئة التشريعية للبلاد بدل المجلس الوطني، كما قام بحكومة تمثل الجاز التنفيذي، يترأسها رئيس الوزراء الذي هو رئيس الوزراء الذي هو نفسه رئيس مجلس الثّورة، ومثلت هذه المظاهر كلها سيطرة الجيش على السّلطة والحياة السّياسيّة في البلاد [3]، وهنا يقوم التحليل على أن الانقلاب العسكري على السّلطة وإزاحة الرئيس عن الحكم يعتبر أهم ملامح تدخل الجيش في السّلطة، وهو ما يبين حقيقة سعي المؤسّسة العسكريّة فرض نمطها وتصورها للحكم[4].

---

[1] - فوزية قاسي،عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسّلطة السّياسيّة في الجزائر، بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسيات عربية**، العدد 19، الدوحة، 2016، ص 57.

[2] – **نفس الصفحة.**

[3] – مسلم بابا عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 51-53.

[4] – **نفس المرجع**، ص ص 51-53.

عطفا على التطورات التاريخية الّتي طبعت نشاط المؤسّسة العسكريّة فترة حكم هواري بومدين، تجدر الإشارة إلى أن سيطرة الجيش على السّلطة، أدّى إلى وجود تنافس الجماعات داخل الجيش، أدّى إلى هوراي بومدين إلى إبعاد قادة مجاهدي جبهة التحرير الوطني الذين يتمتعون بالشرعية التاريخية والثورية في مناصب قيادية، والعمل على استبدالهم بضباط جزائريين تلقوا تكوينا في مدارس أجنبية [1].

وعن الشق المدني في فترة حكم هواري بومدين فتمثل في منعه كل معارضة سياسية على أساس تبني الإيديولوجية السّياسيّة القائمة على أساس الأحادية الحزبيّة، أي منع أي تعدد حزبي وسياسي، إضافة إلى ذلك قام بتجميد حزب جبهة التحرير الوطني في المشاركة في الحياة السّياسيّة رغم اتخاذ مبدأ الأحادية الحزبيّة مبدءا للحكم في البلاد، ويعود سبب هذا الى رغبة الجيش في قهر أي قوة سياسية بما فيها الاطارات الّتي كانت موالية للرئيس بن بلة [2].

عمل هواري بومدين بإعادة بعث حزب جبهة التحرير الوطني فشكل المؤسسات القاعدية والمركزية للدولة من خلال انتخابات تشريعية عقب الانتخابات الرئاسية الّتي فاز برئاستها سنة 1976، لتصبح جبهة التحرير الحزب مجسدا للأحادية الحزبيّة الّتي تم دسترتها في نفس السنة، ومثل الجيش بهذا امتدادا سياسيا في الدّولة الجزائريّة إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 [3].

3-الشاذلي بن جديد: بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، ولتفادي فراغ مؤسّسة الرئاسة، عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمره الرابع بهدف تعيين خلف للرئيس، ولتحقيق ذلك اختلفت التزكيات داخله بين تزكية شخصية عبد العزيز بوتفيلقة، ومثل الجيش الشاذلي بن جديد، وقد برز أهم ملمح لسيطرة الجيش واصراره على عدم الخروج من السّلطة في فرض مرشحه العسكري الشاذلي بن جديد الذي كان أقدم ضابط في

[1] – مسلم بابا عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2] – فوزية قاسي، عربي بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 57،

[3] – **نفس المرجع**، ص ص 54-57.

أعلى رتبة عسكرية كرئيس للبلاد؛ مما دل على ضعف حزب جبهة التحرير في الميدان [1]* رغم قوته القانونية كسلطة مدنية واكتفائه بالدور التنفيذي فقط لقرارات العسكريين[2].

وبعد فترة من حكم الشاذلي بن جديد وفي سنة 1988 بالضبط، شهدت البلاد تدهورا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نتج عنها خروج الشعب الجزائريّ في شكل مسيرات ومظاهرات عُرفت في التاريخ الجزائريّ بأحداث أكتوبر 1988، اضطرت بالنظام إلى تبني إصلاحات سياسية واقتصادية عبر دستور 1989، وأبرز ما تمخض عنها في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة هو تحييد المؤسّسة العسكريّة من خلال إعادة تحديد أدوار ومهام الجيش وحصرها في المحافظة على استقلال البلاد وسلامة مجالها الجوي والبري والبحري[3].

وعلى الرغم مخرجات دستور 1989 المتعلقة بتحييد المؤسّسة العسكريّة، إلا هذا الحياد لم يجسّد في الواقع بل تم تسجيل عودتها في الحياة السّياسيّة وبشكل مباشر وذلك من خلال وقف المسار الانتخابيّ الذي فاز فيه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ساحقا في محليات 1990 وتشريعيات 1991، والّتي تحصل ضمنها على 188 مقعد من أصل 380 مقعد في حين تحصل حزب جبهة التحرير على 16 مقعد فقط[4].

جاء توقيف المسار الانتخابيّ تجسيدا لرفض القيادة العليا للجيش في نقل السّلطة إلى حزب سياسي اعتبرته تهديدًا لأمن واستقرار الدّولة. ودعا الجيش الذي وصف موقف الحكومة من الإسلاميين بـ «التكيف» إلى استقالة الشاذلي، وتعليق الجولة الثانية المقررة للانتخابات؛ ولتحقيق هذه الغاية قاد وزير الدفاع آنذاك اللواء "خالد نزار" انقلابًا عسكريًا في 11 يناير 1992 أجبر الرئيس بن جديد على

* شهدت الهياكل المنبثقة عن مؤتمر الحزب في تلك المرحلة هيمنة كبيرة من قبل ضباط الجيش، حيث استطاع العسكريون المحافظة على نسبة 20 بالمائة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب، مما نتج عنه الهيمنة العسكريّة في اتخاذ قرارات الحزب.

[2] - مسلم بابا عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[3] - حجاج عثمان،" الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية–الدور الاقتصادي للجيش المصريّ–، مداخلة مقدمة للملتقى الدّولي حول:**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية التحديات الإقليمية**، يومي 30–31 جانفي 2017، كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة ورقلة، ص ص 486–487.

[4] –بوطيب ناصر،"المؤسّسة العسكريّة والسّياسيّة في الجزائر"ر، **مجلة الدّيمقراطيّة**، العدد 52، مؤسّسة الأهرام –مصر–، أكتوبر 2013، ص 92

الاستقالة، وبتاريخ 4 مارس 1992 تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي غير شرعي، وبالتالي القضاء على المسار الدّيمقراطيّ الجزائريّ من قبل مؤسّسة الجيش قبل ميلادها[1].

3- محمد بوضياف وعلي كافي: بعد إلغاء المسار الانتخابيّ لأول انتخابات تعددية سياسية في الجزائر من قبل الجيش في شكل مباشر، وحل البرلمان من قبل رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي قدم استقالته بعد ثمانية أيام، عاد الجيش للتدخل مرة ثانية من خلال تعيين خليفة الشاذلي بن جديد، وكان ذلك من خلال إقناع محمد بوضياف برئاسة المجلس الأعلى للدولة كمرحلة انتقالية، والذي قام بحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المجالس البلدية التابعة له[2].

وعلى اثر هذه الإجراءات المتعلقة بحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، دخلت البلاد في دوامة عنف نتج عنها إعلان حالة الطوارئ وتمديدها بمرسوم تشريعي، بعد مدة من توليه رئاسة المجلس الأعلى للأمن تم اغتيال محمد بوضياف في ولاية عنابة، وبعد التطورات الأمنيّة الخطيرة الّتي ألمت البلاد، بادرت المؤسّسة العسكريّة بتعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، كمرحلة انتقالية [3].

4- اليامين زروال: بعد المرحلة الانتقالية الّتي تلت موت محمد بوضياف، نظمت انتخابات رئاسية فاز فيها من اصطلح على تلقيبه بابن المؤسّسة العسكريّة السيد "اليامين زروال"، الذي عمل على إرساء تعديل دستوري يقوم على الفصل بين السلطات، وبعد تضييق الخناق على المؤسّسة العسكريّة ضمن هذه الاصلاحات قدم استقالته قبل انتهاء عهدته الرئاسية؛ ليتم الإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة سنة 1998، والّتي حظي ضمنها هو الآخر بتأييد المؤسّسة العسكريّة ودعمها [4].

تعتبر أهم انجازات فترة حكم الرئيس اليامين زروال في دوره في حل المعضلة الأمنيّة وموجة العنف الّتي كان يخوضها كل من الّتيار الإستئصالي في السّلطة وجماعات الإرهاب وأمراء الحرب المتطرفين في الّتيار الإسلامي، وفي فتحه حوار مع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تجسد بعدها من خلال قانون الرحمة الذي يقوم على أساس إتاحة المسلحين العودة إلى ذويهم، ونبذ العمل المسلح، وتسليم أنفسهم

[1] - John P. Entelis , Algeria: "democracy denied, and revived?", **The Journalof North African Studies**, , N°4 ,The American Institute for Maghrib Studies,USA, December 2011,p 658.

[2] – ناصر الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[3] – **نفس المرجع**، ص 93.

[4]- John P. Entelis, **op.cit,**p 658.

مقابل تخفيض العقوبات الصادرة ضدهم، إلا أن هذا الحوار فجّر خلافات داخلية بينه وبين قيادات الجيش حول استراتيجيات التعامل مع الجماعات المسلحة، مما اضطره إلى تقديم استقالته سنة 1998[1].

ثالثا: المؤسّسة العسكريّة بين السيطرة العسكريّة والتفوق المدني في مصر والجزائر قبل 2011

يركز هذا الجزء من دراسة تاريخ العلاقات المدنيّة العسكريّة المصريّة والجزائريّة في الفترة القصيرة الّتي سبقت الحراك العربيّ سنة 2011، وذلك بالتركيز على فترة حكم كل من الرئيس المصريّ حسني مبارك والرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة، وهي فترة شهدت اختلافا كبيرا في طبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة في البلدين، حيث عرفت سيطرة عسكرية في فترة حكم حسني مبارك، وتفوقا وسيطرة مدنية في فترة الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة، وسوف يتم عرض ملامح هذه العلاقة كالتالي:

تميزت فترة حكم حسني مبارك بالمحافظة على تماسك المؤسّسة العسكريّة، وإعادة مكانتها في النظام السياسي المصريّ ونفوذها، واتبع في حكمه طريقتين لتحقيق ذلك، تمثلت أولاها في الحصول على ولاء أفراد الجيش من خلال تقديم المنح والمزايا لهم سيما فئة الضباط، وتوسيع الخدمات والامتيازات الّتي يحصلون عليها، من السكن والرعاية والتعليم (وقد عمل على رفع نصيب الفرد من الإنفاق العسكري بنسبة وصلت ل 75 بالمائة، كما وصلت نسبة الإنفاق العسكري إلى نصف إجمالي الإنفاق الحكومي)[2].

أما الطريقة الثانية فتتمثل في توسيع الدور الجديد للجيش في مجال التحديث والتنمية، الذي بدأ كمشروع في عهد الرئيس أنور السادات من خلال مشروعات الخدمة الوطنية، وقد برزت هذه المشروعات في مجالات السلاح والزراعة والبناء، مما نتج عن ذلك مكتسبات مادية معتبرة للجيش، وبالتالي تكريس تضخيم دور الجيش في المجالات المدنيّة لا سيما في فترة تولي المشير عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع[3].

أما يتعلق بالشق المدني لنظام حكم حسني مبارك فقد تمثل في سماحه هو أيضا بالتعدية السّياسيّة، والحزبيّة الّتي اتخذت شكلا صوريا فقط حسب أغلب المحللين السياسيين، حيث عرفت فترة حكمه هيمنة وسيطرة الحزب الوطني الدّيمقراطيّ الذي يعتبر امتدادا سياسيا للعسكريين على الحياة السّياسيّة مقارنة مع

[1] – طاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، **سياسات عربية**، العدد24، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، ، ص ص 43–44.

[2] - هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42–43.

[3] – **نفس المرجع**، ص ص 42–43.

باقي الأحزاب الصغيرة والهشة في أدائها؛ الّتي سمح لها بالمشاركة في الانتخابات والّتي لم يكن لديها قدرات تنافسية مع الحزب الدّيمقراطيّ المدعم من قبل الرئيس والضباط [1].

أما عن العلاقات المدنيّة في الجزائر في عهد عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء رئيسا للبلاد بعد انتخابات مبكرة بناء على استقالة اليامين زروال سنة 1999، هذا الأخير الذي حكم البلاد في ظروف أمنية جد متدهورة، وقد أكدت الدراسات والتحليلات على أنه كان مرشحا من قبل المؤسّسة العسكريّة رغم أنه وصل للحكم عن طريق الانتخاب، ومدنية الرئيس كانت تعبر عن إرادة الجيش في نفي الطابع العسكري عن النظام الجزائريّ [2].

عمل عبد العزيز بوتفليقة على إعادة دمج سلطات صنع القرار الوطني داخل المكتب التنفيذي بعيدًا عن الجيش، فقام بإجبار جنرالات متشددة هيمنت على الجيش وضغطت على الرئيس الشاذلي بن جديد من أجل إلغاء الانتخابات البرلمانية 1991-1992 على تقديم استقالتها أو تقاعدها، كإحالة محمد العماري على الاستقالة من منصب رئيس أركان القوات المسلحة في أغسطس 2004، وإعفاء اللواء العربيّ بلخير من منصبه كمدير لمكتب بوتفليقة الرئاسي ومنحه منصب سفير `` فوق العادة ومفوض " في المغرب سنة 2005[3].

وقد أفزت التغييرات الّتي أقرها عبد العزيز بوتفليقة إلى التراجع النسبي في نفوذ الضباط العسكريين الكبار الذين كانوا يتمتعون بقوة كبيرة، والذين سيطروا على السياسة الجزائريّة لفترة طويلة بعد أن احتفظ بمنصب وزير الدفاع لنفسه، وفي نفس الإطار سعى إلى استبدال معظم القادة الإقليميين للقوات المسلحة وتعزيز جيل جديد من الضباط الشباب[4].

كما تميزت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة بين (1999 و2019) بتحقيق مكاسب كبيرة في صراعهِ مع الجنرالات؛ ،فحظي بدعم جهاز المخابرات بقيادة الجنرال توفيق (محمد مدين)، خاصةً في الفترة ما بين عامي 1999 و2006. [5]

[1] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 108-110

[2] – طاهر سعود ، **مرجع سبق ذكره**، ص 44

[3] - **نفس الصفحة**.

[4]- - John P. Entelis **, opcit** , p 661.

[5] - **Loc.cit** , p 661.

وبالتالي فان جملة التغييرات الّتي أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فيما يخص الجيش قد ساهمت بشكل كبير في انهاء صراع العلاقات المدنيّة العسكريّة بالجزائر؛ الذي كان يحسم دائما للمؤسّسة العسكريّة، وقد تجسد ذلك بتحييد المؤسّسة العسكريّة وكسب ولاءها من خلال تعيين أحمد قايد صالح على رأس أركان الجيش باعتباره حليفا لمؤسّسة الرئاسة، وبإحالة رئيس المخابرات الجنرال محمد مدين "الجنرال توفيق" على التقاعد، وحل جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات– الذي كان مكلفا بمتابعة قضايا الفساد– ، إضافة إلى ذلك ألحق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز لقيادة الأركان؛ الأمر الذي أنتج تحالفا صريحا بين كل من الرئاسة والجيش على حساب جهاز المخابرات [1].

وخلاصة لما تم عرضه، يتبين أن بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر عرفت مجموعة من التطورات، حيث بدأت بالسيطرة العسكريّة بعد استقلال البلدين خلال فترة حكم كل من جمال عبد الناصر في مصر والرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين في الجزائر، وتطورت بعدها إلى محاولات التحييد الّتي حاول فرضها كل من أنور السادات في مصر والشاذلي بن جديد واليامين زروال في الجزائر، وانتهت ببقاء نفس الحالة بالنسبة إلى الحالة المصريّة في فترة حكم حسني مبارك، في حين تغير الأمر بالنسبة للحالة الجزائريّة خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة؛ الّتي هيمنت فيها مؤسّسة الرئاسة على مقاليد الحكم، بما فيها إخضاع المؤسّسة العسكريّة إليها الى غاية الفترة الّتي سبقت2011.

المطب الثالث: الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكريّة المصريّة والجزائريّة

لعبت المؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر أدوارا اقتصادية مهمة منذ استقلال البلدين نظرا لمجموعة مهمة من الخلفيات والأسباب، وسوف يتم التعرف على هذه الأدوار وحجمها وتأثيرها في العلاقات المدنيّة العسكريّة في البلدين كالتالي:

أولا: الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكريّة المصريّة

شكّلت الصناعات الحربية المملوكة من قبل الدّولة أقدم جزء من الاقتصاد العسكري الرسمي في مصر، وترجع أغلب التحليلات أن هذا النشاط يعود في تأصيله إلى "محمد علي" الذي حكم البلاد في أوائل القرن التاسع عشر، وذلك من خلال تأسيسه لمصانع حديثة بمساعدة فرنسية لإنتاج الأسلحة والذخائر،

[1] –فوزية قاسي، عربي بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 66

وقد تطورت الفكرة والنشاط في خمسينيات القرن العشرين؛ في فترة حكم جمال عبد الناصر الذي قام باطلاق ما سماه ب: "المنظومة العملاقة" التي قام من خلالها بإعفاء العسكريين من دفع الضرائب والرسوم الجمركية [1].

وأما الرئيس أنور السادات فقد عرفت تطورا كبيرا في أواخر السبعينات من القرن العشرين حيث رأى أنها وسيلة لخفض تكلفة احتياجات مصر من الأسلحة، وحلٌّ لمشكلة النقص الدائم في رأس المال، ومنذ ذلك الحين تطور القطاع ليشمل مجموعتين رئيستين من المصانع والشركات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربيّة للتصنيع مع مساهمة بسيطة من شركات تابعة لوزارة الدفاع.[2]

وأما عن دور الرئيس أنور السادات في الشق الاقتصادي المرتبط بالعسكريين فقد تمثل في عمله على خفض سيطرة العسكريين على القطاع العام من خلال تبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي، وخصخصة أجزاء من الشركات المملوكة للدولة الّتي كانت تدار من قبل الضباط [3].

بعد توقيع اتفاقية "كامب دافيد" للسلام بين مصروإسرائيل سنة 1981، والّتي نتج عنها تراجع دور الجيش المصريّ في عقيدته من الهجومية إلى الدفاعية[4]، وانخفاض نسبة الإنفاق العسكري وبالأخص بعد تبني مصر سياسة خارجية تعنى بالاقتراب من الولايات المتحدة والاستفادة من دعمها والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، مما اضطر إلى مشاركة الضباط في المجالات التنموية الاقتصادية للبلاد وهذا من خلال مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع الذي أنشىء بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات القوات المسلحة والمساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة [5].

وكان ذلك من خلال تحويل قسم من المرافق التابعة لها لإنتاج سلع استهلاكية تحت إشراف هيئة سميت بهيئة "المشروعات القومية" سنة 1979، هذه المشروعات خصت بامتيازات كبيرة أهمها الإعفاء الضريبي، عدم خضوعها لقانون الشركات وعدم تعرضها لأي مساءلة حكومية، وفي عهد السادات ومع تبنيه للانفتاح الاقتصادي تم تخصيص المؤسسات العامة ليستفيد منها العسكريون، ويعملون بعدها على

---

[1] - يزيد صايغ، **أولياء الجمهورية –تشريح الاقتصاد العسكري المصريّ–**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، ص 73.

2 - **نفس المرجع**، ص73.

[3] – عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 89–90

[4] –**نفس المرجع**، ص 92

[5] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص40–45

تنويع تصنيعاتهم مثل (الغسالات، الملابس، الأدوية، أجهزة التدفئة...الخ وتخصص لبيعها للجنود العاملين في قواعد عسكرية [1].

ويحوي جهاز مشروعات الخدمة الوطنية أكثر من 10 شركات تتفرع إلى 21 فرعا، يمتلك أكثر من 10 منافذ للتسويق وبيع المنتجات الخاصة بها للمدينين غطت مجموعة كبيرة من القطاعات أهمها (الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي تعمل في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني، الشبكة الوطنية للصناعات الغذائية، شركة التصنيع الزراعي، شركة الكيمياويات، شركة إنتاج وتعبئة المياه الشروب، شكة الخدمات والصيانة، شركة الأمن الغذائي، الاسمنت...الخ)[2]

أما عن فترة حكم الرئيس حسني مبارك الذي بنيت علاقتة مع الجيش على أساس الولاء فقد عمل على تكريس استقلالية الضباط في إنشاء وإدارة المجمع الصناعي التجاري المربح، الأمر الذي نتج عنه تراجع اهتمام العسكريين في التدخل في الحياة السّياسيّة وتوجّه اهتماماتهم إلى تحديث الجيش والأنشطة الاقتصادية والتنموية الخاصة به، مما أدى الى تركيز اهتمامهم على الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية وتدخلهم في إقرار السياسة الاقتصادية دون غيرها من المجالات الأخرى ودون رقابة سياسية [3].

وقد عرفت نفس الفترة إنشاء الأذرع الاقتصادية الرئيسية للجيش المصريّ، وتنوعت الشركات الّتي يملكها، ثم تطورت في السنوات العشر الموالية (2000 إلى غاية 2010) الّتي تزامنت مع تطبيق خطة للتحرير الاقتصادي أو ما سُمي ب "سياسة الخصخصة الاقتصادية" وفقًا لتوجيهات وشروط صندوق النقد والبنك الدّوليين في ذلك الوقت، وقد شهدت هذه المرحلة توسع الجيش في إنتاج السلع والخدمات المدنيّة بشكل أكبر، كما أقام المزيد من الشركات والمصانع الجديدة، والمزارع الشاسعة. وكان الهدف منها هو توفير احتياجات الجيش الغذائية والدوائية وغيرها، خصوصًا مع بدء تصفية مؤسسات القطاع العام الّتي كانت تمد الجيش بهذه الاحتياجات في السابق. لكن مع الوقت توسع هذا النشاط وامتد لقطاعات أخرى

[1] – كلير تالون، "الجيش المصريّ عملاق اقتصادي في الظل يسيطر على ربع الاقتصاد ويرفض أي رقابة على شركاته"، **مجلة معلومات**، العدد 105، ص ص38–39

[2] – الياس حودميسة، **الدور الاقتصادي للجيش المصريّ**، ص ص 99–100

[3] – عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98–103

مثل التطوير العقاري والسياحي وغيرها، وقد عرفت هذه المرحلة تدخلا عميقا ومؤثرا على منحى الاقتصاد المصريّ[1].

وعليه فإن توغل المؤسّسة العسكريّة في الاقتصاد المصريّ خلال فترة حكم حسني مبارك كان في إطار تبني سياسة التحرير الاقتصادي (الخصخصة)، وتجسد ذلك في مجموعة الامتيازات الاقتصادية الكبيرة بالبلاد الّتي حظي بها الجيش، مما مكنه من بسط هيمنته على الشركات والصناعات الكبرى بالبلاد، وقد أشارت تقارير في هذا الشأن بأن الجيش المصريّ يتحكم في 30 % من الناتج المحلي المصريّ وبنسبة 45% إلى 60 % من الاقتصاد المصريّ، وتجدر الإشارة أن خلفية هذه المنح والامتيازات كانت بهدف تنازل العسكريين عن التدخل في الشؤون السّياسيّة، وعلى عكس هذا التخمين، فقد نتج عن هذه السياسة تسجيل استفادة الجيش من سياسة الخصخصة بالإضافة إلى احتفاظه بالنفوذ السياسي والتأثير في الاقتصاد[2].

من خلال ما سبق تظهر السيطرة العسكريّة في المجال الاقتصادي في مصر في إدارة الجيش اقتصاده الرسمي؛ الذي مكنه من تحصيل مداخيل مهمة دون خضوع للرقابة والإشراف من طرف البرلمان والخزينة العمومية، إضافة إلى ذلك فإنها تحاط بسرية كبيرة لدرجة تسميتها بالصندوق الأسود، وقد جعل غموض حجمها وعدم الإشراف عليه ومراقبته إلى تسميتها ب: "تضخم المصالح الاقتصادية للجيش المصريّ" وسيطرته على اقتصاد البلاد ووصفه بالشركة الاقتصادية[3]، ويستنتج بالتالي أن عامل تحرير الاقتصاد قد ساهم في تصاعد الدور الاقتصادي للجيش المصريّ، وتحكمه في السياسات الاقتصادية إلى جانب الدور السياسي.

---

[1] - مركز الجزيرة للدراسات، **الدور الاقتصادي للجيش في مصر**، الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/en/node/4114، أطلع عليه بتاريخ (11-10-2021).

[2] - خالد عثمان الفيل، "سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنيّة العسكريّة: حالات عربية"، الدوحة، **سياسات عربية**، العدد 4، الدوحة، ماي 2020، ص 46.

[3] - عربي بومدين، "العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات السيطرة المدنيّة في مصر"، **مجلة الحوار المتوسطي**، الجزائر،العدد2، جوان 2019، ص 37.

ثانيا: الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكريّة الجزائريّة

منذ تحقيق الاستقلال في الجزائر، تمثّلت مهام الجيش الجزائريّ في حماية حدوده الدّولة البرية والجوية والساحلية، فقام هذا الأخير بدور تنموي شكّل من خلاله دعما مهمّا للاقتصاد الوطني، وبالتالي مساهمته في السياسات التنموية في مختلف القطاعات مثل التشغيل والتعليم والتدريب الفني من خلال الخدمة الوطنية، وكذا مساهمته على مستوى السّياسيّة الصحية من خلال مصالح الصحة العسكريّة التابعة له [1].

بالإضافة إلى دوره في السياسة التنموية، ساهم الجيش الجزائريّ في تطوير النسيج الوطني الصناعي، وتجسد ذلك عبر خلق مشاريع ذات طابع صناعي ومؤسسات صناعية تجاري تابعة لوزارة الدفاع الوطني، مثل الصناعة العسكريّة، أهمها، مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة،(1986)، ومصنع سريانة للأسلحة الخفيفة والمواد الحرقة بباتنة (1983)، القاعدة العسكريّة للإمدادات بالبليدة (1975-1982)، مؤسّسة صناعة الطائرات (1988) بوهران، مؤسّسة البناء والتصليح البحري (1974) بوهران، ومؤسّسة البناءات الميكانيكية (1983) بخنشلة، كل هذه المؤسسات أنشئت بهدف تلبية احتياجات القوات المسلحة والسوق الوطنية[2]

وبما أن المعروف على المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة سيطرتها على السّلطة السّياسيّة للبلاد بناء على مجموعة من العوامل وعلى رأسها مرجعيتها التاريخية، وغياب المؤسسات الدستورية وضعف الأحزاب، فإن هذه العوامل عززت من هذه السيطرة وجعلت منها صانع للقرار الاقتصادي بجانب القرار السياسي، وللتحليل أكثر فان تراجع دور الجيوش التقليدي المتمثل في الحروب تمخض عنه تخفيض عددها وإعادة هيكلته؛ مما ساهم في تحول وظيفة العسكريين الى مهام أخرى وفي مقدمتها الميدان الاقتصادي[3].

أما عن دور العسكريين بعد سياسة التحرير الاقتصادي الّتي تبنتها الجزائر في دستور 1989، فقد أشارت إلى توغل جنرالات الجيش في الاقتصاد الجزائريّ، وتم اعتبار سياسة الانفتاح أداة مهمة وفرت

[1] – سالمة الإمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 86

[2] – **نفس المرجع** ، ص ص 86-87.

[3] – **نفس المرجع**، ص 88

الظروف لسيطرة الجنرالات على المشهد السياسي عن طريق تكوين نخبة اقتصادية تشترك مصالحها مع سيطرة الجيش في السّياسيّة[1].

وفي هذا الإطار تحول العديد من إطارات الجيش إلى مقاولين اقتصاديين واحتكروا قطاعات اقتصادية مهمة، ومثال ذلك قطاع الأدوية الذي كان الذي كان تابعا للقطاع العام، أصبح يسيطر عليه ما يقارب 10 أفراد من ذوي الصلات بالنخبة العسكريّة من خلال شركاتهم الخاصة[2].

وخلاصة لما تم الإشارة إليه، فإن فكرة تقلد الجيشان المصريّ والجزائريّ لأدوار اقتصادية مرده إلى سياسية الانفتاح الّتي كانت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، بالنسبة للحالة المصريّة، ومنتصف التسعينات فبالنسبة للحالة الجزائريّة، وقد نتج عن هذا الدور ظهور أوليغارشيا عسكرية تنشط تحت غطاء مدني، وأن هيمنتها على الميدان الاقتصادي في البلدين نشآ عنه زيادة وتدعيم موقعها وهيمنتها على الميدان السياسي[3].

[1] - خالد عثمان الفيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2] - **نفس المرجع** ، ص 52.

[3] – **نفس المرجع**، ص 37.

خلاصة واستنتاجات:

أثبت التأصيل التاريخي للجيشين المصريّ والجزائريّ عبر ومراحل تطورهما أن طبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة الخاصة بهما تصنف حقيقة وفقا للمقاربة العربيّة، وقد تجسد ذلك من خلال تدخلها الدائم في الحياة السّياسيّة في البلدين وسيطرتها على اتخاذ القرارات في البلدين، منذ استقلال البلدين، وفي هذا الإطار تم تسجيل الخلاصات والنتائج التالية:

1- نشأة الجيشان المصريّ والجزائريّ لها أصول عثمانية تمثل في التأثر بالجيش الانكشاري، إلا أن طبيعة النشأة في الحالّتين تختلف حيث نشا الجيش الجزائريّ في إطار مقاومة الاستعمار الفرنسي أما الجيش المصريّ فقد كان موجودا في العهد الملكي وجاء تنظيم الضباط الأحرار لتوجيهيه لتبني إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شملت التخلي عن النظام الملكي والتوجه نح والنظام الجمهوري.

1- التركيبة الاجتماعية في الحالّتين قائمة على حق الطبقات الوسطى في الانضمام الى الجيش؛ مما عزز علاقته بالمجتمعين المصريّ والجزائريّ، إضافة الى تبني إلزامية التجنيد والمساواة في الالتحاق بالمؤسسات العسكريّة وكذا إمكانية التحاق المرأة بها.

2- حكم البلدان من قبل نخب عسكرية بعد الاستقلال ورفضها تسليم السّلطة، فمصر شهدت حكم ثلاثة رؤساء ذوو خلفيات عسكرية منذ استقلالها إلى غاية سنة 2011، ونفس الأمر حدث في الجزائر الّتي حكمها رؤساء من المؤسّسة العسكريّة ما عدا أخر رئيس وهوعبد العزيز بوتفليقة.

3- ثم استئثار الجيش وانفراده بالسّلطة مباشرة بعد تحقيق الاستقلال على أساس بناء الدّولة، رغم محاولات بعض الرؤساء بهما تحييد المؤسّسة العسكريّة كأنور السادات في مصر والشاذلي بن جديد واليامين زروال بالجزائر، أما عن آخر رئيسين شهدهما البلدان فتمثل دورهما في تحييد المؤسّسة العسكريّة والتحالف معها في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والسيطرة السّياسيّة والاقتصادية المتوحشة للمؤسّسة العسكريّة في فترة حكم حسني مبارك.

4- تمتع الجيش الجزائريّ في كل الأدوار الّتي قام بها بنص دستوري شرّع له التدخل السّياسيّة الاقتصادي خلال العهد الاشتراكي بالإضافة إلى دور حماية الوطن والدفاع عنه، وتحييده بعد تبني التعددية السّياسيّة، أما الحالة المصريّة فقد اكتفى فيها المشرع المصريّ بإيراد المهمة التقليدية للجيش دون تحديد الأدوار الأخرى رغم أنها تمارسها فعلا.

5- هيمنة الجيشان المصريّ والجزائريّ على الاقتصاد إلى جانب السياسة في عهد الانفتاح الاقتصادي نتج عنه ظهور أوليغارشيا عسكرية تنشط تحت غطاء مدني، مكنّها من تدعيم موقعها وهيمنتها على الميدان السياسي.

الفصل الثالث

أسباب الانتقال الديمقراطي في مصر و الجزائر وموقف ودور الفواعل المدنية والعسكرية من مطالبه بعد سنة 2011

عرفت المنطقة العربيّة إبتداء من عام2011 انتفاضات شعبية كبيرة مست جل الدّول، قامت من خلالها هذه الشعوب بالمطالبة باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وامتدت هذه المطالب لدرجة المناداة باسقاط الأنظمة القائمة بها.

تعتبر تونس أول دولة فجرت ما سمي ب "ثورات الرّبيع العربيّ" سنة 2011، لتبرز بها أولى ملامح موجة التحول الدّيمقراطيّ في المنطقة العربيّة، وفي إطار انتشار عدوى الثّورة والحراك إلى باقي الدّول العربيّة، كانت مصر ثاني بلد يعرف هذه الموجة الشعبية بمعية مجموعة من الدّول العربيّة الأخرى على غرار الجزائر، سوريا، البحرين، ليبيا، اليمن، والمغرب،...الخ

ساهمت عوامل كثيرة في تحديد مسار الانتقال الدّيمقراطيّ لدول الوطن العربيّ خلال هذه الموجة أبرزها مدى توافق القوى السّياسيّة وتماسكها، وموقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال الّتي رفعتها الحركات الاحتجاجية والمجتمع السياسي والمدني في هذه البلدان.

وفي هذا السياق فان الحديث عن موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ، يحيلنا بصفة مباشرة الى الحديث عن هذا الانتقال في اطارة مقاربة العلاقات المدنيّة العسكريّة، حيث أثبتت الدراسات الأكاديمية والسّياسيّة أن أي انتقال ديمقراطي في اطار العلاقات المدنيّة العسكريّة مرهون بموقف المؤسّسة العسكريّة، وباسقاط ذلك على ثورات الرّبيع العربيّ نجد تباينا كبيرا في مواقف الجيوش به بين محايد ومؤيد للنظام القائم، الى موقف التخلي عن النظام والوقوف الى جانب المتظاهرين.

وبالتالي فإن البحث في بنية وطبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة وفقا للمقاربة العربيّة، الّتي تقوم أساسا على التدخل في شؤون الحكم بناء على مجموعة من الخلفيات التاريخية والسّياسيّة والاجتماعية، يجعل من البديهي التخمين في أن المؤسّسة العسكريّة العربيّة سوف يكون لها دور كبير في تحديد مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في هذه البلدان.

في محاولة لربط متغير الحراك الشعبي الذي اتخذ أحد أهم مظاهر الانتقال الدّيمقراطيّ في الأدبيات السّياسيّة بمجموعة مهمة من المتغيرات؛ وبهدف تفصيل هذه الظاهرة السّياسيّة في الوطن العربيّ وتحليلها، يسعى الفصل الثالث من هذه الدّراسة إلى التطرق الى الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر بعد سنة 2011 في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة في شكل مقارن، وذلك بعرض موقف ودور الجيشين المصريّ

والجزائريّ تجاه الحراك ومطالبه ورصد أهم الصّراعات الّتي ميزت هذا الانتقال بين المدنيين والعسكريين، والتعرف على أهم الأسباب الّتي أثرت في اتخاذ هذا القرار بالتحليل والتفصيل.

ولمعالجة بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة وتأثيرها على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، تم تقسيم الفصل الثالث من الدّراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث يعالج المبحث الأول منه أسباب مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر بتوصيف نمطه وطبيعته ودور الفواعل المدنيّة فيه، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة دور القوى السّياسيّة والمدنيّة في الإنتقال وموقف المؤسستين العسكريتين منه، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لأهم الأدورا الّتي لعبتها المرسسة العسكريّة في هندسة وإدارة الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين على أساس انها مثلت الفاعل الأساسي في هذه العملية.

المبحث الأول: أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر

اتخذ الاحتجاج الجماهيري والتظاهر أهم مظاهر الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، وقبل التطرق إلى طبيعة هذا الاحتجاج وخصائصه، لابدّ الإشارة بدء إلى أن هذا الأخير كان نتاجا لمجموعة من الأسباب والعوامل الّتي تنوعت بين السّياسيّة، الاقتصادية والاجتماعية.

فرض التسلسل الزمني لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ بمعناه الحقيقي التطرق إلى الحالة المصريّة الّتي كانت سنة 2011 أولا؛ لتليها الحالة الجزائريّة الّتي عرفت موجتين من الحراك، هما حراك سنة2011 * وحراك فبراير 2019، الذي سوف يتم التركيز عليه وعلى مطالب الانتقال أثناءه في متن هذه الدراسة.

المطلب الأول: الأسباب السّياسيّة لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر

تم إرجاع أسباب الحراك الجماهيري في كل من مصر سنة 2011، والجزائر سنة 2019 إلى عوامل سياسية تعلقت بالنظام السياسي القائم وأدائه، وعليه سوف يتم عرض أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في شقه السياسي في كل من مصر والجزائر وفقا لما يلي:

جاءت ثورة يناير 2011 المصريّة كردة فعل على مجموعة كبيرة من التراكمات ذات الطابع السياسي أبرزها ضعف الأحزاب السّياسيّة والأداء السياسي لنظام الرئيس حسني مبارك، هذا الأخير خلف مجموعة مهمة من النتائج السلبية على الصعيد السياسي للبلاد أهمها:

أولا: تدهور أداء النظام السياسي بقيادة حسي مبارك الاقليمي، بحيث لم تعد مصر فاعلا ومؤثرا في الأقاليم الّتي تشارك فيها سواء تعلق الأمر بالمجال الإفريقي أم إقليم الشرق الأوسط أم الاقليم العربيّ، ويستوقفنا في هذا الإطار الحديث عن أدائها في المجال العربيّ الذي تراجعت مكانتها فيه بعد أن كانت المكون الفاعل فيه، ومثال ذلك مواقفها المحتشمة والمناوئة فيما تعلق بالحصار الاسرائيلي على غزة، احتلال العراق، ومسألة تحرير جنوب لبنان[1].

*- شهدت الجزائر موجة من الحراك الشعبي في بداية شهر جانفي 2011، تزامنا وتأثرا بالحراك الذي وقع في تونس، إلا أنها لم تتخذ صفة الثورية، فلم تعتمدها، وتتبناها إيديولوجيات حزبية، ولم تقم على شعارات سياسية، واجتماعية، كما تميزت كذلك بتسجيل الغياب الملموس لكل من الفئات الوسطى، والمتعلمة عنها، إضافة إلى غياب القوى السّياسيّة والحزبيّة الّتي تحولت إلى لجان مساندة برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عوضا عن التفاعل معها والانخراط فيها، وعلى عذا الأساس تم إلغاء طابع الثّورة، والانتقال الدّيمقراطيّ لها، حيث تم تكييفها على أنها مطالب اجتماعية بعيدة عن أي توجه سياسي مقارنة مع باقي الحركات الّتي عرفتها دول الرّبيع العربيّ آنذاك.

[1] - علي ليلة، "لماذا قامت الثّورة؟ بحث في أحوال الدّولة والمجتمع، في الثّورة المصريّة الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة:**المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات**، 2012، ص ص ص 42-43.

لقد راهن النظام المصريّ برئاسة حسني مبارك على اتخاذ مسار التسوية لهذه القضايا عن طريق الضغط الأمريكي على الحكومة الإسرائيلية والتطبيع معها، وإقامة علاقات اقتصادية وصناعية وزراعية وتجارية معها، وفي مقدمتها تصدير الغاز المصريّ لإسرائيل بأسعار خاصة، مما أثار رفض وسخط فئات كبيرة في المجتمع المصريّ[1].

ثانيا: الاستبداد السياسي وسيادة الدّولة البوليسية، فعلى الرغم من إقرار الدستور المصريّ منذ سنة 1976، التعددية الحزبيّة القائمة على التنافس السياسي، إلا أن حقيقة النظام كانت تقوم على أساس احتكار الحزب الواحد للسلطة، وهوالحزب الحاكم الذي سيطر على أجهزة الدّولة البيروقراطية والهيئات السيادية والاقتصادية، وعمله على تجميد الحياة السّياسيّة، والضغط على الأحزاب السّياسيّة لإبعادها عن الانتماء لأي حزب آخر[2].

تطورت مظاهر الاستبداد السياسي في حكم حسني مبارك إلى تحريم العمل السياسي في الجامعات والمصانع والمصالح الحكومية ومنعه في المنتديات والشوارع تحت مظلة حماية الأمن العام، مما نتج عنه احتكار العمل السياسي من قبل الحزب السياسي الحاكم فقط، وسيطرته على مختلف الجمعيات الأهلية بمصر، إضافة إلى غياب الفصل بين السلطات مع تسجيل احتكار وسيطرة كل من السّلطة التنفيذية والأجهزة والأمنيّة والبيروقراطية، مما ساهم في عرقلة العمل السياسي، وبالتالي إعاقة العملية الدّيمقراطيّة بها[3].

ثالثا: انتهاج ألاعيب الإصلاح السياسي والدستوري والتزوير في الانتخابات، فقد انتهج النظام السياسي بقيادة حسني مبارك منذ سنة 2005، التلاعب بالمواطن المصريّ من خلال سياسات الإيهام بالإصلاح السياسي، في شكل تعديلات دستورية ترقيعية مست مواد تخص الإشراف القضائي على الانتخابات ودسترة عملية التمديد، حيث ترشح حسني مبارك سنة 2005 للمرة الخامسة، وبالتالي تحويل النظام إلى نظام شخصاني وعائلي لا تحكمه المؤسسات التنفيذية والتشريعية، أما عن سياسة التزوير فقد كانت تمثل منهجية تم من خلالها بناء مؤسسات محلية وبرلمانية مزورة تحمي سياسة النظام الداخلية والخارجية وحماية شبكات الفساد بكل أنواعه [4].

وفي هذا الإطار تعد أبرز عملية تزوير شهدتها مصر، هي انتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب لسنة الّتي فاز بها الحزب الوطني بأغلبية المقاعد بمعدل 80 مقعدا من أصل 88 مقعدا (مجمل المقاعد)، وتم من

---

[1] – محمد فرج، **المقدمات السّياسيّة لثورة 25 يناير في مصر–الأسباب والتراكمات–، في 25 يناير مباحث وشهادات**، بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2013، ص ص 80–84

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 83–84

[3] – **نفس المرجع**، ص ص 85–86.

[4] – **نفس المرجع**، ص ص 86–88

خلال هذه الانتخابات استعمال الرشاوى، العنف السياسي، وإقصاء كافة أشكال المعارضة أهمها القبض على المرشّحين، والتضييق على الحملة الانتخابيّة الخاصة بهم، وشراء الأصوات، ومنع المواطنين المنتمين لأحزاب المعارضة من الوصول إلى مراكز الاقتراع[1].

رابعا: رغبة حسني مبارك في توريث الحكم لنجله جمال مبارك؛ مما أدّى إلى وجود انقسام حاد بين مكونات الكتلة السّياسيّة الحاكمة، وبين أعضاء النخب العسكريّة، مما نتج عنه سخط ضد النظام السياسي القائم والمعارضة والمواطنين معا [2].

كل هذه التراكمات السّياسيّة أدت بالشارع المصريّ إلى الانتفاض ضد نظام مبارك، وشكلت مطالبه كذلك أسبابا للانتقال الدّيمقراطيّ وفقا للتالي[3]:

-إلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ سنة 1981.

-التعديلات الدستورية الّتي أدت إلى خنق الحياة السّياسيّة بمصر، وإطالة فترة حكم حسني مبارك

-الفساد المتفشي في كافة مرافق الدّولة وشراء الولاء، والمطالبة بتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة.

لم تختلف الحالة الجزائريّة عن مثيلتها المصريّة، فقد جاءت الانتفاضة الشعبية الجزائريّة بقيادة الحراك الشعبي الجزائريّ كردة فعل على مجموعة من العوامل الّتي فرضتها البيئة السّياسيّة الّتي سادت فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة والّتي يمكن ايرادها وفقا للعناصرالتالية:

أولا:- جمود الحياة السّياسيّة في البلاد، وانتشار الفساد السياسي، ويعود ذلك لاستئثار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالحكم مدة عشرين سنة، قام من خلالها بتعديل الدستور لفتح العهدات لصالحه، مع استئثار جيل المجاهدين لمعظم المناصب، واستبعاد الفئات الشابة في المشاركة في الحكم [4]، وعليه شهدت فترة حكمه فسادا سياسيا كبيرا، حيث تم إنشاء أحزاب موالية تسانده، للوصول إلى أهدافه السّياسيّة؛ مما نتج عنه وضعا متعفنا، أفقده مع عهداته الأربع المصداقية، والشعبية الرمزية الّتي كان يحظى بها، وعلى هذا الأساس تم تشخيص العهدة الثالثة له على أنها أسوأ عهداته في مساره السياسي[5].

---

[1] - نور الدين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 257-258

[2] - **نفس المرجع**، ص 258.

[3] -سداد مولود سبع، "حركة 25 يناير الاحتجاجية والاستقرار السياسي في مصر"، **مجلة الكوفة**، العدد14، العراق، ص 16.

[4] - **نفس المرجع**، ص16.

[5] - أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، "22 فبراير..الحراك الشعبي في الجزائر، (الأسباب والتحديات)"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 6، برلين، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ، 2019، ص 98.

ثانيا–عدم تكيف شرعية النظام مع المتغيرات الاجتماعية الحاصلة؛ سيما مع جيل ما بعد العشرية السوداء الذي رفض الأوضاع السائدة، ولم يعترف بشرعية النظام البوتفيلقي الذي أعاد الاستقرار، والأمن للبلاد، وفي هذا الشأن أشارت الإحصائيات أن 62 بالمائة من إجمالي عدد السكان سنة 2017، لم يكونوا قد ولدوا عند انطلاق العشرية السوداء، أوكان عمرهم ما يعادل الثلاث أوالأربع سنوات، وقد مثّلت هذه النسبة جزء مهمّا من الجيل الذي رفض أداءه، سيما مع الفساد الذي ميز المسؤولين المقربين منه وسوء تسييرهم.[1]

ثالثا:هشاشة مؤسسات الدّولة وتراجع ثقة المواطن فيها، تعد سببا كذلك في فقدان شرعية النظام السياسي، فقد نتج عن أدائه ضعف المؤسسات السّياسيّة بالبلاد وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب الاجتماعية والسّياسيّة والاقتصادية للمواطنين[2].

رابعا– ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة كانت مقررة بتاريخ 28 أفريل 2019؛ مما أثار ردة فعل شعبية قوية اتخذت شكل حراك شعبي كبير، خاصة مع تأزم الأوضاع الصحية الّتي عانى منها الرئيس، مما جعله يغيب عن الساحة السّياسيّة، والتواصل مع المواطنين الجزائريّين خلال عهدته الرئاسية الرابعة، وقد نتج عن هذه الوضعية استئثار مستشاره وأخيه السعيد بوتفليقة بالحكم في الجزائر، وظهوره القوي دون أي سند دستوري، وقد اتحذ ذلك ملمح تحكمه في صلاحيات أخيه الرئيس كسلطة تعيين كبار مسؤولي الدّولة[3].

خامسا:اشتداد الصّراعات الداخلية والأزمات داخل النظام، وترجع أبرز مظاهرها الى التدخل الضمني لأخ ومستشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسيد السعيد بوتفليقة لمنع رئيس المجلس الشعبي الوطني السعيد بوحجة من دخول البرلمان بالقوة، وإنهاء مهام الوزير الأول السيد عبد المجيد تبون بعد تعيينه بهذه الصفة مدة ثلاثة أشهر فقط نظرا لتصادمه مع رجال الأعمال الملتفين حول شقيق الرئيس، إضافة إلى فضيحة الكوكايين الّتي يرجع تنظيمها من قبل مسؤولي أمن كبار كرئيس الأمن الوطني عبد الغني الهامل سنة 2018 [4].

---

[1] – صادق حجال، **إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي، في الحراك الشعبي في الجزائر – جدلية الانتقال الدّيمقراطيّ والأمن المجتمعي**، مصر: دار الكتاب الحديث، 2020، ص ص 151.

[2] – **نفس المرجع**، ص ص 151–153

[3] -نيفين مسعد، "الجزائر وأزمة الربيع الثاني"، **الملف المصريّ**، العدد 58، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، القاهرة، يونيو2019، ص 11.

[4] – نيفين مسعد، "الجزائر وأزمة الربيع الثاني"، **مرجع سبق ذكره**، ص11 .

نتج عن أزمة البرلمان القاضية بالانقلاب على رئيسه، سيطرة النظام بعدها على البرلمان، من خلال المصادقة على أغلبية القوانين لصالح السّلطة، مما أدّى بالمقابل إلى فقد المواطن الثقة في البرلمان الذي يفترض أن يمثّله، ويدافع عنه، ويراقب مهام النظام، مما ساهم في العزوف عن المشاركة السّياسيّة ومقاطعتها[1].

من خلال التطرق إلى الأسباب السّياسيّة الّتي شكلت عاملا مهمّا في مطالبة الشعبين المصريّ والجزائريّ بإسقاط النظام، يظهر التشابه الكبير بين الحالّتين في غلبة الطابع السياسي لعوامل الانتقال والذي نتج عنه تدهورا في باقي الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، حيث أدّى ضعف أداء النظام السياسي القائم في عهد كل من حسني مبارك، وعبد العزيز بوتفليقة إلى نتائج سلبية على الدّولة، والحياة السّياسيّة بالبلدين، مما نتج عن ذلك انتشار أشكال الفساد السياسي، والتزوير، والعزوف الانتخابيّ...الخ، إلا أن المتمعن في الخلفيات الحقيقية في الأسباب السّياسيّة المباشرة، المشتركة في البلدين مرده إلى صورتين أساسيتين هما:

أ- **استفادة الرئيسان من فترة حكم طويلة من خلال التعديلات الدستورية وفتح العهدات**، مما نتج عنه نفي الطابع الجمهوري للبلدين، ففترة الحكم الّتي استفادا منها كانت نتيجة التعديلات المتكررة للدساتير الّتي نصت على فتح العهدات لترشحهما، ومشروع الإصرار على البقاء في الحكم؛ حيث دامت فترة حكم حسني مبارك 30 سنة، أما عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد تم إحصاء 20 سنة حكم بالنسبة له.

ب- **مشروع البقاء في الحكم** من خلال مشروع التوريث في الحالة المصريّة؛ الذي حاول من خلاله الرئيس المصريّ حسني مبارك توريث الحكم لنجله جمال مبارك، من أجل تسليمه السّلطة في الانتخابات الرئاسية الّتي كانت مبرمجة سنة 2011، أما عن الجزائر فإن الأمر خص ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة رغم تدهور وضعه الصحي، واستفادة مسشاره وأخيه من هذا الوضع في حكم البلاد بمعية مجموعة من رجال السياسة والمال، وعلى هذا الأساس يظهر التشابه الكبير في الوضعية السّياسيّة الّتي شهدها البلدان فيما يخص وضعية الرئاسة والخطط الّتي تم وضعها لتمديد الحكم لكلا الرئيسين.

المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر

ترجع أهم الأسباب الاقتصادية لاشتعال فتيل الاحتجاجات في مصر والجزائر إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية، وتدني الخدمات العمومية بها، والّتي خلفت بدورها تبعات قاسية على نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تدهور حالته الاجتماعية، ويمكن ذكر تفاصيل هذه الأسباب كالتالي:

[1] - أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

يرجع فشل نظام حسني مبارك في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها عدم وجود عدالة توزيعية، وانتشار الفساد المالي والإداري وتبعاته الاجتماعية، إضافة إلى تزاوج السّلطة والثروة في نظام حكمه، مما نتج عنه ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة[1]، وقد اتخذ ذلك مجموعة من المظاهر أهمها:

أولا: ارتفاع حجم الديون وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث كشف تقرير البنك الدّولي عن ارتفاع حجم الدين العام المحلي لدولة مصر إلى 651 مليار جنيه في نهاية شهر سبتمبر2007، بزيادة تقدر ب 13.8 مليار جنيه مصري خلال ثلاثة أشهر الّتي سبقت شهر سبتمبر، وهي شهر (جويلية 2007)، وهذا الارتفاع كان بنسبة 52.5مليار جنيه مصري مقارنة مع سنة 2006، كما كشف التقرير كذلك عن ارتفاع حجم الديون المصريّة الخارجية لنفس السنة ب 165.3 مليار جنيه[2].

وبناء على هذه المعطيات صنف تقرير البنك الدّولي مصر ضمن الدّول المنخفضة الدخل، ورتب اقتصادها في المرتبة 126 من بين 178 دولة، وقد نتج عن ذلك انخفاض الأنفاق الحكومي، وعلى رأسها قطاع الصحة، إضافة الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى نسبة 40 بالمائة، بينما وصل انخفاض الأجور بنسبة 6 بالمائة، أما معدل التضخم فوصل هوالآخر إلى ما نسبته 12بالمائة[3].

ثانيا: تفشي الفساد الإداري والمالي الذي نتج عن سياسة تحرير الاقتصاد في مصر، حيث تم رصد تضخم الثروات بين صفوف النخبة الحاكمة الّتي استفادت من سياسة السوق المفتوح، وساد بينها مظاهر الفساد كالرشوة، والحصول على الصفقات المشبوهة، واحتكار القطاعات لفائدة كبار رجال أعمال الحزب الوطني الدّيمقراطيّ (الحزب الحاكم)، وفي هذا الصدد رتب تقرير منظمة الشفافية الدّولية الرتبة 98 من أصل 178 دولة، بعد حصولها على 3.1 درجة على 10 درجات في مؤشر الفساد سنة 2011[4].

---

[1] - رضوى عبد الفتاح فرج عبد الفتاح، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتداعيات "، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، العدد 20، جامعة عين الشمس(مصر)، 2019، ص 528.

[2] -أحمد منيسي، **حركات التغيير الجديدة في الوطن العربيّ–دراسة للحالة المصريّة**، الامارات العربيّة المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص 105.

[3] – **نفس المرجع**، ص ص 105–106.

[4] – منظمة العفوالدّولية، **تقرير بعنوان مصر تنتفض– أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير**، لندن، 2011، ص 7.

كما عرفت الجزائر هي الأخرى حالة اقتصادية متدنية فقد ميز فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مدار 20 سنة، الاعتماد على سياسة وفلسفة شراء السلم الاجتماعي، والعمل على تسويقها إعلاميا وسياسيا، سيما في ظل انتشار موجات الرّبيع العربيّ سنة 2011، والّتي حاول تجاوزها من خلالها اعتماد نمط الانتقال من أعلى من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات السّياسيّة والاقتصادية أبرزها تعديل دستور 2016؛ الذي نص على ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية الى جانب اللغة العربيّة ورفع حالة الطوارئ، وكذا سن قانون الإعلام [1].

أما فيما يتعلق بالشق الاقتصادي وما ميزه سنة 2019 من احتجاجات، فتمثلت أهم مظاهره في دعم الشباب من خلال مشاريع وصفت بالفاشلة كان غرضها شراء الأمن الاجتماعي؛ خاصة مع تزامنها مع ارتفاع أسعار البترول واحتياطي الصرف[2]، إلا أن هذه السياسة لم تدم نظرا للانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 2014، مما نتج عنه مراجعة السياسة الاقتصادية للبلاد بتبني سياسة التقشف وتجميد العديد من البرامج التنموية، مما أثّر سلبا على المواطن الجزائريّ[3].

شكل عامل تفشي الفساد الإداري والمالي هوالآخر أحد أهم الأسباب الاقتصادية لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ، حيث أفادت معظم المؤشرات الّتي وضعتها المؤسسات الدّولية إلى أن الجزائر تشهد فسادا ماليا وإداريا، وفي هذا الإطار صنفت منظمة الشفافية الدّولية الجزائر سنة 2018 في المرتبة 105 من أصل 180 دولة، أما التقرير الدّولي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لنفس السنة فقد احتلت الجزائر فيه الترتيب 92 من أصل 140 دولة، ويرجع هذا التصنيف إلى تدني الجزائر في مختلف محاور الترتيب كجودة المؤسسات، جودة البنية التحتية، المعدل العام للصحة، عوامل تطوير الابدّاع ووالابتكار..الخ[4].

وعطفا على العوامل ذات الطابع الاقتصادي الّتي مثلت أحد أسباب مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر؛ يمكن إضافة عامل آخر لا يقل أهمية عنها؛ وهوضعف السياسة النقدية الجزائريّة في التصدي لتبعات انخفاض أسعار البترول سنة 2014، واستبعاد حل الاستدانة الخارجية، والّتي قامت على أساس تبني استراتيجية

---

[1] - الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، **دستور 2016**، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر،2016.

[2] - أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 98-99.

[3] - **نفس المرجع**، ص 99.

[4] - سايح فاطيمة، "دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر-دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي،" **مجلة التكامل الاقتصادي**، العدد3، جامعة أدرار، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 37.

التمويل غير التقليدي القائمة على السماح للبنك المركزي الجزائريّ بطبع النقود، وإقراضها للخزينة العمومية على أن لا يتجاوز سقف الاقتراض 11 مليار دولار سنويا مدة 5 سنوات[1].

وقد تمثلت أهم نتائج التمويل غير التقليدي الّتي اقترن تنفيذها بعدم احترام سقف الاقتراض (تبين أن حجم الأموال الّتي تم طبعها سنة 2015، قدر ب 20 مليار دولار)، ودخول البلد في أزمة تضخم أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائريّ؛ مما نتج عنها انخفاض قيمة الدينار الجزائريّ مقارنة مع الدّولار الأمريكي بنسبة قدرت بـ48 %منذ سنة 2014، وبالتالي ارتفاع الأسعار الذي أثر بعدها على القدرة الشرائية للمواطن [2].

المطلب الثالث: الأسباب الإجتماعية لمطالب الانتقال في مصر والجزائر

مثّل العامل الاجتماعي أحد الأسباب الّتي أدت لانتفاضة الشعبين المصريّ والجزائريّ، ويعود ذلك الى معاناة المواطن بهما من مجموعة من المشاكل الاجتماعية؛ الّتي حالت دون أن يحقق حياة اجتماعية كريمة أبرزها، البطالة وانخفاض المستوى المعيشي؛ مما نتج عنه انخفاض مؤشرات التنمية البشرية.

نتج عن الحالة الاقتصادية في مصر تدهورا للأوضاع الاجتماعية بها، مما نتج عنه تدنيا في الوضع الاجتماعي للمواطن المصريّ، وقد تمثلت أهم مظاهر ذلك في ارتفاع معدلات الفقر، وعدم المساواة في توزيع المداخيل بالإضافة إلى البطالة؛ سيما مع ارتفاع عدد السكان إلى 80 مليون نسمة، والذي يعيش 32 مليون نسمة منهم على خط الفقر أوأدنى منه؛ أي ما يعادل بدولارين في اليوم لكل فرد[3].

وعطفا على هذه النتائج فإن تبعات الخصخصة الحكومية الّتي عرفتها مصر أفرزت هي الأخرى فقدان آلاف العمال لمناصبهم في الشركات المملوكة للدولة، وقد نتج عن تدني الاقتصاد المصريّ كذلك أزمة حادة في السكن؛ حيث تم إحصاء 12.2 مليون نسمة يعيشون في البيوت العشوائية، نصفهم في القاهرة الكبرى سنة 2011، أما نسبة البطالة الّتي عانى منها الشباب المصريّ قبل الثور فقد وصل الى ما يعادل 16.7 بالمائة، مما نتج عنه ظواهر اجتماعية خظيرة على المجتمع المصريّ أبرزها الانتحاروالدخول الى عالم الجريمة،إضافة الى الهجرة غير الشرعية [4].

---

[1] - سايح فاطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2] – **نفس المرجع**، ص 38

[3] - محمد صابر عراب،" توثيق الثّورة المصريّة وكتابة التاريخ"، في **الثّورة المصريّة –الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة:المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012، ص 166.

[4]- محمد صابر عراب، **مرجع سبق ذكره**، ص166.

وفي هذا المجال فقد أكدت التقارير الدّولية الوضعية السيئة لمؤشرات التنمية البشرية الّتي يعيشها المواطن المصريّ، فصنف تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010 مصر ضمن الدّول الّتي تتميز بمؤشرات تنمية بشرية منخفضة جدا، وقد سمتها بالدّول الّتي تعرف فقرا متعدد الأبعاد، حيث قُدّر معدل الفقر البشري بنسبة 33 بالمائة سنة 2007، وقد أرجع السبب في ذلك إلى عدم المساواة في طريقة توزيع الدعم الوطني لخدمات الصحة والتعليم [1].

وأما ما تتعلق بالحالة الجزائريّة فقد عرفت كذلك مؤشرات تنمية اجتماعية وبشرية متدنية خصت المواطن الجزائريّ، مما جعله يثور هوالآخر على النظام، وترجع أسباب هذا التدني الى تردي الأوضاع الاقتصادية بطريقة طردية، وتبرز أهم مؤشرات هذا التدني الى انخفاض المستوى المعيشي للمواطن الجزائريّ، وقدرته الشرائية، حيث بلغت نسبة البطالة 11.6 % نهاية سنة 2018؛ أي ما يعادل مليون و465 ألف بطال من ذوي الشهادات الجامعية، بالإضافة إلى مشكل السكن الذي عانى منه الجميع[2].

وأبرز الظواهر الاجتماعية الّتي ظهرت في المجتمع الجزائريّ سيما فئة الشباب هي تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، جرائم السرقة والقتل، تدهور الأحياءالشعبية وتدني الخدمات بها، وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في نشأة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الّتي تعتبر أحد أهم جرائم تهريب البشر، والّتي أدت في الكثير من الاحيان الى خلق خلايا إرهابية تهدد أمن الدّولة في هذا الشأن [3].

يمكن استخلاص أن الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر ومؤشراتها متشابهة جدا ومشتركة، سيما ما يتعلق بانتشار الفساد الإداري والمالي، حيث تم تصنيف الدّولتين في مراتب متأخرة، تكاد تكون متوازية من قبل المنظمة العالمية للشفافية من حيث مؤشر الفساد الإداري والمالي، وقد نتج عن هذا الأخير ارتفاع معدلات العجز في الميزانية، والتضخم في كلا البلدين؛ الذي أدّى بدوره إلى ارتفاع الأسعار، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين، وبالتالي تسجيل تردي في

[1] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدّول العربيّة لسنة 2011**، القاهرة: المركز الجهوي للدول العربيّة، 2011، ص 28.

[2] – سايح فاطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[3] -فارس بن صغير، "ذهبية أوموسى، الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائريّ منها"، **مجلة آفاق لعلم الإجتماع**، جامعة البليدة –الجزائر–، العدد 02، 2015، ص ص 319–320.

الأوضاع الاجتماعية للبلدين الّتي اتخذت مظاهر كثيرة أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ومنه انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في البلدين من تعليم وصحة.

ويبقى الاختلاف في الشأن الاقتصادي المصريّ والجزائريّ كما تم الإشارة إليه أن مصر كانت تعاني من المديونية الخارجية، عكس الجزائر الّتي عانت في تلك المرحلة من انخفاض أسعار البترول الّتي أثرت على البرامج الوطنية، والّتي تم مواجهتها بتبني سياسة التمويل التقليدي لتفادي المديونية الخارجية.

	مصر	الجزائر	المقارنة
الأسباب ذات الطابع السياسي	الإصرار على البقاء في الحكم، من خلال التعديلات الدستورية الّتي أدت إلى خنق الحياة السّياسيّة بمصر، وإطالة فترة حكم حسني مبارك دامت 30 سنة	التعديلات الدستورية الّتي كرست استئثار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالحكم مدة 20 سنة مع تسجيل ترشحه لعهدة رئاسية خامسة كانت مقررة بتاريخ 28 أفريل 2019، رغم الظروف الصحية السيئة الّتي كان يعاني منها.	تشابه
	–تجميد الحياة السّياسيّة، والضغط على الأحزاب السّياسيّة لإبعادهم عن الانتماء لأي حزب آخرغير الحزب الحاكم الاستبداد السياسي وسيادة الدّولة البوليسية، – احتكار الحزب الواحد السّلطة، وهوالحزب الحاكم	جمود الحياة السّياسيّة في البلاد، وانتشار الفساد السياسي، .وعدم وجدوأحزاب معارضة	
	–احتكار، وسيطرة كل من السلطتين التنفيذية، والأمنيّة، والبيروقراطية، مما ساهم في عرقلة العمل السياسي، وبالتالي إعاقة العملية الدّيمقراطيّة	هشاشة مؤسسات الدّولة وتراجع ثقة المواطن فيها	
	–رغبة حسني مبارك في توريث الحكم لنجله جمال مبارك	استئثار مستشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأخيه السعيد بوتفليقة بالحكم في الجزائر، وظهوره القوي دون أي سند دستوري، من خلال تحكمه في صلاحيات أخيه الرئيس كسلطة تعيين كبار مسؤولي الدّولة مما نتج عنه اشتداد الصّراع بين كبار المسؤولين في الجزائر.	تشابه
الأسباب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي	تفشي الفساد الإداري والمالي الذي نتج عن سياسة تحرير الاقتصاد، حيث تم رصد تضخم الثروات بين صفوف النخبة الحاكمة	تفشي الفساد الإداري والمالي	تشابه
	تدني الوضع الاجتماعي للمواطن المصريّ، وعدم المساواة في توزيع المداخيل بالإضافة إلى البطالة، سيما مع ارتفاع عدد السكان إلى 80 مليون نسمة،	ارتفاع الأسعار، وتدهور المستوى المعيشي للمواطن الجزائريّ وانخفاض قدرته الشرائية	تشابه
	ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وأزمة السكن	ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.	تشابه
	ارتفاع حجم الديون الخارجية وارتفاع مستويات التضخم	ارتفاع معدلات التضخم بسبب سياسة التمويل غير التقليدي الّتي تم اعتمادها لمواجهة الاستدانة الخارجية	تشابه

جدول 1: أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر ومقارنتها من إعداد الباحثة

المبحث الثاني: دور الفواعل المدنيّة والسّياسيّة في الانتقال الدّيمقراطيّ بمصر والجزائر وموقف المؤسّسة العسكريّة منه

بعد التعرف على أهم أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر، والّتي اتخذت ملمح التظاهر والاحتجاج للمطالبة بالتغييروالإصلاح في جميع مجالات الحياة في البلدين، سوف يتم ربط الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين بالعلاقات المدنيّة العسكريّة، وذلك من خلال إبراز دور الحركات الاحتجاجية والفواعل المدنيّة والسياسة ومكانتها في هذا الانتقال، وبالمقابل سوف يتم عرض موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب هذه الحركات الاحتجاجية على أساس أن موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال هوجوهر ربط العلاقات المدنيّة العسكريّة بمتغير الانتقال الدّيمقراطيّ، والذي على أساسه سوف يحدد مسار العملية بالإيجاب أوبالسلب.

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية ونمط الانتقال من أسفل

لم تقم مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في كل دول الوطن العربيّ الّتي شهدت حراكا ضد الأنظمة السائدة بمبارة الفواعل السّياسيّة سيما الأحزاب منها، بل تم تبنيها من قبل حركات إحتجاجية شعبية مثلت الفاعل المدني السياسي الجديد في مشهد الانتقال الدّيمقراطيّ بها، وعلى هذا الأساس سوف يتم التعرف عليها من حيث خصائصها وطبيعتها في مصر والجزائر.

اتخذ المشهد المدني في الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر شكل التظاهرات الشعبية، والاحتجاج الجماهيري، وبالتالي فان تكييف مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ بالدّولتين يصنف على أنه انتقال من أسفل، وهوالانتقال الذي يقوم على مطالب شعبية وثورات ترفض النظام القائم، وتطالب باستبداله بآخر ديمقراطي.

كان للشق المدني المتمثل في الشعب بكل طبقاته دور كبير في المطالبة بالانتقال الدّيمقراطيّ، وعلى هذا الأساس فقد برز الشعب في كلا البلدين كفاعل أساسي للمطالبة بالتغيير.

أولا: تطور الحركات الاحتجاجية في النظام السياسي المصريّ والجزائريّ.

مر التطور التاريخي للشارع المصريّ في رفضه لسياسيات نظام مبارك من خلال مجموعة من الاحتجاجات بأربع مراحل، تمثلت أولاها في المظاهرات الخاصة بانتفاضة فلسطين عام 2000، والاحتجاجات ضد الغزوالأمريكي للعراق سنة 2003، أما المرحلة الثانية فتميزت بتشكيل حركات شبابية معارضة للنظام هدفها الإصلاح والتغيير السياسي والدستوري، وبدأ نشاطها بين سنة 2004، و2006 متبنية الأسلوب السلمي في التعبير عن مطالبها، أهمها الحركة المصريّة للتغيير، والحملة الشعبية للتغيير، وعن المرحلة الثالثة فقد

امتدت من سنة 2006 إلى سنة 2009، وتميزت بتعبئة الجمهور المصريّ من أجل القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد فشلها في التعبئة الشعبية في الانتخابات البرلمانية لسنة 2005، وآخرها فترة 2010الى 2011.[1]

أما المرحلة الأخيرة المتعلقة بالحركات الاحتجاجية في مصر فقد جاءت كردة فعل على نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية على التوالي في مصر، مثّلها حراك واحتجاجات 25 يناير 2011، الذي جاء رافضا لمشروع التوريث لنجل الرئيس، وما فجر شرارة حراك الجماهير وغضبها، هومقتل المواطن المصريّ خالد سعيد من طرف قوات الأمن[2]*؛ والذي وصف بالوحشي[3].

قاد حراك مصر الذي اتخذ 25 يناير 2011 تاريخ كانطلاقة له مجموعة من الحركات الاجتماعية الّتي تم تسميتها بالحركات الاجتماعية الجديدة، وقد تبنته في هذا أولا حركة 6 أفريل، ثم انضمت لها حركة كفاية، بعدهما حركة الإخوان المسلمون، لتلتحق بها قوى سياسية واجتماعية اجتمعت كلها، واشتركت في مطالب تنادي بالإصلاحات السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، وقد توسعت أماكن الاحتجاج لتشمل القطر المصريّ من القاهرة، الإسكندرية، شمال سيناء، بورسعيد، والإسماعيلية...الخ.

عرفت الحالة الجزائريّة هي الأخرى مجموعة من الحركات الاحتجاجية منذ استقلالها الى غاية حراك 2019 أبرزها حراك سنة 1963، الذي كان بقيادة آيت أحمد كان سببها رفض منطقة القبائل استيلاء النظام على الحكم بالقوة، كما شهدت حراك منطقة القبائل المعروف بالربيع الأمازيغي سنة 1980 تمثلت أهم مطالبه في الدفاع عن الهوية الأمازيغية والثقافة البربرية، ويبقى أبرز حراك ذوطبع شمولي عرفته الجزائر ذلك الذي ارتبط بأحداث 5 أكنبور 1988، والذي خرجت من خلال الجماهير الجزائريّة بكل فئاتها وتنظيماتها النقابية والنسوية للمطالبة باصلاحات اقتصادية واجتماعية نظرا للوضعية الّتي عاشتها البلاد ونظرا لانخفاض أسعار

---

[1] - دينا شحاته، **حركات الشباب وثورة 25 يناير، في الرّبيع العربيّ في مصر الثّورة وما بعدها**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة،2012، ص ص 126-136.

*- انتشرت قضية مقتل المواطن المصريّ خالد سعيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب قتله وتعذيبه بطريقة وحشية من قبل قوات المخابرات الأمنيّة المصريّة، وفي هذا الإطار تم تنظيم حركات احتجاجية ومظاهرات تحت شعار بكلنا خالد سعيد، استنكرت الفعل الاجرامي وطالبت بمحاسبة المنفذين لقتله.

[3] – دينا شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص 136

النفط من 30 الى 10 دولار للبرميل الواحد، وتبعات ذلك على الوضع الاقتصادي للبلاد خاصة وان اقتصاد الجزائر يقوم على أساس الريع البترولي[1].

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، عرفت الجزائر كذلك حركات احجاجية تميزت بأعمال شغب وعنف كبيرين وهي حركة الربيع الأسود ذات الأصول الأمازيغية الّتي ارتبطت بمنطقة القبائل سنة 2001، تلتها الاحتجاجات التي تزامنت مع ثورات الرّبيع العربيّ سنة 2011، والّتي لم ترق لا في تنظيمها ولا في مطالبها الى ما وصلت اليه مثيلاتها في باقي الدّول العربيّة، وقد شهدت استثناء من خلال تجاوب النظام السياسي معها بصفة ايجابية بتبني مجموعة من الاصلاحات السّياسيّة والاجتماعية[2]

قام الحراك الاحتجاجي في الجزائر في فبراير 2019 على أساس رفضه لأزمة سياسية كبيرة عرفتها البلاد تمثلت في عجز الخطاب السياسي، وأدواته التنفيذية في إقناع المواطنين الجزائريّين للاحتكام إلى مؤسسات وأجهزة الدّولة الإدارية والعمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها، فيُقدمون على الاحتجاج ليتحول الاحتجاج في فضاء تمارس فيه مفاوضات بين المحتجين وأصحاب القرار السياسي [3]، يضاف الى ذلك السبب الرئيس المتمثل في الاعتراض على ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة؛ حيث اعتبر المحتجون ذلك إهانة أن يواصل حكمهم رئيس مريض، أفقدته جلطة دماغية، القدرة على القيام بالنشاط العادي للرؤساء مثل عقد اجتماعات منتظمة للحكومة، إلقاء خطب على الشعب والقيام بزيارات خارجية [4].

كان حجم الحراك في الجزائرسنة 2019 غير مسبوق ليس فقط، خلال عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولكن في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، فقد شمل أغلب المدن الرئيسية، وبلغت أعداده أرقاما هائلة وصلت الملايين، وتجاوزت التقسيمات الجغرافية والاجتماعية، فامتدت من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وحتى مناطق القبائل مثل(البويرة، تيزي وزو، بجاية، وغرداية). وجميع الفئات الاجتماعية بمختلف تنوعاتها الأيديولوجية والعمرية، والحضرية والريفية، والطبقات الوسطى والطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي[5].

---

[1] - معاش الطيب، بكاي رشيد،"كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر–محطات تاريخية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2021، ص ص 195–196.

[2] - عربي بومدين، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، **سياسات عربية**، العدد 25، الدوحة، مارس 2017، ص 35.

[3] – الطاهر سعود، مهور باشة، "المدينة الجزائريّة والحراك الاحتجاجي–مقاربة سوسيولوجية–" **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والسّياسيّة**، العدد 18، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، 2016، ص 96

[4] - مركز الجزيرة للدراسات، **الحراك الشعبي بالجزائر :الدوافع والمآلات**، الدوحة: 2019، ص2

[5] - **نفس المرجع**، ص ص 2–3.

ثانيا: خصائص الحركات الاحجاجية في مصر والجزائر:

تميزت الحركات الاحتجاجية في مصر والجزائر بمجموعة من المواصفات الّتي تكاد أن كون مشتركة، يمكن توصيفها وفقا للآتي":

1- الطابع الشمولي للحراك وقيادته الشبانية

تميز الحراك الاحتجاجي في مصر بتجمع لفئات شبانية، تنتمي الى خلفيات سياسية وعقائدية واجتماعية متعددة، وقد كان الهدف الأولي والمشترك لهذه الفئات الرغبة في تحقيق الحرية والمطالبة برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، وضمان حد من الانضباط لتحقيق مطالبهم، الّتي ألغت انتماءاتهم الدينية والسّياسيّة والحزبيّة[1].

كان للحركات الاجتماعية الجديدة في مصر الدور الأكبر، والأبرز في الدعوة لتنظيم التظاهرات الخاصة بـ 25 يناير 2011، الذي كان مصادفا لعيد الشرطة، مطالبة برفع حالة الطوارئ، وإقالة وزير الداخلية " حبيب العادلي"، تم التنسيق بين مختلف الحركات الاجتماعية والشبابية في ائتلافات منسقة فيما بينها للإعلان عن التجمهر والتظاهر في ميدان التحرير[2].

وقد مثل عنصر التنظيم السمة الغالبة للحركات الاحتجاجية في مصر، واختلفت طبيعة حركات التغيير فيها من حيث الحجم والتنظيم والانتشار، فنجد أن من بينها من وصلت درجة تنظيمها إلى درجة بلورة تنظيم هيكلي واضح، وحوت مجموعة كبيرة من النخب، وامتد نشاطها إلى كافة محافظات الجمهورية، بينما كانت بعضها محصورة في القاهرة فقط، أوعبر مواقع الانترنت، وهناك من انصب اهتمام بعضها بمطالب ذات صبغة مهنية فقط [3].

تميزت تركيبة هذه الحركات باشتمالها على عناصر جيلية جديدة لم تكن منخرطة في قوى سياسية أو اقتصادية قبل، كما حوت كذلك أعضاء من جيل السبعينات قام بدور قيادي وموجه، وضمت جيلا كان منضويا تحت منظمات المجتمع المدني، وهو جيل تشبع بأفكار الوعي والثقافة التنظيمية [4]، وقد وصلت درجة التنظيم

---

[1] -مصطفى حمارنة، **مصر 2011 من الحراك الى الثّورة- دراسة حالة-**، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات،2011، ص 1.

[2] – دينا شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص ص -138-139.

[3] - أحمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 151-152.

[4] – **نفس المرجع** ، ص ص 152-153.

الخاص بالحركات الاحتجاجية المصريّة اعتمادها على مجموعة مهمة ومميزة من الوسائل أبرزها التظاهر، المؤتمرات الصحفية، البيانات، وحتى اللجوء إلى الدعوات القضائية كآليات مهمة وأساسية في نشاطها[1].

وفي المقابل المتعلق بالحالة الجزائريّة، فقد تم تسجيل مشاركة كل مكونات المجتمع الجزائريّ في الحراك الاحتجاجي، حيث شملت هي الأخرى شبابا وشيوخا وكهولا، إضافة إلى مكونات المجتمع المختلفة من عرب وقبائل ومزاب وشاوية، تم من خلالها التغاضي عن مختلف المشاكل الإثنية الّتي كانت متواجدة سابقا رغم اختلاف انتماءاتهم السّياسيّة والاديولوجية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تم تلقيب الحراك بحراك فخامة الشعب الذي جعل من الشارع فضاء للمطالبة بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من خلال مطالبته بمكافحة الفساد وإنهاء النظام القائم [2].

وفي نفس السياق أجمع كل المشاركين في الحراك على مطالب مشتركة، ومثل بذلك فضاء لتعبير الفئات المشاركة فيه عن سخطها من النظام وسياساته الفاشلة، والمطالبة بإرساء حكم جديد يستجيب لقواعد الدّيمقراطيّة، والحكم الراشد[3].

من خلال ما تم التطرق اليه فيما يخص تنظيم الحركات الاحتجاجية ومكوناتها في كل من مصر والجزائر، يتبين التوافق الكبير بينهما في نمط المطالب المشتركة، ومشاركة جميع الأطياف خاصة الفئات الشبابية ودرجة الوعي الذي تحلوا به، ويبقى الاختلاف البارز بين الحراكين في الجانب التنظيمي للحراك، بحيث أن الحراك الشعبي في مصر كان يتميز بالتنظيم في أدائه ومطالبه عكس الحراك الجزائريّ الذي تميز بعدم التنظيم، ويعود ذلك كون الحراك المصريّ تبنته حركات اجتماعية كان لها دور كبير وخبرة مسبقة في التعبئة الجماهيرية، وهي الّتي تبنت الحراك ونظمته، (وكان أبرز هذه الحركات كفاية، 6 أكتوبر، خالد سعيد...الخ)، وقد ساندها في ذلك وقوف حركة الإخوان المسلمين الحركة الاسلاميةالّتي كانت أول المبادرين بعده في حشد الجماهير للاحتجاج.

---

[1] – دينا شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 136–138.

[2] – سيلية أمغار، "الحراك الشعبي في الجزائر: الأسباب والتداعيات"، **في الحراك الشعبي في الجزائر–جدلية الانتقال الدّيمقراطيّ والامن المجتمعي**، مصر: دار الكتاب الحديث، 2020، ص ص 222–223.

[3] – عائشة دويوي، "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)"، **مجلة العلوم القانونية والسّياسيّة**، جامعة الوادي، الجزائر،العدد 11، أفريل 2020، ص 837.

2-الطابع السلمي للحركات الاحتجاجية

اتخذت الحركات الاحتجاجية الّتي اندلعت في كل من مصر والجزائر الطابع السلمي، حيث عبرت من خلالها فئات كبيرة عن مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية في شكل ديمقراطي ذونزعة سلمية في شكل إضرابات ومسيرات سلمية.

وفي هذا الإطار عرف الشعب المصريّ المحتج بثقافة جديدة في الاحتجاج، ترسخت هذه الثقافة من خلال أيام الثّورة الأولى، تعددت فيها مخططات التظاهر أبرزها الاعتمادعلى رفع الشعارات واتباع أساليب صنفت بغير التقليدية كالتجمع في الميادين والساحات العامة؛ بدءا بمراكز القاهرة وصولا الى الاسكندرية والسويس، وقد اتسمت هذه الاحتجاجات بالطابع السلمي سواء بالنسبة للتظاهر أوالتعبئة، مما ساعدها على كسر حاجز الخوف وتقوية مكانها وتمددها كفاعل ساسي جديد[1].

اندلعت الحركات الاحتجاجية في فبراير 2019 في الجزائر واتخذت هي الأخرى الطابع السلمي، عبّر من خلالها الشعب الجزائريّ عن مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية في شكل ديمقراطي، وفي ومسيرات سلمية بعيدا عن الفوضى واستعمال العنف، مما جعل الكثير من المحللين يصفونه بالنضج السياسي لإنتشار ثقافة المواطنة بين أفراده [2]، وفي هذا الشأن صنّفت ظاهرة الاحتجاج بالجزائر على أنها نموذج جديد ومختلف عن أشكال الاحتجاج في الدّول الّتي عرفت ما سمي بالرّبيع العربيّ رغم أنه عرف امتدادا زمنيا كبيرا، لم يتم ضمنه تسجيل أي أعمال عنف أوضحايا[3].

وترجع هذه السلمية الّتي تميز بها الحراك الجزائريّ إلى عاملين أساسين هما استفادة الشعب الجزائريّ من تجربة العشرية السوداء الّتي مرت بها الجزائر، والّتي نتج عنها آلاف القتلى من جهة، واستفادته كذلك من تجارب دول الربيع العربيّ، الّتي عرفت موجة كبيرة من العنف سواء من المتظاهرين أومن قبل قوات الأمن، حيث خرجت شعوب هذه البلدان بأزمات أمنية كبيرة وصلت إلى حد قيام حرب أهلية مثل سوريا واليمن وليبيا من جهة أخرى[4].

---

[1] - محمد عبد العال،" تأثير سياسات الشارع في عملية الانتقال الدّيمقراطيّ:دراسة مقارنة بين تونس ومصر بعد عام 2011"، **سياسات عربية**، العدد 34، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، ص 63.

[2] -سيلية أمغار، **مرجع سبق ذكره**، ص 222

[3] -عبد القادر بوعرفة، "الحراك الشعبي بالجزائر:الدوافع والعوائق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، 2019، ص ص 13-14.

[4] - عائشة دويوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 838.

3- الاعتماد على الانترنات وشبكات التواصل الأجتماعي كأهم آلية لتظيم الاحتجاج

اعتبرت الأنترنات ووسائل التواصل الاجتماعي كآلية أساسية وفاعل أساسي في الحشد والتعبئة في التنظيم للتظاهر والاحتجاج في موجات الحراك الّتي عرفتها دول الوطن العربيّ ابتداء من سنة 2011، وتم اعتبارها كطرق جديدة في الاتصال عبر البيئة الرقمية؛ مما يسمح للمجموعات من الناس بامكانية الالتقاء والتجمع على الأنترنات وتبادل المنافع والمعلومات، بشكل يسمح لهم إسماع صوتهم الى العالم[1]، فالحالة المصريّة في حراكها الجماهيري اعتمدت على أدوات الاتصال الحديثة، والانترنت، مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات، ومجموعات البريد الالكتروني، وبالتالي استطاعت مطالب الحراك وطريقة نشاطه أن ترفع وتؤسس عبر هذه الوسائل بكل استقلالية، كأماكن وتواريخ التجمع والتظاهر متجاوزة بذلك القيود الّتي فرضتها الدّولة على العمل السياسي[2].

أما الحراك الشعبي الجزائريّ، فقد عرف تغطية كاملة ومفصلة للتظاهرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تم رصد الدعوة للتظاهر عبرها افتراضيا، ليتم الانتقال بعدها إلى الميدان في مختلف شوارع الولايات [3]، فاعتبرت وسائل التواصل بهذا المعنى قد فرضت نموذجا جديدا في تكوين الرأي العام الجزائريّ وتوعيته وتفاعله ومشاركته السّياسيّة من خلاله رفضه للوضع القائم [4].

4- مدنية الحراك وعدم تبنيه من قبل أي جهات رسمية

تميزت معظم الحركات الاحتجاجية المصريّة الّتي ثارت ضد نظام الرئيس المستقيل حسني مبارك بحركات أسسها شباب، وتمثل نشاط هذه الحركات خارج الأطر الرسمية من مؤسسات شرعية دستورية، وهي الأحزاب السّياسيّة بالدرجة الأولى سواء الموالية للنظام أوالمعارضة له، وقد تم تأسيسها بطريقة مغايرة لما هوعليه الحال بالنسبة للأحزاب السّياسيّة، سيما ما تعلق منها بالتعبئة، والتنظيم والتعبير الذي اعتمدته، فنجدها اعتمدت

---

[1] -انجي خيرت حمزة، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحشد لثورتي 25 يناير و30 يونيو"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد 41، جامعة عين الشمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، القاهرة،2017،ص144.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 137-138.

[3] -سيلية امغار، **مرجع سبق ذكره**، 223.

[4] - عبوفوزية، بداني فؤاد، "الحراك الشعبي الجزائريّ والوعي الاجتماعي في منصات التواصل الاجتماعي تمظهر الرسالة وتفاعل الوسيلة"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، العدد2، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص 179-180.

الفضاء الالكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات كأهم آليات نشاطها، كما بنت خطابا عاما ومشتركا سمي بالخطاب العابر للإيديولوجيات، ومثال هذه الحركات (حركة كفاية، كلنا خالد سعيد، 6 أفريل،...الخ)[1].

وقد عرفت الاحتجاجات في الحالة الجزائريّة، هي الأخرى بأن مطالب الانتقال بها اتخذت شكلا فجائيا، فلم يسبقه أي تنظيم ولا تخطيط قبل بدايته ميدانيا، كما شارك فيه المواطنون دون اتفاق مسبق، ولم يتبناه أي تنظيم أوشخصية معروفة[2]، إضافة إلى ذلك فقد تميز بغياب نخب تقوده؛ أي عدم وجود فئة تتكلم باسم الحركات الاحتجاجية وترفع بمطالبها وتتفاوض من خلالها مع النظام، وقد تمثل تبرير ذلك أن عدم وجود ممثلين عن الحراك وناطقين باسمه من شأنه العمل على عدم اختراقه واستعماله لأجندات خارجة عن مطالبه [3].

5- الطابع السياسي لمطالب الحراك

تميز الخطاب الفكري والسياسي للحركات الاحتجاجية في مصر بالجرأة والشمولية، حيث طرحت رؤى متكاملة حول ضرورة إعادة هيكلة النظام السياسي المصريّ من جديد؛ لضمان نفاذ القيم الدّيمقراطيّة في إدارة العملية السّياسيّة من خلال آليات حقيقية للتجديد السياسي، وفي هذا الإطار اختلفت مطالب هذه الحركات منذ ظهورها من خلال ثلاث موجات، وهي موجة ذات طابع سياسي رفعت شعار " لا للتمديد..لا للتوريث ولا للفساد"، أما الموجة الثانية فاتخذت مجال الاقتصاد مطلبا لها، وتمثلت مطالبها بتحسين الأجور، وأوضاع العمل، وتوفير الحد الأدنى من العيش، أما الموجة الثالثة فقد أجمعت بين المطالب السّياسيّة والاقتصادية[4].

وعلى الرغم من التراكمات الاقتصادية والاجتماعية الّتي كانت جزء من عوامل التظاهر والاحتجاج في الجزائر؛ إلا أن مطالبه اتسمت بالطابع السياسي أكثر من طابع آخر على عكس حراك 2011 الذي عرفته الجزائر والذي تزامن مع موجات الحراك الشعبي العربيّ الأولى، حيث كانت مطالبه ذات طابع اقتصادي اجتماعي بحت، وعليه فإن مطالب حراك 2019 اشتركت في شعارات ترتكز على مطالب سياسية وفي مقدمتها رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة خاصة مع تدهور حالته الصحية الّتي أبعدته عن منصبه كرئيس والقطيعة مع نظامه طبقا لمجموعة من المؤشرات أهمها استقلالية القضاء والصحافة، محاربة الفساد المالي والإداري وابتعدت عن أي مطلب فئوي ذوطابع اقتصادي أو اجتماعي أوطرح قضايا خلافية كمسألة

[1] – انجي خيرت حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 138

[2] – عائشة دويوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 838.

[3] - سيلية أمغار، **مرجع سبق ذكره**، ص 223

[4] –أحمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، 148-150.

الهوية [1]، وهذا ما تبين في الشعارات السّياسيّة الّتي تم تبنيها في الجمعات الأولى للحراك (المسيرات السلمية للحراك الشعبي كانت كلها تقريبًا بأيام الجمعة)؛ الّتي مكّنت كل المتتبعين للشأن الجزائريّ من التعرف على الطابع السياسي للأزمة في الجزائر؛ على أنها أزمة تتعلق بنظام الحكم، وممارساته وليست بسياساته الاقتصادية والاجتماعية وبرامجه التنموية الّتي اعتمد عليها منذ سنوات عديدة [2].

وحدة المقارنة	مصر	الجزائر	تقدير المقارنة
نمط الانتقال	الانتقال عن طريق الحراك والمظاهرات والاحتجاج (انتقال من اسفل)	الانتقال عن طريق الحراك والمظاهرات والاحتجاج (انتقال من اسفل)	تشابه
محتوى مطالب الاحتجاج	مطالب ذات طابع اقتصادي واجماعي غلب عليها الطابع السياسي	مطالب أساسها سياسي تمثلت في رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوفليقة لعهدة رئاسية خامس	تشابه الى حد كبير الا أن الاختلاف يظهر في الحالةالجزائريّة الّتي طبعها الاطار السياسي بدرجة أقوى
تأطير الحراك من قبل فواعل سياسية رسمية في الدّولة كالأحزاب	مدنية الحراك وعدم تبنيه من قبل أي جهات رسمية كالأحزاب عدا الحركات الاحتجاجية	مدنية الحراك وعدم تبنيه من قبل أي جهات رسمية كالأحزاب	تشابه وتطابق
آليات ووسائل النشاط	الاعتماد على الانترنت وشبكات التواصل كأهم آلية لتنظيم الحراك	الاعتماد على الانترانت وشبكات التواصل كأهم آلية لتنظيم الحراك	تشابه
الطابع السلمي للحراك	سلمية التظاهرات والاحتجاجات	سلمية الحراك الدائمة	تشابه إلى حد كبير واختلاف في ديمومة السلمية بالنسبة للحالة المصريّة مقارنة مع الحالة الجزائريّة
الحركات الاحتجاجية ومكوناتها	حركات اجتماعية منظمة، مؤطروها من فئة الشباب	حركات احتجاجية غير منظمة وغير مؤطرة شارك فيها كل الفئات العمرية بغض النظر عن الجهوية والتنوع الاثني	مظاهر الانتقال خصت الحركات الاجتماعية بقوة في الحالة المصريّة، أما نظيرها الجزائريّة فمثلت مظاهر الانتقال فيها بحركات احتجاجية غير منظمة

جدول 2: يبن مقارنة نمط مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر من اعداد الباحثة

[1] - ناصر جابي، "الحراك الذي غير الجزائريّين دون تغيير النظام"، **المنتدي الاقليمي الثالث والعشرين لحركة حقوق الانسان، القاهرة:** مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2021، ص ص 62-63.

[2] - عبد الله بلغيث، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2019، ص 3.

المطلب الثاني: القوى السّياسيّة والمدنيّة ومطالب الانتقال في مصر والجزائر

أجمعت كل الدراسات السّياسيّة والأكاديمية عن عجز الأحزاب السّياسيّة في الدّول العربيّة كافة بما فيها مصر والجزائرعن ممارسة دورها في التعبير عن تجميع المصالح وقيادة التغيير في البلدين، ومقابل هذا الغياب والعجز إحتلت مكناتها في الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الّتي كانت السباقة في انتشار بداية المطالبة بالانتقال الدّيمقراطيّ، لتصبح بذلك بديلا سياسيا عنها وفاعلا جديدا في الساحة السّياسيّة، وعلى الرغم من هذا الغياب الا أنه تم رصد التحاق مجموعات سياسية بهذه الحركات ومحاولة رسم خارطة الانتقال كطرف داعم في البلدين.

عرفت مصر تقييد التعددية الحزبيّة واحتكار الحزب الوطني الدّيمقراطيّ الملقب بحزب الدّولة، للسلطتين التشريعية والتنفيذية عجزها عن التواصل مع الشارع المصريّ ومطالبه الحقيقية، إضافة إلى شخصنة السّلطة بها وضعف المنافسة والمعارضة فيها واندماجها في الجهاز البيروقراطي للدولة، وقيامها على استقطاب رجال الأعمال [1].

أما عن موقفها من مطالب الانتقال أومشاركتها في الثّورة فقد تم الاشارة قبلا أن مطالب الانتقال بمصر جاءت بمبادرة من حركات اجتماعية شبابية لم تتبناه أي قوى سياسية رسمية، وقد ظنت الاحزاب أن الوقفة الاحتجاجية الّتي نظمها شباب الحركات الاجتماعية سوف تتنهي في نفس اليوم بوفقة ضمير أمام دار القضاء العالي، وفي هذا الإطار رفض حزب التجمع من خلال بيان المشاركة في التظاهرات على أعتبار أن يوم 25 يناير غير ملائم على أساس أنه تصادف مع عيد الشرطة الوطني، كما أصدر نائب رئيس الحزب الناصري بيانا مقاطعا للتظاهرات على أساس أنه لابدّ أن يكون صاحب المبادرة، وأن لا ينصاع الى وراء وقفات احتجاجية لا يعرف منظميها الحقيقيين[2].

أعلنت جماعة الاخوان المسلمين الامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات لأنها لم تتلقّ أيّ دعوة للمشاركة فيها، كما أنّها لم تعرف مصدرها، رغم ذلك أتاحت المجال لأعضائها المشاركة دون أن تدعوهم إلى ذلك؛ وبخلاف باقي القوى السّياسيّة الناشطة تم تسجيل التحاق شبابها بالوقفات الاحتجاجية [3]، مما ساعد بعدها إقرار

---

[1] -أحمد عبد ربه، التعددية الحزبيّة في مصر وثورة 25 يناير، في **الثّورة المصريّة–الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة:المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 189–200.

[2] -عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول–من جمهورية يوليوالى ثورة يناير**–، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، 373.

[3] - **نفس المرجع**، ص 374.

مشاركتها الرسمي عبر مجموعة من البيانات أبرزها بيان 19 يناير بعنوان "الاخوان المسلمون والاحداث الجارية: إنتفاضة تونس ومطالب الشعب المصريّ" الذي تضمن مطالب الحراك"، وبيان 26 يناير تم عبره الاعلان المباشر في مشاركته الكاملة في جمعة الغضب واستدعاء القوى الشعبية التابعة لها للاحتجاج في ميدان التحرير[1].

وفي نفس الإطار قام التّيار السلفي في مصر هو الآخر بالتعبير عن موقفه من الثّورة من خلال بيانات ومجموعة من الفتاوى أبرزها بيانها الأول بتاريخ 29 يناير؛ الذي حث من خلاله على حماية الممتلكات العامة ونبذ أعمال الشغب والسرقات، وضرورة التعاون مع قوات الجيش، أما بيانه الثاني فقد جاء بتاريخ 31 يناير حث من خلاله على الحفاظ على دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم، أما بيانه الثالث فقد اتخذ صبغة سياسية دعى من خلاله الى تغيير الأوضاع بالبلاد والتحذير من الوصول بها الى الهاوية، كما طالب برفع حالة الطوارئ والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة[2].

عطفا على ردود القوى السّياسيّة البارزة في مصر، أعلنت بعض القوى السّياسيّة مشاركتها في وقفة رمزية أمام دار القضاء في تظاهرات 25 يناير للمطالبة بانهاء حالة الطوارئء، أهمها حزب الجبهة الدّيمقراطيّة، حزب الغد، حزب العمل، فيما رفضت قوى حزبية رسمية محسوبة على النظام الوقفات الاحتجاجية، حيث قاطعتها واستنكرتها واصفة إياها بالغوغائية أبرزها حزب الأحرار، المحافظين، وحزب العدالة الاجتماعية[3].

أما عن دور وموقف القوى السّياسيّة في الانتقال الدّيمقراطيّ في الحالة الجزائريّة، فقد تميزت برفض مشاركة الأحزاب والجمعيات المساندة لنظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الحراك، في حين كانت الحركات الاحتجاجية المبادر الأول في المطالبة بالانتقال الدّيمقراطيّ، وقد منعت في هذا الأن مشاركتها في حراكها أي جهة رسمية مهما كان نوعها أو قوتها.

عرفت الساحة السّياسيّة الجزائريّة ردات فعل متغيرة ومتباينة تقاسمتها القوى السّياسيّة الناشطة في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أما ما يتعلق بأحزاب الموالاة فقد هاجمها الحراك وطالب برحيلها ومحاسبتها ومنعها من النشاط السياسي، وعليه انسحب أغلب رموزها من الظهور العام، سيما مع ثبوت تورطها في قضايا فساد على غرار الامين العام لحزب جبهة التحرير جمال ولد عباس، والامين العام لحزب الجمع الوطني

[1] -أميمة عبد اللطيف، "الاسلاميون والثّورة"، في **الثّورة المصريّة–الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص ص 222–226.

[2] - **نفس المرجع**، ص 243.

[3] - عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول–من جمهورية يوليوالى ثورة يناير–، **مرجع سبق ذكره**، ص 379.

الدّيمقراطيّ أحمد أويحي، وبالتالي لم يظهر لها أي موقف أودور في مطالب الانتقال، وعلى الرغم من ظهور وجود قيادات جديدة لهذه الأحزاب ألا أنها منعت من المشاركة في الحراك [1].

مثّل الحراك مفاجأة بالنسبة للأحزاب المعارضة خاصة وأن نشاطها كان محصورا في لقاءات وتحالفات ومنتديات حاولت من خلالها اقتراح حلول للأزمة السّياسيّة، فذهب البعض منها الى طلب تدخل المؤسّسة العسكريّة لعزل الرئيس وتولي قيادة البلاد لمرحلة الانتقالية تنتهي بانتخابات رئاسيةعلى غرار حركة مجتمع السلم سنة2018، وعلى الرغم من هذا الموقف التاريخي المعارض لم يقبل الحراك انضمامها اليه، وأصر على رفض أي أيديولوجية أو جهة رسمية تؤطره وتمثّله، وبالتالي لم تجد الأحزاب المعارضة حلا سوى مباركة الحراك والثناءعلى سلميته وتنظيمه ودعوة مناضليها الى الانخراط فيه [2].

نتج عن تحليل خطابات الأحزاب السّياسيّة المعارضة بعد حراك 22 فبراير بمجموعة من المحطات أبرزها إجماعها على رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة انتخابية سادسة، وأجمعت على عدم المشاركة في الاستحقاقات الرئاسية الّتي كانت مقررة بتاريخ28 أفريل 2019 إذا أصر على الترشح في حين كانت أحزاب أخرى على استعداد للمشاركة في هذا الموعد على غرار عبد الرزاق مقري رئيس حمس، وعبد القادر بن قرينة رئيس حركة البناء الوطني، ولكن ما يجب ابرازه في هذا الاطار أن الأحزاب السّياسيّة لم تتبنى أي خيار الا بعد تحرك الشارع مما يدل عل بعدها عن مطالب الشعب وطموحاته[3].

من خلال التطرق الى دور القوى السّياسيّة في الانتقال الديمقرطي وموقفها منه، يتضح الاتفاق الكبير بين الحالّتين في عدم مشاركة الأحزاب والقوى السّياسيّة في الحراك الا بعد تبنيه من قبل فئات شبانية واجتماعية، ومباركة أحزاب المعارضة له وانضمامها اليه لاحقا، ويبقى الاختلاف أن الحراك الجماهيري في الجزائر رفض وبصفة مطلقة مشاركة أي جهة رسمية في نشاطاته بما فيها الّتيارات الاسلامية رغم موقفها المعارض للنظام، عكس الحالة المصريّة الّتي انضم اليها جماعة الاخوان المسلمين والّتيار السلفي وبعض الاحزاب من أجل تنظيمه ومحاولة مواكبته الى غاية البناء الدّيمقراطيّ في مصر.

---

[1] - المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، **تقرير "الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات"، فبراير 2019**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، ص12.

[2] - **نفس المرجع**، ص 13-14

[3] -آمال فاضل، "**ضعف الأحزاب السّياسيّة المعارضة في الجزائر ومشكلة تمثيل الحراك**"، **في الحراك الشعبي في الجزائريّ**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2019، ص ص124-125

المطلب الثالث: موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر

إن دراسة وتحليل العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ يقوم بالأساس على البحث في موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال، فاذا مثّل الحراك الشعبي الفاعل المدني الأساسي في المطالبة بالانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، فان دراسة بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في هذا الشأن سوف يقوم على أساس البحث في موقف المؤسّسة العسكريّة من الاحتجاجات ومطالبها، والنظام القائم في نفس الوقت خاصة وأنها كانت تعتبر حاميا له قبل عام 2011.

مرّ موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال في مصر والجزائر بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة التردد والحياد، ثم تطور دورها بالخروج عن هذا الحياد بناء على مجموعة من المتغيرات سوف يتم التفصيل فيها في متن الموضوع.

أولا:التردد والحياد تجاه الحركات الاحتجاجية ومطالبها

مر موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال بمصر بمرحلين أساسيتين على أساس أن هذا البلد شهدت حراكين رئيسين، أحدهما كان ببداية الثّورة في 25 يناير 2011، تم المطالبة من خلاله بإسقاط نظام حسني مبارك، أما الثاني فخص أحداث 30 يونيو2013؛ الذي قام على أساس رفض حكم محمد مرسي ممثل الّتيار الاسلامي برئاسة حركة الإخوان المسلمين والمطالبة برحيله، وبناء عليه فسوف يتم دراسة موقف المؤسّسة العسكريّة المصريّة من الحراك وفقا للحالّتين.

بعد اندلاع شرارة الحراك الجماهيري في مصر تمثلت ردة فعل مؤسّسة الرئاسة في النظام المصريّ بتعيين عمر سليمان نائبا للرئيس حسني مبارك الذي فوضه ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية في 10-01-2011 بشكل رسمي، كما كلّفه الرئيس في البدء بحوار وطني مفتوح مع جميع قوى المعارضة، والاستجابة إلى المطالب الشعبية؛ لاستكمال الإصلاحات الّتي أعلن عنها مبارك بواسطة نائبه، وقد قام كذلك بتعيين نائب رئيس الحكومة أحمد شفيق في تاريخ 11-01-2011، لتولي إدارة الحوار الوطني، والمضي في تعديلات دستور 1971، بما فيها إلغاء حالة الطوارئ، إلا أن الحراك أصر على مطلب رحيل الرئيس مبارك وتغيير النظام وإجراء انتخابات رئاسية جديد[1].

[1] – لخضر حبيطة، ا"لدور السياسي للمؤسّسة العسكريّة وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011(2011-2015)"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 255.

فشلت محاولة نظام حسني مبارك في كسب ثقة المتظاهرين من خلال عرضه للبدء في إصلاحات جديدة تمثل نمط الانتقال عن طريق التفاوض بين النظام وبين قوى الحراك، وبعد استنفاذ كل الطرق الودية لحل الأزمة، لجأ نظام مبارك بعد اندلاع شرارات الحراك الشعبي المصريّ في 25 يناير 2011 إلى استعمال العنف وحملات القمع ضد المتظاهرين من أجل إخماد المظاهرات؛ باللجوء إلى قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، وبعد فشل هذه الأخيرة في صدها، اضطر الرئيس حسني مبارك إلى استدعاء الجيش لفرض السيطرة على الشارع المصريّ[1].

تعددت الآراء والتحليلات حول موقف الجيش تجاه المتظاهرين، وبرز في الأخير تصنيف هذا الموقف الى ثلاثة مراحل تتمثل أولاها موقف الولاء لنظام الرئيس مبارك قبل الثّورة، لتليها مرحلة الحياد، ثم الانحياز إلى الثّورة والمتظاهرين كمرحلة أخيرة[2].

بعد اندلاع شرارة الثّورة المصريّة تميز موقف الجيش المصريّ بالحياد، قبل أن يصل الى موقف سريع ونهائي اتجاه الطرف الذيسوف يضطر للوقوف جانبه، وقد تمثلت مظاهر هذا الموقف من خلال نزوله الى الشارع في 28 يناير 2011 لملئ الفراغ الأمنيّ نتيجة انسحاب قوات الأمن، وقراره في الالتزام بالاحترافية والمهنية في التعامل مع المتظاهرين رغم الضغوطات الّتي كانت تمارسها عليه رئاسة الجمهورية، ليتأكد المتظاهرون بعد هذا الموقف أن تواجد الجيش في الشوارع المصريّة كان هدفه حمايتهم وحماية منشآت الدّولة وليس حماية النظام، ووصلت درجة التوافق بين الشارع المصريّ وجيشه لدرجة تقديم الورود[3].

أما عن الحالة الجزائريّة فقد جاء الحراك الشعبي لسنة 2019 بها في إطار سياسي خاص، تمثل في شغور مؤسّسة الرئاسة نظرا لغياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بسب سفره خارج الوطن للعلاج، وسيطرة مستشاره وأخيه سعيد بوتفليقة على الحكم بطريقة غير مباشرة وغير دستورية مستعينا في أدائه بجهازي المخابرات والجيش[4].

حاول هذا الأخير الاستعانة بكبارالمخابرات والجيش، كالجنرال محمد مدين، والجنرال خالد نزار، واستعان بشبكة من رجال الأعمال من أجل البقاء في الحكم مع التعهد بإقامة تغييرات؛ فعمل على إقالة مدير الحملة

---

[1] - نور الدين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص 268.

[2] – مركزة الوحدة العربيّة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 128–129.

[3] -رمضان أحمد رشيد، "دور الجيش المصريّ في ثورة 25 يناير المصريّة"، **مجلة زانكو للعلوم الانسانية**، العدد03، جامعة صلاح الدين، العراق، 2015، ص 121.

[4]- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص3–4

الانتخابيّة للرئيس، ثم أستعان بالدبلوماسيين رمطان لعمامرة والأخضر الإبراهيمي للتفاوض مع الحراك، كما قام بعدها بإقالة حكومة أحمد أويحي وتعيين حكومة تصريف أعمال، وعلى الرغم من كل هذه المبادرات الا أنها كانت محل رفض الحراك بل اتسعت مطالبه أكثر من ررفض العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة[1].

والحديث عن المؤسّسة العسكريّة في هذه الظروف يوجهنا قبلا الى الإشارة لعلاقة الولاء الّتي كانت تكنها المؤسّسة العسكريّة للنظام ومؤسّسة الرئاسة رغم تدهور الحالة الصحية للرئيس قبل الحراك، حيث ذهب موقفها في الولاء إلى تأكيدها على تأمين الانتخابات الرئاسية الّتي ترشح من خلالها عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة والالتزام بموعدها المقررمع تذكير الشعب الجزائريّ بالأحداث الدامية الّتي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء[2].

وبالتالي فان موقف المؤسّسة العسكريّة من حراك الجزائريّين ومطالبهم تميز في البداية بالغموض والتردد في الاعتراف بها، وقد تجسد هذا الموقف من خلال خطاب قائد أركانها الفريق أحمد قايد صالح أمام كوادر الجيش في 26 من شهر فبراير 2019، إذ وصف المتظاهرين في أول خطاب له بـــ: "المغرر بهم"، و"المغامرين" الذين تسعى جهات مشبوهة توريطهم في مسالك غير آمنة بل غير مأمونة العواقب"[3].

وقد ذهب قائد أركان الجيش الى أبعد من عدم تأييد الحراك بل رفضه ورأى أنه سوف يجر البلاد للمجهول، مما يدل على موقف رافض للحراك إن لم نقل انه مؤيد للنظام القائم، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الجيش الذي تردد في الاعتراف بالحراك ودوافعه ومطالبه في البداية، رفض ومنع عناصره من التدخل، وذهب إلى أبعد من ذلك أين رفض تدخل الشرطة (التابعة إداريا لوزارة الداخلية) حين عولت الرئاسة بداية على استعمال القمع لفك الحراك[4].

ثانيا: مرحلة الخروج عن الحياد وتوافق المؤسّسة العسكريّة مع مطالب الحركات الاحتجاجية

بعد اشتداد صدى وحجم المظاهرات المليونية المصريّة الّتي كانت تتسع في مطالبها، اتضح موقف المؤسّسة العسكريّة ازاءها من خلال بيانها الأول الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بتاريخ 10

---

[1] - المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 5

[2] – عربي بومدين، "الجزائر والسودان، العرض السلطوي في مواجهة زيادة الطلب الشعبي على الدّيمقراطيّة"، **مجلة أواصر**، العدد 7، جونيف، 2020، ص 30.

[3] – عربي بومدين، "الجزائر والسودان، العرض السلطوي في مواجهة زياة الطلب الشعبي على الدّيمقراطيّة، **مرجع سبق ذكره**، ص **30**.

[4] – **نفس الصفحة.**

فبراير 2011، والذي تلاه اللواء محسن الفنجري؛ حيث ضم أفكارا تقوم على أساس النظرة الخاصة للجيش تجاه تطلعات الشعب المصريّ وتأييد مطالبه، إضافة إلى عزمه على حماية الوطن، والحفاظ عليه، وقدم الجيش بذلك نفسه على أساس أنه الحارس على تنفيذ مطالب شباب الثّورة المشروعة؛ مؤكدا على تواصل انعقاد المجلس العسكري لاتخاذ كافة الإجراءات لحماية الثّورة [1].

قام الجيش بعد هذا البيان على السهر على سلامة المتظاهرين وأمنهم، خاصة بعد الانفلات الأمنيّ الذي شهدته ساحات التظاهر في 28 يناير(الفراغ الأمنيّ بسبب انسحاب قوات الأمن من ساحات التظاهر) الذي راح ضحيته 500 قتيل، وأكثر من 5000 جريح إثر واقعة الجمل في الثاني فبراير، وقد قامت علاقة الجيش بالشعب المصريّ بعدها على شعار " الجيش والشعب يد واحدة" [2].

وقد اتضح موقف الجيش من الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر الذي تحول لصالح المتظاهرين، عبر التصريحات المتتالية من قبل قيادة الجيش؛ والّتي عبرت من خلالها عن رفضها لاستخدام العنف ضد المدنيين وإقرارها بشرعية مطالب الثّورة؛ ممّا دفع مبارك إلى التخلي عن منصبه، لتخرج المؤسّسة العسكريّة من المعادلة السّياسيّة كأداة لقمع المتظاهرين، وإدخال نفسها في معادلة جديدة بصف الثوار والتزامها المحايد من خلال إدارتها للمرحلة الانتقالية وتهيئة أرضية التحول الدّيمقراطيّ، مع عدم تدخلها في الشأن السياسي [3].

تم ارجاء خلفيات الاستجابة الايجابية للجيش المصريّ للثورة المصريّة والموقف المعادي للنظام القائم الى عدة أسباب أبرزها رغبته في إيقاف مشروع توريث الحكم لنجل الرئيس حسني مبارك جمال مبارك الذي تم التخطيط له من قبل الرئيس وكبار رجال الأعمال، حيث سبب هذا المخطط رفضا وامتعاضا لدى كبار الجيش؛ نظرا لأنه يمس مصالحهم الاقتصادية، مما كان سينتج عنه عزلهم سياسيا واقتصاديا، سيما مع تبني سياسة تحرير الأنشطة الاقتصادية، وخوصصتها مما شكل تهديدا حقيقيا على المستقبل الاقتصادي للجيش بشكل لا يخدمهم[4].

---

[1] – المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصريّة، **بيان رقم 01**، مؤرخ في 10 فبراير 2011.

[2] – محمد سمير الجبور،"**الدور السياسي للمؤسّسة العسكريّة المصريّة في ظل التحولات السّياسيّة**"، **مذكرة ماجستير**، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص ص 108–109

[3] – نور الدين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 268–269.

[4] - امحمد رفيق غراب، العلاقات المدنيّة العسكريّة: دراسة في الأطر النظريّة (مصر نموذجا)، **المجلة الجزائريّة للأمن والتنمية**، العدد 13، الجزائر، جويلية 2018، ص119

بعد اسقاط حكم الرئيس حسني مبارك وتنظيم انتخابات رئاسية فاز فيها ممثل الاخوان المسلمين "محمد مرسي"، قم هذا الأخير الدي تمثلت أولى خطواته في اعادة التوازن للعلاقات المدنيّة العسكريّة بمصرمن خلال محاولته إبعاد الجيش عن السياسة؛ حيث قام بالتقليل من سلطة المجلس العسكري والإطاحة بأبرز قياداته وعلى رأسهم وزير الدفاع (المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان وعددا من أعضاء المجلس العسكري)، وعين أصغر أعضاء المجلس وهو اللواء عبد الفتاح السيسي كرئيس المخابرات الحربية والاستطلاع، وزيرا للدفاع بعد أن رقاه فريق أولا بعد حادثة قتل جماعة إرهابية 16 عسكريا في سيناء في أغسطس 2012[1].

عطفا على جملة التغييرات الّتي اعتمدها مرسي لابعاد الجيش عن السّياسيّة ومحاولة فرض السيطرة عليه، هوإلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في يونيو 2012، الذي شمل تضييقات لسلطات رئيس الجمهورية، وأعقبها بمحاولة التحكم في توظيف المدنيين مكان المناصب الّتي كانت حكرا على العسكريين، ومثال ذلك محافظة كل من سيناء الإسماعيلية، السويس، ومقابل ذلك حاول كسب العسكريين من خلال الحفاظ على بعض من امتيازاتهم، كحماية ميزانيته من مراقبة البرلمان، ودسترة ذلك[2].

رغم رفض الجيش المصريّ لممارسات الرئيس محمد مرسي جراء هذه الاجراءات، إلا أنه اعتمد سياسة الصبروعدم الإطاحة بهذا الأخير، إلا بعد الحصول على دعم شعبي يحل له التدخل في السياسة من جديد، وبالفعل هذا ما حصل، فقد تميزت فترة حكم الرئيس المصريّ منذ انتخابه إلى غاية يوليو 2013، باستياء شعبي كبير أخذ في التصاعد شيئا فشيئا، إضافة إلى رفض الّتيار العلماني إدماج القانون الإسلامي المحافظ في الدستور المصريّ الجديد[3].

وقد وصل هذا الرفض إلى درجة التصعيد لتتوسع دائرة المعارضة للإخوان وعلى رأسهم الرئيس محمد مرسي، لتشمل القوى الليبرالية واليسارية والثورية وصلت الى إقامة تحالف سمي بجبهة الإنقاذ الوطني خرجت ضده مظاهرات مليونية معارضة، متخذة ميدان التحرير مكانا لها، وعددا من المحافظات، طالبت من خلالها البدء السريع في إسقاط نظام مرسي، وتنظيم انتخابات رئاسية في 28-30 جوان 2013[4].

قام التحالف بطلب تدخل المؤسّسة العسكريّة لتقوم هي الأخرى باسترجاع مكانتها الّتي كادت تفقدها فترة حكم مرسي لينصب نفسه طرفا راعيا للحوار في هذه الأزمة، واعتبر نفسه الطرف الوحيد الذي يمتلك الخبرة

---

[1] - عربي بومدين، "العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات السيطرة المدنيّة في مصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 61-62.

[3]- **نفس المرجع**، ص 62.

[4] – عربي بومدين، "العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات السيطرة المدنيّة في مصر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 32

والنضج والحكمة لإدارة البلاد وحمايتها، بناء على طلب مدني وهوجبهة الإنقاذ الوطني، وقد قام بتوجيه إنذار لمرسي والمتظاهرين مدته 48 ساعة للاستجابة إلى المطالب الشعبية، والذي تبين فيما بعد أنه بيان خص مرسي لا المتظاهرين، ليقوم الجيش بعدها بانقلاب على حكم الرئيس محمد مرسي وعزله بتاريخ 30 يونيو 2013 [1]، والزامه الإقامة الجبرية وتصفية كل أنصاره بالقوة والقمع والقتل[2]، وقد سهلت هذه الصّراعات والمظاهرات المليونية تدخل الجيش الذي اغتنم الفرصة، سيما مع وجود فراغ سياسي تسبب فيه صراع القوى السّياسيّة وعمرته المؤسّسة العسكريّة[3].

يظهر موقف المؤسّسة العسكريّة في أحداث يونيو 2013، في تأييد مطالب الملايين من المصريّين والاستجابة لطلبات التدخل الّتي دعت اليها قوى التحالف من أجل اسقاط حكم محمد مرسي، إلا أن الكثير من التحليلات رأت أن هذا التدخل كان بمثابة انقلاب على أول حكم مدني في البلاد.

لم تكن الحالة الجزائريّة بعيدة عن نظيرها المصريّة الّتي حكمتها تقريبا نفس الظروف والصّراعات، فمع استمرار الحراك بسلميته واتساعه العددي والمكاني، نشب صراع بين مؤسّسة الجيش ومؤسّسة الرئاسة، مما أدّى الى تطور موقف ولاء المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة للنظام، بسبب التجاذبات الّتي عرفتها مع القوى غير الدستورية المتمثلة في مستشار الرئيس ورجال الأعمال؛ فقبل الحراك تم تسجيل قضية تورط قائد جهاز الأمن الوطني "عبد الغاني هامل"، في تهريب كميات ضخمة من الكوكايين صائفة 2018، مما أدّى إلى عزله، وقد تبع هذا العزل تصفية كبيرة لكل الإطارات الأمنيّة الّتي قام بتنصيبها بهدف بناء شبكة ولاء للرئاسة، وحصانتها من أي أزمة سياسية تقوم بها[4].

وبالمقابل باشرت المؤسّسة العسكريّة هي الأخرى بعمليات تغيير واسعة وجذرية، مست كل النواحي العسكريّة، وكبار الإطارات في وزارة الدفاع، وقد ذهبت تحليلات سياسية كثيرة إلى أن هذه التغييرات كانت تهدف إلى إضعاف نفوذ الرئاسة داخل الجيش، سيما وأن الحركة مست موالي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذا موالي قيادات الجيش الّتي حكمته خلال العشرية السوداء، وعلى رأسها الجنرالين (خالد نزار، والتوفيق

[1] – هاني سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60-65

[2] - ويليام سي تايلور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 268-269

[3] - **نفس الصفحة**

[4] -المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 6-7

مدين)، وبهذا تم تجريد مؤسّسة الرئاسة من أي نفوذ لها سواء على مستوى الأمن الوطني أوعلى مستوى المؤسّسة العسكريّة [1]، وهذا ما دلّ على وجود صراعات بين مؤسّسة الرئاسة ومؤسّسة الجيش.

تغير موقف المؤسّسة العسكريّة المتردد حول الحراك ومطالبه إلى الاعتراف به، وقد تجسد ذلك من خلال خطابات قائد أركان الجيش أحمد قايد صالح الّتي ألقاها أمام إطارات الجيش في زياراته الميدانية إلى النواحي العسكريّة للبلاد، معتزا ومفتخرا ومادحا لسلمية الحراك وانضباطه ووعيه، فشملت جل خطبه تعهده بأن الجيش الوطني الشعبي سوف يكون الحصن الحصين للشعب والوطن في جميع الظروف والأحوال، ووعد بإيجاد حل للأزمة الجزائريّة مع التحذير من أن يستغل الحراك بشكل ينتج عنه زعزعة استقرار البلاد، وذكر من خلالها على علاقة التلاحم الّتي تربط الجيش بالشعب الجزائريّ تاريخيا واجتماعيا [2].

وفي نفس الإطار برز موقف المؤسّسة العسكريّة من الحراك من خلال ما نصت عليه مجلة الجيش الصادرة عن وزارة الدفاع الجزائريّة في عددها 699 شهر أفريل 2019 بعنوان "الشعب هوالمصدر الوحيد للسلطة " وافتتاحيتها المعنونة بأن لا صوت يعلوفوق صوت الشعب[3]، وقد كانت وسيلة اتصال عسكرية تبين فيها موقف الجيش الجزائريّ من مطالب الحراك والتوافق معها.

وترجع خلفية تأييد الجيش مطالب الحراك الى استغلاله الوضع الراهن لاستعادة السيطرة الّتي فقدها في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والحفاظ على مصالحه المادّية، ومخصصاته في الموازنة، واستمراره في ممارسة حكم ذاتي في الأكاديميات العسكريّة، وعلى مستويات العقيدة والإصلاحات والتحديث، كما مكنه هذا الموقف كذلك من الاحتفاظ بدوره السياسي في الإشراف على الشؤون الإستراتيجية من جهة، وتمتّعه بالحصانة القانونية والدستورية الّتي تتيح له التدخل من خلال مهامه في تولي مسؤولية "الحفاظ على الاستقلال الوطني" و"الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وأراضيها من جهة أخرى[4]،إضافة الى خياره عدم وقوفه مع النظام نظرا للصراع الذي دار بينه وبين مؤسّسة الرئاسة الّتي هيمنت عليها القوى غير الدستورية.

---

[1] – المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[2] – وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، **خلاصة خطب ورسائل السيد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي**، الجزائر:الطباعة الشعبية للجيش، 2019، ص8-14

[3] – وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، **مجلة الجيش**، العدد 699، المركز الوطني للمنشورات العسكريّة لوزاة الدفاع الجزائريّة، الجزائر، أفريل 2019، ص 3.

[4] -دالية غانم، **الأولوية بالنسبة الى الجيش الوطني الشعبي الجزائريّ هي الدفاع عن المنظومة السّياسيّة وامتيازاته فيها**، 30-09-2019 الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/diwan/79950 أطلع عليه بتاريخ (10-08-2021)

يتضح مما سبق ذكره أن موقف المؤسستين العسكريتين الجزائريّة والمصريّة تميز بالتردد والحياد تجاه الحركات الاحتجاجية الّتي قامت بالبلدين ومطالبها، إلا أن هذا الموقف قد تغير الى التأييد والمساندة، وترجع أسباب ذلك الى رغبة المؤسستين في الحفاظ على استقلاليتهما ومصالحهمامن جهة، إضافة الى أن فترة الفراغ الّتي عرفها البلدان مكنتهما من الرجوع الى ممارسة دورهما السياسي بدون منافس من خلال التدخل في العملية الانتقالية وتوجيهها.

البلد	الحراك الشعبي	موقف المؤسّسة العسكريّة من النظام القائم	موقف المؤسّسة العسكريّة مطالب الحراك
مصر	حراك 2011 مطالب حراك 2011 (نظام حسني مبارك)	تأييد النظام وبعدها التخلي عن دعمه	التردد في الاعتراف بمطالب الحراك ثم تأييدها وعدم التعرض له بالقمع والعنف
	مطالب حراك 2013(نظام محمد مرسي)	عدم تأييد النظام وعزل الرئيس محمد مرسي واعتقاله	تأييد مطالب الحراك وتحقيق مطالبه في اسقاط وعزل الرئيس محمد مرسي مع الاعتراض للمظاهرات المؤيدة لنظام مرسي بالعنف والقمع
الجزائر	حراك 20 فبراير 2019	رفض الحراك، والتردد في الاعتراف به مع دعم النظام ثم التخلي عنه	رفض الحراك، والتردد في الاعتراف به ثم قبوله والاعتراف بمطالبه من خلال تأمينه ومرافقته
المقارنة		تشابه الى حد ما	تشابه

جدول 3: يبن موقف المؤسّسة العسكريّة المصريّة والجزائريّة من مطالب الانقال بالدّولتين (مطالب الحراك الشعبي) من إعداد الباحث

المبحث الثالث: الهيمنة العسكريّة في إدارة المرحلة الانتقالية

بعد إبراز موقف كل من الجيشين المصريّ والجزائريّ من الحركات الاحتجاجية، الذي تمثل في حماية المتظاهرين وعدم التعرض لهم بالعنف والقمع، إضافة الى تأييد مطالبهم والوعد بالسعي لتحقيقها؛ سيتم الكشف عن بنية وطبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة الّتي ميزت الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين عبر تحليل صراعات الفواعل الأساسية الّتي أثرت في هذ الانتقال وادارته، بدءا من الآلية الّتي تم انتهاجها في نقل السّلطة بعد استقالة رئيسا البلدين وصولا الى هندسة المرحلة الانتقالية وادارتها كأهم وحدات للمقارنة، وتشخيص مدى حياد الجيش من عدمه في هذه العملية.

المطلب الأول: الاطار القانوني لنقل السّلطة واسنادها في مصر والجزائر

يعتبر التطرق الى نقل السّلطة وإسنادها، يعتبر مؤشرا مهما لقياس مدى حياد المؤسّسة العسكريّة من عدمه في أي مرحلة انتقالية، وعليه فان محاولة اسقاط هذا المؤشر على الحالّتين المصريّة والجزائريّة من شأنه ايضاح امكانية وجود صراع بين النخب السّياسيّة والعسكريّة في هذه النقطة بالذات، وبالتالي اعطاء تصور عن ميزة بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في هذه المرحلة، سيما ما يتعلق بفكرة تولي المؤسّسة العسكريّة ادارة هذه المرحلة سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة.أوتسليمها لسطة مدنية.

مثلت مصر الدّولة الثانية بعد تونس في موجة الانتقال الّتي مست الدّول العربيّة سنة 2011، وشكّل نقل السّلطة واسنادها بعد استقالة حسني مبارك في مصر تحديا كبيرا في سير عملية الانتقال الدّيمقراطيّ ومخرجاتها، حيث عرفت هذه المرحلة مجموعة من الخلافات والصّراعات حول الطريقة الّتي تم من خلالها تسليم السّلطة بعد تنحي الرئيس حسني مبارك كمرحلة أولى وعزل الرئيس محمد مرسي كمرحلة ثانية.

في إطار مقارن، استشرفت تحليلات سياسية كثيرة على أن مصر سوف تحذوحذوتونس في تسليم السّلطة بعد إسقاط رأس نظامها، سيما مع تبني جيشاها نفس الموقف حيال الحراك الشعبي وهوالحياد، ورفض قمع المتظاهرين، إلا أن الأمر كان مختلفا جدا ففي حين توجهت تونس لتسليم السّلطة إلى رئيس مجلس النواب بصفتة رئيسا للدولة بناء على قرار من المجلس الدستوري الذي قضى بتفعيل الفصل 56 من الدستور التونسي، وتشكيل حكومة برئاسة القايد السبسي منهية الجدل حول إدارة المرحلة الانتقالية بها، اتخذت مصر منهجا ومسلكا مغايرا[1].

[1] - مركز دراسات الوحدة العربيّة، "**حال الأمة العربيّة 2011-2013 معضلات التغيير وآفاقه**"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2012، ص ص 122-123.

ينصّ الدستور المصريّ لسنة 1989 في مادته 84، أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، يتولى رئيس مجلس الشعب مقاليد السّلطة، لمدة لا تتجاوز الستين يوما، وتطبيقا لذلك ظهر جدل كبير في تنظيم هذه المرحلة الانتقالية، إذ دعت مجموعة كبيرة إلى عدم العمل بالدستور وإسقاط العمل به لأنه دستور النظام المراد إسقاطه مع ضرورة إعداد دستور جديد والاستفتاء عليه، في حين ذهبت مجموعة أخرى طالبت بتعديل الدستور في بعض مواده، وهي تلك الّتي تتعلق بتحديد العهدات، وشروط الترشح، وكذا طبيعة اللجنة المشرفة على الانتخابات، وآلية تشكيل اللجنة التأسيسية الّتي يعهد إليها وضع دستور، إلا أن الذي حدث لم يكن بأعمال نص الدستور المصريّ[1].

وعليه فان التعرف على نقل السّلطة واسنادها بعد استقالة حسني مبارك ومدى تدخل الجيش فيها يعتبر أحد أهم مظاهر حياد الجيش المصريّ في هذه العملية من عدمه، وهذا ما سيتم التطرق الى ذلك خلال المرحلتين الانتقاليتين في مصر 2011 و2013 على التوالي.

أولا: نقل السّلطة وإسنادها بعد إزاحة الرئيس حسني مبارك

بعد اشتداد قوة ومستوى مطالب الاحتجاجات في الشوارع المصريّة، اضطرت المؤسّسة العسكريّة بها إلى ضرورة اتخاذ موقف نهائي اتجاه مطالب الانتقال، وقد تمثلت أهم مخرجات موقفها في التخلي عن رئاسة الجمهورية، والعمل على الضغط على رئيس الجمهورية بضرورة تقديم استقالته [2].

لم تعهد سلطة إدارة المرحلة الانتقالية بمصر لمؤسسات انتقالية أومؤسسات الدّولة الّتي كانت قائمة من سلطات تشريعية وتنفيذية، بل فوض الرئيس مبارك السّلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، ليصبح الجيش بهذا المعنى فاعلا أساسيا في النظام الانتقالي المصريّ، أين انفرد بالسّلطة أثناء المرحلة الانتقالية في البلد، وقد تم تقنين هذا الدور من خلال الإعلان الدستوري لفبراير 2011، حيث استأثر بالحكم واختار وزارة تابعة له بالكامل [3]، وأحكم القبضة بذلك على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى مهام القضاء العسكري، وبالتالي هيمنته على القرار التنفيذي حتى مع إعلان حكومة ما بعد الثّورة.[4]

---

[1]– مركز الوحدة العربيّة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 123.

[2] - رمضان أحمد رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 122

[3] – عبد الفتاح ماضي،" تحولات الثّورة المصريّة في خمس سنوات"، **سياسات عربية**، العدد18، الدوحة، يناير 2016، ص ص 24-25.

[4] – مركز الوحدة العربيّة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص125-126

استلام الجيش السّلطة بشكل مباشر بعد سنوات طويلة من حكم حسني مبارك كان بمثابة تأكيد على رفض البت في معالجة مسألة العلاقات المدنيّة العسكريّة في هذه المرحلة القائمة بالأساس على تسليم السّلطة للمدنيين، والتنازل عن مكانته السّياسيّة الّتي تمتع بها منذ سنة 1952، وما ساعده في ذلك، وهيأ له الأرضية هوالفراغ السياسي الذي أفرزه انقسام القوى السّياسيّة وعدم اتحادها لاعدادا مشروع مشترك لخريطة الانتقال[1].

ظهرت المؤسّسة العسكريّة في الحالة المصريّة على أنها المؤسّسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوى السّياسيّة، فطالبت ببقائها في الحكم علنا الى غاية بناء مؤسسات الدّولة وانتخاب رئيس للجمهورية، وما ساعدها في ذلك أن بقائها في السّلطة كان مدعما من قبل نخب مصرية كثيرة طالبتها بالتدخل في تسيير هذه المرحلة الانتقالية وعلى عكس ما جرى في مصر، فان حالات الانتقال الناجحة لابدّ أن تقوم فيها المؤسّسة العسكريّة على تمهيد المشهد السياسي لانتخابات الحقيقة، أوبتسليم السّلطة للمدنيين ليديروا هم العملية الانتقالية، وعدم تسييس الجيش من قبل الفواعل السّياسيّة بالتفاهم معه أوالاستنجاد به، أودعوته للانقلاب على المؤسسات المنتخبة [2].

ثانيا: نقل السّلطة وإسنادها في مصر بعد عزل محمد مرسي:

بعد انتخاب محمد مرسي رئيسا للبلاد في جوان 2012، قام هذا الأخير بمجموعة من الاجراءات والخطوات بهدف الحد من سلطة القوات المسلحة السّياسيّة والسيطرة عليها، اشتملت على مجموعة من الجوانب، حيث ألغى الإعلان الدستوري الذي سنه المجلس العسكري الأعلى قبل انتخابه* باعلان أخر في 22 نوفمبر 2012، قضى بمنح الرئيس سلطة التشريع الى غاية انتخاب برلمان جديد، كما قام كذلك بإقالة عدد كبير من كبار قادة الجيش، وفي مقدمتهم وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، والفريق سامي عنان ورئيس الأركان ونائب رئيس القوات المسلحة، بهدف تحييد المؤسّسة العسكريّة3.

اتخذ الرئيس مرسي سنة 2013 العديد من الاجراءات لتعزيز سيطرته على القوات المسلحة وكان ذلك في مجال التعيين في المناصب المدنيّة، حيث عين عددا من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين في مناصب

---

[1] – عبد الفتاح ماضي، تحولات الثّورة المصريّة في خمس سنوات، **مرجع سبق ذكره**، ص 25

[2] – **نفس المرجع**، ص 25.

*- كان الهدف من الاعلان الدستوري الذي أقره المجلس الاعلى للقوات المسلحة هوتجريد الرئيس المنتخب من سلطاته التشريعية والرئاسية.

[3] - ممدوح غالب أحمد بري، "دور المؤسّسة العسكريّة في إدارة النظام السياسي المصريّ بعد ثورة (2011–2014): دراسة في تاريخ مصر الحديث"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 2، ألمانيا، يونيو2018، ص ص 173–174.

وزارية مهمة، كما عينهم على رأس محافظات مهمة كانت تحت سلطة ضباط القوات المسلحة [1]، وقد خصص مرسي في نفس المقام ما نسبته 40 بالمائة من ضباط الجيش كمحافظين دون أي تعيين لباقي القوى السّياسيّة الأخرى عدا الإخوان المسلمين والعسكر، وتتشكل نسبة 29 بالمائة من المحافظين من أصل وخلفية عسكرية، في محاولة لممارسة أسلوب المغالبة مع منافسيهم العلمانيين واليساريين وأسلوب الترضية مع العسكريين بهدف السيطرة على النخب العسكريّة بأسلوب التعيين.[2]

عطفا على هذه الاجراءات الداخلية الّتي اعتمدها محمد مرسي لتحييد المؤسّسة العسكريّة والسيطرة عليها، فقد تبنى هذا الأخير سياسة خارجية مخالفة للقوات المسلحة المصريّة، ودون مشاورتها تمثلت أبرزها في تجديد العلاقات المصريّة الإيرانية، إدانة النظام السوري برئاسة بشار الأسد، وكذا التهديد بخوض الحرب على اثيوبيا بسبب السد الاثيوبي الذي تبنيه على النيل الأزرق[3].

وعلى الرغم من كل الحماية الّتي ضمنها محمد مرسي للجيش المصريّ، والّتي حاول من خلالها تحييد الجيش وكسبه في نفس الوقت، إلا أن فترة حكمه القصيرة شهدت استياءا شعبيا تصاعد بشكل كبير؛ سيما مع تدهور الاوضاع الاقتصادية الّتي نجم عنها ارتفاع تكاليف الوقود والمواد الغذائية، أما عن القوى السّياسيّة الناشطة والمعارضة؛ فقد رفضت ما جاء في الإعلان الدستوري الذي أصدره في 22 نوفمبر 2012، هذا الأخير الذي كان محل جدل بين هذه القوى فأحدث شقاقا سياسيا وشكل أزمة كبيرة للنظام المدني المصريّ الجديد خاصة العلمانية والليبيرالية منها بخصوص ما تعلق بادماج القانون الاسلامي المحافظ في الدستور المصريّ؛ مما جعلها تشكل تكتلا تحت مسمى " تكتل جبهة الانقاذ الوطني"، وتدخل في موجات احتجاجية رافضة تلك الأوضاع ومنادية بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة وطالبت تدخل المؤسّسة العسكريّة لحل الأزمة[4].

اغتنمت المؤسّسة العسكريّة المصريّة الصّراع الذي دار بين جبهة الإخوان المسلين والرئيس محمد مرسي، وبين قوات المعارضة الّتي اتخذت الاحتجاج والتظاهر طريقة لرفض أداء مرسي وصلت إلى استعمال العنف بين مؤيدي النظام ومعارضيه، وأصدرت بيانا نص على أن القوات المسلحة المصريّة تتابع التطورات والأحداث، وحذرت من استمرار الانقسامات الّتي أضحت تشكل خطرا على الدّولة وأمنها القومي، وتأكيدها وحرصها على ضرورة إيجاد حوار وتوافق، إلا أن ازدياد حملات العنف الّتي ميزت المتظاهرين من الجهتين

---

[1] - ويليام.سي تايلور، **مرجع سبق ذكره**، ص267.

[2] – عربي بومدين، العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديت السيطرة المدنيّة في مصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 412

[3] - وليام سي تايلور، **مرجع سبق ذكره**، ص 267-268.

[4] - **نفس المرجع**، ص 268

الّتي نتج عنها سقوط قتلى وتسجيل عدم قدرة قوات الشرطة على التحكم في الوضع الأمنيّ، مثل دافعا وفرصة لتدخل القوات المسلحة لفض الاعتصامات، مما جعلهاتعلن حالة الطوارئ وتفرض حضر التجول [1]، وجاء هذا الموقف والقرار بناء على عقيدتها القائمة على الاستجابة الى مطالب الجماهير وحراسة الثّورة وضمان الأمن وكويسط بين الفرقاء السياسيين [2].

تمخض عن تدخل المؤسّسة العسكريّة المصريّة في ادارة الصّراع الذي دار بعد عزل الرئيس محمد مرسي وتكتل جبهة الانقاذ الوطني، زج الرئيس محمد مرسي في السجن بتهم التحريض على العنف والتظاهر، وبالموازاة مع ذلك أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة من قبل وزير الدفاع المصريّ عبد الفتاح السيسي، تضمن إعلانا تضمن رسم خارطة الانتقال الخاصة بالبلد، أسترجع من خلاله الجيش السّلطة في إدارة المرحلة الانتقالية بالبلاد أما عن مخرجات خارطة الانتقال فقد صاغها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ممثلا في وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي مع مجموعات من الشخصيات السّياسيّة والدينية أبرزها " محمد البرادعي"، شيخ الأزهر" أحمد الطيب"، البابا "تواضروس"، ممثل عن حزب النور ممثل عن حركة تمرد[3]، مما يؤكد وللمرة الثانية على التوالي تدخل الجيش في الشأن السياسي من خلال إعادة هندسة المرحلة الانتقالية الثانية في البلاد[4].

إن الحديث عن موقع الجزائر من الحراك الشعبي الذي دار بها ونمط نقل السّلطة واسنادها بعد تقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بضغط من المؤسّسة العسكريّة، يحيلنا الى القول بأن محاولات الانتقال الدّيمقراطيّ السلمي بالبلاد أفرز عن وجود فاعلين أساسيين شكلا درجة معتبرة من التوافق، وهما الشعب والمؤسّسة العسكريّة الّتي أصبحت تمثل النظام الجزائريّ بعد فقدان شرعية باقي مؤسسات الدّولة، حيث كان الحراك يفرز مطالبه وتقوم هي بالتفاعل معها[5].

---

[1] - مروة فكري، "المؤسسات المدنيّة والحراك الثوري في مصر"، **سياسيات عربية**، العدد 4، الدوحة، سبتيمر 2013، ص 58.

[2] - عربي بومدين، العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات السيطرة المدنيّة في مصر، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[3] -لخضر خبيطة، "الدور السياسي للمؤسّسة العسكريّة وتأثيره على التحول الدّيمقراطيّ في مصر بعد 25 يناير 2011(2011-2015)"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر،2017، ص 250.

[4] -عبد الفتاح ماضي، تحولات الثّورة المصريّة في خمس سنوات، **مرجع سبق ذكره**، ص 38

[5]- عميري عبد الوهاب،"الحراك الشعبي في الجزائر وتحقيق الانتقال الدّيمقراطيّ، فرص وعوائق النجاح بناء على طبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة"، **في الحراك الشعبي في الجزائر-جدلية الانتقال الدّيمقراطيّ والأمن المجتمعي**، مصر: دار الكتاب الحديث، 2020، ص92.

وعلى عكس الحالة المصريّة، فان سيطرة المؤسّسة العسكريّة في تسيير المرحلة الانتقالية في الجزائر برز من خلال تعاطيها مع مطالب الحراك، والعمل على تجسيدها، وفي مقدمها ابطال ترشح الرئيس عبد العزيز بوفليقة لعهدة رئاسية خامسة.

عملت المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة في ظل المرحلة الانقالية في لعب دور مخاطب للشعب على أساس رفض الحراك التجاوب مع أي هيئة من النظام، وسيطرت على الأوضاع في البلاد بطريقة سلسة وهادئة من خلال محاولة الحفاظ على علاقة الثقة الّتي تجمعها مع الشعب الجزائريّ، والمحافظة على الوحدة الوطنية للبلاد وحماية الدستور[1].

وترجمة لهذا الدور الجديد، ذهبت تحليلات كثيرة تؤكد هيمنة المؤسّسة العسكريّة في هندسة المرحلة الانتقالية، وتم تبرير هذه الهيمنة للتاريخ السياسي لهذه الأخيرة الذي شهد لها استيلاءها على السّلطة، وتدخلها في الشؤون العامة في الكثير من المحطات التاريخية للجزائر منذ الاستقلال، وعليه فبناء على الحراك استرجعت المؤسّسة العسكريّة مكانتها الّتي قزمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأصبح قائد الأركان الرئيس الحقيقي للبلاد، ولم يكن الحراك بهذا المعنى إلا سببا لتعزيز قوة المؤسّسة العسكريّة وسيطرتها وصيانة مركزها والتفوق على خصومها فقط [2]، وبالتالي فان هذه الهيمنة مثلت هي الأخرى أهمّ ملامح بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في الجزائر القائمة على التفوق العسكري.

تزامن الحراك الشعبي الجزائريّ مع وجود أزمة أمنية عبر عنها قائد الأركان من خلال خطبه تمثلت في وجود مؤامرة تدور ضد الحراك الشعبي والشعب الجزائريّ؛ قصد من خلالها الاجتماع السري بين منسق المخابرات اللواء بشير طرقاق وشقيق الرئيس سعيد بوتفليقة، بحضور ممثلين عن السفارة الفرنسية، حيث وصف هذا الاجتماع بالخطر والذي يمس مصداقية المؤسّسة العسكريّة وشن حملة شرسة ضده، وفي ظل هذه التهديدات أصبح التعجيل بالخروج من الأزمة في الجزائر أمرا ضروريا وحتميا، سيما مع رصد فراغ منصب رئيس الجمهورية[3].

وانتهى المطاف ببيان أصدرته وزارة الدفاع في 02 أفريل 2019، بعد زيارة قائد الأركان الميدانية للناحية العسكريّة بورقلة بتاريخ 26 مارس 2019، اجتماعه بمقر وزارة الدفاع بتاريخ 30 مارس2019، طالبت من خلاله بالتطبيق الفوري للمواد 102، 107و108 من الدستور، وعلى هذا الأساس فان التعجيل بتطبيق

---

[1] – سيلية أمغار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 224-225.

[2] - محمد حليم ليمام، "الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة "، **المستقبل العربيّ**، العدد 494، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، ص ص 139- 140

[3] - أميرة أحمد حرزلي، **الأزمة السّياسيّة في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج**، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ، متوفر عالى الموقع: الالكتروني: https://democraticac.de/?p=60134، أطلع عليه بتاريخ (16-08-2021)

الدستور كان أهم آلية لنقل السّلطة وإسنادها هو مخرج وحل أقرته المؤسّسة العسكريّة لإدارة المرحلة الانتقالية[1]. وقد سمي هذا الحل بالحل الدستوري للخروج من الأزمة أوالحل القائم على الشرعية الدستورية.

تنص المادة 102 من الدستور الجزائريّ بأنه اذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع الذي يُعلِن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه، ويكلف بتولّي رئاسة الدّولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما رئيسَ مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 104 من الدستور، وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوما، يُعلَن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين.

وطبقا لأحكام الفقرات التالية لهذه المادة، فإنه في حالة استقالة رئيس الجمهورية أووفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويُثبِت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتُبلّغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا، يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدّولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، تنظّم خلالها انتخابات رئاسية ولا يَحِقّ لرئيس الدّولة المعيّن بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية، وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية أووفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة، وفي هذه الحالة، يتولّى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدّولة، يضطلع رئيس الدّولة المعيّن حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدّولة طبقا للشروط المحدّدة في الفقرات السابقة وفي المادة 104من الدستور. ولا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية[2].

رجع لجوء المؤسّسة العسكريّة إلى تفعيل الشرعية الدستورية، لتجنب أي ضغط دولي يسعى لتصنيف ما قامت به المؤسّسة العسكريّة انقلابا عسكريا، على أساس أن تفعيل المادة 102 من الدستور جاء استجابة إلى أحد أهم مطالب الحراك، مما جعل مختلف القوى الخارجية في صفها باعتبارها الطرف الأقدر على حل الأزمة سيما ما تملكه هذه الأخيرة من تأثير مادي ومعنوي على عامة الشعب، وكذا بحكم تجربتها في السّلطة

[1] – عربي بومدين، الجزائر والسودان، العرض السلطوي في مواجهة زياة الطلب الشعبي على الدّيمقراطيّة، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[2] - الجمهورية الجزائريّة الدمقراطية الشعبية قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمأدّى الأولى عام 1437 الموافق ل 06 مارس 2016، **الجريدة الرسمية**، العدد14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

منذ الاستقلال [1]، إضافة الى ضمان عدم دخول البلاد في فراغ دستوري ومؤسساتي، مما ينتج عنه استحالة تسيير المرحلة الانتقالية [2].

وكنتيجة لقرار المؤسّسة العسكريّة ورؤيتها في حل الأزمة الانتقالية في الجزائر، قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته في تاريخ 02 أفريل 2019، واجتمع بشأنها المجلس الدستوري لإقرار شغور منصب رئيس الجمهورية، وتولى بعدها السيد عبد القادر بن صالح رئاسة الدّولة إلى غاية انتخاب رئيس الجمهورية، ليمثل اقتراح المؤسّسة العسكري حل هذه الأزمة دليل تركيز قيادة الجيش الوطني الشعبي على أهمية الالتزام بالدستور والعمل في إطاره من قبل العديد من الفواعل الرسمية السّياسيّة في البلاد موالاة ومعارضة [3].

عرف الحل الذي تقدمت به المؤسّسة العسكريّة القاضي بتطبيق الشرعية الدستورية في نقل السّلطة واسنادها الى مدنيين، معارضة من قبل فئات سياسية وشعبية، لأنها تنافت مع مطالب الحراك المتعلقة برحيل الأوجه السّياسيّة الّتي كانت تدير المؤسسات السّياسيّة والدستورية للبلاد وقت حكم الرئيس بوتفليقة، ورفض وجودها لإدارة الفترة الانتقالية بعده؛ أبرزها ما سمي الباءات الأربع، وهم (الطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري، معاذ بوشارب رئيس المجلس الشعبي الوطني، عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الامة، ووزير الداخلية نور الدين بدوي)، وكنتيجة لذلك استقال رئيس المجلس الدستوري وتم محاكمة رئيس المجلس الشعبي الوطني في قضايا فساد، ليبقى من الباءات الأربع كل من عبد القادر بن صالح ونور الدين بدوي[4].

على الرغم التجاذبات وشعارات رفض تسيير المرحلة الانتقالية من قبل الوجوه القديمة للنظام بما فيها المؤسّسة العسكريّة، فان هذه النتيجة حسمت في الأخير الى رأيها وقراراتها حيث تم بالفعل تقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لاستقالته الّتي نتجت عن تفعيل المادة 102، وتولى عبد القادر بن صالح رئاسة الدّولة باعتباره رئيس مجلس الأمة، وتم تكوين حكومة تصريف أعمال يترأسها وزير الداخلية " نور الدين بدوي ثم صبري بوقادوم من بعده [5].

---

[1] –المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21–22

[2] - وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 25–30..

[3] – شبكة الجزيرة الاعلامية، **استقالة بوتفليقة..المجلس الدستوري يجتمع ودعوات لمواصلة الحراك**، الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net، أطلع عليه بتاريخ (10–08–2021).

[4] – باحريز صلاح الدين، "الحراك الشعبي في الجزائر: بين شرعية المطالب وتحدي الاستجابة"، **في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الدّيمقراطيّ والأمن المجتمعي**، القاهرة، دار الكتاب الحديث للطبع اللنشر والتوزيع، 2020، ص 213.

[5] –**نفس المرجع**، ص ص213–215

بناء على ما تم الإشارة إليه فيما يتعلق بنقل السّلطة واسنادها بعد استقالة رئيسي مصر والجزائر، يتبين الاختلاف الكبير في طبيعة وآلية نقل السّلطة بهما ففي الوقت الذي اختارت المؤسّسة العسكريّة وبصفة مباشرة التخلي عن تطبيق الدستور المصريّ في تسليم السّلطة بعد مبارك، والانفراد بها بناء على تفويضها هذا الأخير لإدارة المرحلة الانتقالية، ذهبت الحالة الجزائريّة إلى تطبيق الشرعية الدستورية وتفعيل النص الدستوري في شقه المتعلق باستلام السّلطة في حالة استقالة الرئيس في مادته 102، إلا أن التشابه الذي خص نقل السّلطة رغم اختلاف الآلية هومبادرة المؤسّسة العسكريّة وطلبها التطبيق الفوري لتطبيق المادة 102 من الدستور، وعليه يبدوأن الحالّتين عرفتا سيطرة المؤسّسة العسكريّة في قيادة ورسم خارطة الانتقال بهما، وذلك بطريقة مباشرة في الحالة المصريّة من خلال تسلم المجلس العسكري المصريّ السّلطة مباشرة بعد تقديم استقالة حسني مبارك، وبطريقة غير مباشرة في الحالة الجزائريّة من خلال بروز المؤسّسة العسكريّة كفاعل رئيسي مخاطب للشعب الجزائريّ، ومنفذا لمطالبه، وكذا في رسم خارطة الانتقال بها، أما ما يتعلق بمرحلة اسقاط محمد مرسي بعد أحداث يونيو 2013، فقد تم نقل السّلطة كما تم الاشارة اليه الى مدنيين من خلال تعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا للبلاد بحماية عسكرية.

وتجدر الاشارة في مجال العلاقات المدنيّة العسكريّة المصريّة توافق النخب السّياسيّة المصريّة على المطالبة بتدخل المؤسّسة العسكريّة في ادارة المرحلة الانتقالية بعد اسقاط حكم كل من حسني مبارك ومحمد مرسي على التوالي، وهومبدأ يناقض تماما مع مبادئ الدّيمقراطيّة الّتي تقوم على تحييد المؤسّسة العسكريّة، وضرورة تسييرها من قبل المدنيين، عكس الحالة الجزائريّة الّتي توافق معها الشعب في مساندتها له، الا أنه لم يطالبها بالتدخل في تسيير المرحلة، إضافة أن دورها في تطبيق الشرعية الدستورية عبر عن حيادها في تلك المرحلة.

المطلب الثاني: التفوق العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر والجزائر.

مثل الدور الذي لعبته المؤسّسة العسكريّة في إدارة المرحلة الانتقالية أحد أهم، وأبرز الملامح الّتي يمكن من خلالها تشخيص طبيعةونمط العلاقات المدنيّة العسكريّة الّتي حكمت هذا الانتقال، وعلى هذا الأساس، سوف يتم التطرق بصفة مقارنة إلى أهم الأدوار الّتي لعبتها المؤسستين العسكريتين في كل من مصر والجزائر خلال المرحلة الانتقالية كأحد أهم المؤشرات الّتي تثبت بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في هذا الانتقال، ومحاولة عرض ملامح الهيمنة العسكريّة من عدمه في هذه المرحلة، وذلك باعتماد بمجوعة من المؤشرات في هذا الإطار وهي:

أولا: تأمين الحراك

ثانيا: حجم الأدوار المضطلع بها للمؤسّسة العسكريّة خلال المرحلة الانتقالية

أولا: الدفاع عن الأمن وضمان الاستقرار الداخلي

عرف التاريخ السياسي للجيش المصريّ دعما جماهيريا كبيرا منذ قيام ثورة 1952، وازداد بصفة أكثر في فترة حكم جمال عبد الناصر، واستمر الى غاية حكم حسني مبارك وأثناء ثورة يناير 2011، نظرا لموقف الجيش تجاه المتظاهرين ورفضه فكرة توريث الحكم لنجل الرئيس حسني مبارك،مما أدّى بالشعب المصريّ الترحيب بفكرة توليه السّلطة عقب رحيل حسني مبارك،بدلا عن نائبه عمر سليمان[1].

اضطلع الجيش المصريّ خلال الثّورة المصريّة بدور جديد تمثّل في حراسة الثّورة، فهولم يستعمل القوة لحماية النظام ولم يقم بالثّورة، بل تمثّل دوره في ضمان نجاحها من خلال مساندته للثوار والمتظاهرين، وقد ساهم هذا الدور في نجاح المراحل الأولى للثورة بضغطه الذي مارسه على حسني مبارك من أجل تنحيه عن السّلطة واستلامها بناء على مطالب شعبية، لتظهر بذلك علاقة المؤسّسة العسكريّة بالمجتمع المصريّ من خلال مدى استجابتها لمطالب الانتقال، ويتبين بالتالي أن الدور السياسي الذي لعبه المجلس العسكري لم يترجم سوى تفاعله مع الشارع السياسي ومطالبه[2]،وقد اخذت مظاهر التأييد الشعبي للمؤسّسة العسكريّة في تدخلها في الشأن السياسي بالبلاد من خلال الشعار الشهير "الجيش والشعب إيد وحدة"[3].

ظهر دور الجيش في تأمين الاحتجات المصـــريّة والمحافظة على الأمن الداخلي في ظل غياب المؤسسات الأمنيّة، وبرز كصمام أمان للدولة أمام شيوع حالة الفوضى، وتأمين المظاهرات والاعتصامات، وقد أخذ من خلال ذلك وظيفة الشرطة في حماية الأمن والاستقرار الداخلي لمصر إضافة الى مهامه في توفير الأمن الخارجي والمحافظة عليه[4]، وقد تميز أداؤه في هذا الإطار بشكل متماسك ومنظم؛ غير أن نقص خبرته في هذا المجال وعدم تأهيله أبرزت تعامله بعنف في الكثير من المواقف[5]؛ مما أدّى الى رفض بعض

---

[1] - أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصرك نحوالسيطرة المدنيّة"، **مجلة عمران**، العدد011، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، 2013، ص 149.

[2] - باكينام الشرقاوي، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، في **الثّورة المصريّة:الدوافع والاتجاهت والتحديات**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص 512-513.

[3] - أحمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

[4] - باكينام الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 513-514

[5] - **نفس المرجع**، ص ص 514

القوى الثوريــة تورطــه في حوادث عنف نتج عنهــا ازهــاق أرواح كثيرة من المتظــاهرين أبرزهــا حــادثــة ماسبيروووحوادث شـارع محمد محمود ومذبحة ملعب بورسـعيد 2012، اضـافة الى المماطلة في تنفيذ مطالب الثوار، مما أدّى الى خسارة دعمهم له[1].

أثبتت المؤسّسة العسكريّة المصريّة في المرحلة الانتقالية الثانية في مصر عدم قدرتها على تسيير مطالب المتظاهرين مما جعلها تتبع طرق العنف ضدهم، وقد ظهر ذلك بصفة كبيرة بعد إسقاط الرئيس محمد مرسي على إثر مظاهرات يونيو2013، أين لجأت قوات الجيش إلى استخدام القوة المفرطة أثناء فض الاعتصام الّتي كانت تنادي بحماية الشرعية للرئيس المعزول، ووصلت إلى ما سمي باستعمال القوة المميتة غير المبررة للإخوان المسلمين وأنصار مرسي [2].

وعن الحالة الجزائريّة المتعلقة بمدى تأمين الحراك من قبل المؤسّسة العسكريّة، يجدر القول وعلى الرغم من تصاعد الاحتجاجات في الجزائر واتسامها بالطابع السلمي رغم افتقارها للتأطير، فإن تعامل أجهزة الأمن معها تميز باحترافية كبيرة، حيث امتنعت عن استخدام القوة لتفادي العنف الذي قد ينجم عنه استعمال القمع ضدها، وفي هذا الشأن عبر قائد الأركان احمد قايد صالح في كل مناسبة تخص خرجاته الميدانية للنواحي العسكريّة، أن المؤسّسة العسكريّة باعتبارها مؤسّسة دستورية سوف تتحلى بمهامها الدستورية القاضية بحماية الشعب الجزائريّ والوطن من كل التهديدات الّتي قد يتعرض لها، ودعا في كل مناسبة كافة الفواعل السّياسيّة والمدنيّة بالتحلي بالصبر واستعمال الحوار للخروج من الأزمة [3].

كما وعد قائد الأركان الشعب الجزائريّ بالتزامه الشخصي كمسؤول بدعم الشعب والوقوف إلى جانبه وحماية المواطنين أثناء المسيرات وعدم سفك دماء الجزائريّين، كما أكد كذلك من خلال خطاباته أن لا طموحات سياسية لحكم البلاد عدا حمايته وخدمته في هذه المرحلة الحساسة[4]، وقد ذهب دور المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة في الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها الداخلي الى مرافقة الانتخابات الرئاسية وتأمينها. وقد سهرت على التحضير إلى انتخابات رئاسية لجنة مستقلة تسمى ب "اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات" تم تأسيسها وفقا للقانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، تعبيرا عن الخروج عن الممارسات الّتي كان يقوم بها النظام القديم أين كانت توكل مهمة التحضير والاشراف على الاستحقاقات الوطنية لوزارة الداخلية.

---

[1] - أحمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

[2] - مروة فكري، **مرجع سبق ذكره**، ص 63

[3] – باحريز صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.209-217

4 – وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 25-30.

وبالنسبة لموقف ودور المؤسّسة العسكريّة من الانتخابات الرئاسية في الجزائريّة فقد نصت افتتاحية مجلة الجيش في هذا الشأن أن قرار إجرائها في آجالها سوف يجنب وقوع البلاد في فراغ مؤسسي، وبالتالي فان تنظيمها في موعدها المحدد ب 12 ديسمبر 2019 كان ضرورة ملحة تقتضيها الظروف الصعبة الّتي تعيشها البلاد، وفي هذا الشأن عبر قائد الأركان أحمد قايد صالح أن دور المؤسّسة العسكريّة في الانتخابات الرئاسية سوف يتمثل في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان إجراء هذه الانتخابات في جومن الأمن والطمأنينة والهدوء، وبما يتيح للشعب الجزائريّ الإدلاء برأيه بكل حرية وسيادة [1].

وأضافت المجلة أن الاستحقاقات الرئاسية ستجري في ظروف مختلفة تماما عن المواعيد الانتخابيّة السابقة, وتنظم في ظل معطيات إيجابية غير مسبوقة, حيث يتميز المشهد ببلادنا بتحول لم تعرف الجزائر له مثيلا منذ الاستقلال"، وفي نفس الإطار عبر قائد الأركان متكلما باسم الجيش أن المؤسّسة العسكريّة ليس لها أي طموحات سياسية وأنها لا تزكي أي أحد في هذه العملية وأن القرار الأخير سوف يكون بيد الشعب الجزائريّ الذي سوف يقرر ذلك من خلال الانتخاب، وأن دور المؤسّسة سوف يقتصر على مرافقة العملية الانتخابيّة وتأمينها[2].

يتضح مما سبق أن دور المؤسّسة العسكريّة في البلدين تمثل في حماية المتظاهرين وتأمينهم في شكل أبهر المتتبعين والمحللين، ففي الجزائر استطاعت المؤسّسة العسكريّة السيطرة على الحراك وتأمينه، ويرجع ذلك إلى خبرتها واحترافيتها في التعامل مع كل أشكال التظاهر؛ بينما تغير منحى هذا الأمر في الحالة المصريّة الّتي واجهت المتظاهرين باستعمال العنف والقوة وصلت الى سفك دماء المحتجين.

نتج عن استقالة كل من الرئيس المصريّ حسني مبارك والرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة بناء على مطالب الشعبين بهما، وضغط المؤسّسة العسكريّة عليهما، من خلال انحيازها للحراك بالدّولتين وعدم العرض له بالقمع والعنف، وفراغ الساحة السّياسيّة في البلدين، سيما مع رفض الحراك للتعاطي مع أي جهة رسمية بهما، خاصة الأحزاب الّتي كانت موالية للسلطة، مما أدّى إلى استلام الجيش بالبلدين مهمة إدارة المرحلة الانتقالية، لتصبح للمؤسّسة العسكريّة بهذا المعنى صفة المدير الأول في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر والجزائر سواءكان ذلك بشكل مباشر أوغير مباشر.

---

[1] - وكالة الأنباء الجزائريّة، **إجراءات الانتخابات الرائاسية في آجالها سيجنب الجزائر الوقوع في الفراغ ومآلات لا تحمد عقباها**، الموقع الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/77613-2019-10-09-15-52-42 ،أطلع عليه بتاريخ(20-08-2021).

[2] - المركز الوطني للمنشورات العسكريّة، "تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها "، **مجلة الجيش**، العدد 675، الجزائر، اكتوبر 2019، بدون ترقيم.

ثانيا: توظيف النخبة وصنع السياسة العامة

إنّ حجم التشابه الذي ميز الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر من خلال مجموعة من الملامح أبرزها نقل السّلطة في البلدين، وموقف المؤسّسة العسكريّة من الحراك ومطالبه دل على على نتيجة مفادها إستأثار هاتين الأخيرتين بقيادة المرحلة الانتقالية سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، وفي هذا الإطار سوف يتم عرض محتوى الأدوار الّتي اضطلعت بها المؤسسان في تسيير المرحلة الانتقالية، وبالتالي إبراز حجم السيطرة والهيمنة من عدمه في هذه العملية وذلك بالإعتمادعلى مؤشري توظيف النخبة وصناعة السياسة العامة.

بالنسبة للمؤسّسة العسكريّة المصريّة أتخذت لها مكانة غير عادية بعد توليها السّلطة اثر استقالة حسني مبارك حين أعطت لنفسها سلطة الاستئثار بمجموعة مهمة من المهام والأدوار مثلت أهم مظاهر السيطرة العسكريّة في تحديد وتوجيه وهندسة المرحلة الانتقالية في مصر، ويمكن ابراز هذه الأدوار كما يلي:

1- تعطيل العمل بدستور 1971وإعلان تعديل دستوري جديد

في أول خطوة له في رسم خارطة الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر، بعد توليه منصب الرئاسة قام المجلس العسكري في شهر فبراير بعد تسلمه الحكم إلى غاية انتخاب رئيس مدني في تجميد العمل بدستور 1971، بحجة أنه يحوي مواد حجمت الليبرالية في البلاد، واستعان في أداء هذا الدور على العلاقة الحسنة الّتي جمعته بجماعة الإخوان المسلمين، والتأييد الذي ناله منها سيما القاعدة الشعبية الّتي تحوزها في البلاد، ومن خلال إعلان دستوري صدر في 30-03-2011، أقر إلغاء العمل بدستور 1971، وأضفى تعديلات عليه تكفل بها 7 أعضاء معنيين من قبله، تمثلت أعمالها في إحداث 11 تعديل على دستور 1971 [1].

أفرزت نتائج هذا الإعلان قبوله من قبل الّتيار الإسلامي (جماعة الأخوان المسلمين)، والمصادقة عليه بنعم، بينما قوبل بالرفض من قبل أنصار الّتيار الليبرالي وبعض شباب الثّورة، وتم وصفها بالتعديلات فوق الدستورية فقد نصت المادة 56 من الإعلان الدستوري أن صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة تتمثل في التالي:

أ- التشريع وتعطيل دستور 1971

ب- إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها

ت- دعوة البرلمان (مجلسي الشعب والشورى) لانعقاد دورته العادية وفضها والدعوة إلى اجتماع غير عادي وفضه.

[1] - لخضر حبيطة، **مرجع سبق ذكره**، ص 246

ث- حق إصدار القوانين أوالاعتراض عليها

ج- تمثيل الدّولة في الداخل والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدّولية، وتعتبر جزء من النظام القانوني للدولة.

ح- تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه الوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم

خ- تعيين الموظفين العسكريين والمدنيين والممثلين السياسيين وعزلهم وفقا للقانون واعتماد ممثلي الدّول الأجنبية.

د- التمتع بالسلطات والاختصاصات المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى قوانين ولوائح

2- حل المجلس الشعبي ومجلس الشورى والاستئثار بالسّلطة التشريعية

في إطار إدارته للمرحلة الانتقالية، سيما في اصدار اعلان دستوري جديد، عمد المجلس العسكري على محاولة تمرير وثيقة الدكتور" علي السلمي" *، بتاريخ 18 نوفمبر 2011، والذي تزامن مع التحضير للانتخابات البرلمانية، تتمثل أهم مخرجات الوثيقة في منح المجلس العسكري سلطات، وامتيازات واسعة وجعلها مستقلة عن باقي مؤسسات الدّولة، وغير خاضعة للمحاسبة والرقابة، إلا أن هذه الوثيقة تم رفضها من قبل كل الفواعل السّياسيّة والشعبية بمصر، وتم اعتبار بنودها بالفوق الدستورية، نظرا للصلاحيات الكبيرة الّتي أصبح يتمتع الجيش طبقا لهذه الوثيقة، وعلى اثر ذلك تم إقرار حل البرلمان بقرار من المحكمة الدستورية العليا الّتي كانت تدار بقضاة من الّتيار القومي الموالي لحسني مبارك، بعدها قام المجلس العسكري بإعلان دستوري مكمل في 17 يونيو2012، نص على منح سلطة التشريع للمجلس العسكري ونزعها من اختصاص الرئيس في حالة غياب البرلمان [1].

وعلى هذا الأساس قام المجلس العسكري بتعيين نفسه الممثل الرسمي للدولة أمام الجهات الداخلية والخارجية، وأقر لنفسه كذلك سلطة إصدار مراسيم وقوانين خلال المرحلة الانتقالية، وأشرف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية الّتي فاز فيهما الإخوان المسلمون ومحمد مرسي على التوالي [2]، ومن بين أهم التشريعات الّتي أقرها بالإضافة إلى الإعلانات الدستورية في هذا الشأن هي: إلغاء حالة الطوارئ، إصدار قانون تجريم

*-هي وثيقة المبادئ الدستورية لدستور مصر الجديد، الّتي اقترحها الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء.

[1] – ممدوح غالب أحمد بري، "دور المؤسّسة العسكريّة في إدارة النظام السياسي المصريّ بعد ثورة (2011-2014): دراسة في تاريخ مصر الحديث"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 2، ألمانيا، يونيو2018، ص ص 172-173.

[2] – لخضر حبيطة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 246-247

بعض حالات الاعتصام والإضراب، تعديل قانون الأحزاب في 28 مارس 2011، تشديد أحكام العقوبات، وتعديل قانون الأزهر [1].

بالإضافة الى هذه السلطات التشريعية الّتي منحها المجلس العسكري المصريّ لنفسه، وقبل جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية بعدة أيام، قام هذا الأخير بإعلان دستوري ثالث سمي بالإعلان الدستوري المكمل، وهو الذي جاء بعد يومين من استعادة السّلطة التشريعية بعد حل مجلس الشعب في 14 يونيو وتنفيذ القرار من قبله في 15 يونيو وجاء فيه:

– أن يقسم الرئيس اليمين أنان البرلمان.

– أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هوالمختص وحده بالسّلطة التشريعي.

–إعطاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحق في تقرير كل ما يتعلق بالقوات المسلحة وكذلك صلاحية رئيس الجمهورية في إعلان الحرب بعد موافقة المجلس الآعلى للقوات المسلحة، وكذلك تشكيل جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع

نتج عن هذه الصلاحيات الواسعة الّتي أقرها المجلس العسكري المصريّ جعل أول رئيس منتخب في مصر يبدأ فترة حكمه بسلطات مقيدة في علاقته بالمؤسّسة العسكريّة الّتي توسعت أدوارهاحيث أوكلت إليها السّلطة التشريعية بعد حل المؤسّسة التشريعية.[2]

أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت هي الأخرى تدخلا في رسم خارطة الانتقال بها، وكان أبرز ملمح في ذلك تعاملها مع الحراك وتفاعلها مع مطالبه، إضافة الى فرضها حل الأزمة بتبني الشرعية الدستورية في نقل السّلطة واسنادها رغم أن هذا القرار تم نقده ورفضه من قبل فئة من المتظاهرين.

وفيما ما يتعلق بمؤشر تجنيد النخبة ورسم السياسيات العامة في هذه المرحلة، فقد أخذ صورة واحدة تمثلت في متابعة قضايا الفساد الّتي جاءت كإستجابة لمطالب الحراك من طرف المؤسّسة العسكريّة، سيما وأن محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين كان من أوليات المطالب الأمر الذي دفع المؤسّسة العسكريّة إلى السعي لتحقيقه، وفي هذا الصدد صرح قائد الأركان أحمد قايد صالح أن هذه الأخيرة تسعى جاهدة لحماية مؤسّسة العدالة ورجالها من خلال مرافقتهم عبر تقديم الضمانات الكافية لأداء مهامهم بعيدا عن أي ضغوطات[3].

---

1 – عربي بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[2] - حمادة محمد عطية عبد الرحمن، **المؤسّسة العسكريّة وفرص التحول الدّيمقراطيّ"الحالة المصريّة"**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=26206، أطلع عليه بتاريخ (15–08–2021)

[3] - الأبطال وحدهم من يصنع التاريخ، **مجلة الجيش**، عدد 676، نوفمبر 2019.

يظهر من خلال ما تم التطرق اليه أن دور المؤسّسة العسكريّة في مكافحة الفساد تجسد من خلال تمكين قطاع العدالة لكافة صلاحياته واستقلاليته في تطبيق القوانين المتعلقة بالفساد وتوفير المناخ المناسب لأداء مهامه.

نتج عن تحرير قطاع العدالة فتح التحقيقات في العديد من قضايا الفساد الّتي شكَّلت اهتمام الرأي العام الداخلي في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، منها على وجه الخصوص: قضية الطريق السيَّار شرق/غرب، وقضية تركيب السيارات وقضية العقار الفلاحي والقروض البنكية، وفي سابقة هي الأولى في الجزائر شملت التحقيقات والاعتقالات والمحاكمات شخصيات نافذة جدًّا منهم مدير المخابرات السابق، الفريق محمد مدين، وطرطاق وشقيق الرئيس، السعيد بوتفليقة الذي تعتبره جهات كثيرة متابعة للشأن الجزائريّ أنه كان الحاكمَ الفعليَّ للبلاد بعد مرض شقيقه، الرئيس بوتفليقة، منذ سنة 2013 [1].

وشملت الإجراءات كذلك، الّتي وُصفت بالاستثنائية في مسار تطور القضاء الجزائريّ، رئيسيْن للوزراء، هما: عبد المالك سلال وأحمد أويحيى، ووزراءَ سابقين وشخصيات سياسية بارزة، منها: لويزة حنون وكريم طابوورؤساء أحزاب (ما كان يسمى التحالف الرئاسي السابق) ورجال أعمال، منهم على وجه الخصوص: علي حداد وطحكوت محيي الدين، ممن كانوا يشكلون الفريق المساند للرئيس السابق، بوتفليقة .لقد عبَّرت شريحة واسعة من المواطنين عن رضاها بتلك الإجراءات التي اعتبرها قائد الجيش، أحمد قايد صالح، أنها تأتي استجابة لمطلب مهم من مطالب الحراك الشعبي [2].

بالاضافة الى ذلك عملت المؤسّسة العسكريّة مع رئاسة الدّولة على تحقيق مطالب الحراك بهدف الاستجابة لمطالبه المتمثلة في تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، بعد حوار وطني، فجاءت السّلطة الوطنية المستقلة للانتخابات استجابة لهذه المطالب كهيئة يسند إليها كل الإجراءات اللازمة لتحضير العملية الانتخابيّة، تحضيرا وتنظيما وإشراف، سيما ما تعلق بعمليات التصويت والفرز إلى غاية إعلان النتائج بكل نزاهة وشفافية، وتشكلت هذه الأخيرة من كفاءات المجتمع المدني (كفاءات جامعية، مساعدي العدالة، قضاة، شخصيات وطنية وجالية وطنية بالخارج) استنادا الى القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، وقد مثّل إشراف اللجنة المستقلة للإنتخابات الرئاسية أبرز ما ميز الساحة السّياسيّة الجزائريّة أثناء الحراك، الأمر الذي

[1] - عبد الله بلغيث، **الانتخابات الرئاسية في الجزائرديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 5.

[2] - **نفس الصفحة.**

دل على قطيعة مع النظام السابق الذي كانت تخضع فيه الاستحقاقات الانتخابيّة الى إشراف وزارة الداخلية وهياكلها، وظهر دور المؤسّسة العسكريّة في إطار الانتخابات الرئاسية في الوعود الّتي قطعها قائد الأركان "أحمد قايد صالح" بتأمين العملية الانتخابيّة والتأكيد على عدم رغبة المؤسّسة العسكريّة في المشاركة فيها أوتزكية أي طرف؛ منوها أن عهد الاملاءات وصناعة الرؤساء قد ولى بلا رجعة[1].

يتبين من خلال ما تم الطرق إليه فيما يخص دور المؤسّسة العسكريّة في الانتقال الدّيمقراطيّ في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة، أن المجلس العسكري المصريّ بصفته من تولى تسيير البلاد بعد حسني مبارك تمتع بصلاحيات واسعة جدا شملت الإعلانات الدستورية والتشريع والتنفيذ والقضاء، استفاد منها الجيش في تعزيز مصالحه السّياسيّة والاقتصادية، إضافة إلى الانقلاب على الدّيمقراطيّة الذي تجسد عن طريق تدخله في صراع الانتخابات البرلمانية وإعداد دستور جديد خلال حكم الرئيس محمد مرسي والذي انتهى بعزله وتدخل المؤسّسة العسكريّة من جديد بإدارة المرحلة الانتقالية الّتي تلت عزله ورسمها لخارطة انتقال جديدة.

أما تعلق بالحالة الجزائريّة، وعلى الرغم من أن المؤسّسة العسكريّة بها استأثرت هي الأخرى بتسيير وإدارة المرحلة الانتقالية، إلا أن المهام الّتي قامت بها في هذا الإطار ليست بالحجم الذي تميزت به مثيلتها في الحالة المصريّة؛ بل اقتصرت على توفير الظروف الأمنيّة لمكافحة قضايا الفساد ومرافقة وتأمين الانتخابات الرئاسية الّتي أفرزت انتخاب السيد عبد المجيد تبون كرئيس للجمهورية الجزائريّة بإشراف لجنة مستقلة في ذلك.

[1] - المركز الوطني للمنشورات العسكريّة، "من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة"، مجلة الجيش ن العدد 674، سبتمبر 2019،

	مصر	الجزائر
الإطار القانوني لنقل السّلطة بعد استقالة رئيس الجمهورية	عدم الاحتكام إلى الدستور وتسليم السّلطة إلى المجلس العسكري إلى غاية انتخاب رئيس جديد	المطالبة بتطبيق الشرعية الدستورية والاحتكام لمواد الدستور في تولي السّلطة الى غاية انتخاب رئيس جديد
تأمين الحراك	تامين الحراك والتجاوب السلمي مع المتظاهرين، وتحولها الى عنف وقمع بعد عزل الرئيس محمد مرسي	تأمين الحراك ومرافقته في تحقيق مطالبه
الضغط على رئيس الجمهورية للتنحي عن السّلطة عن طريق الاستقالة	عدم دعم النظام القائم جعل من المؤسّسة العسكريّة تضغط على الرئيس حسني مبارك للتخلي عن السّلطة وتقديم استقالته	عدم دعم النظام القائم جعل من المؤسّسة العسكريّة تضغط على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتخلي عن السّلطة وتقديم استقتاله
الانفراد بتسيير المرحلة الانتقالية	ظهور المؤسّسة العسكريّة كفاعل وحيد في رسم خريطة الانتقال بطريقة مباشرة	ظهور المؤسّسة العسكريّة كفاعل وحيد في رسم خريطة الانتقال بطريقة غير مباشرة
حجم ومحتوى الأدوار الّتي لعبتها المؤسّسة العسكريّة في سير المرحلة الانتقالية	الاستئثار بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية	مثلت أدوارها في تحقيق مطالب الحراك، كمتابعة ملفا الفساد وتأمين مؤسّسة القضاء لتولى مهامها، إضافة إلى مرافقة الانتخابات الرئاسية وتأمينها

جدول 4: مقارنة دور المؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر في إدارة المرحلة الانتقالية

من إعداد الباحث

خلاصة واستنتاجات

شكل الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة بعد سنة 2011 أهمية كبيرة لما لعبته المؤسستان العسكريتان المصريّة والجزائريّة، خلال الحراك الشعبي بهما، وتم تشخيص أبرز مخرجات المقارنة بين الحالّتين في:

1-تشابه الحالّتين في العامل السياسي الذي شكل أبرز عامل في مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين، ويرجع الأمر الى التأثيرفي الطابع الجمهوري للدولتين الذي تجسد في طول فترة حكم الرئيسين حسني مبارك وعبد العزيز بوتفليقة الّتي دامت بين 30 و20 سنة على التوالي، إضافة الى مسألة الاصرار في البقاء في الحكم الذي تجسد في مشروع التوريث بالنسبة للحالة المصريّة، والسيطرة على رئاسة الجمهورية من قبل أخ الرئيس الجزائريّ ومستشاره مستغلا حالته المرضية لتسيير البلاد في إطار ما سمي بالقوى غير الدستورية.

2-تشابه كلا الدّولتين في عوامل الانتقال الدّيمقراطيّ، والّتي تم ارجاؤها إلى أسباب سياسية تتعلق بتآكل شرعية النظام وضعف أدائه الذي انعكس على كل الميادين، إضافة إلى أسباب اقتصادية تمثلت في الانهيار الاقتصادي في البلدين الذي نتج عنه تدني الوضع الاجتماعي بكل أشكاله على المواطنين المصريّ والجزائريّ.

3-اشتراكهما في نمط الانتقال من أسفل الذي اتخذ شكل مظاهرات سلمية ومنظمة بعيدة عن أي انتماء حزبي أوإيديولوجي، إضافة إلى مدنيتها واعتمادها على تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نشاطها وتعبئتها ويبقى الاختلاف بين الحراكين أن المخطط له والمنظم كان بفعل الحركات الاجتماعية الّتي بدأت نشاطها قبل الحراك في مصر، أما في الجزائر فقد كان الحراك فيها فجائيا ولم تنظمه أي حركة، عطفا على افتقاده إلى قيادة تنظمه وتمثله؛ ويمكن إضافة اختلاف آخر يتمثل في بقاء الحراك الجزائريّ إلى اليوم متميزا بطابعه السلمي شعبا ونظاما عكس الحالة المصريّة الّتي اتخذ فيها الحراك منحى العنف من قبل النظام في بداياته، ومع عزل الرئيس محمد مرسي.

4-تم رصد مجموعة من النقاط المشتركة والمتباينة فيما يخص موقف ودور المؤسّسة العسكريّة في الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر يمكن ذكها كما يلي:

أ-اشترك كل من الجيش المصريّ والجزائريّ في مقابلة الحراك ومطالبه بشيء من التردد في بداية الأمر، إلا أن إعادة توازناته المتعلقة بمصالحه؛ وارتفاع حجم المظاهرات عدادا ومطالبا، غيّر موقفه بعدم حماية النظام والالتفاف إلى الشعب والاعتراف بمطالبه، مما جعله يشكل دورا مهما في التأثير على العملية الدّيمقراطيّة بالبلدين.

- شكل الإطار القانوني لنقل السّلطة تباينا كبيرا بين الحالّتين في حين تمسكت المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة بالحل القانوني لنقل السّلطة بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في إطار الشرعية الدستورية الذي شكّل الضامن الوحيد لحل الأزمة بالجزائر؛ ذهبت المؤسّسة العسكريّة في الحالة المصريّة الّتي سبقتها بتعطيل العمل بالدستور المصريّ، وتم نقل السّلطة من خلال تفويضها إلى المجلس العسكري المصريّ.

ب–تم رصد تشابه دور المؤسستين العسكريتين في كل من مصر والجزائر خلال المرحلة الانتقالية أهمها الضغط على رئيس البلاد للاستقالة، تأمين الحراك ومرافقته والاعتراف بمطالبه، ملاحقة رموز النظام، ومحاكمتهم، إلا أن الاختلاف والتباين الكبير بين الحالّتين تجسد في حجم الأدوار في تسيير المرحلة الانتقالية في الحالة المصريّة مقارنة مع الجزائريّة، ففي الوقت الذي أدارت المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة المرحلة الانتقالية بفرضها الحل الدستوري لنقل السّلطة نجد أن الحالة المصريّة نتج عنها دخول الجيش كطرف مهم وفاعل رئيسي في ممارسة السّلطة في البلدين.

الفصل الرابع

العلاقات المدنيّة العسكريّة ومسارالانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر

-الانعكاسات والتحديات-

أظهرت التطورات التاريخية في مصر والجزائر ارتباط الجيش بالسّلطة وتدخله في الشأن السياسي، وهو ما تم رصده خلال موجة الحراك العربيّ عام 2011 الّتي عبرت من خلاله الشعوب برفض الأنظمة القائمة والمطالبة بإسقاطها في البلدين، الأمر الذي أجبرها على الاستجابة لهذه الانتفاضات باتخاذ موقف من هذه المطالب.

وفي إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ أدّى كل من الجيشين المصريّ والجزائريّ أدوارا مهمة في الانتقال الدّيمقراطيّ بالبلدين بعد 2011 وصلت لدرجة الهيمنة، وتجسد ذلك من خلال الإشراف على العملية الانتقالية وإدارتها، أين تم تسجيل مواقف وأدوار تراوحت يبن التطابق والاختلاف في هذا الأداء، مما أكد أن هذا التدخل كان بمثابة عودة المؤسّسة العسكريّة إلى المسرح السياسي بعد تحييدها والسيطرة عليها في الجزائر من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بحكم رفض الحراك التعامل مع أي مؤسّسة رسمية، وكونها المؤسّسة الأكثر تنظيما وتماسكا في تلك المرحلة، والتوغل الكبير لمثيلتها المصريّة، هاته الأخيرة الّتي نقلت السّلطة إليها في تسيير المرحلة دون نص دستوري، وانفردت بصناعة القرار واتخاذه؛ سواء بعد استقالة الرئيس حسني مبارك أو بعد عزل الرئيس محمد مرسي.

بناء على موقف المؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر من مطالب الانتقال وانفرادها في هندسة هذه العملية الانتقالية من خلال الأدوار الّتي لعبتها، فإنه من البديهي والطبيعي القول أن هذه الأدوار مجتمعة ساهمت في التأثير على العملية الدّيمقراطيّة ومخرجاتها بالبلدين.

وعلى أساس ما تم الإشارة إليه، فإن الفصل الرابع من الدّراسة سوف يتضمن التركيز على محاولة تقييم مخرجات الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين وتحدياتها والآفاق الخاصة بها، وقد تم تخصيص البحث الأول منه لرصد أهم نتائج تدخل المؤسّسة العسكريّة على مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين إسنادا إلى مجموعة من المؤشرات؛ أبرزها البناء المؤسسي القائم على مقاربة الانتخاب (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية)، ومؤشر الاستفتاء الدستوري في البلدين ومكانة المؤسّسة العسكريّة فيه؛ سيما ما يتعلق بمدى تكريسه للسيطرة المدنيّة العسكريّة، كما تم الاعتماد كذلك على مؤشر الضمانات المتعلقة بالحقوق والحريات أثناء وبعد العملية الانتقالية مع التركيز على حقوق الإنسان والحق في التظاهر والعدالة الانتقالية المرتبطة بهما.

عرفت تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر مجموعة من التحديات حالت دون تحقيق الانتقال بهما، أبرزها عدم توافق القوى السّياسيّة، الموروث السياسي التسلطي المتعلق بالدّولة العميقة، والثّورة المضادة، وهذا ما سوف يتم معالجته في المبحث الثاني.

واختتم الفصل الرابع من الدّراسة بمبحث ثالث تم عبره محاولة إعطاء تصور للإصلاح العسكري وفقا لمقاربة الحوكمة العسكريّة أو الأمنيّة كمدخل لإصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة بصفة عامة، مع التركيز على الخصوصية العربيّة.

المبحث الأول: انعكاسات بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على العملية الدّيمقراطيّة في مصر والجزائر

تطبيقا لما تم الإشارة إليه في الإطار النظريّ للدراسة، فان مسار الانتقال الدّيمقراطيّ في علاقته بالعلاقات المدنيّة العسكريّة في أي بلد مرهون بموقف المؤسّسة العسكريّة من هذا الانتقال الدّيمقراطيّ ودورها فيه، حيث أن التزامها الحياد أو الوقوف لصالح طالبي الانتقال من شأنه إنجاح العملية؛ خاصة إذا تم نقل السّلطة إلى المدنيين بدلا من العسكريين، والعكس صحيح حيث أن تدخل الجيش يشكل تحديا حقيقيا في الانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الدّيمقراطيّ.

وانطلاقا من هذا، وجب في هذه الحالة محاولة تقييم التجربتين المصريّة والجزائريّة، اللتان شهدتا تدخلا للمؤسّسة العسكريّة في إدارة المرحلة الانتقالية في البلدين، وهذا بالاعتماد على على مقارنة أهم المؤشرات الخاصة بالانتقال وهي: الانتخابات والمشاركة السّياسيّة، الاستفتاء الدستوري وموقع العلاقات المدنيّة العسكريّة ضمنه، ومؤشر الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية.

المطلب الأول: المشاركة السّياسيّة في الانتخابات والعملية الدّيمقراطيّة

تحصل الحراك الشعبي في كل من مصر والجزائر على المطلب الأساسي الذي انتفض من أجله ملوينيات كبيرة، وتحققت أولى ثماره في استقالة رئيس الجمهورية بهما من منصبه تحت ضغط من المؤسّسة العسكريّة، مما نتج عنه إسقاط مشروع التوريث بالنسبة لحسني مبارك في مصر، وإسقاط الترشح لعهدة خامسة بالنسبة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، وبعد تحقيق هذه المكاسب تم إدارة المرحلة الانتقالية من طرف المؤسّسة العسكريّة في الحالّتين، وتجسدت أولى الخطوات هذا الانتقال في تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية عرفت نسب مشاركة كانت كفيلة بتقييم التجربة بالبلدين.

أولا: الانتخابات الرئاسية والمشاركة السّياسيّة

عرفت مخرجات التجربة الدّيمقراطيّة المصريّة وفقا لمقاربة الانتخاب والمشاركة السّياسيّة مرحلتين أساسيتين تمثّلتا في ثورة يناير 2011 الّتي نتج عنها إسقاط حكم الرئيس حسني مبارك، وانتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر، وبعدها حراك 30 يونيو 2013 الذي تم من خلاله الإطاحة بنظام الرئيس محمد مرسي، ليتولى عبد الفتاح السيسي بعده رئاسة البلاد بعد مرحلة انتقالية ثانية.

1–الانتخابات الرئاسية لسنة 2012:

مثلت الانتخابات الرئاسية سنة 2012، أول انتخابات رئاسية تعددية بعد ثورة 25 يناير، كان الهدف منها التعجيل بنقل السّلطة إلى مدنيين، وقد تمت في إطار جولتين تنافس ضمنها مجموعة من الأحزاب نظمت جولتها الأولى تاريخ 23–24 ماي 2012 شارك فيها 23.672.236 ناخب، تمثلت نتائجها في فوز محمد مرسي بنسبة 24.77 بالمائة من الأصوات ليتبعه أحمد محمد شفيق زكي بنسبة 23.66، أما الجولة الثانية فقد نظمت بتاريخ 16–11 ماي2012، فقد شارك فيها 26.420.763 ناخب مصري، تنافس عليها كل من محمد مرسي ممثل حزب الحرية والعدالة الذي تحصل على 51.73 بالمائة من الأصوات، وأحمد شفيق الذي تحصل على نسبة 48.27 بالمائة من الأصوات.[1]

مثل محمد مرسي وفق هذه الانتخابات أول رئيس مدني حكم البلاد في مصر، كما مثلت نتائجها أحد أهم المخرجات الايجابية المتعلقة بالعملية الدّيمقراطيّة في مصر بعد ثورة يناير 2011، وعلى الرغم من هذا الانجاز الدّيمقراطيّ الكبير الذي عرفته مصر، إلا أنه واجه إجراءات دستورية وقانونية قام بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة أثناء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية؛ أبرزها إعلان دستوري يحل مجلس الشعب أعاد من خلاله سلطاته التشريعية الّتي ظل محتفظًا بها حتى بعد تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لمنصبه في نهاية يونيو/حزيران في ظل شغور مؤسّسة البرلمان أي؛ إلى غاية انتخاب مجلس شعب جديد.[2].

عطفا على امتياز الاستئثار بالسّلطة التشريعية، أعطى نفس الإعلان الدستوري للمجلس العسكري مهمة تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لكتابة الدستور بعد تجميد عمل الجمعية التأسيسية الّتي انتخبها مجلس الشعب قبل حله وتوقف جلساته؛ وفضلا عن ذلك أصدر المجلس العسكري مرسوما يتعلق بتشكيلة مجلس الدفاع الوطني يتكون من أغلبية عسكرية أوكلت له مهمة تأمين البلاد وسلامتها.[3]

وبناء على ما تم عرضه فيما يتعلق بالظروف الّتي جاء فيها محمد مرسي رئيسا للبلاد، سيما ما تعلق بهيمنة المجلس العسكري على السلطات الدستورية والتشريعية خلال الفترة الأولى من حكمه، يتضح أن الرئيس المصريّ الجديد وحكومته لن يكون باستطاعتهما إصدار أي قانون في البلاد؛ بما في ذلك الميزانية

---

[1] - المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، تقرير حول **الانتخابات الرئاسية المصريّة 2012**، الدوحة: 2012، ص ص 1–3

[2] -مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف– **بعد الانتخابات الرئاسية:مصر في مفترق الطرق**–، الدوحة: 2012، ص5

[3] - **نفس المرجع**، ص 6

العامة بدون موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما أشار الإعلان ضمنيا إلى حرمان رئيس الجمهورية من سلطات القائد الأعلى للقوات المسلحة على الأقل حتى كتابة وإقرار دستور البلاد الجديد[1].

يتضح مما تم الإشارة إليه، أن أول رئيس مدني مصري جاء ليحكم البلاد لم يتمتع لا بصلاحيات تشريعية ولا تنفيذية ولا حتى دفاعية؛ نظرا للمباغتة التشريعية الّتي قام بها المجلس العسكري لتوسيع سيطرته على مقاليد الحكم في البلاد، واستمرارها بشكل يخدم مصالحه.

2: **الانتخابات الرئاسية** لسنة 2014

شغل عبد الفتاح السيسي منصب وزير للدفاع خلال حكومة محمد مرسي، وتمثّل دوره خلال تلك المرحلة في حماية البلاد وتأمينها حيال الاضطرابات الأمنيّة الّتي عاشتها في تلك الفترة، وقد كان دوره بطوليا أمام جزء كبير من الشعب المصريّ ومعارضي الإسلام السياسي بعد أن قام بعزل الرئيس محمد مرسي بعد أحداث ومظاهرات 30 يوليو 2013، الّتي جاءت في ظروف عرفت مصر خلالها اضطرابا وتدهورا في الأوضاع السّياسيّة والاقتصادية، طالب عبرها ملايين المصريّين بتخلي الرئيس محمد مرسي عن الحكم *، والبت في مرحلة انتقالية جديدة تحت إشراف المؤسّسة العسكريّة.[2]

ترشح عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية الّتي نظمت في 24 مايو 2014، وتم انتخابه على إثرها رئيسًا جديدًا للبلاد بنسبة 97٪ من الأصوات، لم تتجاوز فيها نسبة المشاركة 47.5 ٪ (23.780.000 صوت)، وتجدر الإشارة أن هذه الأخيرة جرت في ظل غياب تنافس حقيقي على منصب رئيس الجمهورية؛ سيما مع إجهاض حركة الإخوان المسلمين، وأعيد انتخابه لولاية رئاسية جديدة سنة 2018 بنسبة فاقت 97 في المائة من الأصوات، في غياب لمنافس حقيقي للمرة الثانية [3].

أما ما يتعلق بالحالة الجزائريّة، فإن البحث في مؤشر الانتخابات الرئاسية فيها بعد حراك 2019، يحيلنا مباشرة إلى التفكير في تلقيب الجيش الجزائريّ بالطوق العازل نظرا لأن علاقته بالسّلطة تتخذ شكلا غير مباشر؛ تقوم على إدارة البلاد عبر واجهات مدنية يختفي وراءها، فيختار رؤساء الجمهورية فيمثل هو

---

[1] - مركز الجزيرة للدراسات، بعد الانتخابات الرئاسية:مصر في مفترق الطرق، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

*- جاءت هذه المطالب إطار حركة احتجاجية سمي بـ:"حركة تمرد ' جمعت أكثر من 22 مليون توقيع لإسقاط حكم الإخوان المسلمين، وهي نسبة فاقت عدد الأصوات الّتي تحصل عليها مرسي في الانتخابات الرئاسية الّتي فاز به.

[2] - عزمي بشارة، **ثورة مصر– من الثّورة إلى الانقلاب–، الدوحة:** المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2016، ص 355-359.

[3] - أنس كويبز بن علال، **العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر ومشروع إعادة وبناء الدّولة**، الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=64877، أطلع عليه بتاريخ(10-02-2021).

السّلطة الحقيقية في حين يمثل الرئيس المعيّن السّلطة الشكلية فقط لأنه يخضع في غالب الأحيان إلى الجماعة الّتي جاء به وهي الجيش[1]. ويبقى البحث في هذه الفرضية ومدى صدقها في الانتخابات الرئاسية الّتي تم تنظيمها بعد الحراك الجزائريّ لسنة 2019، واستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة محل بحث في هذا الجزء من الدراسة.

بعد تقديم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة استقالته بسب حالته الصحية الحرجة، وإصرار المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة على الاحتكام للشرعية الدستورية في تسيير الأزمة في البلاد مع رفض الدخول في مرحلة انتقالية، تم تكليف عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة حسب الدستور الجزائريّ إلى غاية انتخاب رئيس للجمهورية.

شاب التحضير للانتخابات الرئاسية الجزائريّة مجموعة من الانقسامات تراوحت مواقفها بين مؤيد ومعارض؛ أما ما يتعلق بجانب المعارضة، فقد تمسكت الفئة الّتي مثلته من الحراك بمطلب التوجه نحو مرحلة انتقالية جديدة وفق أجندة سياسية جديدة تنتهي ببناء ديمقراطي جديد، ورفضت المشاركة فيها على أساس أنها لم تمثل سوى تجديد لنظام الحكم السابق، نظرا لتنظيمها في ظل رئاسة عبد القادر بن صالح للدولة ونور الدين بدوي؛ الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كوزير أول [2] من جهة؛ ولترشح خمسة أشخاص شغل معظمهم مناصب سيادية في حكومات الرئيس المستقيل طيلة عشرين سنة من حكمه وهم: (عبد المجيد تبون، عز الدين ميهوبي، عبد العزيز بلعيد، علي بن فليس، عبد القادر بن قرينة) من جهة ثانية؛ الأمر الذي عزز الشك لدى هذه الفئة المعارضة في نوايا السّلطة في تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة[3].

وأما عن الفئة الثانية من الانقسام؛ فتمثلت في موقف رئيس الأركان الذي كان صاحب السّلطة الحقيقية آنذاك، والذي رفض دخول البلاد في أي مرحلة انتقالية؛ مصرا على إنهاء الفراغ المؤسسي الذي تعرفه البلاد بتنظيم انتخابات رئاسية بأسرع وقت، وعلى رغم كل ما قيل عن هذه الأخيرة والتخوف منها؛ إلا أن ما ميزها حقا صعوبة التكهن بنتيجتها عكس ما كان عليه الأمر خلال الممارسات السابقة، سيما بعد إيكال

[1] – يوسف كريم، "قراءة تحليلية في علاقة المؤسّسة العسكريّة بالنظام السياسي نموذجا السودان والجزائر"، **مجلة اتجاهات سياسية** –، العدد 8، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ، ألمانيا، ص 9.

[2]- عبد الله بلغيث، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

الإشراف عليها ومراقبتها للجنة مستقلة عن الإدارة المحلية[1]، وفي نهاية المطاف؛ حسم الجدل لصالح المؤسّسة العسكريّة بتنظيم انتخابات رئاسية أفرت نتائجها نسبة مشاركة قدرت بـ 39.88 بالمائة، فاز بها المرشّح عبد المجيد تبون بالأغلبية المطلقة بنسبة قدرت ب 58.38 بالمائة [2].

بلد الانتخاب وسنته	نسبة المشاركة	الناجح	النسبة النهائية
الانتخابات الرئاسية في مصر سنة2011–2012	48.27%	محمد مرسي	51.73%
الانتخابات الرئاسية في مصر سنة 2014	47.5%	عبد الفتاح السيسي	97%
الانتخابات الرئاسية الجزائريّة سنة 2019	39.88%	عبد المجيد تبون	58.38%

جدول 5: يبين نتائج الانتخابات الرئاسية ونسبتها في مصر والجزائر من إعداد الباحثة

بناء على مؤشر الانتقال الدّيمقراطيّ المتعلق بالانتخابات الرئاسية في مصر والجزائر، يتضح السيطرة السّياسيّة للمؤسّسة العسكريّة المصريّة الذي تجسد عبر رفضها الانسحاب من دائرة صناعة القرار بالبلد حتى بعد انتخاب أول رئيس مدني بها، وتعدت سيطرتها بالانقلاب عليه وهندسة طريق انتقال أخرى انتهت بوصولها من جديد إلى السّلطة من خلال تقلد عبد الفتاح السيسي الشخصية العسكريّة منصب رئاسة الجمهورية لعهدتين متتابعتين، عكس الحالة الجزائريّة الّتي رفضت فيها المؤسّسة العسكريّة دخول البلاد في مرحلة انتقالية وإصرارها على الإشراف على تسليم السّلطة إلى رئيس مدني رغم الرفض الذي شابها من قبل جزء من الحراك، كونها مثلت إعادة إنتاج النظام السياسي الجزائريّ بوجوه قديمة، وقد عزز هذا الطرح نسبة المشاركة المتواضعة في هذه الانتخابات.

2–الانتخابات البرلمانية والمشاركة السّياسيّة للأحزاب

تم الإشارة في الكثير من المحطات في هذه الدّراسة استئثار المجلس العسكري المصريّ بدور واسع في تسيير شؤون الدّولة، وذلك من خلال احتكاره لكل السلطات في البلاد، خاصة بعد حله للبرلمان وبدئه هندسة وتخطيط مرحلة انتقالية بدأت بتنظيم انتخابات برلمانية، ثم رئاسية، ثم دستورية.

بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، سعى المجلس العسكري إلى العمل على التوافق مع حزب العدالة والتنمية التابع لحركة الإخوان المسلمين –القوة السّياسيّة الكبرى الّتي كانت تنشط في الشارع المصريّ–،

[1] – عبد الله بلغيث، **مرجع سبق ذكره**، ص ص3– 10.

[2] – اللجنة المستقلة للانتخابات، **نتائج الانتخابات الرئاسية بالجزائر2019**، الموقع الالكتروني:–https://ina elections.dz/.أطلع عليه بتاريخ (21–05–2022).

والاتفاق معها بخصوص خارطة الانتقال في إطار المنفعة المتبادلة في تقسيم السّلطة بينهما، حيث مرر الإخوان التعديلات الدستورية الّتي أقرتها المؤسّسة العسكريّة سنة 2011، وبالمقابل شاركت هي في الانتخابات البرلمانية الّتي تقررت في 2012[1].

وفي هذا السياق عرفت الانتخابات البرلمانية بعد إسقاط حسني مبارك مشاركة أكثر من 26 مليون مصري في التصويت على مجلس الشعب، هيمن من خلالها التحالف الدّيمقراطيّ بقيادة حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين على نتائجها، حيث تحصل على 235 مقعد في أول انتخابات برلمانية بعد الثّورة، إلا أن هذا البرلمان مثل مؤسّسة ضعيفة الصلاحيات مقارنة مع الصلاحيات الّتي استأثر بها المجلس العسكري كمجلس انتقالي في الدّولة في تلك المرحلة[2].

وعلى الرغم من التوافق الذي ميز المجلس العسكريّة وحركة الإخوان المسلمين بعد إسقاط نظام مبارك، إلا أن الأمور تحولت عن هذا المجرى، حيث شكل البرلمان بأغلبيته الإسلامية صداما مع المجلس العسكري المصريّ منذ انعقاد أول جلساته، مما نتج عنه انخفاض مستوى التعاون بينهما وصل إلى حله من طرف المجلس العسكري عقب صدور حكم من المحكمة الدستورية قضى بأن جزء من القانون الانتخابيّ لم يكن دستوريا، لترجع بذلك سلطة التشريع في يد المجلس العسكري أياما قليلة قبل تولي محمد مرسي رئاسة البلاد، الأمر الذي أكد أن التوافق الذي ميز الإخوان مع المجلس العسكري كانت يخفي توترات وصراعات كبيرة لم تخرج إلى العلن إلا بعد تشكيل الإخوان خطورة لسيطرة الجيش على شؤون الحكم، مما كان يشير إلى الحكم بأن الجيش المصريّ قد شكل أكبر عقبة حالت دون تسليم السّلطة لمدنيين الذين وصلوا للحكم عن طريق آلية الانتخاب (أي الإخوان المسلمون)[3].

وبعد التطورات السّياسيّة المصريّة الّتي نتج عنها الإطاحة بحكم محمد مرسي كرئيس، وحل حكم الإخوان المسلمين كأغلبية برلمانية، رسم المجلس العسكري بمعية القوى المعارضة للإخوان خارطة انتقال للبلاد ترأسها رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور بصفة انتقالية، ونتج عنها تنظيم انتخابات رئاسية تبعتها انتخابات برلمانية سنة 2014.

---

1 – عبد الله فيصل علام، **مرجع سبق ذكره**، ص 131–132.

2 - عاشور عمر، "**من التعاون إلى القمع، العلاقات الإسلامية العسكريّة في مصر**"، الدوحة: مركز برونكنجر، 2015، ص12.

3 - **نفس المرجع**، ص 13.

ويجدر التنويه إلى أن تنظيم انتخابات رئاسية سابقة على الانتخابات البرلمانية ساعد النظام المصريّ برئاسة عبد الفتاح السيسي على إيجاد برلمان مؤيد وداعم لسياسته، أما عن موقف القوى السّياسيّة تجاه هذه الانتخابات؛ فقد تنوعت بين مقاطع لها على أساس عدم شرعية النظام نظرا لاستيلائه على السّلطة عن طريق انقلاب عسكري على جماعة الإخوان المسلمين والقوى المتحالفة معها، وبين مقاطع لها كموقف احتجاجي رفضا للنظام الانتخابيّ الذي تم اعتماده فيها على أساس أنه غير عادل، حيث تبني هذا الموقف من طرف القوى الليبرالية وفصائل التّيار الراديكالي، أما الفريق الذي قبلها ورحب بها فتمثل في الأحزاب والعائلات ذات النفوذ الاقتصادي الكبير القوى المرتبطة بالنظام القديم[1].

وكتقييم لنتائج الانتخابات البرلمانية المصريّة لسنة 2014، يمكن القول بأن هذه الأخيرة عبرت عن مجموعة من الملامح المتعددة الّتي طغت سلبياتها على إيجابياتها، أما ايجابياتها القليلة فتمثلت في وجود عدد من العناصر الممثلة لقوى كانت مهمشة من قبل مثل المسيحيين والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، أما ما يتعلق بسلبياتها فتمثلت في الشكوك المتعلقة بتمثيل البرلمان كسلطة تشريعية في الدّولة بسبب ضعف المشاركة الّتي نتج عنها عدم وجود أغلبية برلمانية قوية تستقل بقراراتها في مواجهة السّلطة التنفيذية، حيث قدرت نسبة المشاركة بها ب 28.3 بالمائة في المرحلة الأولى و26 بالمائة في المرحلة الثانية وقد عادلت هذه النسبة 15 مليون منتخب فقط[2].

وفيما يخص دراسة الحالة الجزائريّة في إطار الانتخابات البرلمانية بها؛ فقد عرفت هي الأخرى تنظيم انتخابات في 12جوان 2021، مثلت أولى الاستحقاقات منذ وصول السيد عبد المجيد تبون لرئاسة البلاد، هذا الأخير الذي قرر تنظيمها بعد حله للبرلمان الذي كان قائما قبل وصوله للسلطة، وقد أكد أن إجراءه هذا جاء لإعطاء فرصة للحراك وممثليه للتعبير عن مطالبهم وترجمتها في شكل قوانين عبر المشاركة في المؤسسات المنتخبة[3].

تميزت الانتخابات البرلمانية لسنة 2021 في الجزائر بتنظيمها عبر قانون جديد وعد الرئيس عبد المجيد تبون من خلاله بمحاربة المال الفاسد وتدخله في السّياسة من جهة، واحتوائه على إجراءات من

---

[1] - حسن نافعة، "الانتخابات البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في مصر"، **المستقبل العربيّ**، العدد443، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان،2016، ص ص27–28

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 30–32.

[3] - مبادرة الإصلاح العربيّ، **برلمان الجزائر الجديدة ووهم التغيير من الداخل**، الموقع الالكتروني: https://www.arab-reform.net/arjhvdo , أطلع عليه بتاريخ (04–08–2021)

شأنها تقييد ترتيب القوائم الانتخابيّة وتشكيلها بعيدا عن الممارسات الفاسدة سابقا، إضافة إلى تقديم حتى إعانات مالية للشباب المترشّحين، وتجدر الإشارة أن ما ميزها في هذا الشأن هو مشاركة عدد كبير من القوائم الحرة الّتي تنتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني[1].

وعلى الرغم من دعم هذه الانتخابات بإصلاحات مؤسسية وقانونية، إلا أنها عرفت مقاطعة العديد من الّتيارات السّياسيّة المعارضة بحكم عدم شرعية النظام الذي يديرها، وعلى رأسها كل من: (جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة الدّيمقراطيّة)؛ وقد نتج عن هذه المقاطعة إفراغ هذا الاستحقاق من مدلوله وهدفه السياسي المتمثل في التعددية في تمثيل الشعب في البرلمان، وغياب شبه كلي لعنصر التنافس فيه؛ إضافة إلى ضرب رمزية المشروع السياسي –برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون– القائم على فكرة "الجزائر الجديدة"؛ فمن بين كل الأحزاب السّياسيّة الّتي شاركت في هذه الانتخابات لم يتم إحصاء حزب واحد يمكن تصنيفه في خانة المعارضة، الأمر الذي أعطى صورة خاصة للبرلمان الجزائريّ الجديد الذي سوف يكون عاجزا حتما عن مواجهة السّلطة التنفيذية في ظل غياب هذه الأحزاب المعارضة[2].

أفضت نتائج الانتخابات البرلمانية الجزائريّة عن نسبة مشاركة جد معبرة قدرت ب 23%، فازت ضمنها الأحزاب الأكثر حضورا في الاستحقاقات الانتخابيّة قبل سنة 2019، حيث حصد حزب جبهة التحرير الوطني 98 مقعدا، فيما أحرز الحزب الإسلامي حركة مجتمع السلم 65 مقعدا؛ وتحصل حزب التجمع الوطني الدّيمقراطيّ على نسبة 58 مقعدا، أما باقي المقاعد فقد كانت من نصيب القوائم الحرة الّتي ميّزت هذا المشهد الانتخابيّ[3]، وعليه فإن هذه النتائج لم تترجم سوى فكرة إعادة إنتاج أحزاب النظام القديم ومشاركتها في السّلطة من جديد.

[1] - لمزيد من المعلومات في هذا الشأن يمكن الاطلاع على القانون العضوي للانتخابات رقم: 21–01.

[2] - مبادرة الإصلاح العربيّ، **برلمان الجزائر الجديدة ووهم التغيير من الداخل:** الموقع الالكتروني: https://www.arab-reform.net/arjhvdo، أطلع عليه بتاريخ(04–08–2021).

[3] - الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، **الجريدة الرسمية**، رقم 51، المؤرخة في 29 يونيو 2021، إعلان رقم 01–2021، مؤرخ في 23 يونيو 2021، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الّتي جرت بتاريخ 12 جوان 2021، الجريدة الرسمية رقم 51، المؤرخة في 29 يونيو 2021.

بلد الانتخاب وسنته	نسبة المشاركة	النتائج
الانتخابات التشريعية في مصر سنة 2012	أكثر من 50%	أغلبية برلمانية بقيادة الإخوان المسلمين
الانتخابات التشريعية في مصر سنة 2014	الجولة الأولى 28% الجولة الثانية % 26	غياب الأغلبية البرلمانية +غياب الإخوان المسلمين كتيار معارض
الانتخابات التشريعية في مصر سنة 2021	23%	غياب الأغلبية البرلمانية غياب مشاركة أحزاب المعارضة

جدول 6: يبين نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في مصر الجزائر

من إعداد الباحث

وكنتيجة لما تم التطرق إليه، يتضح أن الانتخابات البرلمانية في مصر والجزائر لم تعكس حقيقة المطلب الدّيمقراطيّ الذي أراده الشعب بهما، والدليل على ذلك نسب المشاركة الضعيفة الّتي ميزت هذه الاستحقاقات، وقد نتج عن هذا العزوف إعادة إنتاج أحزاب ما قبل الحراك ومشاركتها في السّلطة التشريعية، مما أثار الجدل حول مستقبل السّلطة التشريعية في ظل البرلمان الجديد ومدى قدرتها على مواجهة السّلطة التنفيذية ومراقبتها في البلدين. كما يجدر التنويه في هذا السياق إلى إنفراد الحالة المصريّة بانقلاب المؤسّسة العسكريّة على أول برلمان منتخب بعد ثورة يناير بزعامة الإخوان المسلمين واستئثارها بالسّلطة التشريعية قبل وصول عبد الفتاح السيسي للسلطة.

المطلب الثاني: الاستفتاء الدستوري ومكانة المؤسّسة العسكريّة فيه

تعتبر الهندسة الدستورية أو كما يتم في الغالب تسميتها ب:"تصميم الدساتير في المراحل الانتقالية" من أهم العمليات السّياسيّة المعقدة الّتي تتطلب أطورا متعددة من التشاور والتفاوض والتوافق في صياغتها لإرساء نظام ديمقراطي ناجح[1]؛ مما يدل على أن إعداد الدستور والاستفتاء عليه يعتبر من بين أهم مؤشرات الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول، وبالتالي فان البحث في موضوع طبيعة العلاقات المدنيّة العسكريّة في هذه الدّول؛ لن تتأتى إلا من خلال دراسة المواد الجديدة الّتي تم تخصيصها لإصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة ضمن هذه الدساتير؛ لاسيما ما يتعلق بفكرة تكريس السيطرة المدنيّة والتفصيل في أدوارها في هذا الشأن.

[1]- مروة فكري، "تصميم الدساتير وبناء الثقة: دراسة في تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ من منظور مقارن"، **سياسات عربية**، العدد52، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات،الدوحة، سبتمبر 2021، ص 25.

عرف إعداد الدستور الانتقالي في مصر وصياغته مجموعة من التطورات منذ سقوط حكم مبارك إلى غاية انتخاب السيسي رئيسا للبلاد، وكانت بداية هذا التطورات تسليم السّلطة للمجلس العسكري بعد ثورة يناير وقيامه في أولى إدارته للمرحلة الانتقالية في تعيين لجنة متخصصة من فقهاء ومختصين قانونيين وقضاة للبت في إجراء تعديلات دستورية خصت انتخاب رئيس الجمهورية وتعديل الدستور؛ على أن يتم البت أولا في انتخاب برلمان (مجلس الشورى والشعب)، ثم بتشكيل لجنة توكل لها مهمّة وضع دستور جديد للبلاد، ثم تنظيم انتخابات رئاسية، وتم قبول تلك التعديلات في شكل استفتاء باركه الّتيار الإسلامي برئاسة جماعة الإخوان المسلمين بالأغلبية الساحقة في إطار توافق مع المؤسّسة العسكريّة [1].

وبما أن الدّراسة سوف تنطوي على موقع المؤسّسة العسكريّة في الدساتير المصريّة بعد ثورة يناير 2011، فان الحديث عنها سيبدأ بما جاء في نص الإعلان الدستوري المكمل بعد تولي المجلس العسكري السّلطة من مواد خدمت القوات المسلحة حيث نصت على أن يختص المجلس العسكري بشؤون البلاد وكل ما يتعلق بالقوات المسلحة، فضلا عن تحصين قيادات الجيش من المسائلة الجنائية أثناء المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من انتخاب الرئيس محمد مرسي رئيسا للبلاد إلا أن المجلس العسكري أقر تعديلا آخر أبقى ضمنه على استئثاره بالسّلطة التشريعية بدلا من الرئيس وفقا للمادة 60 مكرر منه [2].

ومع وصول محمد مرسي للسلطة، قام هو الآخر بإلغاء الإعلان الدستوري الذي وضعه المجلس العسكري، وأقر اقتراحا دستوريا سنة 2012، أبقى عبره إبعاد أنشطة الجيش عن الرقابة البرلمانية وبالمقابل نص على إنشاء مجلس وطني للدفاع يتولى مناقشة ميزانية الجيش، كما سمح للقضاء العسكري بمحاكمة المدنيين مع بعض التضييقات [3]، مما نتج عنه إنفراد المجلس العسكري بمكانة كبيرة في الدّولة المصريّة خلال حكم الإخوان المسلمين، وقد بلغ هذا التميز درجة تقاسم الحكم المدني معها عبر منحه كل هذه الامتيازات[4].

---

[1] – محمد نور فرحات، " **المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة25 يناير –هل هي إرباك متعمد؟ في تحديات التحول الدّيمقراطيّ في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012، ص ص 40-41

[2] – رجب عز الدين، **إدارة العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر**، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، 2015، ص ص 25-26.

[3] - **نفس المرجع**، ص ص 27-29.

[4] –أنس بن كوبيز علال، **العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر ومشروع إعادة بناء الدّولة**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=64877، أطلع عليه بتاريخ (04-08-2021).

وبعد الإطاحة بحكم محمد مرسي وعزله من قبل الجيش المصريّ، تولى رئاسة البلاد عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد، وقام هو الآخر بإقرار دستور جديد سنة 2014، صيغ من قبل من طرف لجنة مكونة من خمسين عضوا تم تكليفهم بذلك من خلال التعيين لا الانتخاب، وتم الاستفتاء عليه بنسبة 15 بالمائة، وهي نسبة قليلة مقارنة مع دستور سنة 2012 الّتي بلغت 32 بالمائة، وعن محتواه فقد اتفقت مجمل التحليلات أن مواد دستور 2014 جاءت بهدف تقوية أجهزة الدّولة من جيش وداخلية وقضاء، وتعزيز استقلالية تسييرها وتحصينها ضد أي جهة منتخبة مستقبلا، بحيث لم تؤثر نتيجة الاقتراع في إعادة هيكلة الدّولة وإصلاحها، ما من شأنه تعقيد أي مسار ديمقراطي مستقبلي في البلد[1].

وأما ما يخص أهم مخرجات هذا الدستور في شقها المتعلق بمدى تكريس استقلالية الجيش، فتمثلت أولى نتائجها في كون أن هذا الأخير أصبح يمثل سلطة مستقلة بحد ذاتها في الدّولة؛ لا جزء من السّلطة التنفيذية، وبرزت أهم التغييرات الّتي أحدثها هذا الدستور في هذا الشأن وفقا لما يلي:

أ– الشرط القاضي بأن يصادق الجيش على تعيين وزير الدفاع في مصر طبقا لأحكام (المادة 234) من الدستور، الأمر الذي جعل من المستحيل على رئيس الجمهورية تعيين أو إقالة وزير الدفاع دون موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ مما نتج عنه اعتبار هذا المنصب بمثابة سلطة إضافية في الدّولة توازي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[2]، وتصبح بالتالي إجراءات تعيين منصب وزير الدفاع أقوى من نظيرتها المتعلقة بمنصب رئيس الجمهورية.

ب– التوسع في صلاحيات القضاء العسكري طبقا لأحكام المادة 204 من الدستور، وتمثل ذلك في توسيع اختصاص الولاية القضائية للمحاكم العسكريّة على المدنيين[3]، وتجسد ذلك في امتداد مجال الجرائم العسكريّة للمدنيين في تعاملهم مع أي شخص أوجهة أو مكان تابع للقوات المسلحة [4].

---

[1] – المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، **دستور بالغلبة–نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014**، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 2014، ص 7.

[2] - رجب عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 37

[3] - ناثان براون، ميشيل دنّ، **مشروع الدستور المصريّ يكافئ الجيش والسّلطة القضائية**، الموقع الالكتروني https://carnegie-mec.org/2013/12/04/ar-pub-53974، أطلع عليه بتاريخ (04–08–2022).

[4] - رجب عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

ت– إضفاء وضع شكلي للمدنيين في مجلس الدفاع الوطني، حيث نصت المادة 203 من الدستور على أن أغلبية أعضائه عسكريون، مما نتج عنه سيطرة الجيش في تحديد القرارات الّتي تمس الأمن القومي، والتعامل معها بشكل ازدواجي شقه الأول عسكري وشقه الآخر سياسي[1].

ث– ضعف المراقبة البرلمانية للموازنة العسكريّة، وعدم التطرق إليها في الدستور تحت دعوى الحفاظ على الأمن القومي رغم إدراجها في المرتبة الأولى في الميزانية العامة للدولة[2].

وفي مقابل الحالة المصريّة في شقها المتعلق بالاستفتاء الدستوري ومكانة المؤسّسة العسكريّة ضمنه، فقد نتج عن انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجزائر، إعلانه عن سن دستور جديد وعميق على أساس أنه حجر الزاوية لبناء الجمهورية الجزائريّة الجديدة، تقوم محاوره على أساس تحقيق مطالب الحراك في إعادة تنظيم السلطات وتوازنها وتعزيز الحقوق والحريات، وفي هذا الإطار كلف رئيس الجمهورية لجنة وطنية بإعداد مسودته الّتي عرضت على مختلف الفواعل السّياسيّة والمدنيّة لضبطها وتقديم البدائل الخاصة بها، وتم عرضه للاستفتاء في الفاتح من شهر نوفمبر 2020[3].

عرف مشروع التعديل الدستوري الجزائريّ مجموعة من الجدل والتجاذبات السّياسيّة بسبب رفض شريحة لابأس بها المسار الذي آلت إليه المرحلة الانتقالية في الجزائر وعلى رأسها الانتخابات الرئاسية، أما باقي القوى السّياسيّة فقد انقسمت بين مؤيد ومعارض لها، حيث باركته وأيدته أحزاب الموالاة ومنظمات المجتمع المدني المرتبطة بالسّلطة أبرزها حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الدّيمقراطيّ، التحالف الوطني الجمهوري، وحركة الإصلاح الوطني[4].

وأما ما يتعلق بموقف المعارضة منه، فقد شككت هذه الأخيرة فيه وانتقدت مسودته معبرة على أنه فاقد للمشروعية خاصة إذا تم تمريره عبر البرلمان الموالي للسلطة، مطالبة إعادة الاعتبار إلى بيان أول نوفمبر وأرضية مؤتمر الصومام المتمثلة القائمة على أولوية السياسي على العسكري، فنظرت حركة مجتمع السلم أن المشروع كان بعيدا عن الطموحات المرجوة؛ سيما ما تعلق بمطالب الحراك، مشيرة أنه لم يفصل

---

[1] - المعهد المصريّ للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، **مدخل لقراءة العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر**، المعهد المصريّ للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، اسطنبول: 2015، ص 29.

[2] - **نفس المرجع**، ص29.

[3] - أحمد تقي الدين عرايسية، محمد آكي قزو، "مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، العدد02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص 1521.

[4] - عبد الله هوادف، **مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2020، ص6.

في طبيعة الحكم في النظام السياسي الجزائريّ، أما حزب التجمع من أجل الثقافة والدّيمقراطيّة فقد وصف المسودة بالهشة وأنها لم تعالج أزمة البلاد ومشاكلها الأساسية وعلى رأسها فكرة غياب الإصلاح المؤسساتي والفصل بين السلطات[1].

وفي الأخير، انتهى الجدل المتعلق بمشروع الاستفتاء بإقراره وتنظيمه، فبلغت نتائج المشاركة فيه نسبة 23,14 بالمائة، انقسمت نتائجها إلى ما نسبته موافقة قدرت بـ: 66.80 بالمائة، أما نسبة رفض التعديل فتمثلت نسبتها بـ: 33.20 بالمائة[2]، وقد وصفت هذه النتائج بأضعف نسبة مشاركة عرفتها الجزائر منذ استقلالها، وفي هذا السياق، ذهب الكثير من المحللين السياسيين بتكييف هذه النسبة على أنها احتجاج سلبي عبر من خلاله الشعب الجزائريّ على رفضه واعتراضه على شكل السّلطة وأدائها؛ في حين كان من المفروض أن يمثل هذا الدستور فرصة لبناء عقد اجتماعي وسياسي ومجتمعي جديد يربط الشعب بالسّلطة[3]، هاته الأخيرة الّتي تبين أن هدفها من إعداد دستور جديد للبلاد تمثل في إنهاء المرحلة الانتقالية أكثر من إرساء قواعد ديمقراطية [4].

أما عن مكانة المؤسّسة العسكريّة في التعديل الدستوري2020، فلم ينتج عنها جديد مقارنة مع دستور2016، فلم تختلف مواده في وصف الجيش الجزائريّ بسليل جيش التحرير الوطني، والاكتفاء بالتعريف الواسع وغير المضبوط لمهامه، وفي مقدمتها الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي، والمساهمة في حماية المواطنين والممتلكات من آفة الإرهاب، وأما ما يتعلق بالسيطرة المدنيّة عليه؛ فقد اكتفت دباجته في السهر على احترافية وعصرنته لتمكينه من الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري دون أي إشارة إلى فكرة تحييده وخضوعه للرقابة المدنيّة [5].

---

[1] - عبد الله هوادف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7–8

[2] - اعلان رقم01، مؤرخ في 26 ربيع الاول 1442، الموافق ل 12 نوفمبر سنة 2020، "يتضمن النتائج النهائية لاستفاء أول نوفمبر سنة 2020 حول مشروع تعديل الدستور"، **الجريدة الرسمية**، العدد 72، 2020، ص 5.

[3] - زيتوني محمد، عبير بوعكاز، " قراء تحليلية في التعديل الدستوري الجزائريّ2020"، **مجلة الرائد في الدراسات السّياسيّة**، العدد4، جامعة تيارت –الجزائر–، 2021، ص ص 30–31.

[4]- زيتوني محمد، عبير بوعكاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[5] - المرسوم الرئاسي رقم 20–442 مؤرخ في 15 جمأدّى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2021، الجريدة الرسمية، العدد 82، 15 جمأدّى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر2020.

وأمّا ما يخص الجديد الذي جاء به هذا الدستور في إطار العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ فإنه يتعلق بالمادة 91 منه الّتي نصت على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأنه هو من يتولى مسؤولية الدفاع الوطني، كما نصت أيضا على إمكانية إرسال وحدات القوات الجزائريّة خارج الحدود الوطنية في مهام حفظ السلم؛ لكن بقيود دستورية [1]، وقد نتج عن محتوى هذه المادة تناقضا خص ما جرت عليه المواقف الجزائريّة المتعلقة بالعقيدة العسكريّة المتعلقة بعدم التدخل، وعليه فيمكن القول أنها جاءت لتحقيق هدف سياسي بحت تمثل في تجنيب السّلطة التنفيذية الضغط الخارجي لانتشار القوات المسلحة في إطار حفظ السلام، والسماح لها بالتعامل في جوار جغرافي مضطرب؛ سيما ما عرفته المنطقة من تهديدات أمنية ذات طابع داخلي وإقليمي بما فيها منطقة الساحل، الحرب الأهلية الليبية، وأزمة الصحراء الغربية [2].

وكنتيجة لما تم التطرق إليه فيما يخص محتوى الاستفتاء الدستوري ومكانة المؤسّسة العسكريّة فيه، يتضح التشابه الكبير بين الحالّتين المصريّة والجزائريّة فيما يخص خلوه من مواد تكرس السيطرة المدنيّة العسكريّة والرقابة عليها أو الضبط الحقيقي لأدوارها في الحالات العادية والاستثنائية، بل تم التماس الاعتراف الحقيقي لبعض مواد الدستور المصريّ باستقلالية الجيش، وتجسيد هيمنته عبر مجموع الصلاحيات والامتيازات الكبيرة الّتي منحت له، وهذا ما يفسر أن دستور 2014 تم صياغته عندما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمثابة السّلطة العليا في مصر، مما مكنه من تعيين لجنة تعده وفقا لتطلعاته ورغباته في تكريس سيطرته السّياسيّة والعسكريّة في البلاد.

وعلى عكس ذلك، فقد كانت طريقة إعداد الدستور الجزائريّ فيها أكثر انفتاحا بمثيلتها المصريّة، حيث تم عرض مسودته على لجنة خبراء في القانون الدستوري ومناقشتها مع الأحزاب والفواعل السّياسيّة بالبلاد.

وعطفا على ما تم الإشارة إليه، يبرز التباين أيضا في الحالّتين في شأن تعيين وزير الدفاع، ففي حين أقر الدستور الجزائريّ أن رئيس الدّولة هو وزير الدفاع، وأنه هو من يتولى اختصاص وسلطة تعيين رئيس الأركان، تم إقرار تعيين وزير الدفاع في الحالة المصية من قبل الجيش لا رئيس الجمهورية؛ الأمر الذي أعطى لصلاحية التعيين في هذا المنصب مكانة دستورية أكثر تمييز من منصب رئيس الجمهورية.

---

[1] - مرسوم رئاسي رقم 20–442 مؤرخ في 15 جمأدّى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 202، الجريدة الرسمية، العدد 82، 15 جمأدّى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020.

[2] -عربي بومدين، "التعديل الدستوري في الجزائريّ والرقابة على القوات المسلحة "، **مدونة توازن مؤشر العلاقات العسكريّة المدنيّة**، مركز مالكوم–كارينجي للشرق الأوسط، 2012، ص 2

المطلب الثالث: الحقوق والحريات والعملية الدّيمقراطيّة

يعتبر ضمان حماية حقوق الإنسان وتنفيذ العدالة الانتقالية مجتمعة من أبرز العوامل المؤثرة في البناء الدّيمقراطيّ للدول الانتقالية، فيعتمد عليها كمؤشرات مهمة في قياس مدى نجاح العملية الانتقالية من عدمه، وفي هذا السياق فإن مؤشر حقوق الإنسان يشير إلى مدى تكريس الإجراءات القانونية والقضائية الّتي تقدمها الدّولة لمعالجة ضمانات حقوق الإنسان، وانتهاكاتها خلال المرحلة الانتقالية؛ وأما ما يتعلق بمؤشر العدالة الانتقالية فانه يقوم هو الآخر على مجموعة من الأسس أبرزها الالتزام بالمواثيق الدّولية والاعتراف بالحقوق والحريات، الملاحقة الجنائية، إنشاء لجان التحقيق، جبر الضرر والتعويض، الإصلاح المؤسسي بما فيها المؤسسات الدّولة القضائية والأمنيّة، والمصالحة الوطنية [1].

وبناء على ما تم الإشارة إليه، فان تقييم التجربة الانتقالية في مصر والجزائر لن يتأتى إلا من خلال البحث في مدى الاعتراف بالحقوق والحريات وضمانها بصفة فعلية في البلدين من جهة، وبمدى تطبيق العدالة الانتقالية الّتي تنشأ عن انتهاكها من جهة ثانية، وهو ما سوف يكون موضوع المطلب الثالث من المبحث الثالث في هذا الفصل.

أولا: حقوق الإنسان والحريات

تثار إشكالية الحقوق والحريات بصفة خاصة في المراحل الاستثنائية والانتقالية، حيث يتم خلال هذه المراحل زيادة تركيز السّلطة في يد النظام الحاكم، والتضييق على الحريات العامة، وقد يصل التشديد عليها إلى درجة تعليق الضمانات الدستورية والقانونية الّتي تكفلها، الأمر الذي يبقي حقوق الإنسان بهذا المعنى مرتبطة بين ثنائية الأمن والحرية، وعلى الرغم من اعتبار المرحلة الانتقالية حالة غير عادية في الدّولة؛ إلا أن المواثيق الدّولية حددت في هذا الشأن قائمة للحقوق الّتي لابدّ من حمايتها؛ حتى في ظل هذه الظروف وعلى رأسها حرية التعبير، التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات[2].

عرفت حقوق الإنسان والحريات في مصر تدهورا كبيرا عقب عزل الرئيس محمد مرسي في يونيو2013، وانتخاب عبد الفتاح السيسي القائد الأسبق للجيش المصريّ رئيسا سنة للبلاد 2014، وعلى الرغم من أن هذا الأخير تعهد بعد توليه الحكم بحماية حرية التعبير واستقلال القضاء وسيادة القانون؛ إلا

---

[1] - حافظ أبوسعده، "العدالة الانتقالية في مصر:التحديات والفرص"، **في العدالة الانتقالية في السياقات العربيّة**، القاهرة: المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، 2014، ص ص 172–175.

[2] – علاء سرايا، " إشكاليات حقوق الإنسان في المراحل الانتقالية "، **دراسات سرايا**، العدد03، القاهرة، يوليو2019، ص ص 74–76.

أن حكومته عملت على التضييق على حرية التعبير، فوسعت من صلاحيات المحاكم العسكريّة لمحاكمة المدنيين، وسمحت لقوات الأمن باستخدام التعذيب والقوة المفرطة دون محاسبة ولا عقاب [1].

وكنتيجة لهذه الممارسات، سجلت تقارير دولية انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان في هذه المرحلة فأحصت قتل أكثر من 1400 شخص في التظاهرات الّتي وقعت فيما بين يوليو/تموز 2013، عندما تم عزل الرئيس محمد مرسي ونهاية عام 2014. وقد لقيت الغالبية العظمى من هؤلاء مصرعهم على يد قوات الأمن خلال فضها لاعتصامي مناصري محمد مرسي في ميداني رابعة والنهضة بالقاهرة الكبرى، واتهام واعتقال ما لا يقل عن 40000 شخص من مؤيدي الإخوان واليساريين والعلمانيين المعارضين للحكومة، مع تسجيل إعلان حالة الطوارئ إثر الهجمات الّتي شنت ضد الجيش أدت إلى مقتل ما يقارب 445 من الجنود في سيناء[2].

وقد امتدت انتهاكات حقوق الإنسان للأفراد والجماعات وحتى الإعلام، من خلال قمع حرية التعبير فاستهدفت السلطات من ينتقدون الحكومة، أو يعبرون عن رأي مخالف، أو يثيرون تساؤلات حول التبريرات السّياسيّة الّتي تطرحها السلطات للتوقيف والمحاكمة بما فيهم الأجانب الذين يوثقون انتهاكات حقوق الإنسان؛ عطفا على ذلك واجه الصحفيون الذين يكتبون عن تحركات الجيش محاكمات جائرة أمام محاكم عسكرية، ومثال ذلك محاكمة ثلاثة صحفيين من طاقم الجزيرة الفضائية لمدة تراوحت بين 07 إلى 10سنوات، كما وسعت السلطات الرقابة على وسائط التواصل الاجتماعي، وقامت كذلك بإغلاق مجموعة من الجمعيات والحركات وعلى رأسها حركة 6 أفريل الّتي كان لها دور كبير في انتفاضة 25 يناير، وكل المنظمات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين بما فيها حزب الحرية والعدالة، وفرضت قيودا صارمة على منظمات حقوق الإنسان، إضافة إلى أحكام الإعدام الّتي صدرت في حق كبار أعضاء جماعة الإخوان [3].

عطفا على ذلك، أقر الرئيس السيسي مجموعة من القوانين الّتي وصفت بالقمعية قام عبرها بالحد من قدرة المصريّين على التعبير عن مخاوفهم، وذلك عبر شن حملة على المنظمات غير الحكومية المستقلة أبرزها حق الحكومة في حل أي مجموعة "تهدد الوحدة المصريّة"، وقانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي تم

---

[1] - منظمة العفو الدّولية، **التقرير السنوي لعام 2014–2015 حول حالة حقوق الإنسان في العالم**، منظمة العفو الدّولية،2015، ص314.

[2]- **نفس المرجع**، ص 315

[3] – منظمة العفو الدّولية، **مرجع سبق ذكره**، ص 312.

من خلاله إحكام قبضة الدّولة على أي أصوات معارضة بإقرار غرامات مالية تقدر ب: 63000 دورلار للصحفيين الذين لا يتقيدون بالتصريحات الرسمية بشأن عمليات الحكومة ضد الجماعات المسلحة [1].

وأما ما يتعلق بحرية التظاهر، فقد قامت الحكومة المصريّة بإصدار قانون رقم 107 عام 2013، يمنع حرية التجمع إلا شرط الحصول على تصريح مسبق من أجل ذلك، وتنفيذا لمقتضيات ذلك قمعت قوات الأمن التظاهرات السلمية دون رحمة، وتم سجن العشرات لتظاهرهم دون تصريح، إضافة إلى الإخفاء القسري للمعتقلين وتعريضهم للتعذيب والمعاملة السيئة داخل السجون[2]، ولم تتوقف سياسة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر إلى قمع وتضييق حرية التظاهر والتجمع؛ بل أعقبتها إجراءات مشددة هذا الشأن، وصلت إلى إصدار الرئيس السيسي قرارا سمح للمحاكم العسكريّة بمحاكمة المدنيين عن الجرائم الّتي تمس "المنشآت الحيوية العامة"[3].

وأما ما يخص مكانة حقوق الإنسان والحريات وضماناتها في الحالة الجزائريّة، فلم تعرف هذه المرحلة الانتقالية بها انتهاكات بالحجم الذي عرفته الحالة المصريّة، ويرجع ذلك إلى تأمينه من قبل المؤسّسة العسكريّة من جهة، وكذا طابعه السلمي من طرف الشعب الجزائريّ من جهة ثانية، وعلى الرغم من هذا إلا أن التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2019 نص على بعض الممارسات في هذا الشأن، حيث أشار إلى توقيفات ومحاكمات طالت أشخاصا أثناء المسيرات منهم من تم إحالتهم على الجهات القضائية تحت النظر وتقديمهم للجهات القضائية وعددهم 1572، أما الذين كانوا محل مراقبة قضائية؛ فقد تم إحصاؤهم ب 89 شخص، ومنهم من تم إخضاعهم لإجراءات دراسة حالة وإخلاء سبيلهم وعددهم 17264، وعن الأشخاص المتابعين قضائيا والموقوفين تحت النظر واللذين كانوا محل أوامر قضائية فوصل عددهم إلى 1682 شخص[4].

---

[1] - المركز الدّولي للعدالة الانتقالية، **تقرير حول العدالة الانتقالية في مصر: رؤية أحبطها القمع والاستقطاب**، المركز الدّولي للعدالة الانتقالية، 2015، ص 2.

[2] – منظمة العفو الدّولية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 313–314.

[3] – **نفس المرجع**، ص ص 314–315.

[4] - المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في الجزائر 2019**، 2019، ص ص 57–58.

وعطفا على ذلك، قدم التقرير مجموعة مهمة من الإحصائيات خصت 375 شخص تم توقيفهم أثناء الحراك بتهمة المساس بوحدة الوطن، التجمهر غير المسلح والتحريض على التجمهر غير المسلح، حمل الناخبين عن الامتناع على التصويت وإهانة هيئة نظامية [1].

انتقد مكتبُ المفوضية السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو مكتب يرصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة في تقريره الخاصة بفترة (16 سبتمبر 2020) – الإجراءات القانونية والقضائية الهادفة إلى تقييد حرية الصحافة في الجزائر، وأضاف الخبراء إن السلطات الجزائريّة تستخدم بشكل متزايد قوانين الأمن الوطني لمقاضاة الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ودعا إلى إطلاق سراح جميع الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، معبرا عن تخوفه الشديد حول مدى قمع المعارضة في الجزائر"حيث تعرضت منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون للتدقيق والمضايقة بشكل متزايد بسبب ممارسة عملهم المشروع[2]".

على الرغم من إقرار دستور 2020 ضمان الحق في التظاهر وحرية الرأي والتعبير والصحافة؛ إلا أن السلطات الجزائريّة تعاملت مع الحراك بشكل قمعي، فقد تم اعتقال شخصيات بارزة من الصحفيين والناشطين من رموزه، كماعطلت مواقع صحفية، وبالموازاة مع هذه التضييقات أدخلت جملة كبيرة من التعديلات على مواد قانون العقوبات الجزائريّ الصادر في أفريل 2020، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة 100 منه على تجريم كل تحريض على التجمهر غير المسلح؛ سواء بخطب تلقى علنا أو بكتابات أو مطبوعات تعلق أو توزع، وجعلت له عقوبة بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر وغرامة مالية بين (20000 الى 100000 دج) وبالحبس من شهرين إلى سنة إذا أنتج عن هذا التحريض أثره بالحبس من شهرين الى سنة)[3].

وفي نفس السياق، جرم نفس القانون كل عمل من شأنه نشر وترويج أنباء كاذبة بهدف المساس بالنظام والأمن العموميين، وأقر عقوبات في هذا الشأن تتراوح بين الحبس سنة واحدة إلى ثلاث سنوات مع

---

[1] - المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[2] - منظمة العفو الدّولية، **تقرير لعام 221–2022، حول حقوق الإنسان في العالمي**، 2022، ص ص 89–90

[3] - الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبية، القانون رقم 21–14 المتعلق بقانون العقوبات المؤرخ في 23 جمأدّى الأولى عام 1443الموافق28 ديسمبر 2021 ،**الجريدة الرسمية**، رقم 99 ،المؤرخة في 24 جمأدّى الأولى عام 1443 الموافق 29 ديسمبر 2021.

غرامة مالية،الأمر الذي أدّى لوصف هذا التعديل بأحد أبرز ملامح تقييد وقمع الحريات الفردية من قبل العديد من النشطاء الحقوقيين، سيما وأن الكثير من معتقلي الحراك أوقفوا بسبب منشورات انتقدوا وفقها رئيس الجمهورية والمؤسّسة العسكريّة، بينما اعتقل آخرون بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات[1].

من خلال ما تم عرضه فيما يخص حقوق الإنسان والحريات كمؤشر لقياس مخرجات الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، يمكن القول بأن انتهاكات حقوق الإنسان والتقييد من الحريات في الحالة المصريّة؛ ولدت حالة مستنفرة من العنف الممارس من قبل الدّولة، وأنظمتها الأمنيّة خاصة بعد عزل الرئيس محمد مرسي؛ جعلت التقارير الدّولية تصفها بأسوأ مرحلة مرت بها مصر فيما يخص حقوق الإنسان؛ وقد كان هدفها الوحيد هو القضاء على كل أشكال المعارضة من اجل الحفاظ على بقاء هذا النظام واستمراريته [2]، ويمكن ايعاز موجة العنف هذه إلى نقص خبرة المؤسّسة العسكريّة في المسايرة المرنة لهذه العملية، عطفا على تجربتها التاريخية السيئة في التعامل مع ملف الحقوق والحريات[3]، أما الحالة الجزائريّة فقد عرفت هي الأخرى بعض الانتهاكات والتضييقات؛ إلا أنها لم تكن بنفس المستوى في الحالة المصريّة، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم وجود طموح سياسي للجيش الجزائريّ مقارنة مع الجيش المصريّ من جهة، والى الحرفية والخبرة الّتي تعاملت بها قوات الأمن والجيش والشعب من خلال تبني السلمية في التعاطي مع مطالب الحراك ومخرجاته مقارنة مع الحالة المصريّة من جهة ثانية.

ثانيا: العدالة الانتقالية

يعتبر تكريس وتجسيد العدالة الانتقالية من بين أهم مؤشرات الانتقال الدّيمقراطيّ، فترتبط هذه الأخيرة بموضوع انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترات الانتقالية، ويقوم تطبيقها على مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية أبرزها:(سن شريعات، تشكيل لجان تقضي الحقائق، متابعات قضائية إقرار تعويضات للأشخاص المتضررين....الخ)، الأمر الذي أوجب محاولة تقييم مدى تكريسها وتطبيقها في الحالّتين المصريّة والجزائريّة على التوالي.

---

[1] - شيرين شمس الدين، "النظام الجزائريّ بين الغضب الشعبي وأزمة التجديد"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، العدد3، يناير 2020، ص 215

[2] -مروة يوسف محمد عرابي، "أثر عنف الدّولة في المجتمع المصريّ بع الثالث من يوليو"، **في العنف والسياسة في المجتمعات العربيّة المعاصرة**، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017، ص 287.

[3] - عربي بومدين، "العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات دمقرطة النظم السّياسيّة العربيّة–دراسة حالة مصر بعد "2011، **أطروحة دكتوراه علوم**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّولية، قسم الدراسات الدّولية، 2020–2021، ص 224.

عرف تطبيق العدالة الانتقالية في مصر مجموعة من المراحل على أساس أنها شهدت مراحل انتقالية متعددة بدأت بإسقاط نظام حسني مبارك، وانتهت بإسقاط حكم محمد مرسي وتولي الحكم من قبل عبد الفتاح السيسي، أما ما تعلق بالفترة الانتقالية الّتي تلت إسقاط حكم مبارك، والّتي طالب عبرها عدد من الحقوقيون والناشطون السياسيون بتدشين آليات للعدالة الانتقالية للتعامل مع أخطاء وتجاوزات حسني مبارك ورموز النظام الذي كان يقوده، فأسفرت أهم الإجراءات الّتي تم اتخاذها في هذا الشأن في المحاكمات الجنائية لبعض رموز النظام على رأسهم الرئيس حسني مبارك ونجلاه علاء وجمال، بمعية وزير الداخلية حبيب العدلي، ورئيس ديوانه زكريا عزمي الذين وجهت لهم تهم بقتل المتظاهرين والإضرار بالمال العام وتصدير الغاز لإسرائيل بأقل من سعره العالمي[1].

وأما ما تعلق بالشق التشريعي في نفس السياق، فتمثل في محاولات مجلس الشعب الموافقة على تعديل قانون مباشرة الحقوق السّياسيّة، تم عبره تحريم العمل السياسي على رموز نظام حسني مبارك وحرمانهم من مباشرة حقوقهم السّياسيّة مدة عشر سنوات، سيما ما تعلق برئاسة الجمهورية وعضوية مجلسي الشعب والشورى، غير أن هذا القانون تم حجزه والقضاء بعدم دستوريته من قبل المحكمة الدستورية، وفي نفس الإطار أعلن المجلس الدستوري سنة2011 عن إنشاء صندوق للرعاية الصحية والاجتماعية للمصابين وأسر الشهداء، وقد تم تحويل هذا الصندوق ليصبح تابعا لمجلس قومي تابع لمجلس الوزراء مع تخصيص ميزانية خاصة في هذا الشأن[2].

وعن لجان تقصي الحقائق، فقد أنشئ بعد الثّورة عدد من لجان التحقيق بهدف البحث في الانتهاكات الّتي وقعت في الثّورة، أبرزها اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق بشأن أحداث ثورة يناير 2011، وقد سلمت اللجنة تقريرها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة والنائب العام نتج عنه توصيات تخص تقديم تعويضات لضحايا الثّورة، واعتماد إصلاحات قانونية ومؤسساتية، وقدتم إعادة تشكيلها بهدف إعادة محاكمة المسؤولين عن الجرائم بعد تولي محمد مرسي رئاسة البلاد، حيث قدمت هذه الأخيرة تقريرها في يناير 2013، غير أن هذا الأخير لم ينشر، ولم يتم اتخاذ أي محاكمات في هذا الشأن [3].

---

[1] - حمدي أبوالنور السيد، " الحق في العدالة الانتقالية نحو قانون يحقق مطالب العدالة الانتقالية في مصر"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، جامعة المنصورة، مصر، العدد64، 2017، ص 293

[2] - حمدي أبو النور السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 294–295

[3] - **نفس المرجع**، ص295– 296.

على الرغم من كل هذه الإجراءات القانونية والمؤسسية الّتي تم سنها لتطبيق العدالة الانتقالية في مصر؛ إلا أنها تعرضت لانتقادات كبيرة أبرزها عدم تحقيق العدالة فيما يتعلق بحقوق الضحايا واستخدام العنف ضد المتظاهرين، والتباطؤ الشديد في إصلاح أجهزة الأمن خاصة قطاع الأمن والشرطة [1]، فضلا عن الحكم ببراءة الرئيس السابق حسني مبارك وبعض الوزراء والمسؤولين الأمنيّين التابعين لنظامه من التهم المتعلقة بقتل المتظاهرين خلال انتفاضة 2011؛ برفض الدعوى المقامة ضده لأسباب تتعلق بالشكليات القانونية[2].

بعد أحداث 30 يونيو2013، الّتي نتج عنها إسقاط حكم الرئيس محمد مرسي، تشكلت أول حكومة انتقالية في مصر في 16 يوليو2013، تم عبرها إحداث وزارة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية استمرت إلى غاية 2015 معبرة عن أول إصلاح مؤسساتي شمل العدالة الانتقالية في مصر بعد أحداث يونيو 2013، غير أنه تم إلغاؤها عبر كومة أخرى– بقيادة شريف إسماعيل– الّتي امتدت منذ سنة 2015 إلى سنة 2017[3]، وعقبها إنشاء لجنة لتقصي حقائق أعمال العنف الّتي وقعت بعد 30أحداث يونيو2013، صنفت ضمنها جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية[4].

وأما فيما يخص الشق القانوني في تطبيق العدالة الانتقالية في مصر فبرز من خلال دستور سنة 2014 في مادته 241 الّتي نصت؛ على أن يقوم مجلس النواب في أول دورة له بعد نفاذ الدستور، بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا وفقا للمعايير دولية، مما يدل على دسترة العدالة الانتقالية في مصر واعتبارها حقا دستوريا[5].

وعلى الرغم من الإصلاحات التشريعية والقانونية الّتي تبنتها الحكومة المصريّة بعد الثورتين بها، إلا أن ملف حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لم يتم التطرق إليهما بوجه عادل، سيما بعد إسقاط الحكم المدني برئاسة محمد مرسي، حيث عرفت انتهاكات حقوق الإنسان على يد الشرطة والجيش إفلاتا مستمرا من

---

[1] - حافظ أبوسعده، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[2] - شيرين شمس الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 314–315.

[3] - محمد نور البصراتي، " دور العدالة الانتقالية في دعم البناء الدّيمقراطيّ(مصر نموذجا)"، **المجلة العلميّة للدراسات التجارية والبيئية**، العدد4، جامعة قناة السويس–مصر–، 2017، ص 19.

[4] – محمد الشيوي، لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية في مصر في مناخ الانقسام والاستقطاب الحالين **الموقع الالكتروني**::www.carnegieendowment.org، أطلع عليه بتاريخ (06-01-2014).

[5] - دستور الجمهورية المصريّة لسنة 2014.

عقاب المتسببين[1]، وفي نفس السياق المتعلق بتكريس سياسية اللامساءلة واللامحاسبة، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قانونا سنة 2018، يمنح له سلطة إعطاء حصانة لضباط الجيش مدى الحياة عن أي انتهاكات ارتكبوها خلال ممارسة وظائفهم، مما يبرز إبعاد سياق الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر عن المسار الناجح بفعل هذه الممارسة المعادية للمسلك الحقيقي لتطبيق العدالة، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع حالات الانتهاكات والاحتقان والعنف مستقبلا[2].

وأمّا ما يخص الحالة الجزائريّة المتعلقة بموضوع العدالة الانتقالية؛ فإن الأمر بها تعلق بالخصوص بفترة تسعينيات القرن العشرين؛ أين عمدت المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة إلى توقيف المسار الانتخابيّ للانتخابات التشريعية المحلية سنة 1992، الّتي فاز فيها الحزب الإسلامي –الجبهة الإسلامية للإنقاذ–، والذي نتج عنه أعمال عنف ومجازر جماعية خلفت آلاف القتلى والمفقودين[3].

ولمعالجة هذه الأزمة تم إصدار قانون الرحمة سنة 1995 الذي بادر به الرئيس اليامين زروال، فتضمن تدابير لفائدة المسلحين المتورطين في العمل المسلح، وعززه بعده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابه رئيسا للبلاد سنة 1999 بغية تنفيذه بمشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، فنص على التدابير اللازمة من أجل إنهاء النزاع الداخلي في البلاد عبر العفوعن المتورطين في الأعمال الإرهابية، وأنهيت عبره الملاحقة القضائية للمنتمين للحزب الذي قبلوا نزع السلاح [4].

مع بداية حراك 22 فبراير 2019، أعيد طرح مجموعة من المطالب بشأن العدالة الانتقالية، سيما ما تعلق بملف المفقودين والمعتقلين السياسيين الذين تم إحصاؤهم ب: 160 معتقل مدني وحقوقي وسياسي ينتمون إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل السياسيين، فطالبت مجموعة كبيرة من العائلات والجمعيات والمنظمات الحقوقية السّلطة بفتح حوار صريح وجاد؛ يعمل على معالجة هذين الملفين، وفي هذا السياق تعهد الرئيس عبد المجيد تبون بمعالجة هذا الملف، وتجسد ذلك فعليا عبر تكليف رئاسة الجمهورية في ماي 2021 بتكوين لجنة لتقصي ملف "سجناء التسعينات" بإحصائهم في السجون، مع صياغة تقرير بشأنهم من أجل اتخاذ الإجراءات الخاصة في هذا الصدد[5].

---

[1] - المركز الدّولي للعدالة الانتقالية:" **العدالة الانتقالية في مصر: رؤية أحبطها القمع والاستقطاب**، تقرير، 27–9–2015،

[2] - عربي بومدين، "العلاقات المدنيّة العسكريّة وتحديات دمقرطة النظم السّياسيّة العربيّة–دراسة حالة مصر بعد "2011، **مرجع سبق ذكره**، ص 248.

[3]- فاتح مسعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43–44

[4] - **نفس المرجع**، ص ص 44–46.

[5] - فاتح مسعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 46

وأمّا ما يتعلق بتطبيق العدالة الانتقالية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر خلال حراك 2019، فتجدر الإشارة أن المؤسّسة العسكريّة والنظام الجزائريّ لم يتورطا في هذه الفترة بانتهاكات حقوق الإنسان مثل الّتي تمت خلال العشرية السوداء، بل مكنتهم أخطاء تلك المرحلة من اكتساب الخبرة والحرفية في التعامل مع التظاهرات والمسيرات الّتي تميزت بالسلمية المتبادلة بين المحتجين وقوات الأمن والجيش عدا حملات الاعتقال الّتي طالت بعض رموز الحراك الذين تم إطلاق سراحهم.

وفضلا عما تم إيراده، فقد برز تطبيق العدالة الانتقالية بالجزائر أيضا في استجابة المؤسّسة العسكريّة لمطالب الحراك الّتي رافقت مؤسّسة العدالة في التكفل بقضايا الفساد ومحاربة رؤوس العصابة ومحاسبتهم[1]، وقد تجسد ذلك عبر حملة الاعتقالات الواسعة الّتي طالت رموز الفساد من سياسيين ومسؤولين ورجال أعمال في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، حيث تم تسجيل توقيف ما بين 200 و300 شخص من رؤسات حكومات، وزراء، ولاة، رجال أعمال، قيادات مدنية وسياسية وعسكرية، كما تم استصدار مذكرات دولية في حق العديد من الشخصيات أبرزها شكيب خليل الذي شغل منصب وزير الطاقة، وعبد السلام بوشوارب الذي شغل منصب وزير الصناعة[2].

وختاما لما تم عرضه فيما يخص تجربة تطبيق العدالة الانتقالية في مصر والجزائر، يظهر أن فكرة تطبيق هذه الأخيرة لابدّ له من إرادة سياسية وتفاوض سياسي كبيرين، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل كل الوسائل القانونية والمؤسساتية والمجتمعية لتطبيقها، ونظرا لغياب هذه الرهانات فقد عرفت إخفاقا وعجزا في إدارتها في الحالّتين المصريّة والجزائريّة، ويعود ذلك إلى تورط النظام ومؤسساته الأمنيّة والعسكريّة في انتهاكات حقوق الإنسان؛ ففشلت الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إدارة ملف العدالة الانتقالية في مصر منذ بداية ثورة 2011 الى غاية يومنا هذا؛ فيما لم تطبق وتنفذ في الجزائر، سيما ما تعلق منها بانتهاكات حقوق الإنسان في العشرية السوداء، غير أن ما يحسب حقيقة للنظام الجزائريّ هو استجابته لمطالب الحراك المتعلقة بمحاسبة رموز النظام والفساد في البلاد عبر تحريك جهاز العدالة في متابعتهم وشن حملة كبيرة لاعتقالهم ومحاسبتهم بإشراف من المؤسّسة العسكريّة.

[1] -محمد حليم ليمام، "الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة"، **المستقبل العربيّ**، العدد 494، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2020، ص 137.

[2] -بحوص بوفينيك، عبد المجيد رمضان، " تدابير السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019"، **دفاتر السّياسيّة والقانون**، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر،2021، ص 401.

المبحث الثاني: تحديات الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر

عرفت تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر مجموعة مهمة، ومشتركة من التحديات الّتي شكلت عائقا لتحقيق هذا الأخير، ويمكن حصر أبرزها في عدم وصول قوى التغيير لتوافق مدني وعجزها في إيجاد بديل سياسي مشترك؛ الأمر الذي شكل عاملا هاما لتدخل المؤسّسة العسكريّة واستئثارها بهندسة العملية الانتقالية، ويضاف إلى ذلك الإرث السياسي للنظام السابق المتمثل في الدّولة العميقة، وكذا وجود ثورة مضادة ساهمت بشكل كبير في إعادة إنتاج النظام القديم من جديد.

المطلب الأول: عدم توافق القوى السّياسيّة وعجزها عن إعداد مشروع الانتقال وتنفيذه

أشارت معظم الدراسات الأكاديمية الّتي تناولت تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ الناجحة؛ أن أهم شرط لتحقيق انتقال ديمقراطي ناجح؛ لابدّ أن يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ميلاد قوى تغيير ديمقراطية تتفاوض فيما بينها، وتتفق على هدف استراتيجي محدد؛ بحيث يتجسد هذا التوافق في عقد ميثاق وطني يترجم في شكل أجندة سياسية واضحة تقوم على التمسك بالحكم المدني، وأسس الدّيمقراطيّة ومبادئها بما فيها التخطيط المتدرج لإخراج العسكريين من السّلطة[1]، وعليه فان غياب توافق مدني حقيقي بالشكل الذي تم الإشارة إليه، سوف يحول لا محالة إلى تدخل فواعل أخرى فيه؛ مما سيؤدي حتما إلى تعثر العملية الدّيمقراطيّة في أي بلد.

شكّل غياب توافق وطني في تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة بما فيها مصر والجزائر أبرز التحديات والعراقيل الّتي حالت دون نجاح هذه العملية بهما، وقد تجسّد عجز تحقيق هذا التوافق المدني في مجموعة من المظاهر؛ أبرزها عدم اندماج فئة الشباب المحتج ضمن منظمات سياسية أوشخصيات قيادية توحدهم وتقودهم وتمثلهم لتحقيق مطالبهم، إضافة إلى تشرذم هذه القوى وصراعها على السّلطة [2].

وفي هذا السياق، برزت أولى ملامح إخفاق القوى السّياسيّة للتغيير في التجربة الانتقالية في مصر في شق التعديلات الدستورية لسنة 2011، وقد ظهر خطأ النخب المدنيّة بها وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في التنافس السياسي أثناء مرحلة التأسيس، فأدخلها هذا الأخير في جدل عميق حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي ولا برنامج الانتقال الدّيمقراطيّ، سيما مع إيمانها بأن ما لا يتم الحصول عليه الآن لا يكمن الحصول عليه مستقبلا، في حين توجب عليها البدء في حوار الثّورة ومطالبها قبل

[1] - عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الدّيمقراطيّ:كيف تخرج الجيوش من السّلطة؟"، **مرجع سبق ذكره**، ص 15

[2] - طلال أبوركبة، "الرّبيع العربيّ والدّيمقراطيّة...إمكانية التحول والمعيقات"، **دراسات ومقالات**، العدد 37، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، فلسطين، 2012، ص ص 105–106.

ممارسة السّلطة، ليس هذا وحسب بل وتكرر الخطأ كذلك في دستور 2012، حيث تم رصد تسرعها في الذهاب إليه دون تحقيق توافق سياسي يخص قواعد التنافس والعمل السياسي[1]، وفضلت في المقابل الاعتماد على حسابات سياسية تقوم على خطاب إصلاحي غير مصطدم مع المؤسّسة العسكريّة[2].

وعلى الرغم من وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السّلطة بتمثيلها الأغلبية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر؛ إلا أن عدم تركيزها على البحث في وسائل بناء تحالف يجمعها بالقوى الليبرالية واليسارية القومية لتقوية مكانتها؛ أدّى إلى عجزها عن العمل ضمن جبهة وطنية جامعة[3]، مما جعلها تدخل في صراعات وانقسامات مع القوى الثورية –خاصة القوى العلمانية–، وصل إلى درجة التوافق مع الجيش والتنسيق معه من أجل التدخل لإيقاف حكم الإخوان المسلمين، وتنظيم حشد جماهيري عبر انتفاضات مليونية لإفشال التجربة المصريّة وتنظيم خارطة انتقال جديدة بمصر[4].

وفي ظل الصّراعات الّتي ضّمت القوى الإسلامية برئاسة جماعة الإخوان والقوى العلمانية، استطاعت المؤسّسة العسكريّة المصريّة الاستفادة من هذا الوضع موجهة هذه الفواعل إلى البحث عن مكاسب انتخابية بدل التركيز على المطالب الدستورية، ونظرا لتماسكها الداخلي من جهة وتمتعها بالشعبية لدى المجتمع المصريّ من جهة ثانية، تمكنت هذه الأخيرة من اغتنام هذه الفرص وفرضت نفسها في العودة إلى ممارسة السّلطة من جديد، وقد تأتى لها ذلك من خلال رسم خارطة انتقال جديدة بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وبتولي رئاسة البلد من قبل وزير الدفاع الأسبق عبد الفتاح السيسي[5].

شكل عدم توافق القوى المدنيّة وصراعها تحديا كبيرا في التجربة المصريّة، وبالمقابل فإن الحالة الجزائريّة هي الأخرى لم تكن مختلفة في هذا الشأن؛ فعلى الرغم مستوى النضج الذي ميز الحراك الشعبي الجزائريّ في سلميته، وقدرته على الامتداد بشكل أدّى إلى انضمام كل فئات المجتمع وتنظيماته إليه الأمر الذي أكسبه قوة كبيرة؛ إلا أن أساسه القائم على رفض تقديم ممثلين عنه يتحدثون باسمه، ويتحاورون مع النظام لصالحه لدرجة تلقيبه بالثّورة السلمية من دون قائد"؛ قد شكّل سبب رئيسيا في عدم اكتمال ملامح

---

[1] – عبد الفتاح ماضي، **تحولات** الثّورة المصريّة في خمس سنوات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 24–25

[2] - **نفس المرجع**، ص 26.

[3] - عزمي بشارة، الانتقال الدّيمقراطيّ وإشكاليته: دراسة نظرية في تطبيقية مقارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 542.

[4] - **نفس المرجع**، ص 543.

[5] - ممدوح غالي بري، " دور المؤسّسة العسكريّة في إدارة النظام السياسي المصريّ بعد ثورة (2011–2014): دراسة تاريخ مصر الحديث"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد2، ألمانيا ،2018، ص 174.

هذه القوة؛ ففكرة عدم طرح قيادات وأطر تنظيمية وهيكلية له، عدا وجود بعض الرموز عبرت عن مجموعة من المطالب بشكل عام مثلت أهم مشاكل الحراك ومآخذه؛ خاصة أن عدم التأطير هذا قابله قوة النظام الذي أعاد إنتاج نفسه[1].

وكنتيجة لعدم تأطير الحراك، تم رصد وصول هذا الأخير إلى حالة الانسداد والركود، وتجلى ذلك أن فكرة احتوائه على تيارات فكرية وسياسية مختلفة الانتماءات نتج عنها خلافات وصراعات ضمت تيار الإسلاميين والمحافظين والعلمانيين؛ الأمر الذي جعله يتحول إلى مجرد مسيرات شعبية تجوب الشوارع دون هدف أورؤية واضحة المعالم، فصارت شعاراته لا تعبر على مطالب حقيقية خاصة بعد تحقيقه لهدف استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة [2].

وفي نفس السياق، يمكن أن تغزى تحديات الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر كذلك إلى غياب الأحزاب السّياسيّة الحقيقية الّتي عجزت عن التعبير عن مطالب الشعب من جهة، وإخفاق المعارضة السّياسيّة في المرافقة الجادة للحراك من جهة أخرى؛ حيث أنها لم تؤدي دورها كوسيط بين الشعب والنظام، وبالأخص ما تعلق بوضع خارطة الانتقال، إضافة الى فشل مؤتمرات التوافق الّتي جمعتها؛ سيما ما تعلق منها بالانتخابات الرئاسية[3].

وخلاصة لما تم التطرق إليه، يتبين أن تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر لم تحقق أهدافها نظرا لعدم توافق قوى الثّورة بها على خطة سياسية كاملة المعالم وضعف ثقافتها التفاوضية، ففي حين توجب عليها ضرورة التفكير والاتفاق على أهم مبادئ البناء الدّيمقراطيّ بالبلد، في حين ركزت اهتمامها على هدف الوصول الى السّلطة وممارستها، ليس هذا فحسب، بل تعدى عدم التوافق بين هذه القوى بها إلى درجة الصّراع الذي دار بين الّتيار الإسلامي والعلماني، الأمر الذي شكّل عاملا أساسيا في عودة تدخل المؤسّسة العسكريّة لممارسة السّلطة السّياسيّة في البلد من جديد، أما الحالة الجزائريّة فحراكها لم يفرز أي تنظيم أو

---

[1]- عثمان لحياني، **عام على حراك فبراير الجزائريّ:انجازات وتحديات**، الالكتروني: www.alaraby.co.uk، أطلع عليه بتاريخ الاطلاع (05-08-2022).

[2] - سمير قط، "الجزائر منذ حراك فبراير2019:انتقال سياسي دون انتقال ديمقراطي"، **المستقبل العربيّ**، العدد 506،الدوحة، ص ص 112-113.

[3] - عثمان لحياني، **عام على حراك فبراير الجزائريّ:انجازات وتحديات**، 22-02-2020، الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.uk، أطلع عليه بتاريخ (05-08-2022)..

ممثلين يتفاوضون مع السّلطة من أجل إرساء القواعد الدّيمقراطيّة الّتي يجب أن تقوم عليها الدّولة، وقد نتج عن ذلك تشرذمه وعجزه عن إفراز مشروع سياسي بديل لما بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

المطلب الثاني: تحدّي الدّولة العميقة

جاء استعمال مفهوم الدّولة العميقة لأول مرة في مقال بصحيفة نيويورك تايمز عام 1997 عن الدّولة التركية، وذكر أن" الدّولة العميقة هو تعبير يُطلق على مجموعة من القوى الغامضة الّتي تعمل بعيداً عن يد القانون والحكومة العلنية الشرعية، بحيث تسهر هذه القوى على حماية وتحقيق مصالحها وتقيم تحالفات متشابكة وعميقة لتحقيق هذه المصالح؛ أما ما يتعلق بطبيعة القوى السرية والغامضة لها فقد تم تعدادها في مجموعة من الفواعل وهي: الضباط العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة، بعض الأشخاص والجماعات في المجتمع المدني، فضلاً عن عدد لا يحصى من الأشخاص غير المعروفين العاملين في المؤسسات الرئيسية للدولة وعلى رأسها مجال الاقتصاد،القضاء، النخب الثقافية والإعلامية، وطبقة من رجال الأعمال[1].

وفي إطار حماية مصالحها وتحالفاتها؛ تتبنى قوى الدّولة العميقة مجموعة مهمة من الأدوات أبرزها تدخل المؤسّسة العسكريّة في الجهاز الاقتصادي والإداري والتنفيذي للدولة، البيروقراطية الإدارية القائمة على التمسك بأنماط وقواعد الإدارة ورفض تغييرها؛ تسهر من خلال نشاطها على المقاومة السلبية لأي برنامج أوسياسة تضعها القيادة السّياسيّة مخالفة لمصالحها، والتحكم في الاقتصاد من قبل رجال الأعمال والشركات الخاصة وذلك عبر التحكم في الأسواق من خلال العرض والطلب [2].

تظهر الدّولة العميقة كتحدي لتحقيق الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدان الّتي عانت من فترات طويلة من الحكم الاستبدادي الذي كانت مستفيدة منه، فتعمل على حماية مصالحها ومكاسبها بالدفاع عن الحكم القديم وعرقلة عمل النظام الجديد الذي جاء عن طريق الانتخابات بهدف الذي جاء بهدف تحقيق التغيير، وتصبح بهذا المعنى كطرف معرقل لعملية الانتقال الدّيمقراطيّ [3].

لم تعرف تبعات انتفاضة 25 يناير المصريّة تفكيك نظام حسني مبارك بصفة كاملة؛ بل تم الحفاظ على مؤسسات الدّولة كملكية وطنية، وبقيت فيها شخصيات كثيرة في مواقعها ومسؤولياتها، لاسيما كبار الضباط في الوزارات والمؤسسات الرئاسية والقضاء والأجهزة الأمنيّة الذين كانوا ينشطون تحت غطاء الحزب

---

[1] - ريم أحمد عبد المجيد، **نحو تأصيل نظري لمفهوم الدّولة العميقة**، الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/40680 اطلع عليه بتاريخ (06-08-2022)

[2] – **نفس الموقع.**

[3] – **نفس الموقع.**

الوطني المصريّ الذي تم حله، فلم تغير هاته الكوادر بعد الثّورة لا ولاءها ولا إيديولوجيتها السّياسيّة الموالية للنظام القديم، فقامت باختراق كل مؤسسات الدّولة ومواقعها، وعملت في إطار الدّولة العميقة على إحباط برنامج الإخوان المسلمون؛ الذين وصلوا إلى السّلطة برئاسة محمد مرسي تخوفا من المساءلات المتعلقة بقضايا الفساد الّتي تورطوا فيها فترة حكم حسني مبارك[1].

بدأ تأثير الدّولة العميقة في مصر بدرجة كبيرة ابتداء من استلام الجيش السّلطة بعد إسقاط حكم حسني مبارك، وقد برز نشاطها بإفراز مرشحها أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية، أما بعد نجاح الرئيس محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية بناء على شرعية حقيقية تحصل عليها عن طريق صناديق الاقتراع؛ فتمثل دورها أثناء هذه المرحلة في اصطياد أخطاء تسيير نظام الإخوان بدهاء وإعطائها صفة "الفادحة"، فضلا على سعيها إلى تأجيج الشارع والإعلام المصريّان، ومطالبة الجيش بالتدخل من أجل إسقاط حكم الإخوان وإنقاذ البلاد من خطرهم[2].

شكّل الجيش المصريّ أبرز فواعل الدّولة العميقة في مصر، فعلى الرغم من أنه قام بتسليم السّلطة للرئيس المدني محمد مرسي، إلا أن الفترة كانت جدّ قصيرة، وذلك لأن أي مسؤول منتخب في مصر يصل إلى السّلطة لابدّ أن يضع مخطط مواجهة ما سمي بجمهورية الضباط في أجندته، وذلك لكون هذه الجمهورية تتميز بشبكات مستديمة تخترق كل فروع ومستويات إدارات الدّولة والقطاعات الاقتصادية المملوكة لها، وعليه فان عدم تفكيك هذه الجمهورية سوف يجعلها تستخدم نفوذها السياسي الواسع وسيطرتها على الأجهزة البيروقراطية والاقتصادية لمنع ممارسة أي رئيس سلطته الحقيقية وإسقاط أي حكومة لا تكون على مزاجها، وهذا ما حدث فعلا في فترة أول حكم مدني عرفته مصر[3].

وفي نفس السياق فقد برزت قوة المؤسّسة العسكريّة المصريّ باعتبارها فاعلا في الدّولة العميقة إلى قدرتها الكبيرة في الوصول إلى مجموعة واسعة من الوظائف الحكومية بعد التقاعد، وتمكنها من رفض تقديم السلع والخدمات الّتي تديرها هي أو عن طريق رجال الأعمال المنضوين في شبكتها، وبسيطرتها كذلك على الموارد والفرص الكبيرة ضمن الاقتصاد المدني وبالمكانة الاجتماعية الّتي تتمتع بها[4]، عطفا على قدرتها

[1] - Ahmed A. M. Atawna, Mohammad Redzuan Othman, Obstacle Faced the Democratic Transition in Egypt in Muhammad Mursi Era**, Global Conference on Business & Social Science**-2014, GCBSS-2014, 15th & 16th December,Kuala Lumpur, p545.

[2] - يحي اليحياوي، منظومة الدّولة العميقة في ظل الربيع العربيّ، الموقع الالكتروني:https://www.aljazeera.net ، اطلع عليه بتاريخ(07-08-2022).

[3] -مؤسّسة كارينغي للسلام الدّولي، **فوق الدّولة جمهورية الضباط في مصر**، بيروت، 2012، ص 3

[4] - **نفس المرجع**، ص 3.

على تدمير كل من تجرأ عليها وأقصاها من المشهد، حيث عمدت في هذا الشأن إلى حل جماعة الإخوان المسلمين ومحاكمة أعلامها، وصنفتها ضمن "المنظمات الإرهابية"، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين أسندت لرجال الدين وللإعلام وللمثقفين مهمة تشويه صورتها[1].

لم تكن الحالة الجزائريّة مختلفة عن نظيرتها المصريّة في تشكيل الدّولة العميقة تحديا لتجربتها الدّيمقراطيّة، وتجدر الإشارة في هذا المطاف، أن هذه الأخيرة متجذرة في التاريخ السياسي للجزائر، وقد ارتبط مفهومها في العادة بدائرة الاستعلام والأمن، أو كما يسمى بـ: "جهاز الاستخبارات" (DRS)؛ الذي يتمتع بامتداد كبير في مختلف أجهزة الدّولة ومصالحها؛ الأمرالذي جعل منها فاعلا أساسيا في الحياة السّياسيّة في الجزائر، وأحد أهم مراكز القوة فيها، وقد وصل امتدادها إلى قطاعات إستراتيجية هامة في البلاد أبرزها قطاع الداخلية، الدفاع، الحكومة، الأمن الداخلي والخارجي، مديريات الصحافة والإعلام، الدرك والقضاء، الجماعات المحلية وحتى الأحزاب السّياسيّة[2].

شكل الامتداد الكبير للدولة العميقة في الجزائر انزعاج وامتعاض الطبقة السّياسيّة وعلى رأسها ما حزب جبهة التحرير الذي صرح أمينه العام "عمار سعيداني" وبصفة علنية انتقاده للمؤسّسة العسكريّة والأمنيّة، فحملها مسؤولية تردي الأوضاع السّياسيّة والأمنيّة في الدّولة، مطالبا إياها برفع وصايتها على البلاد الذي امتد منذ الاستقلال، عطفا على ذلك، فقدا شكل توسعها أيضا صراعا بينها وبين مؤسّسة الرئاسة جعلت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يكبله عبر مخططه في السيطرة على المؤسّسة العسكريّة وتحييدها، وذلك بإقرار جملة من الإقالات والإحالات على التقاعد في حق كبار الضباط وعلى رأسهم الفريق محمد العماري، إضافة إلى حل جهاز الاستخبارات والحاقة برئاسة الجمهورية تحت تسمية مديرية المصالح الأمنيّة، وإحالة رئيسه الجنرال "محمد مدين" الملقب "بالجنرال توفيق" على التقاعد بعد أن تولاه لمدة 25 سنة، كما تبع هذا حل شبكاته في مختلف القطاعات الإستراتيجية[3].

أفرزت الأزمة السّياسيّة الّتي شهدتها الجزائر خلال حراك 2019، ثلاث قوى متعارضة في المصالح، اعتمد كل منها على الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي لاستعراض قوته وإرسال رسائل لباقي الفئات

---

[1] - يحي اليحياوي، منظومة الدّولة العميقة في ظل الربيع العربيّ، الجزيرة، الدوحة، 2014 الموقع: https://www.aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ: 07-08-2022.

[2] - محمد السبيطلي، **"الجزائر انتخابات رئاسية محسومة وصراع مراكز القوى"، نشرة مسارات**، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، 2014، ص 9.

[3] - **نفس الصفحة.**

الأخرى. تمثلت القوة الأولى في النظام الحاكم أما القوى الثانية فتتمثل في المحتجين المشاركين في الحراك الشعبي، وتمثلت القوى الثالثة في الدّولة العميقة وشبكاتها الّتي لا تزال تحتفظ بكامل قوتها وأذرعها السّياسيّة الأمنيّة والمالية، وترتبط أيديولوجيًّا وفكريًّا بباريس، وتوصف بأنها من أدوات تثبيت الهيمنة الفرنسية في الجزائر [1]. وقد دار الصّراع بين جناح النظام البوتفليقي والدّولة العميقة حول خلافة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واختيار الرجل المناسب للمرحلة الّتي تليه.[2]

وفي هذا السياق، رأت الدّولة العميقة وشبكاتها في حراك 2019، بمثابة فرصة تاريخية لتغيير موازين القوى الحاليةلصالحها، والعودة إلى مراكز صناعة القرار في نظام الحكم، وذلك من خلال احتواء الحراك الشعبي، ومحاولة توظيفه لإسقاط منظومة حكم الرئيس "بوتفليقة". وهو ما أدركته قيادة الجيش، حيث وصف الفريق "أحمد قايد صالح" (رئيس الأركان ونائب وزير الدفاع) الحراك الشعبي بـ"المغرر بهم"، في إشارة إلى شبكات الدّولة العميقة[3].

وقد برز دور الدّولة العميقة في عرقلة الانتقال الدّيمقراطيّ بشكل كبير خلال الحراك الشعبي الذي تبناه الشارع الجزائريّ سنة 2019، وظهرت ملامحها في الجماعات الّتي عملت بشكل مباشر أوغير مباشر في عرقلة الحراك ومطالبه، وحتى سلميته [4]. وقد برز موقفها من خلاله كطرف مضاد منذ بداية الحراك السلمي، فشككت في قدرته في التغيير السلمي نحو نظام ديمقراطي مستعملة في ذلك حملات التخوين والقذف الّتي طالت الناشطين فيه، ولتحقيق ذلك شنت جملة من حملات التخويف والتهديد للجزائريين بهدف الحيلولة دون تجمهرهم في الساحات والميادين العمومية، كما اصطنعت عمليات لتخريب وتشويه سلمية الحراك مع خلق وفبركة شائعات متعددة [5].

استعانت الدّولة العميقة خلال تجربة الانتقال بالجزائر إلى شبكات التواصل الاجتماعي بأنواعها، وتجسد ذلك بتجنيد الذباب الالكتروني بمعلومات وأخبار خاطئة ومنشورات تغليطية لزرع الانقسام والفتنة

---

[1] - فتحي بولعراس، "عودة الدّولة العميقة: من يحسم شبكات المصالح في احتجاجات الجزائر؟"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، أبوظبي، 2019، الموقع: https://futureuae.com/ اطلع عليه بتاريخ (07-08-2022).

[2] -محمد السبيطلي، "حراك الجزائر:أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة"، "**نشرة دراسات**"، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، 2019، ص 18.

[3] - فتحي بولعراس، **مرجع سبق ذكره.**

[4] - عبد المجيد رمضان، "الدّولة القائمة والدّولة العميقة وإشكالية التوافق والتضارب في المصالح"، **مجلة الناقد للدراسات السّياسيّة**، العدد1، الجزائر، 2020، ص 117.

[5] - **نفس الصفحة.**

في أوساط المتظاهرين، لأنها تستمد قوتها ووجودها من المنظومة الفاسدة الّتي أراد الحراك القضاء عليها، وكنتيجة لأعمالها في إبطال الحراك وإضعافه، فشلت الدّولة العميقة في تحقيق أهدافها وذلك من خلال عمل المؤسّسة العسكريّة في ملاحقة رموز النظام من سياسيين ورجال أعمال وتفكيك محاولات المقاومة الّتي عرفتها الأجنحة داخل رئاسة الدّولة، وكشف محاولات شقيق ومستشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ورجل المخابرات السابق الجنرال محمد مدين احتواء الحراك ووضع خارطة انتقال بالجزائر[1].

وبناء على ما تم التطرق إليه، يظهر أن الموروث السياسي التقليدي من الهياكل التسلطية ومنظومة الفساد لاسيما ما تعلق بشق الدّولة العميقة قد شكل حقا أحد أهم التحديات والعراقيل الرئيسية المتعلقة بالانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، مما أوجب التفطن إليها وتحييدها ومجابهتها من قبل قوى الثّورة.

المطلب الثالث: تحدي الثّورة المضاد

يشير مفهوم الثّورة المضادة على أنه حركة سياسية تهدف إلى تقويض نتائج الثّورة، كما تشير أيضا إلى مجموعة الجهود والعمليات الّتي تبذلها جماعات معينة للإطاحة بالثّورة والثوار، وبالنظام الذي تمخض عنها، أو التخفيف من مستوى التغيير وقد تحدث هذه الأخير إما من خلال المجتمع القومي، أوعبر قوى أو دول خارجية [2].

شكلت الثّورة المضادة في كل من مصر والجزائر أحد أبرز التحديات المشتركة الّتي عرفها البلدان في تجربتهما الدّيمقراطيّة، إلا أن تأثيرها في مرحلة الانتقال ونتائجه لم تكن بنفس المستوى والنتيجة، ففي الوقت الذي مثلت فيه ثورة يناير المصريّة مرحلة جديدة لتأسيس نظام ديمقراطي بعد سنوات من المعاناة في ظل حكم الرئيس حسني مبارك، إلا أن هذه الثّورة عرفت انتكاسة وفشلا، حيث تم الإطاحة بحكم محمد مرسي أول رئيس مدني للبلاد من قبل قوى الثّورة المضادة الّتي اتفقت على الانقلاب عليه بالاستعانة بالمؤسّسة العسكريّة اثر ثورة يونيو2013، مما أدّى إلى سرقة الثّورة المصريّة وإعادة توجيهها من قبل المؤسّسة العسكريّة[3].

---

[1] - عبد المجيد رمضان، **مرجع سبق ذكره**.ص 117

[2] -عبد السلام محمد المهندي، "الثورات المضادة في دول الربيع العربيّ"، **شؤون العصر**، العدد 50، صنعاء، سبتمبر 2013، ص 184.

[3] -عنترة بن مرزوق، الكر محمد، "الثّورة المضادة في مصر بين العوامل الداخلية وتأثير المواقف الدّولية والإقليمية"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربيّة في العلوم الإنسانية والاجتماعي**، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر،جويلية 2020، ص 711.

ساعد نجاح الثّورة المضادة في مصر مجموعة من العوامل الداخلية أبرزها الأخطاء الّتي ارتكبها الإخوان المسلمون في تسرعهم للسعي للوصول للسلطة وانفرادهم بالحكم دون حكمة سياسية، إضافة إلى اتفاقهم مع المؤسّسة العسكريّة بعد تنحي حسني مبارك، وتركيزهم على إسقاط رأس النظام دون باقي ركائزه ورموزه مما ساهم في رجوع الدّولة العميقة الّتي خططت بدورها لإفشال حكم الإخوان المسلمين[1].

أفرز وصول حزب الحرية والعدالة الحزب الحاكم في مصر وجود نوعين من المعارضة، تمثلت أولاها في الأحزاب الإسلامية الّتي انفصلت عن جماعة الإخوان المسلمين، وهي الّتيار المصريّ ومصر القوة حزب النور (السلفيون) وحزب البناء والتنمية (الجهاديون)، أما الجبهة الثانية الّتي مثلت الجزء الأكبر من المعارضة فقد تمثلت في الّتيار العلماني الليبرالي المعادي للإسلام السياسي والذي تشكل غالبية أحزاب المعارضة الّتي قدرت ب35 مجموعة، عملت هذه الأخيرة على تأسيس حلف يسمى جبهة الإنقاذ الوطني، وقد اعتبرت هذه التكتلات أن الفكر الإسلامي لدى الإخوان يمثل عقبة للتحول الدّيمقراطيّ في مصر[2].

عطفا على ما سبق ذكره، شكلت وسائل الإعلام أهم أدوات الثّورة المضادة في مصر، فعملت على إفشال حكم الإخوان المسلمين وانتقاد حكومتهم؛ فضلا عن تشويه صورتهم على أساس مشروعهم في أخونة الدّولة وامتداد هذا المشروع على الصعيد العالمي، وفي المقابل دعمت الانقلاب العسكري لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي ومنحته صفة منقذ الجمهورية المصريّة مع إقرار أن ثورة يونيو ماهي إلا ثورة لتصحيح مسار ثورة 25 يناير [3].

وبالإضافة إلى العوامل الداخلية الّتي ساهمت في قيام الثّورة المضادة في مصر، فقد كان للعوامل الخارجية جزءا كبيرا في قيام هذه الثّورة وإنهاء الإسلام السياسي في مصر، والحديث هنا يخص الشبكة الّتي جمعت القوى الداخلية للثورة المضادة مع القوى الخارجية الّتي ساهمت في تغيير مجرى الثّورة الحقيقية وإفشالها، نظرا للمكانة الإستراتيجية الّتي تحظى بها مصر في الشرق الأوسط [4].

ويمكن إبراز دور القوى الخارجية في هذا الشأن من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية الأولي من الثّورة المصريّة، والذي تجسد في النداء بعدم إغضاب الشارع المصريّ مع رفض مطالبة مبارك بالتنحي

---

[1] - عنترة بن مرزوق، الكر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 711.

[2] - Ahmed A. M. Atawna, Mohammad Redzuan Othman, **Op**.**Cit**, p545

[3] - عنترة بن مرزوق، الكر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 711–712.

[4] - عزمي بشارة، "الانتقال الدّيمقراطيّ واشكاليته:دروس نظرية من تجارب عربية"، **المؤتمر السنوي الثاني حول ديمقراطيات في طور التشكل:البلدان العربيّة بوصفها مختبرا لتحولات سياسية جديدة**، 28 نوفمبر 2019، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، باريس، ص 11

عن السّلطة لكونه مثل حليفا موثوقا لها، إلا أن اشتداد الضغط الجماهيري جعلها تغير رأيها، الأمر الذي جعلها تتبنى خطابا سياسيا عاما يدعو إلى دعم التحول الدّيمقراطيّ في مصر رغم فوز الّتيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واكتفى رئيسها أوباما بوصف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الإسلاميين في مصر بالمحايدة (بقوله أن أمريكا لا تعتبر حكومة الاسلاميين لا حليفا ولا عدوا)، عكس مواقفها السابقة حيال حكم حسني مبارك الذي كان يعتبر حليفا لها، ورغم هذا الموقف المحايد إلا أن علاقة الجيش المصريّ بها بقي مبنيا على علاقات قوية حتى بعد الثّورة، والدليل على ذلك بقاؤه مستفيدا من المساعدات العسكريّة الأمريكية بعد الثّورة، حيث قدرت ب 1.3 مليار دولار[1].

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجات 30 يونيو 2013 الّتي خاضتها قوى معارضة بالتنسيق مع الجيش ضد حكم محمد مرسي، مركزة على الحوار بين القوى المصريّة، ثم أيدت بعدها الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الفتاح السيسي على أول رئيس مدني في البلاد، دون أن تتخذ أي خطوات لدعم حكم الإسلاميين، ودعت في هذا الشأن إلى تنظيم انتخابات سريعة لحكومة مدنية جديدة مع بقاء التنسيق الاستراتيجي بينها وبين الجيش المصريّ، وعليه يمكن تفسير الموقف المعادي للإسلام السياسي في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مصالحها في الحد من نفوذ الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط والمصالح الأمنيّة الإسرائيلية في المنطقة القائمة على الاستمرار في حصار غزة وكبح المعارضة الفلسطينية[2].

وأمّا ما يتعلق بالدور الخارجي العربيّ في إطار الثّورة المضادة في مصر، فقد عمدت دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات، إلى دعم الانقلاب العسكري ضد حكم الإخوان ومساندة المرحلة الانتقالية في مصر بعد 30 يونيو 2013 ودعهما، وقد بني دعمها تخوفا من صعود الإسلام السياسي وانتشار أفكار الدّيمقراطيّة بها بزعزعة استقرارها [3].

أفضت التجارب الدّولية للانتقال الدّيمقراطيّ بأن لكل ثورة انتقال ثورة مضادة لها، يتم الإعداد لها في الكواليس والمخابر الأجنبية، وعليه فان الهبة الّتي شهدها الحراك الشعبي في الجزائر سنة، 2019 لم تكن بمنأى عن هذه المخاطر، وفي هذا الإطار فان الثّورة المضادة الّتي عرفتها تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في الجزائر ارتبطت بالدرجة الأولى بالدّولة العميقة الّتي مازالت جذورها ممتدة في جميع المؤسسات الدستورية،

[1] - عزمي بشارة، **الانتقال الدّيمقراطيّ وإشكاليته: دراسة نظرية في تطبيقية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص449–455**

[2] -**نفس المرجع**، ص ص 462–463.

[3] -عزمي بشارة، "الانتقال الدّيمقراطيّ واشكاليته: دروس نظرية من تجارب عربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

والمجتمعين السياسي والمدني، وقد برزت ملامحها في اعتماد لجنة الحوار والوساطة الّتي رأى الكثيرون من رواد الحراك أن هدفها كان تفكيك الحراك والإطالة في عمر الأزمة؛ مما أدّى إلى فشل بناء مؤسسي في البلاد مثل ما حدث في الاستحقاقات الرئاسية، التعديل الدستوري وكذا الانتخابات التشريعية، والتجاهل الإعلامي الرسمي منه لمسيرات الثلاثاء والجمعة، وانقسام الشارع الجزائريّ بين مؤيد ومعارض لها في ظل بقايا النظام السابق[1].

وبالإضافة إلى دور الدّولة العميقة في تشكيل ثورة مضادة لإفشال الانتقال الدّيمقراطيّ وتحويل مساره، لعبت قوى النظام السابق (التقليدية) المؤلفة من الأحزاب الموالية بما فيها حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الدّيمقراطيّ والجمعيات المجتمع المدني الّتي خلقها النظام لتكون بمثابة لجان مساندة له، دورا في إحداث ثورة مضادة هي الأخرى، وقد برز ذلك من خلال لم شملها وإعادة تموضعها في الساحة السّياسيّة للنظام الجديد بأشكال وشخصيات جديدة، واعتمدت في ثورتها بالانخراط في الحراك وتحريف مساره برفع شعارات مشبوهة من شأنها تفرقة صفوف الحراك والتحذير من المعارضة، إضافة إلى محاولتها التقرب من المؤسّسة العسكريّة وقيادتها عبر الإشادة بها في إدارة المرحلة الانتقالية بغية استمالتها وجعلها واجهة سياسية جديدة[2].

تمكنت الثّورة المضادة من تمزيق وحدة الحراك، وبث روح الفتنة والتلاعب بالانتماءات الإيديولوجية والهوية، فتم شن حملة عدائية واسعة ضد الأقلية الإيديولوجية العلمانية الّتي سماها قائد الأركان السيد أحمد قايد صالح بالشرذمة، الّتي كان هدفها فرض تطبيق أجندة سياسية فكرية بالتواطؤ مع قوى خارجية وتخوينها، سيما وأن هذه الفئة معروفة بمعارضتها للنظام[3]، كما اعتمدت الثّورة المضادة في نشاطها أيضا على سيناريوهات تهدف إلى زيادة الحصار على المسيرات والتضييق على مساحات التظاهر، عطفا على وضع رموز الحراك رهن الحبس المؤقت، وبالتالي الدفع بالمظاهرات والاحتجاجات إلى العنف مما يؤدي إلى رفع حالة الطوارئ وبالتالي تكرار توقيف المسار الانتخابيّ لسنة 1992[4].

---

[1] - عبد العالي رزاقي، **الهبة الشعبية السلمية –22 فيفري2019– سقوط حزب فرنسا**، الجزائر: دار الأمة، 2019، ص ص 207–208.

[2] - سمير قط، "**مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[3] - **نفس المرجع**، ص 112.

[4] – عبد العالي رزاقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 208–209.

أما ما تعلق بدور العامل الخارجي كعامل في قيام الثّورة المضادة في الجزائر؛ فقد الاتفاق على تقدير عدم تأثيره في هذا الشأن مقارنة مع الحالة المصريّة، ويرجع تفسير هذا الغياب إلى رفض البيئة الداخلية الجزائريّة أي محاولة تدخل أجنبية من جهة، وفي المكانة الجيوسياسية والإستراتيجية الّتي تتمتع بها الجزائر من جهة أخرى، وقد تمثلت أبرز مظاهر هذه المكانة في غلبة الارتباطات المصلحية –الاقتصادية والإستراتيجية– للجزائر بباقي القوى الخارجية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فضلا عن رغبة هذه الفواعل في أبقاء الاستقرار في المنطقة تفاديا للتحديات الأمنيّة الّتي تعيشها منطقة المتوسط، أما عن غياب الأدوار العربيّة في هذا الشأن فتعود خلفياته إلى تخوف الدّول العربيّة وعلى رأسها السعودية والإمارات من فكرة انتشار عدوى تجارب الانتقال الدّيمقراطيّ بها[1].

من خلال ما تم التطرق إليه فان للثورة المضادة دور كبير في تعثر تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، ويمكن إيعاز ذلك إلى عدم تأطير الحراك في الجزائر وعدم توافق قيادته على إخراج ممثلين عنه؛ إضافة إلى عجزه عن إعداد مشروع سياسي بديل خاصة بعد تمكنه من تحقيق مطلبه في إبطال تمديد فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة؛ أما عن الحالة المصريّة فتمثلت أبرز مظاهر نجاح الثّورة المضادة بها في الانقلاب العسكري الذي نظم ضد حكم الإخوان المسلمين بالتنسيق مع القوى السّياسيّة الناشطة في البلاد، عطفا على تأييد هذا الانقلاب من قبل قوى دولية وإقليمية رغم أنه مثل أول حكم مدني بالبلاد عكس الحالة الجزائريّة الّتي لم تشهد أي تدخل أجنبي رغم ارتباطها بمصالح اقتصادية وإستراتيجية مع دول قوية في المجتمع الدّولي أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.

[1] - عربي بومدين،"العامل الخارجي والحراك الشعبي في الجزائر"، **سياسيات عربية**، العدد55، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السيايات، الدوحة، مارس2022، ص 92.

المبحث الثالث: الإصـلاح العسـكريّ وإعادة التوازن في العلاقات المدنيّة العسـكريّة بمصـر والجزائر

ظهر مفهوم إصلاح قطاع الأمن سنة 1998، على أنه إجراء معياري لقياس مدى فعالية الأمن ونجاعته في الدّول، وينبني هذا الإجراء في الدّول المتقدمة على مجموعة من الأسس والمعايير الّتي حددتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي؛ أبرزها الحكامة المهنية، الرقابة المدنيّة والمحاسبة، والتركيز على مهنية القوات المسلحة من أجل تحسين أدائها المهني [1]؛ الأمر الذي أصبح يحتم تطبيق هذه المعايير على الدّول النامية والعربيّة على وجه الخصوص، سيما وأن لجيوش هذه الأخيرة امتدادا تاريخيا مميزا بشأن تدخلها في الشأن السياسي، وعدم خضوعها للرقابة المدنيّة والمحاسبة، ولما كان الأمر عليه في ذلك بالنسبة للحالّتين المصريّة والجزائريّة؛ أوجب بالضرورة إذن حتمية إصلاح بناء المؤسّسة العسكريّة بالبلدين من أجل إضفاء التوازن في العلاقات المدنيّة العسكريّة لتسهيل عملية الانتقال الدّيمقراطيّ بهما.

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية والقانونية للعلاقات المدنيّة العسكريّة

تعتبر المقاربة القانونية أحد أبرز وسائل إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة، ويقصد بها مجموعة القوانين الّتي تهتم بضبط العلاقات المدنيّة العسكريّة وعلى رأسها الدستور أسمى قانون في البلاد، وتبرز الإصلاحات وفقا لهذه المقاربة بالتفصيل القانوني في التعريف بأدوار الجيش، والتفريق بينها وبين باقي المصالح الأمنيّة في الحالات العادية والاستثنائية، إضافة إلى الإقرار بضرورة إخضاعه كمؤسّسة للرقابة المدنيّة، ويمكن التفصيل في محتوى وطبيعة هذه الإصلاحات كالآتي:

أولا: الضبط القانوني والمؤسساتي لأدوار الجيش

يعتبر غموض أدوار الجيش في الدّول العربيّة أحد أهم التحديات الّتي تواجهها هذه الدّول، حيث نجد أن معظمها ترى أنها مسئولة كليا عن أمر الدفاع الوطني في مفهومه الواسع الداخلي والخارجي، فتأخذ على عاتقها مهمات تأمين الانتخابات ومكافحة الشغب، مما ينجم عنه غموض في تحديد مهامها مقارنة مع أجهزة أخرى لها نفس المهام خاصة على المستوى الداخلي، وبالتالي فان الطبيعة الفضفاضة وغير المحددة للأدوار والمسؤوليات الّتي تقوم بها المؤسسات الأمنيّة بما فيها الجيش من شأنه التأثير السلبي على

---

1 - Florence Gaub, **AFTER THE SPRING:REFORMING ARAB ARMIES,**Strategic Studies Institute andU.S.Army War College Press,2014, p3

الفاعلين في قطاع الأمن بشكل عام، وعليه فان إثارة مسألة إصلاح القطاع الأمنيّ من خلال تصحيح الغموض المتعلق بأدوار الجيش وباقي قوات الأمن يعتبرا مدخلا أساسيا في إصلاح الجيش[1].

أمّا ما يتعلق بالتعريف بأدوار الجيش فيتمثل في ضرورة اعتماد إطار واضح يمكّن للجيش العمل ضمنه، وأن يجد هذا الإطار الواضح مكانه وتفصيله في دستور الدّولة وقوانين الدفاع الوطني الخاصة بها، كما يجدر التنويه أن الأدوار وتفصيلاتها لابدّ أن تشمل الحالات العادية –ظروف السلام–والحالات الاستثنائية–الحرب والطوارئ، فيتم تحديد وتوضيح التفويضات الّتي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الأمنيّة دون غموض أو لبس في حالة التعاون المدني العسكري في صناعة القرار؛ على أن يتم دعم هذا الإطار التعاوني ببيئة سياسية تعاونية لمتابعة هذه التفويضات بفاعلية، وقد يبرز عادة هذا التعاون من خلال المشاركة في التشريع في القضايا المتعلقة بالدفاع [2].

وبالتالي فان أول خطوة في إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة المصريّة والجزائريّة لابدّ أن تقوم على التعريف بدور الجيش في دستوريهما، وذلك باعتماد مواد تفصيلية لمهامه دون اللجوء إلى التعريف العام لهذه الأدوار؛ سيما ما يتعلق بالحفاظ على أمن البلاد وسلامتها، والتفريق بين أدوارها مقارنة مع باقي أجهزة الأمن الداخلي في البلاد.

ثانيا: دسترة السيطرة المدنيّة على القوات المسلحة

يجب أن ينص الدستور في كل من مصر والجزائر وقوانينهما الوطنية بعبارات صريحة لا لبس فيها، على أن القوات المسلحة لابدّ أن تخضع للمدنيين المنتخبين ديمقراطيا، كما يجب أن يحدد هذا الإطار القانوني سلطات ومسؤوليات كل من رئيس الدّولة والحكومة والبرلمان والقضاء في الحالات العادية والاستثنائية، ويوضح بالتفصيل العلاقة بين هذه الأطراف بهدف تأسيس علاقات مدنية عسكرية سليمة وديمقراطية، وأن لا تمنح مواد الدستور القوات المسلحة الحق في تفسير دستور البلاد وقوانينها، كما تشير السيطرة المدنيّة على العسكريين إلى تحييدها فيما يخص التعيينات السّياسيّة كوزير الدفاع والقائد الأعلى

[1] -فلورانس غاوب، ترجمة أحمد المرابطي، "الجيوش العربيّة وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربيّ"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد27، 2017يوليو، ص ص 102–103.

[2] - اميل واد راوغو، **الارتقاء بالاحتراف العسكري في اقريقيا**، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، واشنطن، 2014، ص32

للقوات المسلحة، رئيس لجنة الدفاع في البرلمان، والخضوع في إعداد ميزانيته ومراقبتها الى الهيئات المخصصة[1].

ويجدر التنويه أنه وفي مقابل وجوب نص الدستور على إنشاء سيادة مدنية على القوات المسلحة، لابدّ له أن يضمن هذا الأخير حيزا من احترام السياسيين للمهنية العسكريّة، ومنحهم استقلالية في صناعة القرارات التكتيكية والعملياتية [2].

ثالثا:الإشراف البرلماني الفعال على القرارات المتعلقة بالدفاع والأمن

أبرزت تجارب التحول الدّيمقراطيّ في الدّول العربيّة أن السّلطة التشريعية بها نادرًا ما تكون الممثل القوي للشعب في اوطن العربيّ، واكتفت في هذا الإطار بدور شكلي ومهام مطاطية تستخدم لإضفاء الشرعية على الحكام، أما ما يجب أن يكون عليه الحال يؤكد وجوب تقوية هذه الهيئة بعد الانتقال الدّيمقراطيّ في هذه الدّول؛ مع ضرورة تقلدها أدوارها السّياسيّة الأصيلة في الإشراف والسيطرة على جوانب التشريع في البلاد بما فيها الشؤون العسكريّة [3].

ترتبط المشاركة البرلمانية الفعالة في شؤون الأمن والدفاع بالعلاقات المدنيّة العسكريّة الدّيمقراطيّة ارتباطا وثيقا ومباشرا، فيكون تعزيز سلطة إشراف البرلمان في عمله التشريعي عبر سلطة لجانه المتعلقة بالدفاع والأمن، وفي الإجراءات والمداولات المتعلقة بالقوات المسلحة، بحيث يعتبر أعضاء البرلمان ممثلين حقيقيين لناخبيهم، وعليه فان النهوض بالعلاقات المدنيّة العسكريّة يفرض على البرلمانيين في مصر والجزائر التمتع بالخبرة الكافية في المواضيع ذات الشأن الدفاعي واستقلالية عملهم، عطفا على وجوب اطلاعهم على البيانات والمعلومات الموضوعية[4]. كما للهيئة التشريعية أيضا مناقشة قضايا السياسة الخارجية والدفاع وأن تتمتع بالسّلطة لاستدعاء أعضاء السّلطة التنفيذية وعلى القوات المسلحة الإدلاء بشهادتها أمامها في جلسات استماع علنية أومغلقة[5].

---

[1] - مركز تطوير قطاع الأمن وسيادة القانون، **حكم القطاع الأمنيّ في مصر:العلاقات المدنيّة العسكريّة تحت المجهر**، جونيف، 2014، ص 7.

[2] - **نفس الصفحة**

[3] - Zoltan Barany, » Reforming Defense: Lessons for Arab Republics », **Strategic Studies Quarterly** , Vol. 7, No. 4 (WINTER 2013), pp51-53

[4] - زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسيات عربية**، الدوحة، العدد 24، يناير 2017. ص 92.

[5] - Zoltan Barany, » » Reforming Defense: Lessons for Arab Republics , **opcit**, p51

وفي إطار تقوية سلطة البرلمان في مجال شؤون الدفاع والقوات المسلحة، تجدر الإشارة إلى مشاركته في جوانب تخص الجانب المالي للقوات المسلحة تبرز في ثلاثة جوانب وهي[1]:

1- الشؤون المالية: وتتمثل في العملية المتعلقة بوضع ميزانية الدفاع وتحديد المؤسسات الّتي تقوم بذلك.

2- المشاركة في صياغة الميزانية الدفاعية لفعلية.

3- مراقبة تنفيذ الميزانية الخاصة بالجيش، ويتأتى ذلك عبر مراقبة صرف النفقات ووجهة استخدامها، وفي هذا الإطار يوافق البرلمان على الميزانية التفصيلية والنفقات المالية والتقارير الخاصة بمداخيل القوات المسلحة والشرطة وجهاز الاستخبارات، وعلى هذا الأساس

4- تضمن القيادة المدنيّة مشاركتها في عمليتي تخطيط وإقرار الميزانية في مجال الدفاع[2].

ويمكن أن يظهر الإشراف البرلماني على القوات المسلحة أيضا من خلال مصادقته على تعيين كبار القادة العسكريين، ترقيتهم، وفصلهم، كما له أيضا أن يوافق على قرارات سياسة الأمن القومي الّتي تقدمها الحكومة، ويتخذ القرارات المناسبة لها في حالات السلم والحرب[3].

المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بالقوات المسلحة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام

بعد تحقيق الإصلاحات القانونية في مجال القوات المسلحة والفواعل السّياسيّة لا سيما البرلمان، لابدّ من تفعيل هذه الإصلاحات في الميدان، ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد مقاربة أخرى تستند على عدم تسييس الجيش وخلق إطار تعاوني وتشاركي بين الفواعل المدنيّة والسّياسيّة وربط المؤسّسة العسكريّة بالمجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، ويمكن تفصيل هذه المقاربات كالتالي:

أولا: الإصلاحات المتعلقة بالقوات المسلحة

تقوم مقاربة إصلاح القوات المسلحة على مجموعة من الأسس أبرزها عدم تسييس الجيش إلغاء دوره الاقتصادي، إدخال ثقافة الحياد والاحترافية في مؤسساته، والاستعانة بخبراته، ويمكن التفصيل في هذه المقاربة كالتالي:

[1] - زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 92

[2] - مركز تطوير قطاع الأمن وسيادة القانون، **مرجع سبق ذكره**، ص 7

[3] - **نفس المرجع**، ص 7

1–عدم تسييس الجيش والتقليل من نشاطه السياسي

كان الحصول على تأييد الجيش ودعمه بدلا من الجماهير مصدر السّلطة محل منافسة كبيرة من قبل السياسيين، وعليه فإن أغلب الانقلابات العسكريّة الّتي حدثت في الدّول النامية بما فيها العربيّة والإفريقية كانت مدعومة من قبل أطراف سياسية، كما عملت أطراف كثيرة على دعم الجيش لها في الاستيلاء على السّلطة خاصة في مرحلة الأزمات، مما نتج عنه توصيف الجيش بغير المحترف والمتحزب لجهة سياسية بذاتها[1].

وفي هذا الشأن، أثبت حراك مصر سنة 2011 والجزائر سنة 2019 استمرار تدخل الجيش في الحياة السّياسيّة من خلال مجموعة الأدوار الّتي لعبها في هندسة العملية الانتقالية، والبناء الدّيمقراطيّ بهما، مما أثر سلبا على احترافية المؤسّسة العسكريّة بالبلدين، والذي نتج عنه الإضرار بقدراتها وأدائها، وإبعادها عن مهامها الّتي أنشأت من أجلها أصلا، إضافة الى التأثير على تماسكها من جهة، وفتح المجال للفساد فيها من جهة أخرى [2].

إن إصلاح المؤسّسة العسكريّة من خلال مقاربة عدم تسييسها من شأنه خدمة مصالحها، لأنه يسمح لها ببناء جيش احترافي قائم على قيم مهنية بحتة، تقوم على مجموعة من الأسس أبرزها احترام معايير الكفاءة والمهنية في التوظيف والتكوين والترقية، وخضوع المؤسّسة العسكريّة للرقابة المدنيّة والتمييز القائم بين الأدوار الّتي يمكن أن يضطلع بها الجيش في الجانبيين الداخلي والخارجي حسب الحالة، وفي هذا المقام أثبتت التجارب الدّولية أن فكرة ترسيخ عدم تسييس الجيش تستغرق سنوات عديدة وأنها ترتكز بشكل كبير على سياق سياسي واجتماعي أوسع[3].

يقتضي الحكم الدّيمقراطيّ في أي دولة أن تكون القوات المسلحة فيه غير مسيّسة، وأن لا يلعب أعضاؤها أي دور سياسي بخلاف ممارسة حقهم المدني في التصويت. فيجب ألا يترشح الأفراد العسكريون في الخدمة المدنيّة أو أن يشغلوا مناصب سياسية، وأن لا يظهروا في التجمعات السّياسيّة بالزي العسكري.

---

[1] - اميل واد راوغو، **الارتقاء بالاحتراف العسكري في إفريقيا**، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، واشنطن، 2014، ص ص 16–17.

[2] - فلورانس غاوب، ترجمة أحمد المرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 104

[3] - - **Florence Gaub,** opcit,PP 8-9

كما يجب أن يكون اختيار وترقية القيادة العسكريّة العليا خاضعة لسيطرة المدنيين، وأن يخضعوا للمساءلة عن أدوارهم في حالات السلم والحرب والطوارئ [1]

عطفا على ما تم الإشارة إليه فان فكرة تحييد الجيش سياسيا في معظم الدّيمقراطيّات تقوم على أساس أن رئيس الدّولة لابدّ أن يكون هو القائد الأعلى للجيش، وأن يكون وزير الدفاع ذو انتماء مدني مسؤول عن هذا المجال، مما ينتج عنه أن الشخص العسكري الأعلى رتبة في الزي الرسمي لابدّ أن يكون خاضعًا لوزير الدفاع المدني.[2]

تبقى فكرة إبعاد القوات المسلحة عن السياسة وفقا للتجارب الدّولية مرهونة إلى حد كبير على مقدار النفوذ الذي كانت تمتلكه القوات المسلحة وقت تغيير النظام، فالنخب العسكريّة الّتي تتمتع بنفوذ ضئيل وتحتفظ بالدعم المجتمعي المتواضع في وقت تغيير النظام يتم انتزاعها بسهولة من السياسة وليست في وضع يمكنها من معارضة تقليص امتيازاتها من قبل النظام الدّيمقراطيّ الجديد. وأفضل مثال على ذلك تجربة كل من اليونان (1967–1974) وتجربة الأرجنتين (1976–1983)، وعلى النقيض من ذلك، حين تحافظ القوات المسلحة على دعم شعبي كبير في نهاية فترة حكمها يتوجب على الدّيمقراطيّن الحذر والحرص في كيفية تعاملهم مع الجيش الذي يميل إلى الحفاظ امتيازاته ونفوذه السياسي، على المدى القصير على الأقل[3].

2– إرساء وتطوير ثقافة الحياد العسكري

يتطلب إرساء علاقات مدنية عسكرية في الدّول الدّيمقراطيّة الاهتمام بالبعد الثقافي الخاص بأعضاء الجيش بكل الرتب والمناصب، حيث تقوم المقاربة الثقافية التعريف بالدور الحقيقي والصحيح للجيش في الدّولة، ويتجسد ذلك عبر مناهج النظام التعليمي في الكليات والأكاديميات العسكريّة، فيتدرب أعضاؤها على تعليمهم بأن دور الجيش يقتصر على حماية الوطن من التهديدات الأجنبية وتقديم المساعدة إثر الكوارث الطبيعية، وعليه فان التدريب الأساسي للجنود لابدّ أن يقوم على أسس الأنظمة الدّيمقراطيّة، وتنشئتهم على مبادئ الاحتراف العسكري، والتشديد على أن أفراد القوات المسلحة ليس لهم دور سياسي باستثناء الإدلاء بأصواتهم [4].

[1] - Zoltan Barany, » » Reforming Defense: Lessons for Arab Republics , **opcit**, p48
[2] **Loc.cit**, p48**.**
[3] **Ibid**, p49
[4] - زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، **مرجع سبق ذكره،** ص 93.

إلى جانب الإصلاح العسكري القائم على تدريب الجنود على فكرة الحياد العسكري، فلابدّ لقادته من كبار الضباط فهم دور القوات المسلحة في النظام الدّيمقراطيّ، والّتي تقوم بالأساس على تكريس الرقابة الدّيمقراطيّة على القوات المسلحة، على الرغم من أن هذا الأخير شكل ومازال يشكل تحديا كبيرا.

3–الاستعانة بالخبرة العسكريّة والاستفادة منها

تقدم الدّول والمجتمعات أغلفة مالية كبيرة لتكوين وتدريب وتجهيز قواتها المسلحة والحفاظ عليها، وبالتالي فان تهميش الضباط العسكريين من خلال عدم طلب مشورتهم وخبرتهم في عملية وضع السياسة الدفاعية أو السياسة الخارجية أو العسكريّة، يعتبر أمرا غير حكيم، وعليه فإن مطالبة الضباط بانتظام بمشاركة معارفهم مع المدنيين مهمة مفيدة أيضًا في توازن العلاقات المدنيّة العسكريّة فهي تجعل الجيش يشعر بأنه مفيد ومهم، الأمر الذي يحفزه للمشاركة في نجاح النظام في الدّولة.[1]

ثانيا: الإصلاحات المتعلقة بالمجتمع المدني ووسائل الإعلام

يمثّل الشق المتعلق بالفواعل غير الرسمية، وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومراكز البحث في الشؤون العسكريّة من أبرز المقاربات الّتي يقوم عليها الإصلاح العسكري الهادف إلى إعادة توازن العلاقات المدنيّة العسكريّة، ويظهر دورها في الشأن من خلال مهام المشاركة والتقييم والرقابة الّتي تضطلع بها في ذلك، ويمكن إبراز هذا وفقا للتالي:

1– تشجيع مساهمات المجتمع المدني في السّياسيّة الدفاعية

تعتبر مشاركة المجتمع المدني من بين أهم الفواعل الّتي تؤسس لإرساء الحوكمة المتعلقة بالسياسة الدفاعية، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الدفاعية أن تتيح المجال للجمهور قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية والمشتريات الدفاعية، إضافة إلى تشجيع مختلف منظمات المجتمع المدني على فتح نقاشات عامة حول السياسيات الدفاعية المتبعة وميزانية الإنفاق العسكري وحجمه، وكذا صفقات التسلح، وقد ينتج عن هذه التمكينات تعزيز الشفافية في قطاع الدفاع وخلق الثقة بين المواطنين والجيش[2]؛ كما تساهم منظمات المجتمع المدني في الرقابة على القوات المسلحة، من خلال السماح لها في التحقيق في القضايا المتعلقة بالأمن القومي وإعداد تقارير في هذا الإطار[3].

---

[1] Zoltan Barany, « Reforming Defense: Lessons for Arab Republics » , **opcit**, p53

[2] محمد سعدي، " إمكانيات إصلاح مؤسّسة الجيش ورهاناته في العالم العربيّ: دراسة أولية مقارنة"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد 24، يناير 2017، ص 68.

[3] - زولتان باراني، **القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي**، مرجع سبق ذكر، ص88

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تجسيد مقاربة تشجيع المبادرات المدنيّة من خلال الاستعانة العسكريّة بالخبرات المدنيّة والاستفادة منها بالاعتماد على متخصصين مدنيين في الميدان الدفاعي والعسكري والمنظمات غير الحكومية في القضايا الأمنيّة، الأمر الذي يمكنها من المشاركة في اعطاء تصور لإصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة[1].

3- توفير بيئة حرة لوسائل الإعلام

تتميز وسائل الإعلام في الدّول الدّيمقراطيّة بالحرية في تقصي أوضاع القوات المسلحة وإعداد تقارير بشأنها، وذلك من منطلق اعتبارها مشرفا على الجيش لحساب المجتمع ومصدرا هاما للمعلومات حول الشؤون العسكريّة والأمنيّة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية لدى مختلف الدّول لابدّ أن يتوافر للصحافيين الاطلاع وبالقدر الكافي على مجريات الأمور في المؤسسات العسكريّة دون تعريض أسرار هذه الأخيرة للخطر، وفي المقابل لابدّ للجهات الإعلامية في التقيد بالشفافية والنزاهة في إعداد تقاريرها المتعلقة بالجيوش[2]، وأن تقوم وسائل الإعلام بدور رقابي على قطاع الدفاع وذلك بتحسيس المواطنين بأهمية الرقابة على القطاع، كما يحق لها جمع المعلومات الخاصة بقضايا الدفاع الّتي تمكن من تحقيق المصلحة العامة، ونشر معلومات محايدة ومستقلة عن الشؤون العسكريّة الدفاعية، وهذا استجابة لحق المواطن في المعلومة والمعرفة[3].

المطلب الثالث: إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة – مقاربة عربية–

فرضت الظروف التاريخية والاجتماعية لبناء الدّولة في الوطن العربيّ بما فيها مصر والجزائر نمطا خاصا في بناء العلاقات المدنيّة العسكريّة بهما، تميزت بهيمنة واحتكار سلطة اتخاذ القرار في البلدين منذ نشأة الدّولة في العصر الحديث إلى غاية اندلاع الحركات الاحتجاجية الّتي نادت بإسقاط النظام وطالبت بإرساء آخر يقوم على أسس ديمقراطية ابتداء من سنة 2011.

ارتهن مصير الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر بمجموعة من المؤشرات أبرزها توافق قوى التغيير وموقف المؤسّسة العسكريّة من الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين وضمان حيادها من عدمه في هذا الانتقال سواء بطريقة مباشرة أو وغير مباشرة، الأمر الذي فرض إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة بالبلدين وفق

[1] - Zoltan Barany, **Reforming Defense: Lessons for Arab Republics,pp52-53**

[2] - زولتان باراني، **القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي**، ص88.

[3] - محمد سعدي، " إمكانيات إصلاح مؤسّسة الجيش ورهاناته في العالم العربيّ:دراسة أولية مقارنة"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد 24، يناير 2017، ص 68..

مقاربة تخص مكانة المؤسّسة العسكريّة وعراقتها في التاريخ السياسي للبلدين، وكذا مكانها في المجتمع لاسيما ما يتعلق بفكرة السيطرة المدنيّة والرقابة عليها،وأن وفكرة عزلها وتحييدها بطريقة مباشر في الشأن السياسي يعتبر تحديا كبيرا صعب المنال.

وفي هذا الإطار؛ يرى زولتان باراني أن فكرة إجراء تغييرات سريعة وجذرية في العديد من عمليات الانتقال الدّيمقراطيّ من شأنه إغضاب الذين يعني لهم التغيير استيلاء على سلطتهم وامتيازاتهم ويقصد بذلك الضباط العسكريين، وقد ذهب أبعد من ذلك وأشار أن فكرة استعداء هذه الفئة دون ضرورة بعد انسحابهم من الحكم من شأنه أن يشكل عرقلة لعملية الانتقال الدّيمقراطيّ وترسيخه [1].

وبالتالي فان إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة في الأنظمة الّتي تحظى فيها القوات المسلحة بقدر من النفوذ السياسي والمكانة الشعبية لابدّ أن يخضع فيها إلى تدرج في تحييد المؤسّسة العسكريّة، ويجسد ذلك باتخاذ حلول وسطية إستراتيجية تمكن من تعزيز الانتقال الدّيمقراطيّ في هذه الدّول وتحقيق التوازن ببسط السيطرة المدنيّة على العسكريين في نهاية المطاف[2]، وبإسقاط هذا الطرح على الحالّتين المصريّة والجزائريّة فأن مسألة إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة بهما وفقا لهذه الخصوصية من شأنه أن يقوم على ثلاث مراحل أساسية وهي: التوافق، التدرج والتوازن، ويمكن التعرض الى شرحها وفقا للآتي:

أولا: التوافق

إن تحقيق نجاح الانتقال الدّيمقراطيّ في المنطقة العربيّة عموما، وفي مصر والجزائر بالخصوص، لابدّ أن يتوفر على هندسة سياسية تستند إلى صناعة بديل ديمقراطي حقيقي، وأن هذا البناء لا يكون ببناء جبهات سياسية تعمل على بلورة بديل ديمقراطي مبني على مساندة وتوافق من مختلف الحركات السّياسيّة وبمختلف أطيافها، بل ينشأ من مخاض هذه الهندسة السّياسيّة الجديدة تكريس لثقافة سياسية ديمقراطية، وهوية مدنية جدية تساهم في بنائها منظمات المجمع المدني الفعالة [3].

إن مقاربة الانتقال الدّيمقراطيّ في أي بلد تقوم بالأساس على دور النخب في المرحلة الانتقالية الّتي تتميز بقصر المدة، وبالتالي فان المفاوضات والمساومات بين هذه النخب السّياسيّة الّتي تتخلل المرحلة الانتقالية عقب انهيار النظام القديم لابدّ لها أن تعمل ضمن معادلة مشتركة، تزامن مع مرحلة الانتقال

---

[1] - زولتان باراني، **القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص91–92.

[3] - لرقط الحسين، "الانتقال الدّيمقراطيّ في المنطقة العربيّة من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا:2010–2014"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسّياسيّة**، العدد 9، مارس 2018، ص 989.

القصيرة، وعليه فان ما انتهت إليه النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات تعتبر بمثابة العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد، شرط أن تتجاوز عملية التوافق هذه كل الخلافات[1].

يقوم التوافق السياسي لمختلف النخب المنادية بالانتقال والتغيير على إستراتيجية تدرجية من أجل تفكيك أسس الاستبداد، ويكون ذلك عبر دفع النخبة الحاكمة إلى مزيد من التنازل وتوسيع الخطوات الانفتاحية وتطويرها، بينما تتطلب حالات الانتقال الثورية إشراك الجميع في تحديد معالم الطريق في اتخاذ القرارات المصيرية وذلك ضمانا لموافقة القوى السّياسيّة وفئات الشعب وليس كلها بطبيعة الحال[2].

انتهت الدراسات المتعلقة بالانتقال الدّيمقراطيّ المرهون بشرط التوافق السياسي على أن هذا الأخير يقوم على ثلاثة مستويات رئيسية يتمثل أولاها في اجتماع واشتراك الإرادة الصارمة لإجراء الانتقال، أما ثانيها فيتعلق بالتوافق حول المبادئ والأهداف العامة والقواعد السّياسيّة دون حدوث صدام أو انسداد للقنوات الشرعية؛ الّتي يمكنها أن تمثل البديل الأفضل للوصول إلى حلول ايجابية، أما المستوى الثالث للتوافق فانه يخص الاتفاق حول الوسائل والأدوات المطلوبة الّتي تحقق المبادئ والأهداف والقواعد العامة الّتي سوف تدار من خلالها العملية السّياسيّة [3].

وفي هذا الإطار يرى الأكاديمي عبد الفتاح ماضي أن فكرة إخراج الجيش من السّلطة لابدّ أن تشكّل أهم مواضيع التوافق بين هذه القوى، حيث أظهرت تجارب الانتقال أن العسكريين الذين خرجوا من السّلطة لا السياسة قد شكل أبرز خطوة لمعالجة العلاقات المدنيّة العسكريّة، شرط أن تكون الحكومة مدنية تؤمن حقا بالدّيمقراطيّة، مع شرط تشكيل رأي عام ومجتمع مدني ضاغط لتحقيق الهدف [4]، وهذا عكس ما تم في الحالّتين المصريّة والجزائريّة أين طالبت الشعوب وبعض القوى السّياسيّة بهما بتدخل الجيش لإدارة المرحلة الانتقالية بها، وهذا ما نتج عنه عجز التجربتين في تجاوز المرحلة الأولى من التوافق القائمة على الاتفاق حول أهم المبادئ الوسائل والأهداف الّتي تحقق من خلالها مطالبها أو ما يعبّر عنه بغياب مشروع التغيير أو البديل.

---

[1] - لرقط الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 989–990.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 990–991.

[3] - **نفس المرجع**، ص 991.

[4] - عبد الفتاح ماضي، **كيف يخرج جنرالات مصر من السّلطة**، الموقع:https://www.aljazeera.net ، اطلع عليه بتاريخ (13–08–2022).

ثانيا:التدرج والمساومة

يتمتع الجيش في الأنظمة الاستبدادية خلال التحولات الدّيمقراطيّة بدور سياسي جد مؤثر، وعلى هذا الأساس لابدّ من تفادي إجراء تغييرات سريعة وجذرية تخص المؤسّسة العسكريّة، لأن من شأن هذه التغييرات المساس بسلطة وامتيازات العسكريين، لذلك لابدّ من إتباع نهج تدريجي يؤكد على بناء التحالف بين المدنيين والعسكريين، والاستعداد لتقديم تنازلات مقبولة وفق طريقة حكيمة لإنجاح الانتقال الدّيمقراطيّ في أي بلد، وتعتبر التجربة الاسبانية خير نموذج لذلك، حيث قام أدولفوسواريز وهو أول رئيس وزراء إسباني منتخب ديمقراطياً خلال الفترة الممتدة بين (1976–1981). بالتعامل الحكيم مع المؤسّسة العسكريّة الاسبانية، فسعى وحصل على تعاون الدوائر العسكريّة المؤثرة الّتي كانت مهتمة في المقام الأول بمستقبل القوات المسلحة. بعد ذلك، اقترب سواريز من الدّيمقراطيّين من سلك الضباط الذين اعترضوا على المجموعة السابقة[1].

وأما ما يتعلق بالبلدان الّتي تحتفظ فيها القوات المسلحة بنفوذ سياسي كبير وبمكانة جماهيرية بعد الانسحاب من السّلطة مثل الحالّتين المصريّة والجزائريّة، لابدّ أن تقوم فكرة التدرج فيها على الابتعاد عن استعداء المؤسّسة العسكريّة بلا داع أوبتقليل استقلاليتها وامتيازاتها بصفة مفاجئة. حيث أن عدم قدرة السياسيين على تقديم تنازلات عند الضرورة أو استيعاب الجنرالات في قضايا ذات أهمية ثانوية قد يؤدي بسهولة إلى تنفير هؤلاء الضباط ورفضهم الخضوع إلى السيطرة[2].

ثالثا:التسلسل والتداخل

يمكن أن يكون التسلسل المدروس للإصلاحات العسكريّة مهمًا للغاية في ضمان امتثال الجيش وتعاونه. وعادة ما يشير التشاور مع الضباط العسكريين ذوي العقلية الدّيمقراطيّة فيما يتعلق بتفاصيل الإصلاح وترتيباتها، يكون في العادة دليلا على رغبة الدّولة في العمل بوجهات نظر القوات المسلحة، الأمر الذي يعزز مناخا مريحا بين المؤسسات المدنيّة والعسكريّة، على الرغم من أن هذه المناقشات. لا تعني أن الحكومة ملزمة بأخذ نصيحة الجنرالات، الا أنها تساهم في فهم تفضيلات الضباط الأعلى رتبة والّتي عادة ما تعود بالفائدة لكلا الجانبين [3].

[1] - Zoltan Barany, **Reforming Defense: Lessons for Arab Republics** , opcit,Pp 56

[2] - **Ibid**, Pp 57

[3] - زولتان براني، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

وفي هذا الإطار يجب على الحكام المدنيين تعريف أنفسهم بالقوات المسلحة، وحضور احتفالاتهم، ومنحهم الميداليات، والثناء على الجنود باعتبارهم يمثلون أسمى فضائل الأمة.ففي التجربة الأرجنتينية ما بعد الحكم العسكري خفض الرئيس استقلالية الجيش السياسي وميزانيته بشكل كبير، ومع ذلك كان يحظى باحترام كبير من قبل الضباط بسبب أفعاله الإيجابية العديدة الّتي تشير إلى تقديره للقوات، عطفا على ما تم إيراده فيما يخص التعاون المدني مع القوات المسلحة يجب أن تشرف الدّولة على ترقية كبار أعضاء القوات المسلحة استنادا إلى أدلة قوية مبنية على الكفاءة المهنية لا المواقف السّياسيّة الموالية؛ كما يجب على السياسيين ألا يتدخلوا في الترقيات الروتينية للرتب الدنيا ولا في التعليم والتدريب العسكري إلا إذا كانت تتعارض مع القيم السّياسيّة الأساسية للنظام. [1].

[1] - Zoltan Barany, **Reforming Defense: Lessons for Arab Republics, ibid,** Pp 57

خلاصة واستنتاجات:

كان لتدخّل المؤسّسة العسكريّة دور في هندسة الانتقال الدّيمقراطيّ وإدارته في كل من مصر والجزائر دور في التأثير على مخرجات هذه العملية، سيما ما يتعلق بمؤشرات العملية الانتخابيّة والمشاركة السّياسيّة، الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية وكذلك الدستور الجديد في البلدين ومكانة المؤسّسة العسكريّة فيه، وفي هذا الإطار فان النتائج الخاصة بهذه المؤشرات يمكن استنتاجها كالتالي:

أولا: ضعف العملية الانتخابيّة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية ونسب المشاركة المتعلقة بها مما يدل على مقاطعة الشعبين المصريّ (انتخابات بعد أحداث 30 يونيو2013) والجزائريّ لها لافتقارها للبناء الحقيقي والشرعية اللازمة للرئيسين.

أفرت نتائج الانتخابات الرئاسية في مصر رفضها التخلي عن صناعة القرار بالبلاد بعد انتخاب "محمد مرسي" أول رئيس مدني بها لدرجة الانقلاب عليه، وعودتها لتصدر المشهد السياسي من خلال ترشح عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع في حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي، وفوزه في انتخابات رئاسية ميزها انعدام المنافسة، أما الحالة الجزائريّة فقد عبرت نتائجها عن عدم صحة فرضية صناعة الجيش لرؤساء الجزائر في هذه المرحلة(الانتخابات الرئاسية 2019) بدليل عدم تمكن أي دراسة تحليلية بالتنبؤ بمرشح المؤسّسة العسكريّة كما جرت عليه العادة خلال الاستحقاقات الرئاسية السابقة في البلاد، وقد أفرزت نتائجها عن مشاركة ضعيفة نظرا لرفض جزء من الحراك الاعتراف بها والمشاركة فيها، نظرا لفرضها من قبل المؤسّسة العسكريّة من جهة ونظرا لترشح شخصيات كانت جزءا من النظام السابق مما أفقدها الشرعية كونها مثلت إعادة إنتاج للنظام السابق.

ثانيا: ضعف العملية الانتخابيّة المتعلقة بالانتخابات التشريعية والمشاركة الخاصة بها، حيث تميزت نتائجها بعدم مشاركة المواطنين وأحزاب المعارضة في الجزائر، وعدم مشاركة حزب الإخوان المسلمين في مصر؛ مما أفقد البرلمانات بها إلى فكرة المعارضة ومشاركتها في البناء الدّيمقراطيّ وتقييم وتقويم سياسيات السّلطة التنفيذية وبرامجها، كما أشارت النتائج في الحالّتين فوز الأحزاب الّتي كانت ناشطة في النظام القديم بدون أغلبية؛ مما ينتج عنه هيمنة السّلطة التنفيذية في سن القوانين وإصدارها مع ضمان عدم معارضتها من قبل البرلمان.

تميّزت الانتخابات البرلمانية المصريّة عن الجزائريّة في انقلاب المجلس العسكري المصريّ على أول برلمان منتخب بعد ثورة يناير بزعامة الإخوان المسلمين من خلاله حله بدعوى عدم دستورية جزء من قانون الانتخاب واستئثاره بالسّلطة التشريعية من جديد ورفضه بالتالي تسليم السّلطة لمدنيين.

ثانيا:ضعف المشاركة في الاستفتاء الدستوري في كل من مصر والجزائر نظرا لأن صياغتهما كانت من قبل لجان معينة ولم يتم من خلالهما مشاركة الفواعل المدنيّة والسّياسيّة في العملية، أما ما يتعلق بمكانة المؤسّسة العسكريّة فيه فقد اتفق دستور كل من مصر والجزائر على عدم تقديم دور واضح وصريح فيما يتعلق بالمؤسّسة العسكريّة، إضافة إلى خلوهما من أي مواد تكرس إخضاع المؤسّسة العسكريّة للسيطرة المدنيّة والرقابة عليها، وما ميز الدستور المصريّ عن الجزائريّ كان كبيرا، حول هذه الفكرة فقد تم تكريس استقلالية المؤسّسة العسكريّة المصريّة عن السّلطة المدنيّة وقد اتخذ ذلك مجموعة من الملامح أبرزها إدراج ميزانية القوات المسلحة رقم واحد ضمن ميزانية الدّولة، وأن وزير الدفاع لابدّ أن يعين من القوات المسلحة ويخضع في تعيينه إلى موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى إخضاع مدنيين إلى المحاكمة العسكريّة في بعض الحالات.

ثالثا: تسجيل تشابه في تعامل النظام في كل من مصر والجزائر في تعطيل الانتقال من خلال انتهاكات حقوق الإنسان والحريات، والّتي تمثلت ملامحهما في حملات الاعتقال الّتي مست قادة الحراك، ومنع التظاهر والتجمع إلا من خلال تصريح وإذن مسبق، وبالتالي التضييق على الحريات، إلا أن الحالة المصريّة كانت نتائج انتهاكاتها لحقوق الإنسان مميزة جدا وتم اعتبار سنة الانقلاب على جماعة الإخوان المسلمين أسوء تاريخ لانتهاكات حقوق الإنسان الّتي وصلت لحد تطبيق حكم الإعدام، في حين أن النظام الجزائريّ وكل أجهزته الأمنيّة بما فيها الجيش تعاملت بحرفية وخبرة في التعامل مع الحراك.

بالإضافة إلى التدخل العسكري الذي شكل تحديا كبيرا في تجربة الانتقال الدّيمقراطيّ قي البلدين، إلا أن هذا التدخل جاء هو الآخر نتيجة لمجموعة من الأسباب شكلت هي الأخرى تحديا للعملية أبرزها تحدي عدم توافق القوى السّياسيّة على برنامج بديل للانتقال، الدّولة العميقة والثّورة المضادة الّتي تم اعتبارهما كإرث سلطوي لنظام حكم حسني مبارك وعبد العزيز بوتفليقة رجعت للتحكم في هندسة طريق الانتقال والثّورة المضادة.

أظهرت نتائج الدّراسة الخاصّة بالعلاقات المدنيّة العسكريّة وتأثيرها في الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر، أن هذه الأخيرة كان لها دور في إفشال التجربتين، مما يستوجب البحث في الإصلاح العسكري كمدخل لإنجاح الانتقال الدّيمقراطيّ في البلدين، والذي أعطت دراسات غربية كبيرة تصورات له تمثلت في

حوكمة قطاع الأمن الذي يقوم على أسس قانونية ومؤسساتية، وكذا المشاركة المدنيّة والمجتمعية في السياسيات الدفاعية مع التركيز على إصلاح المؤسّسة العسكريّة بتبني مقاربات ثقافية تقوم على خضوع المؤسّسة العسكريّة للسلطات المدنيّة.

وبما أن الدّراسة أثبتت خصوصية الدّول العربيّة في طرح فكرة العلاقات المدنيّة العسكريّة القائمة على أساس التفوق العسكري، وجب الإصلاح العسكري لها وفقا لخصوصيتها؛ بحيث يتطلب هذا الإصلاح سنوات طويلة تتطلب تناوب أجيالا كثيرة في الشقين المدني والعسكري لتحقيق هذا الهدف، وفي العموم فان مقاربة الإصلاح تبنى في الأساس على مبدآ التوافق الذي لابدّ أن يربط النخب المدنيّة والعسكريّة والتدرج في تحييد المؤسّسة العسكريّة وبالتالي إعادة التوازن لصالح النخبتين بشكل يحقق توازن العلاقات المدنيّة العسكريّة الدّيمقراطيّة في البلدين.

الخاتمة

من خلال تطرقنا لموضوع تأثير بنية العلاقات المدنية العسكرية على مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر ومصر بعد التطورات السياسية التي شهدتها الدّول العربيّة سنة 2011؛ تبين أن الموضوع ينطوي على مجموعة مهمة من العلاقات التي تربط عناصره، ويرجع ذلك إلى كون أن فكرة الانتقال الديمقراطي مرهونة بدرجة كبيرة بتحدي موقف المؤسّسة العسكرية من مطالب الانتقال ومدى الاعتراف بها والاستجابة لها خاصة؛ وأن تاريخ وتطور العلاقات المدنية العسكرية في الحالتين يشهد بأن بنية هذه الأخيرة قائمة على التفوق العسكري. وعليه فإن فكرة نجاح مسار العملية الانتقالية لابد أن يخضع إلى حياد المؤسّسة العسكرية وعدم تدخلها في تسييره مع ضرورة تسليم السلطة للمدنيين الذين لابد أن يجمعهم تحالف وتوافق لتسيير هذه المرحلة وفق مبادئ وأهداف مشتركة.

انطلاقا مما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتحليلات، اتضح صدق الفرضية الرئيسية لموضوع البحث والقائمة على أن **بينة العلاقات المدنية العسكرية تؤثر على مسار الانتقال الديمقراطي في مصر والجزائريّ بعد 2011، فكلما تدخلت المؤسّسة العسكرية في إدارة وتوجيه عملية الانتقال الديمقراطي في مصر والجزائر كلما انعكس ذلك على مسار هذه العملية وشكل عائقا.**

وبالرجوع إلى تفاصيل الدراسة والفرضيات الخاصة بها، يمكن تحديد واستخلاص النتائج التالية: تناول **الفصل الأول** الفرضية الأولى التي تنطلق من أن العلاقات المدنية العسكرية تؤثر في مسار الانتقال الديمقراطي، ويتوقف تأثيرها على موقف المؤسّسة العسكرية من مطالب الانتقال الديمقراطي، وقد عزز هذا الطرح دراسات نظرية وتطبيقية كثيرة، وعلى ضوء هذه الفرضية تم رصد خلاصة عامة تتجلى في أن متغيري الدراسة (العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي)؛ قد انفردا بدراسات واقترابات نظرية خاصة، وأن الربط بينهما يظهر علاقة سببية مهمة بينهما وقد ظهر ذلك من خلال النقاط التالية: – العلاقات المدنية العسكرية مفهوم يدرس صراعات السلطة بين النخب المدنية والعسكرية حول سلطة اتخاذ القرار في الدّولة، جاء في سياق غربي بحت بقيادة المفكر صامويل هنتكتون في نظريته الانفصالية التي تدرس ضرورة الفصل بين كل من المدنيين والعسكريين في مؤلفه "الجندي والدّولة"، وقد ظهرت بعده دراسات أخرى تعالج نقائص هذه النظريّة أهمها نظرية جانوتيز، ونظرية الوكالة لبيتر فيفر، ونظرية تقاسم السلطة للابلاند ونظرية التوافق لصاحبتها ربيكا تشيف، وقد انتهت الدراسات المعرفية لهذه النظريّات لهذا المفهوم من خلال تبني دراسة وتحليل دور الجيوش في الدّول النامية، واستبعاد فكرة الفصل المطلق بين المدنيين والعسكريين.

-**الانتقال** الديمقراطي مفهوم غربي السياق أيضا، يعنى بموضوع انتقال السلطة من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، ويكون نتيجة لمجموعة من الأسباب الداخلية المتعلقة بتفاقم الأزمات في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، تآكل شرعية النظام، وتعاظم دور المجتمع المدني الذي يساهم في المناداة بتغيير الأنظمة، كما قد يكون نتيجة لعوامل خارجية؛ لا سيما إذا ارتبط بالمؤسسات والهيئات الدّولية، ويتخذ الانتقال الديمقراطي في سيرورته مجموعة من الأنماط؛ فقد يكون بمبادرة من الجناح الإصلاحي في النظام فيسمى انتقالا من أعلى، وقد يكون من خلال التفاوض بين النظام وقوى المعارضة فيسمى بالانتقال التفاوضي، كما قد يتخذ شكل احتجاجات وثورات شعبية فيسمى بالانتقال من أسفل، وقد يكون بناء على تدخل أجنبي.

- تؤثر العلاقات المدنية العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال الموقف الذي تتخذه الجيوش من الثورات والدور الذي تلعبه فيه، فكلما اتخذت الجيوش موقف المدافع عن النظام القائم والداعم له، وتدخلت في قمع المتظاهرين مثلت بذلك عائقا في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، أما إذا اتخذت الجيوش موقفا حياديا فيما يخص دعم النظام ومساندة الثوار فإن ذلك يساهم في إنجاح ودعم عملية الانتقال الديمقراطي.

- الانتقال الديمقراطي الناجح مرهون بدرجة كبيرة بتركيز القوى السياسية على إخراج الجيش من السياسة، وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، ويتحقق ذلك بإقامة تحالف بين القوى السياسية والمدنية لإخراج العسكريين من السلطة مع تقديم ضمانات لهم، أو عبر تحالف القوى المدنية الديمقراطية وقيامها بعقد اتفاق مع الجناح المعتدل داخل الفئة الحاكمة.

أما **الفصل الثاني** من الدراسة الذي قام على الفرضية الموسومة بأن تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في الدّول العربيّة عامة ومصر والجزائر خاصة عرف هيمنة العسكرية على الحياة السياسية قبل سنة 2011، بناء على مجموعة من العوامل والخلفيات، وبناء على النتائج المرصودة بعد اختبار هذه الفرضية اتضح صدقها؛ حيث انفردت العلاقات المدنية العسكرية في الدّول العربيّة بمقاربة خاصة تقوم على تدخل المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الخلفيات التاريخية والثقافية والسياسية، وتعتبر مصر والجزائر أبرز الدّول العربيّة في هذا الشأن.

وفي إطار مقارنة تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في مصر والجزائر، توصلنا الى النتائج التالية:

- نشأة الجيشان المصريّ والجزائريّ لها أصول عثمانية نتج عنه التأثر بالجيش الانكشاري للدولة العثمانية الذي عرف بتدخله في شؤون الحكم، إلا أن تطور الجيش في البلدين بعدها اختلف من حيث

الطبيعة، فنشأ الجيش الجزائريّ في إطار مقاومة الاستعمار الفرنسي بقيادة المنظمة الخاصة، أما الجيش المصريّ فقد كان موجودا في العهد الملكي، نشأ عبره تنظيم الضباط الأحرار بهدف قلب نظام الحكم من النظام الملكي إلى الجمهوري.

– التركيبة الاجتماعية للمورد البشري في الجيشان المصريّ والجزائريّ قائمة على حق الطبقات الوسطى في الانضمام إلى الجيش، الأمر الذي عزز علاقة هذا الأخير بالمجتمعين المصريّ والجزائريّ، وعطفا على ذلك فقد اشتركا في تبني إلزامية التجنيد والمساواة في الالتحاق بالمؤسسات العسكرية، وكذا إمكانية التحاق المرأة به.

– تولى حكـــم البلدين نخب عسكرية استـــأثرت بالسلطـــة بعد تحقيق الاستقلال بهما، وفي هذا الإطار حكم مصر إلى غاية سنة 2011، ثلاث رؤساء لهم خلفية عسكرية؛ أما الجزائر فقد تولى الحكم فيها أيضا رؤساء من المؤسّسة العسكرية؛ عدا آخر رئيس (عبد العزيز بوتفليقة)، والذي أجمعت بشأنه أغلب التحليلات على أنه حكم البلاد بمباركة عسكرية.

– رصد محاولات بعض الرؤساء في الدّولتين تحييد المؤسّسة العسكرية كأنور السادات في مصر، والشاذلي بن جديد واليامين زروال بالجزائر، أما عن آخر رئيسين شهدهما البلدان فقد نتج عن حكمهما تحييد المؤسّسة العسكرية والتحالف معها في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالجزائر، والسيطرة السياسية والاقتصادية للمؤسّسة العسكرية في فترة حكم حسني مبارك بمصر.

– استفادة الجيش الجزائريّ من نصوص دستورية شرعت له التدخل السياسي والاقتصادي خلال العهد الاشتراكي بالإضافة إلى دور حماية الوطن والدفاع عنه، وتحييده بعد تبني التعددية السياسية، أما الحالة المصريّة فقد اكتفى فيها المشرع المصريّ بإيراد المهمة التقليدية للجيش دون تحديد الأدوار الأخرى رغم أنها تمارس فعلا.

– هيمن الجيشان المصريّ والجزائريّ على الاقتصاد إلى جانب السياسة في عهد الانفتاح الاقتصادي الذي كان في ثمانين القرن وتسعينات القرن العشرين بالنسبة للحالة المصريّة، ومنتصف التسعينات بالنسبة للحالة الجزائريّة، حيث نتج عن هذه السياسية ظهور أوليغارشيا عسكرية تنشط تحت غطاء مدني، وقد شكل هيمنتها على الميدان الاقتصادي في البلدين زيادة تدعيم موقعها وهيمنتها على الميدان السياسي.

وبعد التطرق إلى واقع العلاقات المدنية العسكرية وتطبيقاته في الحالتين المصريّة والجزائريّة، تم اعتماد **الفصل الثالث** من الدراسة لمعالجة تطبيقات تأثير بنية العلاقات المدنية العسكرية على مسار الانتقال الديمقراطي الحالتين بعد التطورات السياسية التي عرفتها المنطقة العربيّة تحت مسمى "ثورات الربيع العربيّ"،

انطلاقا من فرضية أن مطالب الانتقال الديمقراطي في مصر والجزائر بعد سنة 2011 قد جاءت بناء على مجموعة من العوامل، الأمر الذي أدّى إلى تدخل المؤسّسة العسكرية في إدارة العملية الانتقالية وهندستها، وعلى ضوء هذه الفرضية؛ وبناء على الدراسة التطبيقية للحالتين تبين أن الانتقال الديمقراطي في البلدين قد عرف تدخلا للمؤسّسة العسكرية من خلال اتخاذها موقفا مساندا للحراك الشعبي بالبلدين واستئثارها بإدارة المرحلة الانتقالية في ظل غياب شبه كلي للأحزاب وباقي الفواعل السياسية غير الرسمية؛ إلا أن مستوى ودرجة التدخل قد تباينت في الحالتين، وقد رجع ذلك إلى رغبة الجيش المصريّ في الانفراد بالسلطة والاستئثار بها، واكتفاء الجيش الجزائريّ بتسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية انتخاب رئيس مدني.

لقد فرض موضوع الفرضية وجوب التطرق إلى أسباب الانتقال الديمقراطي وطبيعته في البلدان وأهم الفواعل التي بادرت به، وكذلك البحث في موقف ومدى استجابة الفواعل المدنية والعسكرية، وقد أفزت الدراسة التفصيلية المقارنة عن النتائج التالية:

-اشتراك الحالتين المصريّة والجزائريّة في الأسباب التي أدت إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم والمطالبة بإصلاحات شاملة، وقد تمحورت هذه العوامل حول أسباب سياسية تعلقت بتآكل شرعية النظام وضعف أدائه الذي انعكس على كل الميادين، إضافة إلى أسباب اقتصادية تمثلت في تدني الوضعية الاقتصادية البلدين(ارتفاع مستويات التضخم وانهيار العملة، وارتفاع معدلات البطالة وانتشار وتفشي الفساد الإداري والمالي في التعامل مع المال العام)، الأمر الذي نتج عنه تدني الأوضاع الاجتماعية المواطن المصريّ والجزائريّ.

وعلى الرغم من كل هذه العوامل، إلا أن السبب الأصيل في خروج ملايين المصريّين والجزائريّين للتظاهر في الفضاءات العمومية، ومطالبتهم بإسقاط رأس النظام بهما، يرجع بدرجة كبيرة إلى العامل السياسي الذي أثر على الطابع الجمهوري للدولتين، والذي تجسد في مشروع التوريث بالنسبة للحالة المصريّة، والسيطرة على رئاسة الجمهورية من قبل أخ الرئيس الجزائريّ ومستشاره مستغلا حالته المرضية لتسيير البلاد في إطار ما سمي بالقوى غير الدستورية.

-اشتراك الحالتين في نمط الانتقال من أسفل الذي اتخذ شكل مظاهرات مدنية شارك فيها كل أطياف المجتمع؛ بعيدة عن أي تأطير حزبي أو إيديولوجي، إضافة إلى اعتمادها على تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نشاطها وتعبئتها وحتى الشعارات التي رفعتها، إلا أن الاختلاف الذي ميز المظاهرات فقد تمثل في عامل التنظيم؛ حيث تبنته حركات اجتماعية منظمة في مصر، أما في الجزائر فقد كان الحراك بها فجائيا ولم تنظمه أي حركة أو قيادة، كما يمكن إضافة اختلاف آخر يتمثل في استمرار الحراك الجزائريّ متميزا بطابعه السلمي شعبا ونظاما؛ عكس الحالة لمصرية التي اتخذ فيها الحراك منحى العنف من قبل النظام في بداياته وبخاصة بعد عزل الرئيس محمد مرسي.

–تم رصد مجموعة من النقاط المشتركة والمتباينة فيما يخص موقف ودور المؤسّسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في كل من مصر والجزائر، وقد تباين هذا الأخير من خلال مجموعة من النقاط وهي: موقف المؤسّسة العسكرية من الحراك، الإطار القانوني لنقل السلطة بعد استقالة الرئيس في كلا البلدين، أهم الأدوار التي لعبتها المؤسّسة العسكرية في تسيير المرحلة الانتقالية، ويمكن توضيح التشابه والاختلاف في هذه الوحدات من خلال ما يلي:

أ–اشترك كل من الجيش المصريّ والجزائريّ في مقابلة الحراك ومطالبه بشيء من التردد في بداية الأمر، إلا أن إعادة توازناته المتعلقة بمصلحته، والمزايا الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن يستفيد منها وارتفاع حجم المظاهرات عدادا ومطالبا، غيّر موقفه بعدم حماية النظام والالتفاف إلى الشعب والاعتراف بمطالبه؛ الأمر الذي جعله يلعب دورا مهما في التأثير على العملية الديمقراطية بالبلدين ومخرجاتها.

ب–شكل الإطار القانوني لنقل السلطة نقطة تباين كبيرة بين الحالتين ففي حين تمسكت المؤسّسة العسكرية الجزائريّة بالحل القانوني لنقل السلطة بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في إطار ما سمته بالشرعية الدستورية، ذهبت المؤسّسة العسكرية في الحالة المصريّة إلى نقل السلطة وتفويضها إلى المجلس العسكري المصريّ.

ج–تم رصد تشابه دور المؤسستين العسكريتين في الحالتين خلال بدايات المرحلة الانتقالية بهما أهمها الضغط على رئيس البلاد للاستقالة، تأمين الحراك ومرافقته والاعتراف بمطالبه، ملاحقة رموز النظام ومحاكمتهم، إضافة إلى تولي تسيير المرحلة الانتقالية؛ إلا أن الاختلاف والتباين بين الحالتين تمثل في حجم الأدوار التي تقلدها الجيش الجزائريّ في تسيير المرحلة الانتقالية مقارنة مع الجيش المصريّ، حيث نجم عن ذلك انفراد هذا الأخير بالسلطة وصنع القرار في كل ما يتعلق بالبلاد، بالإضافة إلى تمتعه بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكذا استئثاره بوظائف سميت بالفوق دستورية أهمها إلغاء دستور 1971 المصريّ، إقرار إعلانات دستورية، حل البرلمان، وحتى عزل أول رئيس مدني.الأمر الذي نتج عنه دخول الجيش المصريّ كطرف مهم ووحيد وفاعل في هندسة الانتقال.

اختتمت الدراسة **بالفصل** الرابع الذي خصص لتقييم مخرجات العملية الانتقالية بمصر والجزائر باعتماد مجموعة من المؤشرات وتحليلها، مع التركيز على المكانة الجديدة للمؤسّسة العسكرية بعد هذا الانتقال، وكذا رصد تحدياته في البلدين وآفاق إعادة التوازن للعلاقات المدنية العسكرية بهما، وكان هذا انطلاقا من فرضية **أن لتدخل المؤسّسة العسكرية في كل من مصر والجزائر انعكاسات على عملية الانتقال الديمقراطي، مما شكل تحديات كبيرة لتحقيق هذا الانتقال لزم إعادة النظر في ضبط العلاقات المدنية العسكرية في البلدين.**

أثبتت التجربتان أن تدخل المؤسّسة العسكرية في رسم خارطة الانتقال جاء نتيجة للتأييد المجتمعي الذي حظيت به هذه الأخيرة في مرحلة الانتقال من جهة وطابعا التنظيمي الذي قابله ضعف القوى السياسية

من جهة أخرى، وقد نتج عن هذا التدخل تأثيرها على مخرجات هذه العملية بما فيها المشاركة السياسية، الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية، وكذلك الدستور الجديد في البلدين ومكانة المؤسّسة العسكرية فيه، وفي هذا الإطار فان النتائج الخاصة بهذه المؤشرات تتمثل فيما يلي:

– ضعف نسبة المشاركة في العملية الانتخابيّة، فقد نتج عن الانتخابات الرئاسية تصدر المؤسّسة العسكرية المصريّة للمشهد السياسي واحتكارها له من خلال ترشح عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع في حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي، أما الحالة الجزائريّة فعرفت ترشح شخصيات كانت جزءا من النظام السابق، مما أفقدها الشرعية كونها مثلت إعادة إنتاج للنظام السابق، أما ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية فقد أفرزت نتائجها هي الأخرى عن عدم مشاركة أحزاب المعارضة في الجزائر، وعدم مشاركة حزب الإخوان المسلمين في مصر؛ الأمر الذي أفقد البرلمان في البلدين من تجسيد فكرة المعارضة ومشاركتها في البناء الديمقراطي وتقييم وتقويم سياسيات السلطة التنفيذية وبرامجها، كما أشارت النتائج في الحالتين فوز الأحزاب التي كانت ناشطة في النظام القديم بدون أغلبية؛ مما نتج عنه هيمنة السلطة التنفيذية في سن القوانين وإصدارها مع ضمان عدم معارضتها من قبل البرلمان.

– ضعف المشاركة في الاستفتاء الدستوري في البلدين نظرا لأن صياغتهما كانت من قبل لجان معينة مع عدم مشاركة الفواعل المدنية والسياسية فيه، أما ما يتعلق بمكانة المؤسّسة العسكرية فيه فقد اشترك دستور مصر والجزائر في عدم التعريف بدور واضح وصريح للمؤسّسة العسكرية، إضافة إلى خلوهما من أي مواد تكرس تحييدها إخضاعها للسيطرة المدنية والرقابة عليها.

– تسجيل تباين في تعامل النظام في كل من مصر والجزائر مع الحراك فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات فقد تم اعتبار الانقلاب على جماعة الإخوان المسلمين سنة 2013 أسوء تاريخ لانتهاكات حقوق الإنسان بمصر في حين أن النظام الجزائريّ وكل أجهزته الأمنيّة بما فيها الجيش قد تعامل بحرفية وخبرة في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى التدخل العسكري الذي شكل تحديا كبيرا في تجربة الانتقال الديمقراطي في البلدين، إلا أن هذا التدخل جاء هو الآخر نتيجة لمجموعة من الأسباب شكلت هي الأخرى تحديا للعملية الانتقالية أبرزها تحدي عدم توافق القوى السياسية على برنامج بديل للانتقال، الدّولة العميقة والثّورة المضادة.

وفي الأخير يمكن القول أن نتائج الدراسة الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية وتأثيرها في الانتقال الديمقراطي في مصر والجزائر، قد ساهمت إلى جانب عوامل تتعلق بالقوى المدنية والسياسية في عرقلة التجربتين، مما يستوجب البحث في الإصلاح العسكري كمدخل لإنجاح الانتقال الديمقراطي في البلدين،

حيث يقوم هذا الأخير على حوكمة قطاع الأمن (بما فيها المؤسّسة العسكرية)الذي يقوم على أسس دستورية قانونية ومؤسساتية تحيد الجيش وتحدد مهامه في الظروف العادية والاستثنائية، إضافة إلى ضرورة إسهام الفواعل غير الرسمية في رسم سياسة الإصلاح في هذا الشأن كالمشاركة المدنية والمجتمعية في رسم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسيات الدفاعية، والتركيز على إصلاح المؤسّسة العسكرية بتبني مقاربات ثقافية تقوم على خضوع المؤسّسة العسكرية للسلطات المدنية(فكرة احترافية الجيش) تنفذ عبر عمليات التعليم والتدريب والتكوين في هذا الشأن.

وبما أن نتائج الدراسة أثبتت أيضا خصوصية الدّول العربيّة في طرح فكرة العلاقات المدنية العسكرية القائمة على أساس التفوق العسكري، سيما مع تمتعها بقبول مجتمعي كبير وحضور تاريخي مهم لا يكن إنكاره، وجب التفكير في الإصلاح العسكري بها وفقا لخصوصيتها؛ بحيث يتطلب ذلك تبني استراتيجيات تقوم على مبدآ التوافق الذي لابد أن يربط النخب المدنية والعسكرية، ثم التدرج في تحييد المؤسّسة العسكرية بالتنسيق مع القائمين عليها بشكل يعيد التوازن لصالح النخبتين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا – الكتب:

أ. الكتب باللغة العربيّة

1- إبراهيم عبد المعطي ذكي، **وضعية الجيش في النظم السياسية –رؤية تحليلية–**،_اسطنبول: المعهد المصريّ لدراسة السياسة والإستراتيجية،2016.

2- إبن المنظور جمال الدين، **لسان العرب**، بيروت: دار المعارف، ط2، 1998.

3- أبوسعده حافظ، "العدالة الانتقالية في مصر:التحديات والفرص"، **في العدالة الانتقالية في السياقات العربيّة**، القاهرة:المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، 2014

4- أحمد إيمان، "**قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**"، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

5- أحمد جلال محمود عبده، **صراع القوى المدنية–العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002–2010)**، القاهرة: المكتب العربيّ للمعارف، 2015.

6- أحمد عبد ربه، التعددية الحزبيّة في مصر وثورة 25 يناير، في **الثّورة المصريّة–الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة:المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

7- اسحاق الخوري فؤاد، **العسكر والحكم في البلدان العربيّة**، لندن: دار الساقي، 1990.

8- إسماعيل إسراء أحمد، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي –دراسة مقارنة بين مصر والجزائر–**، القاهرة: المكتب العربيّ للمعارف، 2017.

9- باراني زولتان، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟و لماذا؟**، (ترجمة عبد الرحمان عياش)، بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2016.

10- بشارة عزمي، **الانتقال الديمقراطي واشكاليته–دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة–**، بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2020.

11- بشارة عزمي، **ثورة مصر الجزء الأول–من جمهورية يوليوالى ثورة يناير–**،الدوحة:المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

12- بشارة عزمي، **ثورة مصر– من الثّورة إلى الانقلاب–، الدوحة:** المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2016.

13- بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

14- البوشي شريف، "الانتقال الديمقراطي العوامل المراحل والأشكال، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات، 2019

15- حجال صادق، **إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي، في الحراك الشعبي في الجزائر – جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، مصر: دار الكتاب الحديث، 2020.

16- حسين عبد القادر، " الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربيّة –الواقع والمأمول"–، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

17- حمارنة مصطفى، **مصر 2011 من الحراك الى الثّورة– دراسة حالة**–،الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات،2011.

18- رزاقي عبد العالي، **الهبة الشعبية السلمية –22 فيفري2019– سقوط حزب فرنسا**، الجزائر: دار الأمة، 2019.

19- الزبيري العربيّ، **تاريخ الجزائر الحديث**،القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، 1999.

20- سعد اسماعيل علي، **دراسات في المجتمع والسياسة**، بيروت: دار النهضة العربيّة، 1988.

21- سليمان، هاني، **العلاقات المدنية العسكرية والحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

22- سي تايلور ويليام، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربيّة ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط– تحليل لأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا**، ترجمة : أسامة عباس وعمر وبسيوني، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018.

23- شحاته دينا، **حركات الشباب وثورة 25 يناير، في الربيع العربيّ في مصر الثّورة وما بعدها**، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربيّة،2012.

24- الشرقاوي باكينام وآخرون، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، في **الثّورة المصريّة :الدوافع والاتجاهات والتحديات**،الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،.2012

25- صايغ يزيد، **أولياء الجمهورية –تشريح الاقتصاد العسكري المصريّ**–، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019.

26- صلاح الدين باحريز، "الحراك الشعبي في الجزائر:بين شرعية المطالب وتحدي الاستجابة"، **في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، القاهرة، دار الكتاب الحديث للطبع اللنشر والتوزيع،2020.

27- عاشور عمر، "**من التعاون إلى القمع، العلاقات الإسلامية العسكرية في مصر**"، الدوحة:مركز برونكنجر، 2015.

28- عاصي جوني، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية–إعادة النظر في براديغم التحول**، رام الله: مواطن المؤسّسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

29- عبد الله أحمد، **الجيش والديمقراطية في مصر**، القاهرة: دار سينا للنشر، 1999.

30- عبد الله ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربيّ**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة،ط2، 1997.

31- عبد المالك أنور، **المجتمع المصريّ والجيش 1952-1967**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.

32- عزالدين رجب، **إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر**،اسطنبول:المعهد المصريّ للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.

33- علام عبد الله فيصل، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز1952- يوليو/تموز 2013**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

34- عمر فوزي فاروق، **الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي (41هـ-334هـ)**،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

35- عميري عبد الوهاب،"الحراك الشعبي في الجزائر وتحقيق الانتقال الديمقراطي، فرص وعوائق النجاح بناء على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية"،**في الحراك الشعبي في الجزائر-جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، مصر: دار الكتاب الحديث، 2020.

36- عودة جهاد، **الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربيّ**، القاهرة:المكتب العربيّ للمعارف، 2017.

37- فاضل آمال، "ضعف الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر ومشكلة تمثيل الحراك"، **في الحراك الشعبي في الجزائريّ**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2019.

38- فرج محمد، **المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر-الأسباب والتراكمات-، في 25 يناير مباحث وشهادات**،بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، 2013.

39- فرحات حمد نور، "**المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة25 يناير -هل هي إرباك متعمد؟ في تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012.

40- الفقي عماد، **الدستور الحالة المصريّة(أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة)**، مصر: المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، 2012.

41- فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

42- فيصل حسين غازي، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.

43- الكوراني علي خليفة، ماضي عبد الفتاح، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز الوحدة العربيّة، 2009.

44- لونيسي رابح، **الجزائريّين بين دوامة الصّراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 2000.

45- ليلة علي، "لماذا قامت الثّورة؟ بحث في أحوال الدّولة والمجتمع، في الثّورة المصريّة الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة:المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

46- ماضي عبد الفتاح، **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات حديث القوات المسلحة**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،2021.

47- محمد الحسن إحسان، **علم الاجتماع العسكري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

48- محمد عرابي مروة يوسف، "أثر عنف الدّولة في المجتمع المصريّ بع الثالث من يوليو"، **في العنف والسياسة في المجتمعات العربيّة المعاصرة**، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017.

49- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، **دستور بالغلبة-نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014**، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة:2014.

50- مركز دراسات الوحدة العربيّة، "**حال الأمة العربيّة 2011-2013 معضلات التغييروآفاقه**"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2012.

51- مساعيد فاطمة، **التحول الديمقراطي وآلياته، في الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربيّة المعاصرة**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

52- مصباح عامر، **نظرية العلاقات المدنية العسكرية –الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2018.

53- المعهد المصريّ للدراسات السياسية والإستراتيجية، **مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر**،المعهد المصريّ للدراسات السياسية والإستراتيجية،اسطنبول:2015.

54- منور العربيّ، **تاريخ المقاومة الجزائريّة في القرن التاسع عشر**، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

55- منيسي أحمد، **حركات التغيير الجديدة في الوطن العربيّ-دراسة للحالة المصريّة**، الامارات العربيّة المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

56- مهري عبد الحميد، **الجيشوالسياسة والسلطة في الوطن العربيّ – تجربة الجزائر-**، في الجيش والسياسة في الوطن العربيّ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002.

57- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدّولية**، بيروت: دار النهضة العربيّة، 2008.

58- هاشم أحمد، **الجيش والدّولة في مصر: تشابك العسكري والمدني**، (ترجمة محمد محمود الحرثاني)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

59- هلال علي الدين، **الانتقال إلى الديمقراطية –ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019.

60- هلال علي الدين، مسعد نيفين، **النظم السياسية العربيّة قضايا الاستمرار والتغيير**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002.

61- هنتكتون صامويل، **الموجة الثالثة –التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**– ترجمة، عبد الوهاب علوب، القاهرة: ردار سعاد الصباح للنشر، 1991..

62- وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائريّة الديمقراطية الشعبية، **خلاصة خطب ورسائل السيد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي**، الجزائر :الطباعة الشعبية للجيش، 2019.

ب–الكتب باللغة الإنجليزية:

63- Feaver Peter, Armed Servants: **Agency, Oversight, and Civil-Military Relations** :Cambridge: Harvard University Press, 2003-Bruneau

64- Thomas and Croissant Aurel, **Civil-Military Relations:Control andEffectiveness Across Regimes**, USA : Lynne Rienner Publishers, 2019..

65- Mainwaring Scott, **transitions to democracy and democratic consolidation: theoretical and comparative issues**, USA: the Helen Kellogg Institute for international studies.1989.

66- Gaub Florence,**After the spring**: **reforming,** USA **,**ArmyWar College Press, 2014.

67- Guo Sujian and A.Stradiotto Gary**, Democratic Transitions Modes and outcome**s ; New York, Routledge.2014

ثانيا: المقالات العلمية:

أ- المقالات العلمية باللغة العربيّة:

68- أبوركبة طلال، "الربيع العربيّ والديمقراطية...إمكانية التحول والمعيقات"، **دراسات ومقالات**، العدد 37، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، فلسطين، 2012.

69- أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، "22 فبراير..الحراك الشعبي في الجزائر، (الأسباب والتحديات)"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**،العدد 6، برلين،المركز الديمقراطي العربيّ، 2019.

70- باراني زولتان، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسيات عربية**، الدوحة، العدد 24، يناير 2017.

71- باراني زولتان، "**مواقف الجيوش من الثورات**"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد 4، 2013.

72- بخدومة محمد نبيل، "حل معضلة العلاقات المدنية العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، سبتمبر 2019.

73- بري ممدوح غالب أحمد، "دور المؤسّسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصريّ بعد ثورة (2011-2014):دراسة في تاريخ مصر الحديث"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**،العدد 2، ألمانيا، يونيو2018.

74- بشارة عزمي، "الجيش والحكم عربيا:إشكاليات نظرية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 22، الدوحة، سبتمبر 2016.

75- البصراتي محمد نور، " دور العدالة الانتقالية في دعم البناء الديمقراطي(مصر نموذجا)"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**،العدد4، جامعة قناة السويس-مصر-، 2017.

76- بن صغير فارس، "ذهبية أوموسى، الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائريّ منها"، **مجلة آفاق لعلم الإجتماع**، جامعة البليدة -الجزائر-، العدد 02، 2015.

77- بن مرزوق عنترة، محمد الكر، "الثّورة المضادة في مصر بين العوامل الداخلية وتأثير المواقف الدّولية والإقليمية"، **مجلة دراسات وأبحاثالمجلة العربيّة في العلوم الإنسانية والاجتماعي**، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر،جويلية 2020.

78- بوعرفة عبد القادر، "الحراك الشعبي بالجزائر:الدوافعوالعوائق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر،2019.

79- بوفينيك بحوص، رمضان عبد المجيد، " تدابير السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر،2021.

80- بومدين عربي، "التعديل الدستوري في الجزائريّ والرقابة على القوات المسلحة "، **مدونة توازن مؤشر العلاقات العسكرية المدنية**، مركز مالكوم-كارينجيللشرق الأوسط، 2012.

81- بومدين عربي، "الجزائر والسودان، العرض السلطوي في مواجهة زيادة الطلب الشعبي على الديمقراطية"، **مجلة أواصر**، العدد 7، جونيف، 2020.

82- بومدين عربي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، **سياسات عربية**، العدد 25، الدوحة، مارس 2017.

83- بومدين عربي، "العامل الخارجي والحراك الشعبي في الجزائر"، **سياسيات عربية**، العدد55، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السيايات، الدوحة، مارس2022.

84- بومدين عربي، "العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر"، **مجلة الحوار المتوسطي**، الجزائر ،العدد2، جوان 2019.

85- تالون كلير، "الجيش المصريّ عملاق اقتصادي في الظل يسيطر على ربع الاقتصاد ويرفض أي رقابة على شركاته"، مجلة معلومات، العدد 105.

86- الجبوري يوسف محمد عيدان، "تنظيم الضباط الأحرار وقيام ثورة 23 يولي و1952"،**مجلة جامعة تكريت للعلوم** الإنسانية، العدد 9، العراق، ايلول 2008.

87- حبيطة لخضر، ا"لدور السياسي للمؤسّسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011(2011-2015)"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2017.

88- حمداني الوناس، "الانتقال الديمقراطي، وأزمة التحول السياسي في الجزائريّ (1989-1992)، التجربة والآليات"، **المجلة الجزائريّة للدراسات السياسية**، المدرسة العليا للعلوم السياسية، العدد 2، الجزائر، 2017.

89- خيرت حمزة انجي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحشد لثورتي 25 يناير و30 يونيو"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد 41، جامعة عين الشمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، القاهرة،2017.

90- دخان نور الدين، حفيظي نورالدين، "المؤسّسة العسكرية والعملية السياسية –دراسة في الأطر النظريّة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،_العدد3،جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

91- دويوي عائشة، "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،جامعة الوادي، الجزائر ،العدد 11، أفريل 2020.

92- ذكي إبراهيم عبد المعطي، **وضعية الجيش في النظم السياسية –رؤية تحليلية-**، اسطنبول: المعهد المصريّ للدراسات السياسية والإستراتيجية.

93- رشيد رمضان أحمد، "دور الجيش المصريّ في ثورة 25 يناير المصريّة"، **مجلة زانكو للعلوم الانسانية**، العدد03، جامعة صلاح الدين، العراق، 2015.

94- رمضان عبد المجيد، "الدّولة القائمة والدّولة العميقة وإشكالية التوافق والتضارب في المصالح"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد1، الجزائر، 2020.

95- زاوي رابح، لونيس فارس، فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد1،جامعة بسكرة، الجزائر، 2020.

96- زكريا بوروني، "دروس علم "الانتقال"الديمقراطي من تجليات "الربيع العربيّ":هل تصمد فرضية الاستثناء؟"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019.

97- سبع سداد مولود، "حركة 25 يناير الاحتجاجية والاستقرار السياسي في مصر"، **مجلة الكوفة**، العدد14، العراق،2015.

98- السبيطلي محمد، "حراك الجزائر :أزمة النظام بين الإصلاح أوالقطيعة"، "**نشرة دراسات**"، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، 2019.

99- السبيطلي، محمد "**الجزائر انتخابات رئاسية محسومة وصراع مراكز القوى**"، **نشرة مسارات**، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، 2014.

100- سرايا علاء، " إشكاليات حقوق الإنسان في المراحل الانتقالية "، **دراسات سرايا**، العدد03،القاهرة، يوليو 2019.

101- سعود الطاهر، باشة مهور، "المدينة الجزائريّة والحراك الاحتجاجي-مقاربة سوسيولوجية- "**مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والسياسية**، العدد 18، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة،2016، ص 96

102- السيد حمدي أبوالنور، " الحق في العدالة الانتقالية نحوقانون يحقق مطالب العدالة الانتقالية في مصر"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، جامعة المنصورة، مصر، العدد64، 2017.

103- شمس الدين شيرين، "النظام الجزائريّ بين الغضب الشعبي وأزمة التجديد"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، العدد3، يناير 2020.

104- شنوف زينب، "جدلية تحليل العلاقات المدنية العسكرية"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، العدد2، ألمانيا، 2018.

105- الطيب معاش، رشيد بكاي، "كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر-محطات تاريخية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2021، ص ص 195-196.

106- عبد العال محمد، " تأثير سياسات الشارع في عملية الانتقال الديمقراطي:دراسة مقارنة بين تونس ومصر بعد عام 2011"، **سياسات عربية**، العدد 34، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة.

107- عبد الفتاح رضوى فرج، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتداعيات"، **مجلة البحث العلمي في الآداب**،العدد 20، جامعة عين الشمس(مصر)، 2019.

108- عبد اللطيف أميمة، "الاسلاميون والثّورة"، في **الثّورة المصريّة-الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

109- عبد الله بلغيث، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2019.

110- عبد ربه أحمد، "العلاقات المدنية العسكرية في مصرك نحوالسيطرة المدنية"، **مجلة عمران**،العدد011، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، 2013.

111- عرايسية أحمد تقي الدين، آكيقزو محمد، "مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**،العدد02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.

112- العربيّ العربيّ، "العلاقات المدنية العسكرية في الدّول العربيّة:الحدود والإشكاليات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 90، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020.

113- عنترة بن مرزوق، الكر محمد، "الثّورة المضادة في مصر بين العوامل الداخلية وتأثير المواقف الدّولية والإقليمية"، **مجلة دراسات وأبحاثالمجلة العربيّة في العلوم الإنسانيةوالاجتماعي**، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر،جويلية 2020.

114- غاوب فلورانس، ترجمة أحمد المرابطي، "الجيوش العربيّة وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربيّ"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد27، 2017.

115- غراب امحمد رفيق، العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظريّة (مصر نموذجا)،**المجلة الجزائريّة للأمن والتنمية**، العدد 13، الجزائر، جويلية 2018.

116- فاطيمة سايح، "دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر-دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي،"**مجلة التكامل الاقتصادي**، العدد3، جامعة أدرار،الجزائر، سبتمبر 2019.

117- فكري مروة، "المؤسسات المدنية والحراك الثوري في مصر"، **سياسيات عربية**،العدد 4، الدوحة،سبتيمر 2013.

118- فكري مروة، "تصميم الدساتير وبناء الثقة : دراسة في تجارب الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن"، **سياسات عربية**، العدد52، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات،الدوحة،سبتمبر 2021.

119- فوزية عبو، فؤاد بداني، "الحراك الشعبي الجزائريّ والوعي الاجتماعي في منصات التواصل الاجتماعي تمظهر الرسالة وتفاعل الوسيلة"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**،العدد2، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2020.

120- الفيل خالد عثمان، "سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية العسكرية: حالات عربية"، الدوحة، **سياسات عربية**، العدد 4، الدوحة، ماي 2020.

121- قاسي فوزية، بومدين عربي، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر، بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"،**مجلة سياسيات عربية**،العدد 19، الدوحة، 2016.

122- قط سمير، "الجزائر منذ حراك فبراير 2019:انتقال سياسي دون انتقال ديمقراطي"، **المستقبل العربيّ**، العدد 506، الدوحة، 2020.

123- كرواز الأمين، "نقاش العلاقات المدنية العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربيّ"، **المجلة الجزائريّة للأمن والتنمية**، العدد02، جامعة باتنة، الجزائر، جويلية 2020.

124- لرقط الحسين، "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربيّة من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا:2010-2014"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 9، مارس 2018.

125- ليمام محمد حليم، "الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة"، **المستقبل العربيّ**، العدد 494، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2020.

126- ماضي عبد الفتاح، " الجيوش والانتقال الديمقراطي:كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، **سياسات عربية**، العدد 24، الدوحة،2017.

127- ماضي عبد الفتاح،" تحولات الثّورة المصريّة في خمس سنوات"، **سياسات عربية**،العدد18، الدوحة، يناير 2016.

128- محسن أحمد، " كيف يستجيب الجيش المصريّ للثورة القادمة؟"، **دراسات سياسية**، اسطنبول، 9 فبراير 2018.

129- محمد المهندي عبد السلام "الثورات المضادة في دول الربيع العربيّ"، **شؤون العصر**، العدد 50، صنعاء، سبتمبر 2013.

130- محمد زيتوني، بوعكاز عبير، " قراء تحليلية في التعديل الدستوري الجزائريّ2020"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**،العدد4، جامعة تيارت –الجزائر-، 2021.

131- محمد سعدي، " إمكانيات إصلاح مؤسّسة الجيش ورهاناته في العالم العربيّ :دراسة أولية مقارنة"، **سياسات عربية**، الدوحة، العدد 24، يناير 2017..

132- مرزوقي عبد الحليم، بنشودي صالح، التعديل الدستوري الجزائريّ الجديد ومبدأ الفصل بين السلطات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 14، جامعة الوادي، الجزائر، أكتوبر 2016.

133- المركز الوطني للمنشورات العسكرية، "من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة"، **مجلة الجيش**، العدد 674، سبتمبر 2019.

134- المركز الوطني للمنشورات العسكرية، "تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها "، **مجلة الجيش**، العدد 675، الجزائر، اكتوبر 2019، بدون ترقيم.

135- مسعد نيفين، "الجزائر وأزمة الربيع الثاني"، **الملف المصريّ**،العدد 58، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يونيو2019.

136- ناصر بوطيب، "المؤسّسة العسكرية والسياسية في الجزائر"،**مجلة الديمقراطية**،العدد 52، مؤسّسة الأهرام –مصر–، أكتوبر 2013.

137- الطاهر سعود،أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، سياسات عربية، العدد24، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2017 .

138- نافعة حسن، "الانتخابات البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في مصر"، **المستقبل العربيّ**، العدد443، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان،2016.

139- هلالي حنيفي، "التطور السياسي والعسكري للجيش الجزائريّ خلال الفترة العثمانية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2018.

140- هوادف عبد الله، **مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي**، الدوحة:المركز العربيّللأبحاث ودراسة السياسيات، 2020..

141- وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائريّة الديمقراطية الشعبية،**مجلة الجيش**، العدد 699، المركز الوطني للمنشورات العسكرية لوزاة الدفاع الجزائريّة، الجزائر، أفريل 2019.

142- وزراة الدفاع الوطني، الأبطال وحدهم من يصنع التاريخ، **مجلة الجيش**، عدد 676، الجزائر،نوفمبر 2019.

143- يحي الجبلي علياء، "عناصر الجيش العباسي وأثارها السياسية على الخلافة العباسين من 132هـ–232هـ"، **مجلة كليةالآداب**، العدد02، جامعة بنها، مصر، **2015**.

144- يوسف كريم، "قراءة تحليلية في علاقة المؤسّسة العسكرية بالنظام السياسي نموذجا السودان والجزائر"، **مجلة اتجاهات سياسية** –، العدد 8، المركز الديمقراطي العربيّ، ألمانيا.

ب–المقالات باللغة الأجنبية:

145- Aurel croissant, david kuehn, "patterns of civil control of the military in East Asis's new democracies", Journal of East Asian Studies, n1,USA, 2009.

146- Gary a. stradiotto and sujian Guo,"Transitional modes of democratization and democratic outcome"s, **international journal on world peace**, issue4,USA,.2010.

147- Jean joana, Marc smyrl, « civils et militaires en démocratie », **revue internationale de politique comparée**, n° 1**,**paris, 2008.
148- JohnP.Entelis,Algeria:"democracydenied,andrevived?",TheJournal ofNorthAfricanStudies, ,N°4 ,The American Institute for MaghribStudies,USA, December2011,
149- Kathleen Eisenhart, "Agency Theory: An Assessment and Review, **The Academy of Management Review**, , N° 1,USA, Vol 14, 1989..
150- Marcos Degaut," out of the barracks :the role of the military in democratic revolutions", armed forces and society, usa,2009, v45 n1,2019
151- Peter, Feaver, « civil-military relations"**, reviewof Political Science**, n°.2, USA, 1999, p 210.
152- Peter.Feaver,« civil-military relations » , **annuel review ofpolitical sciense** ,volume 2, usa, , 1999
153- Surjian Guo**, «** democratic transition : acritial overview **», issues and studies**, no4, INSTITUTE OF INTERNATIONAL RELATIONS ?, july-august 1999.
154- Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts : the role of the military",journal of democracy , n°4,USA ,2011
155- ZoltanBarany,ReformingDefense:LessonsforArabRepublics »,**StrategicStudiesQuarterly**,Vol.7,No.4(WINTER2013),

ثالثا: التقارير

156- اميل واد راوغو، **الارتقاء بالاحتراف العسكري في إفريقيا**، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، واشنطن، 2014.
157- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدّول العربيّة لسنة 2011**،القاهرة: المركز الجهوي للدول العربيّة، 2011، ص 28.
عبد الله بلغيث، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
158- المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصريّة، **بيان رقم 01**، مؤرخ في 10 فبراير 2011.
159- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في الجزائر 2019**، 2019.
160- مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف- **بعد الانتخابات الرئاسية:مصر في مفترق الطرق**- ، الدوحة:2012.
161- مركز الجزيرة للدراسات،**الحراك الشعبي بالجزائر:الدوافع والمآلات**، الدوحة: 2019.
162- المركز الدّولي للعدالة الانتقالية:" **العدالة الانتقالية في مصر: رؤية أحبطها القمع والاستقطاب**، تقرير، 27-9-2015،

163- المركز الدّولي للعدالة الانتقالية،**تقرير حول العدالة الانتقالية في مصر: رؤية أحبطها القمع والاستقطاب**، المركز الدّولي للعدالة الانتقالية، 2015.

164- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، **تقرير "الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات"، فبراير 2019**، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات.

165- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، تقرير حول **الانتخابات الرئاسية المصريّة 2012**، الدوحة:2012.

166- مركز تطوير قطاع الأمن وسيادة القانون، **حكم القطاع الأمنيّ في مصر:العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر**، جونيف، 2014،.

167- المنظمة العربيّة للقانون الدستوري، **الكتاب السنوي2015-2016**، تونس : 2017.

168- منظمة العفو الدّولية، **التقرير السنوي لعام 2014-2015 حول حالة حقوق الإنسان في العالم**، منظمة العفو الدّولية،2015.

169- منظمة العفو الدّولية، **تقرير بعنوان مصر تنتفض- أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير**، لندن، 2011.

170- منظمة العفو الدّولية، **تقرير لعام 2021-2022، حول حقوق الإنسان في العالمي**، 2022.

171- مؤسّسة كارينغي للسلام الدّولي، **فوق الدّولة جمهورية الضباط في مصر**، بيروت، 2012.

رابعا: النصوص القانونية والمواثيق الرسمية

خامسا الدراسات غير المنشورة :

172- عربي بومدين، "العلاقات المدنية العسكرية وتحديات دمقرطة النظم السياسية العربيّة-دراسة حالة مصر بعد "2011، **أطروحة دكتوراه علوم**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، قسم الدراسات الدّولية، 2020-2021.

173- علاء الدين زردومي،" دور النخب العسكرية العربيّة في الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، **أطروحة دكتوراه-علوم-**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2018.

174- محمد سمير الجبور، "**الدور السياسي للمؤسّسة العسكرية المصريّة في ظل التحولات السياسية**"، **مذكرة ماجستير**، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

175- محمود بلحيمر، **الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1988-2016)**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، قسم الدراسات الدّولية، تخصص علاقات دولية، 2016-2017.

176- منصور لخضاري، "المؤسّسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2015

177- نور الدين حفيظي، "المؤسّسة العسكرية والعملية السياسية دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2018" **أطروحة دكتوراه- علوم-**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2020.

1. Abdulnasir Bereket Adem ; **The Role of the Military in Fostering Constitutionalism: A Comparative Study of Ethiopia, Turkey and the USA**. Short thesi, Central European University.2015.

سادسا:الندوات والملتقيات :

أ- الندوات باللغة العربيّة:

178- أحمد سويقات، **دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر**،ملتقى دولي بعنوان سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية (30/31/جانفي 2017)، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

179- جابي ناصر، "الحراك الذي غير الجزائريّين دون تغيير النظام"، **المنتدى الاقليمي الثالث والعشرين لحركة حقوق الانسان، القاهرة:** مركزالقاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2021.

180- عثمان حجاج، " الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية- الدور الاقتصادي للجيش المصريّ-، مداخلة مقدمة للملتقى الدّولي حول:**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية التحديات الإقليمية**، يومي 30-31 جانفي 2017،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.

181- عزمي بشارة، "الانتقال الديمقراطي واشكاليته:دروس نظرية من تجارب عربية"، **المؤتمر السنوي الثاني حول ديمقراطيات في طور التشكل:البلدان العربيّة بوصفها مختبرا لتحولات سياسية جديدة**، 28 نوفمبر 2019، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، باريس.

182- الياس حودميسة،" الدور الاقتصادي للجيش المصريّ"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدّولي حول: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، يومي 30-31جانفي 2017.

ب-الندوات باللغة الأجنبية

183- Ahmed A.M. Atawna, Mohammad Redzuan Othman, Obstacle Facedthe Democratic Transitionin Egyptian Muhammad Mursi Era**, Global Conferenceon Business & Social Science**- 2014, GCBSS-2014,15th & 16th December, Kuala Lumpur.

سابعا: المواقع الالكترونية :

184- تامر عبد الحميد محمد مرتضى،**العلاقات المدنيّة العسكريّة: دور المؤسّسة العسكريّة في المرحلة الانتقالية في بوركينافاسو**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=26247 (15-06-2020)، اطلع عليه بتاريخ (14-10-2021).

185- حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الدّيمقراطيّ إطار نظري**، الموقع الالكتروني، https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953348314 38.html، أطلع عليه بتاريخ (15-06-2020).

186- فضيل التهامي، "**الانتقال الدّيمقراطيّ ومعيقاته في البلدان العربيّة** "،**الحوار المتمدن**، العدد 4206، الموقع الالكتروني:https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376533، أطلع عليه بتاريخ (18-06-2020).

187- أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد حمود، **التحول الدّيمقراطيّ: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الدّيمقراطيّ في العالم العربيّ**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=70094، أطلع عليه بتاريخ (15-05-2022).

188- عبد الله فيصل علام، **من الحكم العسكري إلى الحكم الدّيمقراطيّ العلاقات المدنيّة العسكريّة في أمريكا اللاتينية**، الموقع الالكتروني: https://caus.org.lb/ar -/، أطلع عليه بتاريخ (11-01-2021).

189- عبد الفتاح ماضي، الجيوش والانتقال الدّيمقراطيّ، **الموقع الالكتروني :** https://www.aljazeera.net/opinions/2012/4/10، أطلع عليه بتاريخ (10-04-2022).

190- إسراء محمود السيد مرسي، **دور المؤسّسة العسكريّة في النظام السياسي الباكستاني بين: 2001-2008، الموقع الإلكتروني،**

191- دالية غانم، **الأولوية بالنسبة الى الجيش الوطني الشعبي الجزائريّ هي الدفاع عن المنظومة السّياسيّة وامتيازاته فيها**، 30-09-2019 الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/diwan/79950 أطلع عليه بتاريخ (10-08-2021)

http://arabiyaa.com/wp-content/uploads/2017/07/%D8%AF%D9%88%D8%B1، أطلع عليه بتاريخ (02-07-2020).

192- آيه عبد العزيز اسماعيل ابو الفتوح، **العلاقات المدنيّة العسكريّة وأثرها على عدم الاستقرار السياسي في باكستان**، **المركز الدّيمقراطيّ العربيّ**، الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=1679 أطلع عليه بتاريخ (02-07-2021).

193- نادية عبد الحميد علي، التحول الديمقراطي في اندونيسيا: من الاستبدادية الى الديمقراطية الوليدة، الموقع الالكتروني: https://arabprf.comأطلع عليه بتاريخ :(02-07-2021).

194- صفي الدين خربوش، **تداول السّلطة في الوطن العربيّ بين التشريعات والتطبيقات**، الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net أطلع عليه بتاريخ (25-10-2021).

195- وزارة الدفاع الوطني الجزائريّة، انجازات الجيش الوطني، **الموقع الالكتروني** : ttps://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire2_ar.php، أطلع عليه بتاريخ (15-04-2021)

196- إسراء أحمد إسماعيل، **تطور دور المؤسّسة العسكريّة في الدساتير المصريّة**، الموقع الالكتروني: http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research، أطلع عليه بتاريخ (24-05-2022).

197- بشيرعبد الفتاح، **الجيش في الجدل الدستوري المصريّ**، 28-05-2012، الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/، اطلع عليه بتاريخ (20-08-2021).

198- وزارة دفاع الجمهورية الجزائريّة الشعبية، الموقع الالكتروني:https://www.defense.tn / أطلع عليه بتاريخ (02-01-2021)

199- مركز الجزيرة للدراسات، **الدور الاقتصادي للجيش في مصر**، الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/en/node/4114، أطلع عليه بتاريخ (11-10-2021).

200- أميرة أحمد حرزلي، **الأزمة السّياسيّة في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج**، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ، متوفر عالى الموقع: الالكتروني: https://democraticac.de/?p=60134، أطلع عليه بتاريخ (16-08-2021)

201- شبكة الجزيرة الاعلامية، **استقالة بوتفليقة..المجلس الدستوري يجتمع ودعوات لمواصلة الحراك**، الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net، أطلع عليه بتاريخ (10-08-2021).

202- وكالة الأنباء الجزائريّة، **إجراءات الانتخابات الرائاسية في آجالها سيجنب الجزائر الوقوع في الفراغ ومآلات لا تحمد عقباها**، الموقع الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/77613-2019-10-09-15-52-42 ،أطلع عليه بتاريخ(20-08-2021).

203- حمادة محمد عطية عبد الرحمن، **المؤسّسة العسكريّة وفرص التحول الدّيمقراطيّ"الحالة المصريّة"**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=26206، أطلع عليه بتاريخ (15-08-2021)

204- أنس كويبز بن علال، **العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر ومشروع إعادة وبناء الدّولة**، الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=64877، أطلع عليه بتاريخ(10-02-2021).

205- اللجنة المستقلة للانتخابات، **نتائج الانتخابات الرئاسية بالجزائر2019**، الموقع الالكتروني:https://ina-elections.dz/.أطلع عليه بتاريخ (21-05-2022).

206- مبادرة الإصلاح العربيّ، **برلمان الجزائر الجديدة ووهم التغيير من الداخل**، الموقع الالكتروني: https://www.arab-reform.net/arjhvdo ، أطلع عليه بتاريخ (04-08-2021)

207- أنس بن كويبز علال، **العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر ومشروع إعادة بناء الدّولة**، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=64877، أطلع عليه بتاريخ (04-08-2021).

208- ناثان براون، ميشيل دنّ، **مشروع الدستور المصريّ يكافئ الجيش والسّلطة القضائية**، الموقع الالكتروني https://carnegie-mec.org/2013/12/04/ar-pub-53974، أطلع عليه بتاريخ (04-08-2022).

209- محمد الشيوي، لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية في مصر في مناخ الانقسام والاستقطاب الحالين **الموقع الالكتروني**::www.carnegieendowment.org، أطلع عليه بتاريخ (06-01-2014).

210- عثمان لحياني، **عام على حراك فبراير الجزائريّ:انجازات وتحديات**، 22-02-2020، الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.uk، أطلع عليه بتاريخ (05-08-2022)..

211- ريم أحمد عبد المجيد، **نحو تأصيل نظري لمفهوم الدّولة العميقة**، الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/40680 اطلع عليه بتاريخ (06-08-2022)

212- يحي اليحياوي، منظومة الدّولة العميقة في ظل الربيع العربيّ، الموقع الالكتروني:https://www.aljazeera.net ، اطلع عليه بتاريخ(07-08-2022).

213- فتحي بولعراس، "عودة الدّولة العميقة: من يحسم شبكات المصالح في احتجاجات الجزائر؟"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، أبوظبي، 2019، الموقع:https://futureuae.com/ اطلع عليه بتاريخ (07-08-2022).

214- عبد الفتاح ماضي، **كيف يخرج جنرالات مصر من السّلطة**، الموقع:https://www.aljazeera.net ، اطلع عليه بتاريخ (13-08-2022).

الفهارس

الشكل رقم 1: مخطط يبين أهم أفكار نظرية الجندي والدّولة لـ "صامويل هنتكتون". 21
الشكل رقم 2: مخطط يبين أهم أفكار نظرية الوكالة عند "بيتر فيفر" Peter fever " 24
الشكل رقم 3: مخطط يبين أهم أفكار ومبادئ نظرية التوافق..... 26
الشكل رقم 4: مخطط يبن أهم أفكار نظرية اقتسام السّلطة (المسؤولية المشتركة)..... 28
الشكل رقم 5: مخطط يبين أنماط الانتقال الدّيمقراطيّ..... 51

جدول 1: أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر ومقارنتها.....134
جدول 2: يبن مقارنة نمط مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في كل من مصر والجزائر 143
جدول 3: موقف المؤسّسة العسكريّة المصريّة والجزائريّة من مطالب الانقال بالدّولتين (مطالب الحراك الشعبي).....154
جدول 4: مقارنة دور المؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر في إدارة المرحلة الانتقالية.....172
جدول 5: يبين نتائج الانتخابات الرئاسية ونسبتها في مصر والجزائر 182
جدول 6: يبين نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في مصر الجزائر.....186

إهداء .....
شكر وعرفان .....
مقدّمــة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة 15
المطلب الأول:الإطار المعرفي للعلاقات المدنيّة العسكريّة..... 15
المطلب الثاني:الإطار النظريّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة..... 19
المطلب الثالث: أنماط العلاقات المدنيّة العسكريّة..... 28
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظريّ للانتقال الدّيمقراطيّ 31
المطلب الأول: تعريف الانتقال الدّيمقراطيّ وتمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة..... 31
المطلب الثاني: المقاربات والمداخل النظريّة لدراسة الانتقال الدّيمقراطيّ..... 38
المطلب الثالث:أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ وأنماطه 43
المبحث الثالث: تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في الانتقال الدّيمقراطيّ 52
المطلب الأول: العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ في النظم الدّيمقراطيّة 52
المطلب الثاني: تأثير بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على عملية الانتقال الدّيمقراطيّ..... 55
المطلب الثالث:العلاقات المدنيّة العسكريّة والانتقال الدّيمقراطيّ عبر تجارب دولية 63

الفصل الثاني: واقع العلاقات المدنيّة العسكريّة في الأنظمة السّياسيّة العربيّة وتطبيقاتها في مصر والجزائر قبل سنة 2011

المبحث الأول: مدخل تمهيدي للعلاقات المدنيّة العسكريّة وفقا للمقاربة العربيّة 75
المطلب الأول: نشأة الجيوش العربيّة وتطور أدوارها السّياسيّة 75
المطلب الثاني: أسباب تدخل الجيش في السياسة في دول الوطن العربيّ..... 80
المطلب الثالث: أنماط العلاقات المدنيّة العسكريّة العربيّة 82
المبحث الثاني: نشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر..... 84
المطلب الأول: التطور التاريخي للجيش في مصروالجزائر ونشأة العلاقات المدنيّة العسكريّة بهما .. 84
المطلب الثاني:التركيبة الاجتماعية للمؤسّسة العسكريّة في مصر والجزائر 91
المبحث الثالث: بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة في النظامين المصريّ والجزائريّ قبل عام 2011.... 97
المطلب الأول: الإطار الدستوري للعلاقات المدنيّة العسكريّة في مصر والجزائر..... 97
المطلب الثاني: الدور السياسي للمؤسّسة العسكريّة في النظام السياسي المصريّ والجزائريّ 104

الفصل الثالث: أسباب الانتقال الديمقراطي في مصر و الجزائر وموقف ودور الفواعل المدنية والعسكرية من مطالبه بعد سنة 2011

المبحث الأول: أسباب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر ودور الفواعل المدنيّة فيه.....124

المطلب الأول: الأسباب السّياسيّة لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر 124

المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية لمطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر 128

المطلب الثالث: الأسباب الإجتماعية لمطالب الانتقال في مصر والجزائر.....131

المبحث الثاني: دور الفواعل المدنيّة والسّياسيّة في الانتقال الدّيمقراطيّ بمصر والجزائر وموقف المؤسّسة العسكريّة منه.....135

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية ونمط الانتقال من أسفل.....135

المطلب الثاني: القوى السّياسيّة والمدنيّة ومطالب الانتقال في مصر والجزائر 144

المطلب الثالث: موقف المؤسّسة العسكريّة من مطالب الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر 147

المبحث الثالث: الهيمنة العسكريّة في إدارة المرحلة الانتقالية.....155

المطلب الأول: الاطار القانوني لنقل السّلطة واسنادها في مصر والجزائر.....155

المطلب الثاني: التفوق العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر والجزائر. 163

الفصل الرابع: العلاقات المدنيّة العسكريّة ومسار الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر–الانعكاسات والتحديات–

المبحث الأول: انعكاسات بنية العلاقات المدنيّة العسكريّة على العملية الدّيمقراطيّة في مصر والجزائر 178

المطلب الأول: المشاركة السّياسيّة في الانتخابات والعملية الدّيمقراطيّة.....178

المطلب الثاني: الاستفتاء الدستوري ومكانة المؤسّسة العسكريّة فيه 186

المطلب الثالث: الحقوق والحريات والعملية الدّيمقراطيّة.....192

المبحث الثاني: تحديات الانتقال الدّيمقراطيّ في مصر والجزائر 201

المطلب الأول: عدم توافق القوى السّياسيّة وعجزها عن إعداد مشروع الانتقال وتنفيذه 201

المطلب الثاني: تحدّي الدّولة العميقة.....204

المطلب الثالث: تحدي الثّورة المضاد.....208

المبحث الثالث: الإصلاح العسكري وإعادة التوازن في العلاقات المدنيّة العسكريّة بمصر والجزائر...213

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية والقانونية للعلاقات المدنيّة العسكريّة.....213

المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بالقوات المسلحة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام 216

المطلب الثالث: إصلاح العلاقات المدنيّة العسكريّة –مقاربة عربية–.....220

خاتمة.....228
قائمة المصادر والمراجع 236
الفهارس.....254
فهرس المحتويات.....257
الملخّص 260

الملخّص

سعى موضوع الدراسة المتعلق بالعلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي إلى البحث في إشكالية تأثير بنية العلاقات المدنية العسكرية على مسار الانتقال الديمقراطي في الدّول العربيّة بعد الانتفاضات الشعبية سنة 2011؛ بالتركيز على التجربتين المصريّة والجزائريّة، وهدف إلى تفسير وتحليل موقف المؤسّسة العسكرية في الحالتين من مطالب إسقاط النظام القائم ودورها فيه، عطفا على تقييم نتائج هذا التدخل على العملية الديمقراطية، ووصلت إلى مجموعة من النتائج تمثلت في تمحور مطالب الانتقال حول تعطيل مشروع التوريث في الحالة المصريّة، ورفض السيطرة على رئاسة الجمهورية من قبل أخ الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة ومستشاره مستغلا حالته المرضية لتسيير البلاد في إطار ما سمي بالقوى غير الدستورية.

وأما فيما تعلق بموقف ودور المؤسّسة العسكرية من مطالب الانتقال بالبلدين فقد اشتركت في مقابلة الحراك بشيء من التردد، ثم استجابت له عبر تأمينه ومرافقته والاعتراف بمطالبه، إضافة إلى الإنفراد بتسيير المرحلة الانتقالية الذي نتج عنه نقل السلطة إلى المجلس العسكري وتعطيل العمل بالدستور المصريّ بعد استقالة الرئيس حسني مبارك؛ فيما تمسكت الحالة الجزائريّة بالحل القانوني في نقل السلطة بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تطبيقا للشرعية الدستورية؛ الأمر الذي نتج عنه التباين في حجم الأدوار التي تقلدها الجيش الجزائريّ في تسيير المرحلة الانتقالية مقارنة مع الجيش المصريّ، حيث نجم عن ذلك انفراد هذا الأخير بالسلطة وصنع القرار في كل ما يتعلق بشؤون البلاد، وقد اتخذ ذلك مجموعة من الملامح أبرزها احتكاره للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذا استئثاره بوظائف سميت بالفوق دستورية أهمها: إقرار إعلانات دستورية، حل البرلمان، وعزل أول رئيس مدني حكمها؛ الأمر الذي نتج عنه دخول الجيش المصريّ كطرف وحيد وفاعل في هندسة الانتقال بشكل يخدم مصالحه.

أثبتت التجربتان أن تدخل المؤسّسة العسكرية في رسم خارطة الانتقال جاء بناء على التأييد المجتمعي لها من جهة وطابعا التنظيمي الذي قابله ضعف القوى السياسية من جهة أخرى، مما شكل تحديات كبيرة لتحقيق هذا الانتقال لزم تبني مبادئ الإصلاح العسكري كمدخل لإنجاح الانتقال الديمقراطي، وتطبيق ذلك وفق إستراتجية تقوم على التدرج والتوافق بين المدنيين والعسكريين حول تحييد الجيش والسيطرة عليه.

Abstract

The research on civil-military relations and democratic transition aimed to investigate the problem of the impact of the structure of civil-military relations on the path of democratic transition in Arab countries after the popular uprisings of 2011. To clarify and examine the military institution's position regarding the calls for overthrowing the reigning government and its role in it in both cases, it primarily focused on the experiences of Egypt and Algeria. On the one hand, it assessed the results of this intervention on the democratic process and reached a set of results represented in the focus of the transitional demands on the disruption of the succession project in the Egyptian case, and the refusal to control the presidency of the republic by the brother and adviser of the Algerian president Abdelaziz Bouteflika, taking advantage of his illness to lead the country within the framework of what was called unconstitutional forces on the other hand.

As for the position and role of the military institution in the face of the demands of the transition in both countries, it hesitated to participate in the movement and then responded by securing it, accompanying it, and recognizing its demands. It unilaterally managed the transition phase, which resulted in the transfer of power to the military council and the breaking of the Egyptian constitution after the resignation of President Hosni Mubarak. However, the Algerian case clung to the legal solution in the transfer of power after the resignation of President Abdelaziz Bouteflika by applying constitutional legitimacy. This resulted in a difference in the extent of the roles assumed by the Algerian army in the conduct of the transition period compared to the Egyptian army, which resulted in the latter having exclusive power and decision-making in all matters relating to the affairs of the country. This took a set of features, the most salient of which is its monopoly of legislative, executive, and judicial powers. It monopolized the so-called supra-constitutional functions, the most important of which are approving constitutional declarations, dissolving parliament, and removing the first civilian president to rule it. This has led to the Egyptian army's entry as the sole and active party in engineering the transition in a way that serves its interests.

Both experiences have proven that the intervention of the military institution in planning the transition map was done on the one hand on its societal adhesion and on the other hand on its organizational character which is matched only by the weakness of the political forces. This has posed great challenges to succeed in the transition based on a gradual and consensual approach between civilians and the military to neutralize the army and control it.